

الفكر السياسي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

شتاء 1997

السنة الأولى

ف.ك.ر

العدد الأول

وثائق

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

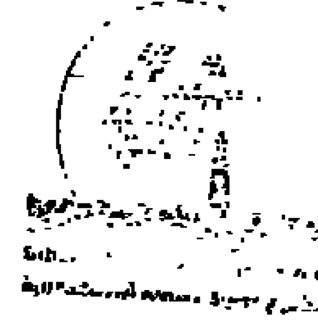
لقاء العدد

مع الأستاذ
عبد الحليم خدام

- التعاون التركي الإسرائيلي.
- الشخصية الثقافية العربية الحداثة - والغزو .
- العولمة في التكنولوجيا الحديثة.
- تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركية سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات .
- قراءة في وثائق القمة العربية الإقتصادية عام ١٩٨٠ .
- مراكز الأبحاث والمؤسسات العاملة في خدمة التطبيع والاستراتيجية الصهيونية.
- الصهيونية : المفاهيم الأساسية.

العماد أول مصطفى طلاس — د. علي عقلة عرسان — د. نعيمة شومان

د. منير الحمش — د. غازي حسين — د. خلف الجراد — د. ناجي علوش



General Organization ... Library (GOA)
Bibliotheca Alex...

الفكر السياسي



المدير المسؤول
رئيس الاتحاد
رئيس التحرير:

د.علي عقلة عرسان

الهيئة الاستشارية:

د.فاضل الأنصاري
د.طيب تيزيني
د.حامد خليل
د.غازي حسين

العدد الأول
شتاء ١٩٩٧

في هذا العدد

وثائق :

Bibliotheca Alexandrina
Reg.No. : 77
Invoice No.:
Date :

الفكر السياسي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

« الفكر السياسي »

- مجلة فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر، تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والدبلوماسية والوثائق المتصلة بذلك.
- توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- المواد التي تتلقاها المجلة لاترد لأصحابها سواءأنشرت أم لاتنشر.

« الاشتراك السنوي »

- داخل القطر للأفراد ٢٥٠ ل.س.
- داخل القطر للدوائر الرسمية ٤٠٠ ل.س.
- الأقطار العربية للأفراد ٤٥٠ ل.س أو ١٠ دولاراً أميركياً.
- الأقطار العربية للدوائر الرسمية ٩٠٠ ل.س أو ٢٠ دولاراً أميركياً.
- خارج الوطن العربي للأفراد ٧٥٠ ل.س أو ١٥ دولاراً أميركياً.
- خارج الوطن العربي الدوائر الرسمية ١٢٥٠ ل.س أو ٢٥ دولاراً أميركياً.

ترسل المراسلات باسم رئاسة التحرير – اتحاد الكتاب العرب
دمشق – أوتستراد المزة – ص.ب : ٣٢٣٠ –
هـ – ٦١١٧٢٤٠ – ٦١١٧٢٤٢ – ٦١١٧٢٤٣
فاكس : ٦١١٧٢٤٤

هــــذه
الـمـجـلـة

منذ سنوات عدة ونحن، في اتحاد الكتاب العرب، نستشعر الحاجة المتزايدة إلى مجلة تركز اهتمامها الأساس في شؤون الفكر والسياسة، وما يتعلق بتواصلهما وتفاعلهما وحتى تكاملهما في النهاية، وبانعكاسات السلبي والإيجابي من ذلك على الواقع وفيه من جهة، وعلى القضايا المصيرية والأحلام القومية وأساليب التعامل مع السياسات والأفكار والتحديات المطروحة على أمتنا من جهة أخرى؛ في عصر التقدم العلمي والتقني، واختراق جدران الأمن بأشكاله أو تهديدها، عصر الفضاء المفتوح، الذي يجعل الآخر حاضراً ومؤثراً في دوائر الحوار حتى الضيِّق منها، ويقحمه أو يقتحم به شريكاً في المصلحة والقرار على نحو ما.

وكنا ننظر، بكثير من الأسى والأسف، إلى ما يضيع أو يتلاشى من تجربتنا وخبرتنا السياسية، الفردية والجماعية، القطرية والقومية، في الحياة السياسية والدبلوماسية العربية معاً، وإلى ما ينقصنا من معلومات حول ذلك جراء غياب الرصد والتتبع والعرض والتحليل

الموضوعي أو تغييب ذلك لأسباب وعوامل شتى؛ الأمر الذي أدى ويؤدي إلى نقص في الخبرة والمعلومة وتشويش في الأحكام وتشويه للحقائق والمواقف وضبابية في الرؤية، لاسيما إذا أضيف إلى ذلك ما يُحجب، أو يحتجب من دور القوى الخارجية ووثائقها وسياساتها. وكل ذلك ينعكس في النتيجة النهائية حرماناً لقطاع واسع من المهتمين والقراء والمواطنين من معرفة موضوعية نوعية تبقى ضرورية، تاريخياً وعلمياً، لبنية الوجدان الفردي والشعبي، وتعزيز الذاكرة، وتقديم الأنموذج القدوة في الفكر والنضال والعمل على الصعد والمستويات جميعاً.

وكثيراً ما وقفنا عند أهمية عرض وجهات النظر والمواقف والتجارب والأفكار، بإحاطة ودقة، عند تيارات فكرية وتنظيمات سياسية في الوطن العربي، وحتى في العالم، وأهمية الحوار معها حول ماتطرحه بحرية وموضوعية ومسؤولية؛ على الرغم مما بيننا وبينها من خلاف أو تناقض أو تضاد في الأفكار والمناهج والمواقف والأساليب، وحتى في الرؤى؛ ولكن ظروفاً وعوامل شتى كانت تنتصب في وجه رغباتنا وتفكيرنا وتوجهنا النظري ذاك، تجعل التطلع ذاته ضرباً من ضروب المغامرة والتجربة عرضة للإجهاض، وتضعنا أمام احتمالات منها الإخفاق، أو أن يؤول بنا الأمر إلى تقديم ما لا يرضي عنا ولا يرضينا في آن معاً في هذه المجلة فنلوك كلاماً مكروراً ممروراً وندخل مجال تسويغ مالا مسوغ له.

ولكن مسار المتغيرات العربية والدولية، ومعارف العصر، وما يتحقق من اختراقات ثقافية ذات مخاطر،أو "ديمقراطية معرفية" – إن صح التعبير– ذات تأثير في مجالات معلوماتية وثقافية بفعل وسائل الاتصال الحديثة، تجعل التحصين الذاتي بالوعي المعرفي أهم الوسائل

العلمية العصرية المجدية للتعامل مع المعطيات المعرفية والتحديات السياسية؛ وتضغط باتجاه فرض الدخول في هذا المعترك الصعب سعياً وراء حيوية الوجود والحضور ودفاعاً عنها، وتعزيزاً للهوية والأصالة في مواجهاتهما العصرية، وصيانة للبنية الفردية والاجتماعية وقيمها وثوابتها، وتطلعاً نحو أداء متميز في الإطار القومي- الإسلامي انطلاقا من كل ما يجمع ويوحد على المشترك والخيّر والإنساني في آن معاً؛ وقد شجعنا على المضي في اختيارنا تفهم المسؤولين والمثقفين والمعنيين في أوساط عدة وتشجيعهم.

وهانحن نضع اليوم بين يدي القراء هذه المجلة الفصلية، التي يسرها أن تفتح أبوابها واسعة أمام أبناء أمتنا من الباحثين في المجالات الفكرية والسياسية والدبلوماسية، وأمام فكر الآخر وتوجهاته ووجهات نظره، لتقدم ما يغني معارفنا وفكرنا وتجربتنا في هذه المجالات، وما يعزز شعورنا بالذات على أرضية التمايز في بعده التاريخي العريق؛ لنعرف عن توجهات الفكر والسياسة في الغرب والشرق، الشمال والجنوب ما نحن بحاجة إلى معرفته، ولنخوض حواراً مع الثقافات والسياسات على أرضية من الاقتدار، معززين بالوثيقة الصحيحة والمعلومة المؤكدة والمتابعة الرصينة والخبرة وبما يتطلبه ذلك من ثقة ومعرفة ودقة وحرية مسؤولة، ومناخ ديمقراطي يعززه الوعي والانتماء لأمتنا في واقعها ومعاناتها وتطلعاتها المشروعة نحو نهضة في كل المجالات، نهضة تمكنها من امتلاك القوة على أساس من العلم والإيمان معاً، وتوظيف طاقاتها حسب رؤية وبرنامج، بكفاءة لتكون تلك القوة منقذة ومحررة وحامية وبانية في إطار من العدل والتسامح، وسمو تطلع العروبة والإسلام إلى رسالتهما الإنسانية، بوصفهما جسداً وروحاً

يتكاملان ويتلازمان ماستمرت حياة، ولا تستمر حياة عربية - إسلامية، حياتنا بالمعنى الحضاري- الحيوي، إلا بتلازمهما وتكاملهما.

ونوجه الدعوة باسم المجلة، إلى الراغبين من المقتدرين جميعاً في مجالات اهتمامها الرئيسة :

- الفكر القومي وما يتصل بشأنه تاريخياً ومستقبلياً.
- الفكر القومي- الإسلامي في تفاعلهما وتواصلهما مع الآخرين.
- الأوضاع السياسية: العربية والدولية.
- التجربة السياسية الشخصية والخبرة الدبلوماسية، العربية والعالمية.
- التوثيق والتحليل والمتابعة في المجالين: الثقافي والسياسي.

نوجه الدعوة إليهم بكل التأكيد والاعتزاز والاحترام للمساهمة في هذا المشروع الذي هو لهم بمقدار ما هو لنا، ويعنيهم بمقدار ما يعنينا.

ونشير إلى أن هذه المجلة، سوف تحرص على تقديم لقاءات متميزة وحيوية حارة مع السياسيين العرب، الذين كانوا أو الذين هم الآن، في موقع المسؤولية؛ وعلى تقديم ملفات عن موضوعات محددة ومتابعات، في أعدادها التي نأمل أن تتواصل وتتحسن شكلاً ومضموناً.

والله من وراء القصد.

دمشق في ١٩٩٧/١٢/٨

رئيس التحرير

لقاء مجلة الفكر السياسي مع سيادة الأستاذ عبد الحليم خدام(*)

سيادة نائب الرئيس الأستاذ عبد الحليم خدام

د. علي: نحن نقدر كثيراً هذه الفرصة التي أعطيتنا إياها في هذا الوقت بالذات الذي فيه ضغط كبير، وأيضاً تطلعنا نحن لشخص عارف بالجوانب السياسية والتنظيمية والأيديولوجية وله إطلالة على الفكر والأدب يجعلنا سعداء جداً في اتحاد الكتاب العرب بلقاء مع سيادة الأستاذ عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية لنتحدث لمجلة تهتم بالفكر السياسي على امتداد الكلمة، في تركيز على جوانب الفكر القومي والوضع السياسي وما يتصل به عربياً ودولياً ثم على الجانب الدبلوماسي. نعتقد أن الحياة العربية تحتاج إلى نوع من التغطية في هذا المجال وننتظر في المستقبل، مبادرات متعددة تجعلنا نرصد تجربة السياسيين والدبلوماسيين العرب، نفتح حواراً على صفحات هذه المجلة للجميع، ونتطلع اليوم إلى أن يتفضل الأستاذ عبد الحليم خدام مشكوراً بالإجابة عن ما يرى من أسئلة مجلة الفكر السياسي.

الأستاذ عبد الحليم خدام: **يسعدني أن يتم هذا اللقاء، ويسعدني أن أساهم بشكل أو بآخر في عمل مجلة من شأنها أن تساعد على تنمية الشعور القومي وتوضيح آفاق العمل القومي وأنا جاهز لكل الأسئلة.**

د. علي: سؤالنا الأول إذا تكرمتم. السياسة فن الممكن شعار يشير إلى الواقعية والبرغماتية معاً، ما الذي يحكم السياسة أكثر بنظركم، المصالح أم المبادئ، وأين يتمفصل الحد الأخلاقي والإنساني في ذلك. وهل له وزن في العملية السياسية بشكل عام؟

(*) أجرى اللقاء: د.علي عقلة عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب.

الأستاذ خدام:

السياسة لايمكن أن تكون غير واقعية، ماهي السياسية ..؟ إنها إدارة مجموع الشؤون العامة والقضايا التي تهم البلاد، والسياسي هو الذي يساهم في إدارة هذه الشؤون أو لديه نهج لإدارتها ويعمل على تحقيقها .

فالسياسة هي تعامل مع الواقع أو العمل على خلق واقع جديد .

وعندما يكون النهج السياسي ذا أهداف مستحيلة التحقيق يكون هذا النهج خيالياً، وأصحابه يعيشون خارج واقعهم فيهدرون الجهد ولاينجحون في تحقيق مايصبون إليه .

وهنا يجب أن نميز بين النهج غير الممكن تحقيق أهدافه لأنه مستحيل، وبين النهج الذي تكون أهدافه ممكنة التحقيق ولكن الوسائل غير متوفرة، ففي مثل هذه الحالة تكون السياسة واقعية والنهج واقعياً إذا عمل أصحابه على توفير السبل المؤدية إلى تحويل ماهو غير ممكن إلى ممكن .

ويجب التميز بين مفهوم الواقعية في السياسة، وبين مفهوم تقديم التنازلات تحت شعار الواقعية، ذلك أن عدم القدرة الراهنة على تحقيق الهدف ومن ثم العمل على توفيرها شيء والرضوخ والتفريط شيء آخر ، وهذا لا يقع تحت مفهوم الواقعية في السياسة بل تحت مفهوم الانكسار.

وتقديم تنازل ما أو تراجع خطوة إلى الوراء لدفع ضرر أكبر يصيب المصالح العليا للبلاد يجب أن لايدخل في مفهوم التفريط شرط أن يأتي في إطار مرحلي للاعداد لمرحلة أخرى وإقامة واقع آخر يتم خلاله استعادة ماتم التنازل عنه ، وبصورة رئيسية فإن سياسات التفريط تؤدي دائماً إلى خلق سلسلة من الاشكالات وأحياناً الحروب لأن من فرط في حقوق الأمة مغلوباً على أمره أم غير مغلوب ! سيأتي يوم لايكون فيه في سياسة البلاد من يقبل استمرار التفريط أو التنازل .

ومايكون مكسباً لفريق وخسارة للفريق الآخر قد يتحول في مرحلة أخرى إلى خسارة للأول ومكسب للثاني وهذا مرتبط بالسياسة التي يمارسها الثاني في الاعداد والتدبير والتعبئة .

مفهوم المبادىء ومفهوم المصالح مترابطان وهما مرتبطان بالزمان والمكان .

فالمبادىء هي مجموعة الأهداف والأسس التي تتحدد على أساسها سياسة الدولة، والمصالح هي مجموعة الأعمال لتحقيق هذه الأهداف .

ليست هناك مبادىء واحدة تحكم سياسات كل دول العالم لأن لكل دولة مصالحها .

أهداف السياسة في سورية مثلاً تحقيق الوحدة العربية وتحرير الأراضي المحتلة وبناء مجتمع عربي جديد يمكننا من الحفاظ على حقوقنا وصيانة كرامتنا وتعزيز امكاناتنا في النهوض والتقدم .

إذن مصالحنا مرتبطة بتحقيق هذه الأهداف وبالتالي فإن سياستنا مبنية على مبادئنا .

إسرائيل تهدف إلى استمرار العدوان والتوسع في الأرض العربية وتبني ذلك على

معتقدات دينية، فسياساتها مرتبطة بهذه المبادىء والأهداف، لذلك كما نرى في زمن واحد هناك تناقض في السياسة بين كيانين لتناقض الأهداف والمصالح، وماهو مبدئي وأخلاقي بالنسبة لسورية غير مبدئي وغيرأخلاقي بالنسبة لإسرائيل .

وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع الواحد ماقد يكون مبدئياً وأخلاقياً في مرحلة قد لايكون كذلك في مرحلة أخرى، وذلك تبعاً لتغير الظروف لأن لكل زمن عوامل تؤثر في تطور المجتمع وسياساته .

وهكذا يمكنني القول أن مسألة المبدئية والأخلاقية ليست مسألة أممية وإنما مرتبطة بالمبادىء والأهداف التي تحكم مجتمعاً ما، وبالمرحلة التاريخية لهذا المجتمع .

فالمعيار الموضوعي في السياسة هي مصالح البلاد، وعندما تنحرف السياسة عن مصالح البلاد لتحقيق مصلحة لفرد فهي سياسة انتهازية، وعندما تستخدم القمع في تحقيق الانحراف فهي سياسة قمعية، وعندما تفرط بهذه المصالح لحساب الأجنبي أو تؤدي هذه السياسة لاضعاف البلاد في وجه أعدائها عندئذ هي حالة من الانحراف الوطني .

والسياسة أي إدارة الشؤون العامة للبلاد تتطلب وجود نهج مبني على رؤية للمصالح القائمة والمستقبلية للبلاد وغياب النهج يعني أن السياسة عشوائية.

د. علي : إذا أخذنا وضع القطر العربي السوري كقطر يتبنّى قضايا قومية، ودفاع عن مبادئ وثوابت قومية، هذه الثوابت أوالمبادئ إذا أخذنا قضية فلسطين مثلاً مكلفة جداً للقطر العربي السوري بوصفه جغرافية سياسية محددة، ولكنه يقدم تضحيات كبيرة من مصالحه، خدمة لهذه المبادئ وتنفيذاً لها، ولو أراد أن يقول مثل أي دولة أخرى : أنا أهتم بالمصلحة السورية فوق المصلحة القومية لكان كسب أشياء كثيرة في مجال المصلحة وخسر أشياء كثيرة في مجال المبدأ، وقس على ذلك في مجالات أخرى عديدة.

الأستاذ خدام: في هذا الأمر حالتان، الأولى إذا كانت تتعلق بقطر عربي، والثانية إذا تعلقت بدولة أجنبية .

في المثال الذي أشرت إليه وهو القضية الفلسطينية وفلسطين قطر عربي والشعب الفلسطيني شعب عربي، فليس من الممكن القول أضمن مصالح سورية وأغلق الملف .

سورية جزء من الأمة العربية، وضمان مصالح الجزء يكون في ضمان مصالح الكل، والضرر الذي يصيب الجزء يصيب الكل، وهذا ماميز سورية في سياستها وميز قائد سورية الرئيس حافظ الأسد .

حاول البعض أن يقول آخذ حصتي أو بعضها وأخرج، فهل انتهى الصراع، وهل استطاع فعلاً الخروج ..؟ وهل بقي بعيداً عن مؤثرات هذا الصراع وتبعاته ..؟

لنرى ماذا يحدث في فلسطين، منذ أكثر من عقدين سلك فريق في المنظمة سياسة

فلسطنة القضية وتجويفها من مضمونها القومي، وآثر بعد مؤتمر مدريد الإنفراد في مفاوضات سرية مع إسرائيل خارج إطار عملية السلام، فوقع اتفاقية أوسلو، فهل حقق الإنفراد السلام للفلسطينيين ..؟

عندما تكون القضية ذات صلة بالأمة فليس من حق الجزء التصرف أو الإنفراد فهو يلحق الضرر بنفسه وبالأمة .

أما الحالة الثانية عندما تتعلق المصلحة بالقطر في علاقته مع دولة أجنبية لاتؤذي الأمة فعندئذ تحقيق مصلحة القطر فيه مصلحة للأمة .

وفي القضايا التي تهم الأمة هناك من هو في خط التماس المباشر مع متطلبات هذه القضية وأمر طبيعي أن يكون أكثر تنبهاً وأكثر استعداداً ولكن هذا لايعني أن الأقطار الأخرى التي ليست على تماس من حقها القول أن الأمر لايعنيها ذلك أن الضرر سيصيبها بغض النظر عن القرب أو البعد .

أعود للقول أن المكسب الذي ينفع الجزء ويضر الأجزاء الأخرى من الأمة ليس مكسباً بل فيه ضرر كبير .

معلوم أن العلاقات بيننا وبين الحكم في العراق سيئة منذ فترة طويلة، وعندما تعرض العراق لمؤامرة تستهدف تفكيكه فقد بادرت سورية إلى سياسة حازمة لدفع الضرر عن العراق، وعندما إجتاحت القوات التركية العراق وقفت سورية بصورة واضحة ضد ذلك .

د. علي :

سيادة النائب إذا أخذنا مثلاً غير عربي، الإدارات الأمريكية المتعاقبة هي تلون الخلقي والإنساني بلون المصلحة الأمريكية وأحياناً تتذرع بالديمقراطية أو بحقوق الإنسان لأداء سياسي يؤدي بالنتيجة لخدمة مصالحها وعندما تتعارض أحياناً القضايا الديمقراطية مع المصالح الأمريكية تغض النظر عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان وتتبع المصالح، هنا أخذنا جانب من السياسة البراغماتية، والمصالح فوق كل شيء، متى نستطيع أن نحكم سياسياً على فعل دولة ما أو إدارة ما في دولة على أن فعلها غير أخلاقي وأيضاً غير إنساني فيما إذا كان أمنت مصالح لكنها خربت بالعلاقات الإنسانية كثيراً، يعني مصالح هتلر مثلاً، في فترة من الفترات غير ما أدت إليه الحرب العالمية وإذا أخذنا بتفريعة جانبية مصر في عهد السادات قال إن مصلحة مصر تقتضي أن يبعد مصر عن الأمة العربية والقضية الفلسطينية. في عهد عبد الناصر كانت القضية معاكسة أن يتحمل العبء القومي لأنه يرى أن مصر تكبر بأمتها ولا تكبر على حساب أمتها، هنا المفصل إذا تكرمت.

الأستاذ خدام:

البعد الإنساني والأخلاقي ليس قضية مجردة في السياسة وهو بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة مرتبط بالمصالح وبقواعد السلوك المحددة بميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المبرمة بين الدول والمتعلقة بالكثير من القضايا التي تهم مختلف شعوب العالم .

في كثير من الحالات تبرز قضايا لاعلاقة لها بالاتفاقات الدولية ولكنها تتعارض مع

القواعد العامة ومع ذلك فهذه الدولة أوتلك تتصرف بما يتعارض معها وتبرير ذلك نظرية المصالح .

الولايات المتحدة تضع سورية على لائحة الارهاب لأن سورية تستضيف التنظيمات الفلسطينية، ولكن الولايات المتحدة في الوقت نفسه تشكل غطاء لإسرائيل التي ترتكب كل يوم أعمالاً عدائية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية والقواعد الدولية العامة، ويأتي الموقف الأمريكي في نطاق المصالح الأمريكية وهذا يفقد السياسة الأمريكية بعدها الإنساني والقانوني، وبهذا فإن سياسة الولايات المتحدة مبنية على تعدد المعايير في علاقاتها الدولية وفي تقويمها للأحداث والوقائع، مايخدم مصلحتها فهو إنساني وأخلاقي ومايتعارض مع مصالحها وينسجم مع قواعد السلوك الدولي تعتبره غير أخلاقي وغير إنساني .

د. علي : لكن هناك معيارية دولية وضعت في ظل انتصار قوى في الحرب العالمية الثانية ومنها مثلاً الخلل الحاصل في تكوين مجلس الأمن لأن خمسة لهم أصوات وهم ينتمون إلى، أربعة منهم ينتمون إلى أو يمثلون عشرة بالمئة من سكان العالم بينما بقية سكان العالم ليس لهم هذا الحق حق النقض أو الفيتو، فالمعيارية أحياناً تكون مختلفة لصالح الأقوياء.

الأستاذ خدام: في العلاقات الدولية تحدد المواقف في ضوء توازن القوى وفي ضوء ظروف كل مرحلة .

نتائج الحرب العالمية الثانية احدثت تشكيلاً معيناً لمجلس الأمن فأخذت الدول الخمس الكبرى حق النقض وحرم منه غيرها، وهذه الصيغة كانت محصلة لوضع القوى آنذاك في الساحة الدولية .

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة زالت الأسباب التي أفرزت الصيغة الراهنة في مجلس الأمن وعملياً مجلس الأمن يعكس الوضع الدولي الراهن الذي يتسم بالقطب الواحد، وهذا مايجعل مجلس الأمن إلى حد بعيد أسير القطب الواحد الذي هو الولايات المتحدة الأمريكية .

وعندما يبرز وضع دولي آخر وتنشأ قوة دولية ذات طاقات اقتصادية وعسكرية وعلمية كبرى قادرة على تحقيق توازن معين في الساحة الدولية سيكون مجلس الأمن في وضع مختلف عما هو عليه الآن .

ومن الصعب في الوضع الدولي الراهن تحقيق ديموقراطية في مجلس الأمن لغياب التوازن ولأن الوضع الراهن يعطي الولايات المتحدة الهيمنة في مجلس الأمن وخارجه مستفيدة من كونها القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية العظمى ومستفيدة أيضاً من تأثر مصالح الدول الأخرى بحركتها السياسية والاقتصادية والأمنية . ولكن الحالة الراهنة في الساحة الدولية هي حالة مرحلية لاستحالة تحولها إلى حالة دائمة، ذلك أن تناقض

المصالح والضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة حتى على حلفائها، والوضع الاقتصادي الدولي وتراجع النمو في الدول النامية، كل ذلك يشكل عوامل لانضاج مرحلة أخرى في الساحة الدولية بدت مظاهرها في دعوة كل من فرنسا وروسيا والصين إلى عالم متعدد الأقطاب .

والوضع الذي يفتقد العدالة والمساواة ولاتراعى فيه مصالح الشعوب سيفرز تغييرات في مناطق كثيرة من العالم ومنها الوطن العربي لأن كل مرحلة تحمل نقيضها وعوامل تحللها وسقوطها والأمر مرتبط بالزمن وتفاعل العوامل التي تسرع أو تؤخر عملية بروز النقيض وتحقيق عملية التحول .

د. علي : ننتقل إذا تكرمتم إلى سؤال ثان كيف تنظرون إلى علاقة السياسي بالثقافي، وكيف يمكن أن تتضافر جهود أطراف تلك العلاقة في وضع أمتنا وما تواجهه من تحديات وما تخوض فيه من تسويات وكيف تتصورون تلك العلاقة حين تتنازع الأمة حقائق التاريخ ومعطيات الواقع وهي تواجه تحديات وتخوض مفاوضات وتسوية وعلاقات في إطار السلام؟

الأستاذ خدام: العلاقة بين ماهو سياسي وماهو ثقافي علاقة عضوية، وإذا كانت السياسة إدارة الشؤون العامة في الدولة فهي ثقافة لأن السياسة أو قيادة المجتمع تتطلب مجموعة من المعارف والعلوم ودونها تكون السياسة مرادفة للجهل وفي ذلك كل الضرر لقضايا ومصالح البلاد .

وإذا أخذنا السياسة بمعناها الشامل فهي تتناول كل مجالات الحياة، التربية والتعليم والاقتصاد والدفاع والأمن إلى غير ذلك، وجميعها مجالات تحتاج إلى المعرفة في قيادتها ووضع نهج لإدارتها .

مجموعة المعارف هذه هي الثقافة ،وبهذا المعنى فالثقافة هي روح السياسة .

ومن الصعب الفصل بين ماهو سياسي وبين ماهو ثقافي، وإن كان الفصل ممكناً بين رجل السياسة ورجل الثقافة، ذلك أن الأول بالضرورة مثقف والثاني ليس بالضرورة مهتماً بالسياسة، وهنا الفارق بين المثقف الملتزم وغير الملتزم .

ودور الثقافة بمفهومها الشامل دور سياسي هام لاسيما عندما تكون الأمة في مواجهة مع تحديات مصيرية، فالتعبئة الفكرية والنفسية والاستدلال بالتاريخ وقراءة المستقبل وتحصين ا لناس ضد الغزو الثقافي والتلويث السياسي والتركيز على المحاور الأساسية التي تهم الأمة كل ذلك للثقافة دور أساسي فيه .

إن دور المثقف كبير وبهذا المعنى فكل مثقف يجند فكره وعلمه ومعرفته لخدمة مصالح البلاد فهو سياسي وهذا مايمكن التعبير عنه بالثقافة الملتزمة والمثقف الملتزم .

د. علي

هل هناك مجال أو هامش أوسع لتحرك المثقف في قضية مثل القضية القومية، قضية صراعنا مع العدو الصهيوني حيث يكون المثقف أكثر تشبثاً بالحقوق التاريخية والثوابت المبدئية بينما يمارس السياسي المرونة، ويكون هناك تفاهم وتعاون وتنسيق في هذا الإطار بين الثقافي المبدئي والسياسي التكتيكي؟

الأستاذ خدام:

في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي ليس هناك فاصل بين السياسي وبين المثقف، وليس من المقبول القول أن هذا أكثر تمسكاً بالحقوق التاريخية من ذاك، لأن كل منهما يعمل من منطلقات واحدة هي خدمة مصالح البلاد .

في الساحة السياسية هناك تعامل مع واقع قائم ومتحرك، والسياسة تأخذ بالاعتبار الواقع ولكن ضمن منظور المصالح العامة القائمة والقادمة، ولاتعني المرحلية في العمل السياسي القبول بما يتعارض مع الحقائق التاريخية ومع المصالح العليا للبلاد، وأعطي على ذلك المثال التالي : المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر قبل مشروع روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة في حزيران عام /١٩٧٠/ وهناك سياسيون ومثقفون رفضوا هذا المشروع فهل يعني ذلك أن عبد الناصر فرط والرافض كان الأكثر تمسكاً بالحقوق الوطنية والقومية ..؟

وهناك أمثلة عديدة .

يجب أن لايكون هناك تناقض بين الموقف السياسي والموقف الثقافي إذا كان كلاهما ينطلق من ذات المبادىء والقواعد والرؤية، ولكن قد يكون لأحدهما هامش أوسع في مجاله .

في قضية التفاوض من أجل السلام، إذا أدى التفاوض للاضرار بمصالح البلاد وحقوقها يشكل ذلك انحرافاً وطنياً، ولكن التفاوض بحد ذاته وبإطار تحقيق الهدف الوطني أمر مشروع وصحيح، وفي الوقت نفسه فإن رؤية المثقف يجب أن لاترتكز على أساس تجريم التفاوض لأننا في مرحلة ما وفي ظروفها كنا نرى التفاوض أمراً ليس صحيحاً.

ولكن كل ذلك يجب أن لايقيد المثقف في الربط بين الحقائق التاريخية والواقع ورؤية المستقبل، ويجب أن لاتطغى المرحلية السياسية لتشكل مرحلية ثقافية، لأن في ذلك تأطير لواقع فيه خلل واضعاف لمستقبل فيه الكثير من الطموح والأمل .

ويمكن اعطاء مثال على ذلك الوضع العربي .

من ناحية الحقائق التاريخية والحضارية، العرب أمة واحدة، ومن ناحية الواقع يعيشون في دول متعددة .

السياسي يتعامل مع الواقع الراهن، وهذا لايعني الغاء الحقائق التاريخية والمثقف يتعامل مع الحقائق التاريخية في تعبئة كي تتحول إلى واقع قائم، ولكن إذا تعامل المثقف مع الواقع الراهن كحقيقة مستمرة ورسخ الواقع يكون قد ارتكب خطأً كبيراً .

د. علي :

هنا السؤال يأتي تقريباً مكمّلاً للأول أو على هامشه، كيف تنظرون إلى دور المثقفين العرب في رفض الاعتراف بالعدو الصهيوني وتطبيع العلاقات معه في ظل المفاوضات والتوجه السياسي العربي نحو التسوية الذي بدأ من قمة فاس واستمر حتى الآن؟

الأستاذ خدام:

يجب أن لاننظر إلى قضية التسوية السياسية أو المسيرة السلمية من زاوية الجلد الذاتي ولا ننظر إليها من جانب آخر .

منذ قيام إسرائيل والعالم في قناعة أنها تريد السلام وأن العرب يريدون الحرب، وقد أعطاها ذلك دعماً متعدد الجوانب، ولم يأخذ العالم دعوة العرب إلى السلام مأخذ الجد إلا في مرحلة متأخرة، وقد تدعمت دعوتهم بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الراهنة حيث تشكلت قناعة لدى معظم الأطراف الدولية أن إسرائيل تعطل عملية السلام مما أدى إلى عزلة إسرائيل والتي إذا استمرت ستكون بالغة الأثر على الدولة العبرية .

وفكرة الحل السياسي للصراع العربي - الإسرائيلي لم تبدأ في قمة فاس وإنما بدأت قبل ذلك بعد حرب عام /١٩٦٧/ عندما قبلت كل من مصر والأردن القرار /٢٤٢/ وبعد حرب تشرين عام /١٩٧٣/ عندما قبلت سورية القرار/٣٣٨/ والذي يتضمن القرار /٢٤٢/.

والنشاط الثقافي العربي في مقاومة التطبيع أمر يخدم المصالح القومية، ذلك أن إسرائيل تسعى لأخذ كل مكتسبات السلام مع الإبقاء على الاحتلال وعلى سياسة العدوان، ومع الأسف فإن بعض الساسة العرب تحت تأثير الضغوط الخارجية سارع للتطبيع تحت شعار مضلل انه يخدم العملية السلمية .

وإذا كانت الحركة الصهيونية والكثيرون في إسرائيل يدعون إلى إسرائيل الكبرى فليس من حق أحد أن يمنع السياسي أو المثقف من الدعوة إلى الحقوق التاريخية للأمة العربية .

ان العملية السلمية في إطار تحقيق مصالحنا يجب أن لاينظر إليها كمسألة تدعو إلى الريبة لأن مثل تلك النظرة تفتقد الموضوعية .

ان ماميز سياسة سورية بعد تشرين الثاني /١٩٧٠/ هو التعامل مع الواقع في إطار رؤية شاملة للمستقبل .

ان الانكماش تحت ذريعة الحقوق التاريخية يشكل سداً منيعاً أمام التحرك نحو تلك الحقوق، ودائماً يجب أن ننطلق من قناعة أن تحرير الأرض أفضل كثيراً من بقائها تحت الاحتلال شرط ألا يكون هذا التحرير شكلياً ويؤدي إلى توسيع فعلي لرقعة الاحتلال .

د. علي :

هناك نقطة إذا تكرمتم أن نتوقف عندها قليلاً، أن المجتمع الدولي والعالم ليس مع

الحروب في الظرف الحالي ولا أحد، أصلاً، يحب الحروب لكن الملاحظ أنه بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم تقريباً لم تتوقف الحروب بأشكالها المختلفة والخسائر البشرية في هذا المجال تكاد تعادل أرقام مذهلة واسرائيل ذاتها تخوض باستمرار حروباً عدوانية ضد العرب، ومع ذلك الرأي العام الأمريكي أو الغربي يحاول أن يغطيها وأن يغير من صورتها وأيضاً لا يعاملها إطلاقاً كمعتدي ولم يطبق عليها في يوم من الأيام قرارات على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كيف يمكن أن نوفق بين رأي عام يرفض الحروب وممارسات مستمرة بأشكال من الحروب؟

الأستاذ خدام:

إسرائيل حالة شاذة في الساحة الدولية، فهي كل يوم تخرق ميثاق الأمم المتحدة وترفض الالتزام بقراراتها وتمارس العدوان ومع ذلك فهي في حماية من كل اجراء دولي .

هنا يجب أن نعود إلى الخلفية التي قامت عليها الدولة الإسرائيلية وإلى دورها في المنطقة وإلى طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي الوقت الذي تحاصر فيه ليبيا وكذلك العراق وإلى حد كبير السودان، نجد أن الأبواب مفتوحة أمام إسرائيل .

ببساطة هي الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ومابعده شرقاً .

في مرحلة الحرب الباردة كان الغرب يعتمد على الأحلاف، ومع سقوط النظام العسكري في باكستان في عقد الستينات تعطل الحلف، فاعتمدت الولايات المتحدة بصورة أساسية على قواعدها السياسية والعسكرية والأمنية في إسرائيل وإيران الشاه وتركيا .

وبعد سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية في إيران سقطت أخر قلعة متحالفة مع الغرب في المنطقة وبقيت إسرائيل .

الولايات المتحدة لاثقة لها بأصدقائها من العرب وغير العرب لتأمين مصالحها واضطرت في حرب الخليج الثانية إلى استخدام قواتها لاخراج العراق من الكويت، فهل من الممكن أن تستمر في حالة من الاستنفار العسكري في المنطقة لحماية مصالحها وضماناتها..؟

من هنا تأتي أهمية إسرائيل ومن هنا يأتي حجم الثمن الذي يدفعه العرب لحماية مصالح تؤخذ من ثرواتهم وأرضهم وسيادتهم ، ولذا فإن إسرائيل ستبقى بحماية أمريكية إلى أن يقوم توازن دولي جديد أو وضع عربي جديد تصبح معها المهمة الإسرائيلية مهمة مستحيلة وعندئذ تتوازن السياسة الأمريكية.

لماذا إسرائيل وليس غيرها من دول المنطقة ..؟ لأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لاتستطيع أن تستغني عن الدعم الأمريكي مهما كان الحزب الحاكم فيها حتى ولو كان شيوعياً .

د.علي: يقال أن القطرية في الوطن العربي أصبحت صيغة اعتراضية أوشبه اعتراضية على القومية وعلى العمل الوحدوي في الوطن العربي ما رأيكم في ذلك؟

الأستاذ خدام: في واقع الحال القطرية حالة متجذرة في الواقع العربي، ولذلك أسباب عديدة .

أول هذه الأسباب أن التجزئة ترسخت في ظل الاستعمار الأجنبي، فرنسا مثلاً كانت تحكم المغرب العربي كله ومع ذلك فقد ابقته في ظل حكمها في حالة التجزئة .

وثاني الأسباب أن الدول التي نالت استقلالها الوطني وقعت تحت ضربات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والضغوط الخارجية، مما أدى إلى نشوء سلسلة من الاهتمامات القطرية أثرت على إطارها القومي .

وثالث الأسباب هو المصالح الضيقة لبعض الفئات الحاكمة في الوطن العربي منذ نشوء الدولة القطرية، في ظل ازدواجية مقيتة، ممارسات قطرية وشعارات قومية وتغليب مصلحة القطر الآنية على مصلحة الأمة الشاملة .

ورابع هذه الأسباب البنى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في كل قطر والتي في معظمها أتخذت الطابع القطري مما خلق جملة من التعارض في المصالح بين هذا القطر وذاك .

وخامس الأسباب عدم نجاح التيار القومي في الساحة العربية في بلورة نظام عربي جديد يأخذ بالاعتبار الواقع القطري ويفتح الطريق أمام الآفاق القومية ولعل أبرز أمثلة على هذا الفشل، انهيار الجمهورية العربية المتحدة، ثم ميثاق الوحدة الثلاثية بين سورية ومصر والعراق والذي تم التوصل إليه في نيسان عام /١٩٦٣/ وعدم النجاح في تحقيق الوحدة بين سورية والعراق في ظل ثورتي رمضان في العراق وآذار في سورية، ثم انهيار اتحاد الجمهوريات العربية وبعده انهيار الميثاق القومي بين سورية والعراق .

وأعتقد أن من المهام الأساسية الملقاة على عاتق المفكرين والمثقفين العرب العمل على اعادة تأهيل فكري في الساحة العربية لدفع قضية الهوية والانتماء والمصالح القومية إلى واجهة العمل السياسي والثقافي، وخاصة بعد أن تأكد فشل نظام الأقطار في تحقيق الحماية الدنيا لهذه الأقطار أو في ضمان مصالحها من جهة ومن جهة ثانية بعد بروز واضح لسياسة معادية للعرب هادفة ليس إلى تأجيج صراعاتهم ومنازعاتهم بل إلى تفكيك الوحدة الوطنية لكل قطر عربي .

والدعوة إلى تعزيز الانتماء القومي ليست فقط ملحة لاعادة البحث عن نهج للارتقاء من القطر إلى الوطن ولكن لحماية كل قطر لوحده أيضاً لاسيما في ظل الوضع الدولي الراهن والتطورات المرعبة في الساحة الدولية بما فيها التطورات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

د. علي :

سيادة النائب هناك حوار وتواصل قومي اسلامي ناشئ في الوطن العربي بعد قطيعة وصراعات مرة وضعت العروبة مقابل الإسلام والإسلام مقابل العروبة مما أضعف التيارين معاً ومن ثم الأمة بكاملها، ما هي آفاق هذا التوجه الجديد وهل هو عمل مرحلي من قبل التيارين أم تجسيد لاختيار استراتيجي؟ وكيف يمكن أن تتعزز الثقة بين التيارين من وجهة نظركم بعدما كان بينهما؟

الأستاذ خدام:

عملية الفصل أساساً لم تكن جزءاً من متطلبات مصالح الأمة بل جاءت نتيجة ظروف معينة وفي مراحل مختلفة .

عملية الفصل بين العروبة والإسلام ليست جديدة وبدأت في مطلع هذا القرن في ظل الدولة العثمانية، وقد مرت بمرحلتين :

الأولى عندما كانت الدولة العثمانية دولة إسلامية، ولايعامل في ظلها مواطنوها المسيحيون كما يعامل المسلمون ماعدا الذين كانوا في حماية القناصل الغربيين، فقد أدى ذلك الوضع إلى تحسس قومي لدى بعض المثقفين من المسيحيين العرب والذين آثروا الأمة على الارتماء في حضن الأجنبي فكانوا أول دعاة للاستقلال العربي عن الدولة العثمانية .

والمرحلة الثانية ظهرت في ظل سيطرة حزب الاتحاد والترقي في تركيا على مقاليد الحكم ومحاولته فرض التتريك على شعوب الدولة العثمانية بمن فيها العرب فتحركت المشاعر القومية لدى عدد من المثقفين العرب وبينهم رجال دين ضد التعصب القومي الطوراني الذي كان برز في ظل حكم حزب الاتحاد والترقي .

في تلك المرحلة بدأ تأسيس الجمعيات العربية وكان معظم قادتها من المثقفين الذين تأثروا بالمفاهيم القومية في الغرب وهي علمانية بسبب الآلام والمآسي التي خلفتها الحروب الدينية في أوروبا .

لقد كان حلم القوميين العرب في تلك المرحلة وفي ماتلاها من مراحل إقامة دولة عصرية وفصل الدين عن الدولة مما أدى إلى نشوء هوة بين القوميين وبين رجال الدين ومن ثم الإسلاميين، وتداخلت العوامل الثقافية مع العوامل السياسية والاجتماعية فاتسعت الهوة .

لقد اخطأ القوميون في نظرتهم للإسلام، ولم يستطيعوا أن يدركوا أن العروبة هي الهوية وأن الإسلام هو حضارة العرب ورسالتهم التي حملوها إلى الأمم الأخرى، وخسر القوميون جماهيرهم المتدينة بسبب عجزهم عن فهم معادلة العلاقة بين العروبة والإسلام .

كان القوميون يحملون طموحات الجماهير ولكنهم وضعوا حاجزاً بينهم وبين جماهيرهم عندما لم يربطوا بين العروبة وبين تاريخها وحضارتها وثقافتها في الوقت الذي كان يجب أن يقيموا روابط قومية بين ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم .

وعندما أقول القوميين لاأريد التعميم لأن في التعميم ظلم لحقائق ووقائع عديدة، فكثير من القوميين رأى طبيعة العلاقة بين العروبة والإسلام ودعا لها وعمل من أجلها، ولكن هؤلاء لم يضعوا الأساس الفكري والمنهجي للتيار القومي .

أول جمعية تأسست على أساس الدعوة للوحدة العربية ووضعت منهجاً تضمن حدود الوطن العربي والأسس التي يجب أن تقوم عليها دولة الوحدة تأسست في مصر عام /١٩٣٦/ وكان من بين مؤسسيها عبد الستار الباسل وعبد الرحمن عزام ومنصور فهمي ومحمد علي علوية وأسعد داغر .

ويعتبر ميثاق هذه الجمعية من حيث الشمول القومي والامتداد الجغرافي أهم وثيقة سياسية قومية قبل الاعلان عن مبادىء حزب البعث العربي عام /١٩٤٧/ .

وفي نشرة تثقيفية لهذه الجمعية ورد مايلي :

الدولة العربية دولة قومية لادينية والأديان عندها هي سبيل المرء إلى خالقه ...."

لقد وزعت النشرة في مصر وفي مجتمع الدين فيه قوام أساسي وفي مرحلة فُهم فيها أن الدولة اللادينية هي دولة ملحدة كافرة فلنتصور العقبات التي نشأت بسبب ذلك وهكذا كان التيار القومي تياراً ثقافياً .

وفي تقديري فقد خسر التيار القومي أهم وسيلة للاعلام للدعوة إلى مبادئه وإلى برنامجه وهي المسجد الذي كان أهم وسيلة للاتصال بالجماهير.

وإذا كانت هذه ثغرات التيار القومي فإن مثلها ارتكبه التيار الإسلامي بفعل عدم ادراك طبيعة العلاقة بين العروبة والإسلام أو بسبب التحجر القومي لدى بعض قادة التيار الإسلامي والذين لم يكونوا من أصول عربية فاعتبروا الدعوة إلى العروبة دعوة تتخطى الآخرين في الوطن العربي، في الوقت الذي كانت فيه الدعوة القومية بعيدة عن العنصرية.

لم يدرك أولئك الإسلاميون أن الإسلام حضارة العرب وثقافتهم وأن الله أعز العرب بالإسلام عندما أنزل القرآن باللغة العربية واختارهم ليكونوا أول دعاة ينشرون الدين الجديد والحضارة الجديدة في مشارق الأرض ومغاربها .

وإذا كانت الخطوات التي سارها القوميون والإسلاميون متأخرة جداً فخير أن تأتي متأخرة من ألا تأتي أبداً .

أعتقد أن التيارين أدركا خطورة التناقضات الهامشية بينهما وأثرها البالغ على التناقض الرئيسي مع اعداء الأمة مما يضعف الأمة في مواجهة التحديات القائمة والمقبلة.

ان توجيه الجهد ضد المخاطر الرئيسية والابتعاد عن الاستنزاف الداخلي وتجنب الخلافات الهامشية وكذلك اسلوب وضع الطاقات في موضعها من الأمور التي يجب التركيز عليها .

ولايجوز بحال من الأحوال اعتبار اية فئة قومية أو إسلامية تضعف الأمة وتشغلها عن عدوها، هي في إطار قومي أو إسلامي .

د. علي : في الدولة العثمانية قامت الطورونية ومن طورها من علماء غربيين أخذوا أسماء تركية واندسّوا داخل الصف الطوروني وكذلك اليهود الدونما لعبوا دوراً في في إنعاش القومية الطورونية على حساب القوميات الأخرى إلى أن أصبحت نوع من العدائية للقوميات فتفجر الإطار على أرضية قومية إلى أي مدى كان هذا فعلاً استعمارياً مخططاً له، ضد الإسلام وضد القوميات التي احتواها الإسلام ؟

الأستاذ خدام: **يجب أن ننظر إلى هذه القضية نظرة موضوعية، الدولة العثمانية أسسها الأتراك ولكنها كانت دولة إسلامية بغض النظر عن نظام الحكم الاستبدادي والذي كان سائداً في تلك المرحلة في أوروبا كلها وفي معظم بلدان العالم .**

لم يكن السلطان العثماني استبدادياً وكان قيصر روسيا ديموقراطياً، هكذا كانت انظمة الحكم .

ولكن يجب أن نذكر أن الدولة العثمانية توسعت غرباً فأخذت القسطنطينية وحولتها عاصمة لها، ثم واصلت تقدمها في قلب أوروبا الوسطى ونشرت الإسلام هناك.

هذه الدولة اخذت في مرحلة تضعف إلى أن وصلت إلى مرحلة الوهن فازدادت الاطماع الغربية فيها وفي الوقت نفسه برزت الحركة الصهيونية وسعت إلى شراء فلسطين من السلطان عبد الحميد الذي رفض العرض بقوة.

تحالف الاطماع الغربية مع اطماع الصهيونية بدأ العمل لتفكيك الدولة العثمانية، وحزب الاتحاد والترقي كان احدى الأدوات حيث لعب اليهود دوراً مهماً في قيادته ودفعه باتجاه تتريك الشعوب غير التركية فساهم في بروز المشاعر القومية لدى تلك الشعوب .

وظل الغرب يراقب، كل دولة لها اطماعها حتى كانت الحرب العالمية الأولى فسقطت الدولة المريضة وتوزع المنتصرون المغانم وبدأت مرحلة جديدة من الصراع في سبيل الاستقلال الوطني من جهة ومقاومة الحركة الصهيونية من جهة ثانية .

د. علي: تعرض التضامن العربي، والحلم القومي العربي معاً إلى عمليات تراجع وإحباط لاسيما بعد حربي الخليج الأولى والثانية كيف تنظرون إلى مستقبل العمل العربي المشترك والأحلام القومية الكبرى، التحرير ، الوحدة، الحرية التي حركت جهد أجيال عربية في العقود السابقة من هذا القرن؟

الأستاذ خدام: **الواقع العربي لايدعو إلى الارتياح، فالخلافات العربية تعصف بين هذه الدولة وتلك، في الوقت الذي تركز فيه القوى الأجنبية لاسيما الصهيونية على زيادة حالة التفكك، لأن ضمان إسرائيل وضمان برنامجها يكون في تفسخ العرب وزيادة تناقضاتهم واشغالهم**

بأمور لاعلاقة لها بمصالحهم الأساسية .

عندما تواجه أمة مخاطر في الخارج أو الداخل فإن أبسط مايجب أن تتوجه له هو استعادة الوضع الصحيح والتخلي عن التناقضات الهامشية لمواجهة التناقض الرئيسي الذي يهدد الهوية والأرض وينذر بمستقبل مظلم.

عندما يتحد العرب على قاعدة حماية مصالحهم الأساسية وتجاوز المسائل الفرعية يستطيعون أن يحموا مصالحهم وأن يواجهوا كل المخاطر التي تعصف بهم .

السؤال الذي يجب أن يطرحه كل عربي، مسؤولاً كان أم خارج المسؤولية الرسمية، هل يمكن مواجهة التحولات الدولية والمخاطر المحدقة بالعرب والاطماع في أرضهم وثرواتهم في ظل استمرار الوضع العربي الراهن ..؟

من المؤسف القول أن الفترات التي شهدت استقراراً في العلاقات العربية وتعاوناً كانت قصيرة ولكنها كانت كافية لاستخلاص الدروس .

في مطلع السبعينات شهدت الساحة العربية حالة من التضامن والتعاضد وفي ظلها تمكن العرب من وقف ضخ النفط إلى الولايات المتحدة وهولاندا، فهل في وسعهم الآن التحكم بثرواتهم ..؟

من المؤلم أن الأجنبي أدرك قوة وفاعلية التضامن العربي، وأهمية الوحدة العربية في مجمل الاوضاع الدولية، فتسلل حيث استطاع فخسر العرب تضامنهم. وهم إذا لم يدركوا خطورة الوضع ويستعيدوا تضامنهم وتعاضدهم فسيخسرون كل شيء .

إذا نظرنا إلى الساحة العربية الآن وفي ظل حالة القهر والظلم التي تمارس على العرب فثمة مؤشرات على ادراك خطورة الوضع الراهن، فقد رفضت معظم الحكومات العربية التوجهات الأمريكية بالمشاركة في مؤتمر الدوحة .

هذا في المجال الرسمي أما في المجال الشعبي فإن صورة أخرى تتكامل نرى من خلالها نمواً متصاعداً لوعي عربي، وبات الشارع العربي أكثر يقظة من السنوات السابقة .

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الحكومات العربية إذا لم تتحسس نبض الشارع العربي وتجاهلته فإن مناخاً سلبياً سيسود الوطن العربي، وسيكون لذلك انعكاسات عميقة على الاستقرار في المنطقة .

في الواقع التضامن العربي لم يتراجع بعد حربي الخليج وإنما قبل ذلك، مع التأكيد على أن حربي الخليج كانت لهما تأثيرات سلبية عميقة في العلاقات العربية استفاد منها جميع خصوم العرب .

أعتقد أن مجمل التطورات الدولية والاقليمية والعربية ستفرز وضعاً جديداً في الوطن العربي يقوم على أساس وحدة المصير والمصالح، وليس هناك مفر من ذلك وإلا فالسقوط في احضان التفكك الوطني وغياب الارادة الوطنية الحرة، ووضع كهذا سيكون نقيضه بديلاً عنه لكن سيكون الثمن مكلفاً .

ولابد من الاشارة إلى أن الطموحات الكبرى ستبقى أحلاماً بعيدة المنال وإذا لم تقترن بالكفاح اليومي لتحويل الطموح إلى واقع .

جميعنا أصبحنا بحاجة إلى اعادة تأهيل ليتمكن أولئك الذين حجبت بصيرتهم مصالح ضيقة محدودة، من رؤية الواقع واستعادة الأمل في المستقبل واستعادة الطريق الصحيح لتحقيق الطموحات الكبرى في مشرق الوطن ومغربه .

ولعل من أهم العقبات أمام الحفاظ على الهوية ورؤية الطموحات الكبرى هي اغفال دور الجماهير في كثير من بقاع الوطن الكبير فأغرقت في قضايا جزئية فتعطلت قدراتها على السير نحو الأهداف الكبرى

د. علي:

لقد قاوم الغرب الاستعماري المشروع القومي العربي ووقف ضد أشكال الوحدة وفتت مظاهر التضامن هل يغير الغرب اليوم نظرته ومواقفه من المشروع القومي العربي مع ظهور الصحوة الإسلامية وبمواجهتها؟ وكيف ينظر القوميون والإسلاميون إلى الغرب اليوم؟

الأستاذ خدام:

نحن نحمّل دائماً تقصيرنا للأجنبي والذي له دور كبير في كثير مما نعاني.

ولكن دور الأجنبي يكبر أو يصغر بقدر مايصغر دورنا أو يكبر والأمة التي تصمم على امتلاك زمام مصيرها لن تستطيع قوة خارجية هزيمتها وكسر ارادتها .

إن أخطر أعداء العرب مايعيش في داخلهم من عوامل الفرقة والانقسام وغلبة الأمور الجزئية على الأمور الكلية وهذه جميعها مظاهر لأمراض أصابت جسم الأمة عبر قرون من الزمن .

حقائق التاريخ ومضامين الواقع تؤكد لنا أن سبيل الأجنبي لتحقيق أطماعه تفكيك العرب وزرع التناقضات فيما بينهم، مما يجعل الفريقين المتخاصمين موظفين في خدمة مصالح الأجنبي .

الذي يرى في الوجود الأجنبي حماية له يخسر ارادته ويكبل نفسه، والذي يتصرف بما يعطي الأجنبي مبررات الدخول يكون قد فتح الأبواب بيديه للأجنبي لينال منه ومن شقيقه المتنازع معه فيخسر الإنسان وتضيع مصالح الأمة وتهدر حقوقها .

هل سيغير الغرب توجهه فيبتعد عن اللعب على اوتار الخلافات العربية .. ؟

هنا وموضوعياً الغرب غير موحد في هذه المسألة، وإن كانت تشكل سياسة التفريق في الماضي الأساس في سياساته الاستعمارية .

بعض الغرب نعم، وبعضه الآخر تفرض مصالحه والوضع الدولي الراهن أن يكون على صلة حسنة مع العرب، فغير خطابه السياسي من مضمون العداء إلى مضمون استنكار الظلم الواقع على الأمة العربية لاسيما في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي ... والبعض الذي يعمل على سلب العرب حريتهم والهيمنة على وطنهم وقرارهم وسيادتهم فريق منه

يعمل في ظل ضمان مصالحه، وفريق متأثر بالارث الاستعماري ومايتركه من عداء للعرب.

د. علي: هناك حوار متوقع بين سوريا والسوق الأوروبية المشتركة ماذا يرتب ذلك علينا؟ وماذا يفيدنا؟ وما هي انعكاساته السياسية بحكم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة؟

الأستاذ خدام: **هناك تفاهم بيننا وبين الاتحاد الأوروبي لاجراء حوار من أجل الوصول إلى شراكة بين سورية وبين الاتحاد الأوروبي، حتى الآن لم تبدأ المفاوضات لذلك لانعرف بالضبط ماهي متطلبات الشراكة، نحن نريد الشراكة لأننا نعتقد أنها تخدم مصالحنا ولذلك من السابق لأوانه التحدث عن طبيعة هذه الشراكة ومتطلباتها .**

د. علي: لكن نحن، من حيث قدرتنا كسوق سورية، من حيث الإنتاج ودرجة المواصفات في الإنتاج هل تؤهلنا هذه القدرة لدخول شراكة مع سوق أوروبية فيها إنتاج متقدم وفيها مواصفات عالية، وكيف يمكن أن تكون صورة المزاحمة أو صورة التواصل؟

الأستاذ خدام: **المنافسة شرط أساسي للوصول إلى الأفضل، المنافسة في صف ، ظروف الطلاب، والمنافسة في الصناعة تحسن الانتاج من حيث النوع والسعر ،**

أن أفضل مافي اقتصاد السوق هو عامل المنافسة، وأسوأ مافيه غياب دور الدولة وهو مطلوب لتحقيق التوازن السياسي والاجتماعي .

يجب الملاءمة بين بعض العناصر في اقتصاد السوق وبين مسؤولية الدولة في حماية المجتمع .

إن الحماية الاقتصادية ضرورية لنمو الصناعات، ولكن فتح باب المنافسة ضروري لاستمرارها. هذا مع العلم أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تتطلب مرحلة انتقالية لتأهيل صناعاتنا لتكون قادرة على المنافسة واختراق الأسواق الأجنبية وفي غير ذلك فإن خسائر الاقتصاد الوطني ستكون كبيرة .

د. علي: تعاني أقطار عربية من حصار مباشر تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجلس الأمن الدولي، وتعاني بعض الدول العربية من حصار غير مباشر جراء ضغط وتضييق عليها ومنعها من الحصول على ما تطور به قدراتها وتدافع به عن نفسها مثل سوريا على سبيل المثال. كيف السبيل إلى مجاوزة هذا الوضع عربياً ودولياً في ضوء المعاناة من جهة وضخامة التحديات من جهة أخرى؟

الأستاذ خدام: **أخطر حصار يواجهه العرب هو حصار أنفسهم، بانقسامهم وقبولهم مايفرض عليهم**

في الوقت الذي تتحلل إسرائيل من كل التزامات يفرضها مجلس الأمن والشرعية الدولية وقواعد السلوك الدولية، وليس هناك قطر عربي لايعاني حالة من حالات الحصار حتى تلك ذات العلاقات الوثيقة بالولايات المتحدة .

عندما تتمكن الحكومات العربية من التغلب على خلافاتها وتدرك أن قوتها في التضامن والتعاضد عندئذ تسقط كل حالات الحصار تلقائياً .

د. علي: هذا الكلام الذي تفضلتم به يطرح منذ زمن وتتخذ فيه قرارات على مستوى القمة منذ زمن ولكنه لا يجد طريقه للتنفيذ، كيف يمكن أن نطور الوضع العربي من شعار جيد إلى أداء جيد؟

الأستاذ خدام: النظام العربي نفسه ثغراته تعطل قرارات مؤسساته، وأهم الثغرات هو عدم وجود ضوابط وآليات للتنفيذ، ومثال ذلك في القمة العربية التي عقدت في القاهرة في حزيران /١٩٩٦/ تم اتخاذ قرارات تتعلق بالتطبيع مع إسرائيل في حال عدم اقدام الحكومة الإسرائيلية على تغيير نهجها، وبالطبع فإن هذا القرار لايجيز عقد مؤتمر اقتصادي تشارك به إسرائيل .

في الواقع بعض الحكومات العربية لم تلتزم بالقرار رغم انه صدر بالاجماع تحت ذريعة السيادة، واستخدمت السيادة بشكل ساذج لتغطية موقف غير ساذج، ذلك أن ميثاق الجامعة العربية ينص على أن القرارات الصادرة بالاجماع ملزمة والصادرة بالاكثرية ملزمة للموافقين عليها .

وفي قواعد القانون الدولي الدولة التي تنتمي إلى منظمة دولية - والجامعة العربية منظمة دولية - فإن الدولة العضو تكون قد تنازلت بصورة مسبقة عن جزء من سيادتها لصالح الشراكة .

والملفت عندما يتعلق الأمر بالالتزام العربي تبرز قضية السيادة وعندما يتعلق بمصالح دولة أجنبية يغيب هذا المفهوم .

د. علي: نلاحظ ضموراً في الوجدان القومي العربي أو تضييقاً عليه في التعبير عن مواقفه حيال القضايا القومية وما يجري في بعض القضايا العربية بشكل عام ما هو تعليلكم لذلك؟ وما هي سبيل إعادة الحيوية والسلامة ولو نسبياً لذلك الوجدان؟

الأستاذ خدام: كلمة ضمور في الوجدان غير واقعية لأن الوجدان تعبير عن الوجود والهوية، في الشارع العربي احباط وليس ضمور في تحسس المسؤولية القومية وسببه هذا الحجم من الظلم والقهر والعدوان الذي يمارس على العرب وهذا الحجم من الغفلة عن رؤية المخاطر

والانصراف إلى قضايا غير ذات صلة بالمصير الوطني أو القومي، وإذا أضفنا إلى ذلك الحرب النفسية الموجهة ضد المواطن العربي استطعنا أن نرى أسباب الاحباط الذي يعاني منه الشارع العربي .

وإلى جانب الضغوط الخارجية يبرز عامل الكبت سواء كبت السلطة في بعض اقطار الوطن العربي أو ضغط الظروف المعيشية .

والكبت السياسي أدى إلى تغييب دور الجماهير، وهذا أدى إلى غياب الرقابة الشعبية والمحاسبة وعندما تغيب الرقابة الشعبية والمحاسبة ليس هناك حدود للخطأ، وكلما ازدادت الاخطاء ازدادت الضغوط على ا لجماهير .

د. علي:

لكن سيدي ألا تلاحظون أن الشارع العربي بالذات كان سابقاً، في فترة الخمسينيات حتى الستينيات كان يتحرك عفوياً للتعبير عن موقف قومي حيال قضية ما ويتعرض لكثير من.. يعني دكتاتورية الشيشكلي مثلاً كان يتعرض لها البعثيون ويتلقون رصاصاً.

الأستاذ خدام:

الظروف اختلفت من كافة وجوهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما أن الوضع في مرحلة الخمسينات كان يختلف بين قطر عربي وأخر وفق طبيعة النظام السياسي الذي كان قائماً، ولايمكن تطبيق ذات المعايير على كل الانظمة العربية التي تختلف من حيث تكوينها باختلاف أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

في عام /١٩٥٥/ تظاهر الطلبة في سورية وضربوا وزيري الاقتصاد والداخلية بسبب صفقة قمح أبرمتها الحكومة السورية آنذاك مع فرنسا في وقت كان يشتد فيه القتال في الجزائر، ولكن اليوم عندما تكون سياسة الدولة متطابقة تماماً مع تطلعات الجماهير وطموحاتها فإن دور الشارع بات مختلفاً فهو مطالب أن يكون يقظاً لحماية هذه السياسة .

وإذا أخذنا قضية الصراع مع العدو الصهيوني، بعض العرب أبرم اتفاقاً مع إسرائيل وبعض هذا البعض فرط وبعضهم وفي مقدمتهم سورية تتمسك بحقوقها الوطنية والقومية، فدور الشارع في سورية دعم سياسة الدولة التي تتلاءم مع عقيدته وطموحاته، ودور الشارع في الدولة الأخرى هو النضال ضد مفرزات اتفاق لم يصن الحقوق .

د. علي:

هنا، الحقيقة، إذا سمحت لي في العودة إلى نقطة الجماهير، الحالة التي شخصتها حضرتك، هل هي، بالنسبة للجماهير، غياب، أم تغييب أم استقالة؟

الأستاذ خدام:

الحالة ليست غياب أو تغييب أو استقالة، هي مرحلة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، هذه المرحلة لها عواملها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما لها عواملها الخارجية، هناك مراحل في تاريخ الأمم كل مرحلة وليدة

المرحلة التي سبقتها وفي غالب الأحيان هي نقضيها، ومن الاستحالة بمكان القول أن هذه المرحلة القائمة أبدية ومستمرة .

د. علي:

سيدي نحن الآن في عالم، فيه سيادة قطب واحد، لكن أيضاً توجد فيه قضية العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية. ما هي نظرتكم إلى العولمة؟ وكيف ترون انعكاساتها على الوطن العربي ومصالح أبنائه؟ وعلى قضاياهم بشكل عام؟

الأستاذ خدام:

الوضع الدولي الراهن مرحلة انتقالية في الحياة الدولية وهو انعكاس للقوى القائمة فعلاً. في ظل الحرب الباردة كان العالم عالم القطبين، وفي ظل توتراتهما نشأت قوى وحركات ومؤسسات دولية مستفيدة تارة من ذلك الوضع وتارة أخرى تكون مهددة بأضراره .

ومن الطبيعي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أن تجد الولايات المتحدة نفسها قوة وحيدة مع قوى ثانوية مرتبطة بها دون أن تكون للولايات المتحدة مقومات قيادة العالم لأنها بحكم الواقع ومنطق الحياة محكومة بمصالحها وبالتالي فإن مصالح الأطراف الأخرى محكومة بضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

وعندما تتحكم المصالح ويغيب الردع الدولي فليس هناك حدود لفعل القوة ودورها في سياسة الولايات المتحدة مما يجعل العالم دون ضوابط ودون قواعد، ويفرض على الشعوب استعادة قدرتها بالكفاح للدفاع عن بقائها ومصالحها في غياب نظامٍ دولي مبني على حق الشعوب بتقرير مصيرها والتطور السلمي دون تدخل خارجي وبعيداً عن العدوان أو التهديد به، وإذا كان العالم اليوم يسير دون ضوابط موضوعية فهل يسير نحو العولمة السياسية والاقتصادية ..؟

هناك جهود كبيرة من قبل الدول الصناعية الكبرى لتحقيق عالمية الاقتصاد وإزالة الحواجز أمام انسياب منتجاتها إلى الدول الأخرى ولذلك أسباب عديدة منها :

١) التطور التقني الهائل واستخداماته في مجال الصناعة التي ادت إلى تقليص اليد العاملة البشرية .

٢) زيادة الانتاج مما شكل فوائض كبيرة مع تقلص في الأسواق .

٣) ضعف قدرات الدول النامية على تحقيق نمو مقبول وبالتالي عدم قدرتها على شراء منتجات الدول الصناعية .

٤) دخول دول شرق آسيا والهند والصين إلى السوق العالمية بمنتجاتها .

وقد وضعت مقررات مؤتمر مراكش حول التجارة العالمية عدداً من القواعد لتحرير الأسواق بالاضافة إلى ذلك السعي للوصول إلى كلف متقاربة مما يفقد الدول النامية القدرة على الصمود وبالتالي القدرة على المنافسة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الوضع الاقتصادي في الدول الصناعية سيؤدي إلى مزيد من المنازعات بين تلك الدول، فاطلاق المنافسة سيترافق مع اجراءات أخرى تستخدمها كل دولة من الدول الكبرى لاضعاف الدولة الأخرى وخلق الأزمات لها حتى تخرج من السوق .. هذه التطورات بحد ذاتها ستؤدي إلى وضع اقتصادي معقد يصبح من الصعب فيه تحقيق عالمية الاقتصاد بغير انهيارات جدية في معظم الدول الصناعية كما أن من الصعب بقاء السياسة الدولية معقودة قيادتها لدولة واحدة .

د. علي: لكن الذين يدفعون باتجاه العولمة لا ينتظرون الآخرين إلى أن يقيموا التوازن، الجانب الثاني من الموضوع هو مخاطر هذه العولمة المكتسحة على الهويات القومية، الثقافية، وغير الثقافية وعلى استقلالية الأوطان.

الأستاذ خدام: **إذا نظرنا إلى الساحة الدولية في هذه المرحلة ماذا نرى ..؟**

ازدياد الحروب المحلية على أساس عرقي أو ديني كما في يوغوسلافيا السابقة والصومال وافغانستان، ونمو العصبيات القومية كما في الهند وانبعاث العصبيات القبلية كما في بعض الدول الأفريقية .

السير في العولمة سيؤدي بالضرورة إلى ردود فعل بالاتجاه الآخر لأن الذين يسعون للعولمة سيعملون على ازالة هوية الآخرين طالما هويتهم ومصالحهم مضمونة بفعل القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية وبفعل تفوقهم .

هذا الوضع يتطلب جهوداً كبيرة للحفاظ على الهوية وتأكيد الذات القومية والوجود الوطني وخاصة أن المواطن في معظم دول العالم بات متلقياً للأخبار والأفكار وعلينا من أجل الحفاظ على الشخصية القومية أن نكون الناقل الأول عبر وسائل الاعلام وجميع وسائل الاتصال بالجماهير .

د. علي: الأصالة والتاريخ. حول الاختراق الثقافي

هناك، يعني، في مجال حقيقة اختراق ثقافات الآخرين، كما قال الرئيس بوش بعد انتهاء حرب الخليج الثانية أن القرن القادم هو قرن انتشار الثقافة الأميركية والقيمة الأميركية وأنماط السلوك الأميركي، فهي مرافقة لعولمة أو لأمركة أكثر منها عولمة في العالم. الولايات المتحدة الأميركية في موازنه عام ١٩٩٨ وضعت في بند المساعدات الخارجية ٢٢٢ مليون دولار لمن تسميهم فيلق السلام، وفيلق السلام مرتبط بسلام أوسلو وبتلك الاتفاقيات، لكنه يعمل في مجالات ثقافية لإحداث اختراقات في الوطن العربي تحديداً، وفي الثقافة العربية تحديداً، منهم جماعة كوبنهاجن، وجماعة غرناطة، وجماعات أخرى وتلاحظ، مع هذا، مع صيغة العولمة والزحف على الثوابت القومية انتشار جماعات أو عودة جماعات اليونز والروتاري في إطار الماسونية وكل هذا ينسق ويتعاون ويدفع له، لكن بالمقابل لا نجد، لا سياسة ثقافية

عربية موحدة ولا دعم لسياسة ثقافية تستطيع أن ترفع رأسها لمواجهة هذا الضخ الكبير وهو حقيقة يشكل خطورة لأن هناك تواصل بين الثقافي والاقتصادي السياسي.

الاستاذ خدام: اشاركك الرأي حول الزحف الثقافي الموجه للمواطن العربي عبر وسائل متعددة وأهمها وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، وعملياً فإن أمركة الثقافة في العالم لم تبدأ حديثاً وإنما بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ولعبت السينما دوراً كبيرا في ذلك .

الرد الطبيعي هو العودة إلى الأصول، إلى الثقافة العربية وإلى التراث العربي والربط بين ماضي الأمة وحاضرها بصورة تعزز الثقة بالنفس وتحصن المجتمع كما تحصن الفرد.

د. علي: سيدي تقيم الآن الفرانكوفونية مؤسسة دولية ذات أبعاد سياسية وثقافية تحديداً، وربما اقتصادية في المستقبل، هل تتوقعون تعارضاً في المصالح والأهداف بين الفرانكوفونية والأنكلوفونية وما هي انعكاسات ذلك على منطقتنا، ثقافتنا؟

الأستاذ خدام: **ليس هناك مؤسسة انكلوفونية، والفرنكوفونية إطار عملت فرنسا على إقامته لتحقيق التعاون بينها وبين مستعمراتها السابقة بهدف تأمين مصالحها من جهة وكذلك الحفاظ على ثقافتها في تلك البلدان، وتطور هذا الاطار إلى أن أصبح - مؤخراً - لها أمين عام، ومع ذلك فهي لم تصل بعد إلى وضع مؤسسة دولية رغم سعي أعضائها لتحقيق تعاون اقتصادي فيما بينهم.**

أما صيغة الكومنولث فهي أمر مختلف بينما نرى الدور الفرنسي بارزاً في الفرنكوفونية من خلال نفوذ فرنسا ومساعداتها الاقتصادية، فليس لبريطانيا مثل هذا الدور والنفوذ .

د: علي: ننتقل إلى سؤال آخر بعد حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة برزت في العالم ظاهرتان سيادة القطب الواحد والعولمة، ماهي انعكاسات سيادة القطب الواحد في العلاقات الدولية وتأثيرها على قضايا الشعوب وقضايا التحرر الوطني ومر شيء من التعريج على هذا..؟

الأستاذ خدام: **حالة القطب الواحد بدأت تواجه تمرداً في الساحة الدولية، فرنسا وروسيا والصين أعلنت كما أشرت سابقاً أنها تدعو إلى عالم متعدد الأقطاب، ولاشك فإن وهج القطب الواحد بدأ بالانحسار والتراجع، ومع زيادة تعقيدات الاقتصاديات في الدول المتقدمة ستزداد التناقضات وسيصبح العالم قريباً من مرحلة أخرى غير هذه التي تسوده الآن .**

د. علي: كيف تنظرون إلى التحالف التركي الاسرائيلي بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هي مخاطره على أمن المنطقة، ومستقبل علاقات دولها وشعوبها، وما هي سبل مقاومته والرد عليه؟

الأستاذ خدام: **التحالف الإسرائيلي – التركي – الأمريكي في المنطقة قد يكون من أخطر ماتواجهه دول المنطقة وآسيا الوسطى في هذه المرحلة .**

هذا الحلف موجه ضد العرب وضد إيران فهو ضمان لمصالح إسرائيل وتأكيد لدور قيادي لها في المنطقة، وضمان لمصالح تركيا والولايات المتحدة في جمهوريات آسيا الوسطى .

فالعلاقات الجديدة بين تركيا وإسرائيل تحت مظلة الولايات المتحدة منظومة أمنية بأبعاد سياسية واقتصادية لضمان مصالح هذه الدول والمصالح الأمريكية وبالتالي فهي تهديد مباشر للأمن القومي العربي والإيراني وأمن جمهوريات آسيا الوسطى .

والبعد المؤلم في هذه العلاقة تركيا الدولة المسلمة والجارة التي لها حجم كبير من المصالح والعلاقات مع الدول العربية .

د. علي : هل من المتوقع أن تركيا تستطيع فكاكاً ولو بشكل ما من وظائفها في حلف الأطلسي التي يأتي التحالف التركي – الإسرائيلي جزءاً من الأمر الأمريكي في هذا المجال ؟

الأستاذ خدام: **التحالف التركي – الإسرائيلي ليس جزءاً من حلف الأطلسي .**

د. علي : جزء من الأمر الأمريكي للمنطقة .

الأستاذ خدام: **أولاً دور تركيا في حلف الأطلسي انتهى، لأن الحلف الأطلسي منظومة أمنية أنشئت في مواجهة السوفييت، الآن الحلف الأطلسي تحول إلى منظومة سياسية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل المخاطر المحتملة المستقبلية وفي مقدمتها احتمال نهوض روسيا مرة ثانية، الآن الدور الراهن لتركيا في الحلف الأطلسي انتهى، العملية التركية – الإسرائيلية هي مصلحة إسرائيلية – أمريكية، فلذلك ،الأمر لايتعلق بحلف الأطلسي، والكثير من دول حلف الأطلسي هي لاترغب بإقامة مثل هذا الحلف بين تركيا وإسرائيل .**

د. علي : كيف ترون سبل تطوير عمل جامعة الدول العربية ومؤسسة القمة؟ هل هناك ضرورة

لعقد قمة عربية حالياً ؟ وماهي نظرتكم إلىمشروع الاتحاد العربي المطروح على جدول القمة القادمة من مؤتمر القمة السابق ؟

الأستاذ خدام:

لاشك أن الجامعة العربية اصبحت بحاجة لمراجعة، بعد خمسين سنة لابد من وقفة، أين تقدمت وأين تراجعت ؟ ماذا حققت وماذا لم تحقق؟ أين عوامل القوة وأين عوامل الضعف ؟

هذا الأمر كان مطروحاً، الواقع، قبل حرب الخليج الثانية، كان هناك لجنة، حرب الخليج نتج عنها وضع عربي، الوضع الراهن، عطّل البحث الجدي في هذا الموضوع، لكن نأمل أن يأتي الوقت الملائم لمثل هذه المراجعة، موضوع مؤتمر قمة عقده أو عدم عقده مرتبط بالظروف .

د. علي :

هل يمكن قيام علاقات عربية إسلامية تؤدي إلى سوق اقتصادية مشتركة وتعاون سياسي فعال وكتلة متمايزة على أرضية المشترك العربي الإسلامي، أو المشترك في العالم الإسلامي ؟

الأستاذ خدام

في مطلع الحديث، تحدثنا عن السياسة الواقعية، والسياسة غير الواقعية، الآن أعتقد يجب أن نركز على تصحيح العلاقات العربية وإقامة السوق العربية والشراكة العربية الاقتصادية مع البحث عن إمكانية التعامل والتعاون الاقتصادي مع الدول الإسلامية، بالنسبة للدول العربية ونحن أمة واحدة وعلينا نفس المخاطر ولنا نفس المصير ونفس المستقبل، لازلنا نبذل جهوداً كبيرة حتى نصل إلى الحد الأدنى، الدول الإسلامية أيضاً لديها مشاكلها ومصاعبها وتعقيداتها لكن مع ذلك، العمل على خلق أطر التعاون في المجالات الاقتصادية من شأنه أن يساعد هذه الدول ويساعدنا في إزالة الكثير من التعقيدات، فالبنى الموجودة والجغرافية المنتشرة وطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية لاتجعل من اليسير الآن البحث في السوق الإسلامية .

د. علي :

ينعقد قريباً مؤتمر القمة الإسلامية في طهران، هل يمكن أن تحل هذه القمة بعض الخلافات العربية الإسلامية والإسلامية الإسلامية وكيف يمكن تفعيل مؤسسة مؤتمرات القمة الإسلامية والانتقال بها إلى حيز أقرب إلى التنفيذ .

الأستاذ خدام :

الذي يحدث عملياً، هذه المؤتمرات الدولية، تأخذ طابع التضامن السياسي، في المؤتمرات الإسلامية يذهب العرب، يطرحون قضاياهم يجري تفهم لها وبالتالي تأخذ حيزاً في القرارات والبيان وتأتي هذه الدولة الإسلامية وتلك .. الخ .

وعقد المؤتمر في هذه الظروف مناسبة جيدة للبحث في العديد من القضايا التي تهم العالم الإسلامي وأيضاً هو فرصة، وممكن اللقاء بين رؤساء الدول والبحث الجانبي على هامش المؤتمر في القضايا التي تهم هذه الدولة مع تلك، طبعاً هذا الأمر منوط برغبة الدول أن تستفيد من عقد المؤتمر ويلتقي رؤساؤها لحل الاشكالات التي قد تكون قائمة فيما بين هذه الدولة والأخرى، والسؤال هل يمكن تطوير هذه المنظمة ؟

المنظمة تطورت جداً. إذا تذكرنا أول مؤتمر إسلامي عقد من أجل حريق المسجد الأقصى، ثم تحولت إلى مؤتمرات عقدت في هذه المناسبة أو تلك إلى أن تم الاتفاق على تحويلها إلى منظمة ،لها نظامها، لها قانونها، لها ميثاقها وقامت بدور كبير، في الواقع منظمة المؤتمر الإسلامي لعبت دوراً كبيراً في دعم القضايا العربية في المجال الدولي في الأمم المتحدة في حركة عدم الانحياز، وبالتالي السعي لتطويرها مفيد الآن ليست هي منظمة سياسية فقط، هناك منظمة الاعلام الإسلامي هناك منظمة التربية الإسلامية، هناك البنوك الإسلامية، انبثق عدد من المنظمات إلى جانب المنظمة السياسية الأم وهناك خطوات تجري بين الدول ويجري تحقيق تقدم قد يكون بطيئاً، لكن بالتأكيد الوضع الراهن في العلاقات بين الدول الإسلامية أفضل من الماضي بكثير، وآفاقه المستقبلية كبيرة ومصلحتنا نحن كعرب أن نسعى لتكون هذه المنظمة إطاراً جيداً لنمو العلاقات بين الدول الإسلامية بعضها مع بعض في جميع المجالات .

د. علي : هل تتوقعون ضربة أمريكية للعراق بعد الخلاف الأخير حول جنسية أعضاء لجان التفتيش والذي سوّي مؤقتاً ؟ وماهو رد الفعل العربي المتوقع على ذلك ؟ لاحظت أن أمريكا لازالت تحشد قوى .

الأستاذ خدام : هذا الموضوع انتهى، حالياً انتهى، بعد المبادرة الروسية وقبول العراق واجتماع جنيف. ولكن يجب عدم استبعاد توجيه ضربة والأمر مرتبط بالمصالح الأمريكية في المنطقة ومصالح إسرائيل، وإذا حدثت الضربة فإن ذلك عمل بالغ الخطورة .

د. علي : مامعنى حشد القوات المستمر ؟

الأستاذ خدام : طبعاً لانستطيع أن ننفي أن تقع في المستقبل ضربة، لكن قد يكون هذا الحشد في إطار الضغط، في إطار الضغط على العراق، وفي كل الأحوال يجب أن يكون الوضع مقلقاً للعرب .

د. علي : تضع الإدارة الأمريكية سورية في قائمة الدول التي ترعى الارهاب بسبب دعمها

للمقاومة ضد الاحتلال الصهيوني، ماهو ردكم على ذلك؟ وماهي رؤيتكم للمقاومة وللارهاب ؟ وإلى أين وصلت الجهود السورية في عقد مؤتمر دولي للتميز بينهما، بين المقاومة والارهاب ؟

الأستاذ خدام: **الواقع كما أشرت في غير هذا المكان عندما يتعلق الأمر بإسرائيل يكون للولايات المتحدة الأمريكية معيار آخر في الأمور. في أفغانستان، منظمات المجاهدين التي كانت تقاوم الحكم الشيوعي آنذاك كانت منظمات وطنية وتلقت مساعدات ضخمة مليارات الدولارات من الولايات المتحدة واصدقائها، لكن عندما يتعلق الأمر بالعرب وإسرائيل تكون نظرة مختلفة، في هذا الأمر نحن لاننتظر أن تقيمنا هذه الدولة أو تلك، لاننتظر أن تأتينا شهادة من هذه الدولة أوتلك، نحن مقتنعون أن من حق أي شعب يتعرض للعدوان والاحتلال أن يدافع وأن يكافح من أجل تحرير أرضه إذا أردنا أن نطبق المقاييس المطروحة في بعض الدول الغربية يجب اعادة كتابة تاريخ الغرب ومحاكمة القيادات الغربية التي قاومت الاحتلال النازي، قيادات المقاومة، لماذا يحق للفرنسي أن يقاوم الاحتلال النازي ولايحق للعربي أن يقاوم الاحتلال الإسرائيلي ؟**

برأينا المقاومة حق مشروع طبعاً، دعت سورية لمؤتمر لتعريف ولتحديد التعريف لكل من الارهاب والمقاومة، هذا المؤتمر لم ينعقد لأن بعض الأوساط الدولية لاترى أن لها مصلحة في ذلك لكن مع ذلك نجحنا في جميع المؤتمرات الدولية أن نركز على أن مقاومة الاحتلال ليست عملاً إرهابياً .

د. علي: هل ترون أن المقاومة الوطنية في جنوب لبنان، في هذا الاطار، قد اكتسبت شرعية المقاومة وزالت عنها صفة الارهاب باعتراف أمريكي بعد اتفاق نيسان وتشكيل اللجنة؟

الأستاذ خدام: **طبعاً المفاوضات التي جرت في نيسان والتي أدت إلى اتفاق /٢٦/ نيسان كان حزب الله طرفاً أساسياً فيها ،ثانياً : نص الاتفاق تعترف بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية بشرعية المقاومة، عندما يرد نص أن على الطرفين تجنب ضرب الأماكن المدنية، المقاومة أخذت شرعيتها بنضالها .**

د. علي: انعقد مؤتمر الدوحة في قطر في ظل مقاطعة وغضب عربيين وتصميم أمريكي على تحدي الإرادة العربية، كيف تنظرون إلى مثل هذه المؤتمرات في ظل تعثر عملية السلام وتنكر الكيان الصهيوني لما يلتزم به ويوقع عليه وفي ظل الانحياز الأمريكي لإسرائيل ؟

الأستاذ خدام: **طبعاً موقف سورية واضح، نحن منذ إطلاق المبادرة الأمريكية والاتفاق على مؤتمر**

مدريد رفضنا كل المؤتمرات متعددة الأطراف والمؤتمر الاقتصادي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو متعدد الأطراف، موقفنا ليس جديداً بواقع الحال، مؤتمر الدوحة، انتهى، ويجب أن يكون في الماضي ويجب أن لايبقى في إطار التجاذبات في الساحة العربية، لقد فشل وانتهى، لم نعد نعتبره مشكلة وبالتالي نختلف من مع مؤتمر الدوحة ومن ضده ؟ المؤتمر انتهى، يجب أن لانسقط أو نعطي اسقاطات لمؤتمر الدوحة على الساحة العربية ويستمر الخلاف، طالما المؤتمر انتهى ولن يعقد بعده مؤتمر آخر كما أعتقد .

د. علي : الكونغرس الأمريكي أرض محتلة من قبل اللوبي الصهيوني ومجلس الأمن الدولي أرض محتلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مارأيكم في هذا القول من خلال مواقف الكونغرس الأمريكي من القدس والتهويد، والاستيطان والمفاوضات ومن خلال مواقف مجلس الأمن الدولي من القضايا العربية وسياسة الكيل بمكيالين ؟

الأستاذ خدام : أرض محتلة. كلمة غير دقيقة، لكن هناك نفوذ للوبي الصهيوني في الكونغرس، هناك نفوذ، بالاضافة إلى ذلك كما أشرت هناك علاقة تحالفية عضوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين إسرائيل من منطلق هذه العلاقة يجب أن نفهم ونفسر مواقف الكونغرس وغير الكونغرس، مجلس الأمن أرض محتلة من قبل الولايات المتحدة، الولايات المتحدة بحكم كونها عضوة دائمة تستطيع أن تعطل مجلس الأمن ولكن ليس بالضرورة قادرة أن تأخذ أي قرار من مجلس الأمن، تسطيع أن تمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار ولكن ليست بالضرورة قادرة أن تلزم مجلس الأمن على أن يتخذ أي قرار وبصورة خاصة مع بدء وعي روسيا لمصالحها، مع سياسة الصين الثابتة حول مجمل قضايا العالم وهي في كثير منها تتعارض مع السياسة الأمريكية حتى الدول الأخرى غير دائمة العضوية هناك من لايتأثر وهناك من يتأثر، الأمر منوط بكل حالة لكن بكل الأحوال تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية منع صدور قرار والدليل منع صدور قرار فيما يتعلق بعدوان قانا وغيرها، يعني بكل مايتعلق بإسرائيل تستطيع أن تحصل على تعطيل القرار ولكن لاتستطيع أن تأخذ قرارات من مجلس الأمن لصالح إسرائيل .

د. علي : القرارات التي اتخذت لصالح إسرائيل، بشكل غير مباشر في الوطن العربي يعني، القرارات المستمرة بأشكال مختلفة سواء ضد المقاومة، ضد حق الشعب العربي الفلسطيني، ضد .....

الأستاذ خدام : في مجلس الأمن لايوجد قرارات، لايوجد قرارات اطلاقاً لاضد المقاومة ولاضد أي دولة يوجد ضد العراق وضد ليبيا فقط، حتى موضوع السودان ماستطاعت الولايات

المتحدة استصدار قرار. لجأت هي إلى القرار الأمريكي بالحصار، بالمقاطعة.

د. علي : المشروع الصهيوني الاستيطاني مستمر وهو يتحول من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى مع المحافظة على الطبيعة العنصرية للصهيونية، ما هي معالم المشروع النهضوي العربي الذي يناحر أو يرد على، أو يقف في وجه المشروع الصهيوني، وما هي مقوماته وآفاق الوصول إليه ؟

الأستاذ خدام : **الواقع المشروع النهضوي العربي هو في طور النمو، سورية تمتلك رؤيا لهذا المشروع وسياستها مبنية على هذا المشروع، المشروع النهضوي بأبعاده يجب أن يكون مشروعاً اقتصادياً، مشروعاً سياسياً، مشروعاً ثقافياً، مشروعاً جماهيرياً أيضاً، وهذه مسؤولية جميع الأطراف العربية، حتى الآن مايجري فقط هو القرار العربي الرسمي في إطار العملية السلمية لكن إلى جانب ذلك، هناك مشروع شعبي آخر ينمو إلى جانب العملية السلمية وهي مقاومة التطبيع، الدعوة إلى السوق العربية المشتركة، التلاحم الجماهيري في الساحة العربية الوعي الشعبي العربي، مجمل هذه الحالات هي التي ستزكي المشروع وتشكل المشروع النهضوي العربي والذي سيتكامل. يعني كل مرحلة ستفرض خطوة جديدة في هذا المشروع .**

د. علي : مرجعية مدريد، بفَرَضِ احترام الصهاينة لها، تؤدي إلى تثبيت حق ودولة لليهود في فلسطين على حساب الفلسطينيين أو على حساب جزء منهم، هل يمكن أن يقوم سلام في المنطقة مع وجود سيادة صهيونية في فلسطين وبقاء فلسطينيين خارج أرضهم ؟

الأستاذ خدام : **أولاً هذا الأمر اعتقد لا يناقش بهذا الشكل ومسألة السلام لا ينظر لها من زاوية يقبل أو لا يقبل، معظم الأطراف الفلسطينية اختارت، كل العناصر الفلسطينية أو معظمها قبلت بالعملية السلمية، كل الفصائل الفلسطينية التي شاركت في مؤتمر الجزائر قبلت بالعملية السلمية، في الداخل وفي الخارج لكن هل هذه الأطراف تستطيع أن تلزم الشعب الفلسطيني بالتنازل عن حقوقه ؟ أعتقد هذا الأمر يقرره الشعب الفلسطيني ولا أحد يستطيع أن يلزم شعباً بالتفريط بحقوقه، الآن المسألة ليست مسألة سيادة أو عدم سيادة، المسألة كيف يستطيع الشعب الفلسطيني استعادة وحدته الوطنية التي تفككت خلال هذا المسار الطويل، كيف يستطيع أن يواجه المشروع الصهيوني الهادف إلى السيطرة الكاملة على كل الأرض الفلسطينية وإلى توسيع الاستيطان وإلى التهجير وإلى التصفيات يعني يجب عدم القفز لما هو بعيد عما هو قائم، الآن نرى ماذا يواجه الشعب الفلسطيني؟ وماذا يواجه العرب؟ ونوفر المنهج للمواجهة في هذه المرحلة. إذا نجحنا في إعادة الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني في بعدها القومي، نكون قد هزمنا قسماً كبيراً من المشروع الصهيوني الهادف**

إلى جعل كل فلسطين إسرائيل، يجب عدم القفز إلى الأمور البعيدة والتي تبدو كحلم ونتجاهل الأمور القائمة والتي تبدو هي الخطر، اليوم، أهم خطر هو الاستيطان، أهم خطر هو مايجري في الأراضي الفلسطينية، في الانقسام الفلسطيني، في احتمالات هذا الانقسام، فريق يقاوم وفريق يساعد في اضعاف المقاومة. أعتقد هذه المسألة الأهم لأنه عندما يتفكك الشعب الفلسطيني، وتضيع هويته وبعده القومي تصبح كل القضايا الأخرى منتهية، الآن المرحلة كما هي، مرحلة الحفاظ على الهوية العربية، المهددة بالمخاطر، يجب أيضاً أن تكون مرحلة الحفاظ على الهوية الفلسطينية التي توضع تحت السحق .

د. علي : د. علي : هل ترون أن هذا ممكن أن يتم بدون نقض أوسلو الذي أعلن عن فشله ولكنه لم يدفن ؟

الأستاذ خدام : **الواقع، أوسلو لم يفشل، وكل ماتريده إسرائيل من أوسلو يتحقق ومع الأسف، أعتقد حتى أن بعض القيادات الفلسطينية التي دعمت أوسلو لم تقرأ الاتفاق وإذا قرأته لم تستطع أن تدرك مافي هذا الاتفاق كلنا نذكر في المؤتمر الصحفي الذي عقد بين السيد رئيس الجمهورية وبين الرئيس مبارك بعد الاتفاق مباشرة سُئل رئيسنا عن الاتفاق، قال هذا الاتفاق كل بند فيه يحتاج إلى عشرين اتفاقاً، طبعاً عندما يكون هناك غموض في الاتفاق، هذا الغموض يفسر دائماً لمصلحة الطرف القوي .**

د. علي : هل يمكن استعادة البعد القومي للقضية الفلسطينية مع وجود أو استمرار أوسلو؟

الأستاذ خدام : **أنا برأيي، البعد القومي لم يسقط عند الشعب الفلسطيني لكن سقط عند بعض العناصر في الساحة الفلسطينية التي لم تستطع تحمل متابعة عبء النضال .**

د. علي : إلى اين وصلت المفاوضات الثنائية بين سورية والكيان الصهيوني؟ وهل ترون ضوءاً في نهاية نفق هذه المفاوضات ؟

الأستاذ خدام : **في الواقع ... كل شيء متوقف، متوقف لأننا كما أعلنا مراراً نحن جاهزون لاستئناف المفاوضات من حيث توقفت والجانب الإسرائيلي يريد استئناف المفاوضات من حيث يقف هو وهذا غير ممكن، هل هناك في الأفق شيء ؟ لايبدو أن في الأفق أي شيء .**

د. علي : العلاقة اللبنانية – السورية كيف هي اليوم؟ وماهي آفاق المستقبل لاسيما في ضوء المطالبة بتنفيذ ماجاء في الارشاد الرسولي وماتركته زيارة أولبرايت وتحرك المعارضة الذي

يستند إلى تلك المعطيات ؟

الأستاذ خدام: **أولاً الوضع في لبنان جيد، والعلاقات بين البلدين جيدة، وليس هناك عوامل جدية، قادرة على تغيير الوضع في لبنان، أولاً هناك إجماع في لبنان حول الموقف من الاحتلال الإسرائيلي، هذا الأمر لم يكن في الماضي هناك إجماع في لبنان حول هوية البلد، هذا الأمر كان موضع تنازع في الماضي، هناك اجماع حول العلاقة مع سورية والخلاف ليس حول العلاقة الخلاف من يكون أقرب إلى سورية، يعني حتى المعارضة أي واحد منهم، هو جاهز لعلاقة وثيقة جداً مع سورية لكن شرط أن تتخلى سورية عن الآخرين، طبعاً نحن لانتعامل مع لبنان على أساس أن سورية لهذا الفريق ضد هذا الفريق نحن نتعامل مع البلد ككل، اللبنانيون متفقون حول القضايا الأساسية والجوهرية ومع ذلك ستبقى اختلافات في وجهات النظر حتى ضمن المؤسسات، الحكم في لبنان والحكومة في لبنان ليست حكم حزب واحد هي حكم ائتلاف قوي وكل قوة لها وجهة نظرها، يتفقون، يختلفون، لكن في النهاية محكومون بالاتفاق، أحياناً من يقرأ الصحف اللبنانية يعتقد أن الدنيا خربت، لكن الواقع العملي غير ذلك، لبنان استطاع خلال السنوات الماضية أن يحقق خطوات كبيرة جداً، لبنان قبل الحرب الأهلية، وخلال الحرب كان منقسماً كل طائفة في لبنان كانت منقسمة خلال الحرب كانت هناك منطقتان كل منطقة لها إدارتها، كان هناك مشروع تقسيمي في لبنان لكن اليوم ليس هناك في لبنان من يطرح موضوع التقسيم، حدثت تطورات مهمة، طبعاً في كل مرحلة يكون للناس طموحاتهم كانت الحرب. وخلصوا من الحرب نسوا مرحلة الحرب، صار طموحهم تحقيق أفضل الشروط في حياتهم وهذا حق مشروع لكن هذا الأفضل المطموح في تحقيقه له أيضا متطلباته الموضوعية وشروطه الموضوعية والتي يجب أن يعملوا على تحقيقها، فالوضع اللبناني تطور بشكل جيد .**

د. علي: آخر سؤال سيادة نائب الرئيس، أتعبناك كثيراً .

الأستاذ خدام: **لا أبداً .**

د. علي: تتحمل سورية تاريخياً مسؤولية مباشرة في النهوض القومي والصراع العربي – الصهيوني كيف السبيل إلى تفعيل أداء المواطن العربي عامة والمواطن العربي في سورية خاصة، مع وجود احباط، تهافت، في الأداء العربي العام، أزمات مالية وروحية كثيرة ووجود فساد أيضاً في بعض الأماكن ؟

الأستاذ خدام: **أولاً أنا أريد أن أتحدث عن سورية برأيي في سورية هناك يقظة قومية كبيرة، وهناك شعور كبير بالمسؤولية، اليوم الدولة، القيادة في سورية تنهج نهجاً سياسياً يكاد يكون**

فريداً في المنطقة ،تتحمل عبءاً كبيراً تواجه ظروفاً صعبة، وهي لم تكن تستطيع أن تنتهج هذه السياسة لو كان الشعب في حالة أخرى غير ملائمة، بالعكس لو أن القيادة في سورية نهجت نهجاً آخر كان الوضع الشعبي في واد ووضع الحكم في واد آخر، من الصعب على أي دولة أن تسلك نهجاً وتتحمل عبء نهج فيه الكثير من المخاطر إذا كانت جبهة هذه الدولة ليست متماسكة وليست على ذات الخط هذا النهج يحملنا أعباء، هذا العبء ينعكس على الوضع المعاشي ومع ذلك الشعور الوطني عند الناس والقناعة بسلامة النهج السياسي هي التي تجعل أولوية الصمود تتقدم على أولوية المعاش، هناك أخطاء في هذا المجال أو ذاك قد تكون، لكن الخطأ عندما يكتشف يعالج، هناك بعض الأفراد ذوي خلق سيء موجودون في كل مجتمع وفي كل المراحل لكن - بالتأكيد - من يكشف يحاسب، إذا كان هناك شخص لم يحاسب هذا لايشكل معياراً ولامقياساً، لكن بالمجمل، لو أخذنا سورية بظروفها، بمواردها بمايحيط بها، بلد أمامه إسرائيل في جنوبه وفي شماله تركيا، في ظل وضع عربي غير مريح، في ظل وضع دولي معقد مع ذلك القيادة السورية تأخذ هذا النهج الوطني القومي، هذا ماكان يمكن أن يتم لولا القناعة الجماعية عند الشعب في سورية .

د. علي: شكراً جزيلاً نحن، في الحقيقة استفدنا واستمتعنا بهذا اللقاء وسوف ننقله بكل الأمانة إلى قرائنا. وهذه المجلة، مجلة الفكر السياسي، تتطلع إلى عون كبير وتفهم عميق وأفق مفتوح،لتتمكن من أداء رسالتها ولنا فيكم ما نتطلع إليه من ذلك.

شكراً سيادة الأستاذ عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية .

١٩٩٧/١١/٢٩

العماد أول
مصطفى طلاس

التعاون التركي - الإسرائيلي

مقدمة:

- تتضح يوماً بعد آخر أبعاد التحالف التركي- الاسرائيلي ولم يعد الحديث عن المخاطر الاستراتيجية المترتبة على التعاون بين البلدين مجرد استنتاج أو مجرد سيناريو، وإن المتتبع لتطور هذا التعاون المستوعب لدلالاته- ثم الراصد لميادينه ومجالاته- لا بد وأنه مدرك أن هذا التعاون لم يدخل فقط مرحلة التجسيد والانجاز وإنما دخل مرحلة الخطر والتهديد للعرب وللأمن القومي العربي حيث تنزاح الستائر بشكل تدريجي عن تفاصيل هذا التحالف الخطير والغريب في آنٍ معاً لتدلّ بوضوح على النوايا العدائية التي يبيتها هذا التحالف ضد العرب والتي باتت واضحة على الرغم من كلّ المحاولات التركية الفاشلة في التغطية على خفايا ومضامين هذا التحالف العدائي.

- ويأتي هذا التعاون بكافة مجالاته إفصاحاً عن رغبة تركية كانت مكبوتة وكان يغذيها سياسيون ومثقفون وفعاليات اقتصادية تركية وأعضاء في محافل ماسونية كانوا جميعاً يتحينون الفرص لإقامة علاقات متينة مع اسرائيل التي لها أيضاً خططها الخاصة بها من خلال هذه العلاقات.

إن هذا التعاون هو طموح لرسم خريطة سياسية اقتصادية مائية للمنطقة ببندقية اسرائيلية- تركية تحظى بدعم أمريكي، وهو طموح يعيد المنطقة إلى عصر التمزق بالأحلاف والمحاور خصوصاً وإنّ التحالف مع جيران العرب للضغط من الأجناب على الكتلة العربية ومحاصرتها بالمواقف العدائية وتناقضات المصالح مع هؤلاء الجيران هو استراتيجية ثابتة في السياسة الخارجية لاسرائيل.

أولاً: مراحل التعاون التركي- الاسرائيلي:

- كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف باسرائيل في العام ١٩٤٨. ومع ذلك لم تصل

العلاقات التركية الاسرائيلية إلى مستوى عال من التنسيق السياسي والتعاون العسكري والتبادل التجاري. فقد كان ضغط الرأي العام الداخلي (الاسلامي) والازمات الاقتصادية والظروف الاقليمية يكبح أي ظهور لتركيا بمظهر الحليف لاسرائيل ضد العرب.

- وبعد الانقلاب العسكري الذي وقع في /١٢/ ايلول/١٩٨٠ برز في الدوائر السياسية والبدلوماسية التركية اتجاهان ازاء سياسة الدولة نحو اسرائيل والعرب:

***الاتجاه الاول: كان مع تطوير التعاون مع اسرائيل والثاني: كان مع قطع هذه العلاقات أو على الأقل خفضها إلى الحد الأدنى وكان اصحاب الاتجاه الثاني وعلى رأسهم وزير الخارجية التركية آنذاك 'ايلتير توركمان' يرون أن العلاقات مع العرب تحقق الحصول على حاجة تركيا من النفط بسعر رخيص وتؤمن صادراتها إلى الدول العربية بصورة كبيرة كما تضمن لتركيا تأييد العرب في موقفها من الأزمة القبرصية ويرون أيضاً أن النفوذ اليهودي في واشنطن مبالغ فيه كما أن اسرائيل تتعاطف مع تأسيس دولة كردية مستقلة في الشرق الأوسط . وفيما بعد تم تخفيض درجة التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل إلى مستوى سكرتير ثان.**

- بذلك يمكن القول إن فترة الثمانينات وحتى أواخرها قد شهدت جموداً في العلاقات التركية الاسرائيلية على الرغم من زيارة "ارييل شارون" السرية٤ إلى استانبول صيف ١٩٨٦.

- مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وبدء حرب الخليج الثانية ومن بدء محادثات السلام العربية - الاسرائيلية في مدريد خريف ١٩٩١ بدت الظروف مواتية لكسر الجمود في علاقات أنقرة مع تل أبيب حيث اتبعت تركيا سياسة متوازية بين العرب واسرائيل وحرصت على عدم الظهور بمظهر المندفع لتطوير علاقاتها مع اسرائيل بل أن هذه العلاقات كانت تتحسن بوتيرة توازي وتيرة التقارب العربي- الاسرائيلي.

-لقد جاء تبادل الاعتراف بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣١ وكذلك مع الأردن ومع احتمال أن يشمل ذلك دولاً عربية أخرى ليسقط حواجز هامة كانت تعيق تطوير التعاون بين تركيا واسرائيل ولا سيما على الصعيد الاقتصادي ولينهي "الازدواجية" في المواقف التركية ويريح صانعي السياسة الخارجية التركية من إجراء حسابات دقيقة ومطولة لكل خطوة يخطونها أزاء الشرق الأوسط وليضع الدبلوماسية التركية أمام توازنات شرق أوسطية جديدة وبالتالي أمام مهمة سَبر غوْرِ أفاق المرحلة المقبلة ومدى انعكاساتها على الدور التركي في المنطقة وفي النظام الاقليمي الجديد.

- إن قراءة متأنية لسجل الزيارات لكبار المسؤولين في تركيا واسرائيل خلال الفترة الماضية يعطينا المؤشر الأكيد والدليل الساطع على المدى الذي وصلت إليه المرحلة من التعاون بين البلدين:

أ- من الجانب الاسرائيلي:

-١٩٩٤/١/٢٤ زيارة الرئيس الاسرائيلي/ عيزرا وايزمن/ لأنقرة مصطحباً معه فريق

عمل مؤلف من خبراء اقتصاديين مهتمين بشؤون المياه وخبراء أمنيين يمسكون بملفات الحركات الاصولية وحزب العمال الكردستاني وقد قال وايزمن عندما سُئِل عن إمكانية إقامة كيان كردي مستقل:

"ليس في استطاعة المنطقة أن تتحمل دولة فلسطينية... فهل نزيد على ذلك دولة كردية؟!"

وهو بهذا يطمئن سامعيه على طريقة سياسة المراحل.:

- ١٩٩٤/٤/١٠ زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية/ شمعون بيريز/ لتركيا.
- ١٩٩٣-١٩٩٤-١٩٩٥-١٩٩٦-زيارات قائد سلاح الجو الاسرائيلي /هرتسل بودينغر/ إلىتركيا وفي الاسبوع الاول من شباط ١٩٩٦ وأثناء زيارته لتركيا حلّق بطائرة خاصة فوق الحدود التركية مع سورية والعراق وإيران.
- أيلول ١٩٩٥ زيارة مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية /دافيد عفري/ الى تركيا حيث تم بحث مشاريع أمنية مشتركة في معرض للأسلحة في أنقرة.
- ١٩٩٦/٦/٥ زيارة نائب رئيس الأركان الاسرائيلي /متان فلفائي/ إلى تركيا،-حزيران ١٩٩٦زيارة الرئيس الاسرائيلي /عيزرا وايزمن/ إلى تركيا وفي حديثه أمام مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون الاسكان والبيئة قال:"إنّ العلاقات الدافئة التي تعززت بين زعماء اسرائيل وتركيا تشكل انعكاساً دقيقاً للعلاقات بين شعبينا وبلدينا، لقد تحسنت العلاقات بيننا خلال السنوات الأخيرة بسرعة، فالزعامة السياسية في البلدين تلتقي في أوقات متقاربة وتحافظ على حوار دائم".

ونظم الاتراك لوايزمن زيارة لمنطقة مشروع" غاب" على نهر الفرات حيث وصفه بأنه" مشروع خارق أرفع قبعتي تحية لتركيا.

- ١٩٩٦/٨/٢٨ زيارة مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية /دافيد عفري/ إلى تركيا التقى خلالها مع وزير الدفاع التركي / نورهان تايان/ ووقع مع نائب وزير الدفاع التركي على اتفاق للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعات الأمنية والتكنولوجية العسكرية.
- ١٩٩٧/٤/٢٨ زيارة وزير الخارجية الاسرائيلية/ دافيد ليفي/ إلىتركيا التقى خلالها مع رئيس الحكومة التركية نجم الدين أربكان التركية مع وزيرة الخارجية التركية تانسوتشلر ومع رئيس الأركان التركي وبحث معهم مواضيع مختلفة تتعلق بالتعاون الامني والاقتصادي بين الجانبين.
- ١٩٩٧/١٠/١٢ زيارة رئيس الأركان الاسرائيلي / أمنون شحاك/ إلى تركيا حيث بحث مع الجانب التركي إمكانية انتاج مشترك للصواريخ (أرض- أرض) وإنشاء نظام اتصالات متطور عبر الأقمار الصناعية لتبادل المعلومات العسكرية والتجسسية والأمنية بين كلا الطرفين والبحث في تطوير صفقة تحديث/ ٥٠/ طائرة اسرائيلية جديدة مع وضع أساس مشروع شراء تركيا لأكبر صفقة دبابات في العالم من

اسرائيل.

ب- من الجانب التركي:

-١٩٩٤/١١/١٣ زيارة رئيسة الوزراء التركية/ تانسو تشيلر/ إلى إسرائيل وكانت رئيس الوزراء الوحيد في العالم التي أطلقت على الأراضي المحتلة اسم(الأرض الموعودة).

-١٩٩٦/٢/٢١ زيارة نائب رئيس الأركان التركي/ تشفيك بير /إلى اسرائيل حيث وقع مع الجانب الاسرائيلي على اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين.

١٩٩٦/٣/١١ زيارة الرئيس التركي / سليمان ديميريل/ إلى اسرائيل على رأس وفد كبير حيث شارك في مؤتمر شرم الشيخ ووقع مع اسرائيل على أربع اتفاقيات اقتصادية وعلى رأسها اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين.

-١٩٩٦/٥/٢٠ زيارة قائد سلاح البحرية التركية /الادميرال جوفان اركايا/ الى اسرائيل.

-١٩٩٧/٣/٢٤ زيارة رئيس الأركان التركي الفريق اسماعيل حقي كاراداي إلى اسرائيل، التقى خلالها مع الرئيس الاسرائيلي /عيزرا وايزمن/ الذي أخبره أنه يتكلم التركية وإن والده خدم في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى حيث كان طبيباً برتبة نقيب كما التقى مع رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو ومع وزيرالدفاع ومع رئيس الأركان الاسرائيلي وفي هذه الزيارة أعرب رئيس الأركان التركي عن استعداده لإجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة مع اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

-١٩٩٧/٤/٣٠ زيارة وزير الدفاع التركي /تورهان تايان / إلى اسرائيل بحث خلالها مع وزير الدفاع الاسرائيلي/ اسحق مردخاي/ موضوع التعاون الأمني بين البلدين بالإضافة لموضوع الحماية من الصواريخ البالستية من جانب الدول المجاورة.

-أيار ١٩٩٧ زيارة نائب رئيس الاركان التركي / تشفيك بير/إلى اسرائيل على رأس وفد عسكري يضم/٣٢/ ضابطاً من كبار ضابط الجيش التركي التقى خلالها مع وزير الدفاع الاسرائيلي ومع مستشاره دافيد عفري وتم خلالها أجراء محادثات حول المناورات العسكرية المشتركة وتعميق التعاون الصناعي والعسكري بين البلدين وزار المصانع الحربية الإسرائيلية.

ثانياً- أهداف التعاون التركي – الاسرائيلي:

– لقد طرح البروفسور/ دوغو أرغيل/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة أنقرة والمعروف بتأييده لاسرائيل أهمية التعاون بين تركيا واسرائيل من وجهة نظر سياسية قائلاً : "أن اسرائيل هي حليف طبيعي لتركيا لأن خصوم تركيا هم في نفس الوقت خصوم اسرائيل "وأبدى تخوفه من السلام العربي-الاسرائيلي من حيث انعكاسه سلباً على تركيا إذ ستصبح هي العدو الأول للعرب بدلاً من اسرائيل وذلك بسبب مشكلة المياه مع سوريا والعراق حيث

تمسك تركيا- حسب رأيه- بزمام الامور لأنها تمتلك مصادر المياه.

أما المصدر العسكري التركي فقد صرح "قائلاً:" ...إننا نقع في منطقة ساخنة ونولي اهتماماً بالغاً بضرورة اختراق حلقة الرعب التي تحيط بنا ورأينا أن اسرائيل هي أفضل خيار في هذا الموضوع ".

وترى تركيا أنها تتشابه في كثير من السمات مع اسرائيل فكلا الدولتين تنخرطان في علاقات تصارعية مع دول الجوار كما أن كلاً منهما تقع في الشرق ولكنها تتجه إلى الغرب ويختلف النسق القيمي لكل منهما عن النسق القيمي السائد في منطقة الشرق الأوسط على الأقل من الناحية الثقافية أي أنهما دولتان غربيتان في المنشأ والعرق والثقافة . من هنا أرادت كلتاهما أنْ تحقق من خلال هذا التعاون جملة من الأهداف والمصالح وهذه حسب وجهة النظر التركية تتمثل فيما يلي:

-إن الشرق الأوسط مقبل على قلاقل جديدة وفي هذا المناخ المضطرب ينظر إلى اسرائيل على أنها الحليف الأكثر ضمانة لتركيا في المنطقة.

-إن اسرائيل حليف طبيعي لتركيا في مواجهة التيارات الاسلامية الراديكالية التي تهدد النظام العلماني في تركيا.

-يشكل الدعم التكنولوجي العسكري والاستخباراتي الاسرائيلي أهمية كبيرة لتركيا التي تطمح لأن تكون قوة عسكرية اقليمية فاعلة في المنطقة.

-تأملُ تركيا أنْ يحقق هذا التعاون زيادة في حجم تدفق الرساميل اليهودية للاستثمار في تركيا وزيادة عدد السياح الاسرائيليين إلى تركيا.

-إنّ هذا التعاون يوسع مجال المناورة التركية إزاء الدول العربية وبنفس الوقت تأمل تركيا أنْ تحظى بدعم اسرائيلي في مسألة المياه التي يحتمل أن تأخذ أبعاداً جديدة بين تركيا والدول العربية.

-إنّ التعاون مع اسرائيل قديفيد في مواجهة اللوبيين الأرمني واليوناني في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم يضمن لها مكاناً محترماً في استراتيجية امريكا في الشرق الأوسط، وكان وزير الدفاع الأسرائيلي اسحق مرداخاي قد صرح خلال زيارته الأخيرة لامريكا قائلاً: "يجب تزويد الجيش التركي بما يطلبه حتى لا يختلّ التوازن الداخلي في تركيا من جهة وبين تركيا ومحيطها من جهة أخرى".

-إنّ التعاون مع اسرائيل سيدعم طموح تركيا الذي لم يتحقق بعدُ للقيام باستثمارات كبيرة في أسيا الوسطى ويمكن لتركيا أنْ تتعاون مع اسرائيل لمواجهة ألمانيا التي تريد أنْ تستحوذ على بترول أذربيجان وقازاخستان عبر إيران ولانّ تدفق البترول الآذري عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط يحقق الفائدة لتركيا واسرائيل في آنٍ معاً.

-تستفيد تركيا من التطور التكنولوجي الاسرائيلي في المجالات الطبية والزراعية والدفاعية.

-أما الأهداف بالنسبة للجانب الاسرائيلي وإن كانت لا تتقاطع مع الاهداف التركية إلاّ أن لها

طموحات كبيرة وبعيدة في آن معاً وقد عبرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية عن ذلك بقولها "إنّ الذي يحدث هو ببساطه إعادة انتشار استراتيجية مهمه في الشرق الأوسط- أسيا" وهو ما طالب اللوبي اليهودي الامريكي المؤيد لنتنياهو حين زار انقرة الشهر الماضي.

-إن التحالف سيضع الاسرائيليين على "خط الفتنه" من خلال التلاعب بخيوط المسألة الكرديه المتشابكة كما سيضعهم على "خط النفط" إن وجودهم على تخوم منابع النفط العربي وفي اواسط أسيا سيعطيهم موقعاً مؤثرا على هذا الصعيد. كما أن هذا التعاون يندرج في اطار استراتيجية اسرائيل التقليدية الرامية إلى بناء علاقات مع دول متاخمة لأعدائها المجاورين.

-لقد عبرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية عن أبعاد اتفاقية التعاون العسكري التي يسمح بموجبها للطيران الاسرائيلي بالتدريب في الاجواء التركية بقولها: "إنه يعطي فرصة نادرة لسلاح الجو الاسرائيلي للتحليق في الساحة الخلفية لسوريا".

-تسعى اسرائيل من خلال هذا التعاون إلى إكمال مشروع إقامة سوق شرق أوسطية تكون المستفيدة الكبرى منه وقطع الطريق على سوق عربية يستفيد منها كل العرب. كما تمهد إسرائيل لصناعة أسلحة اسرائيلية واسعة في تركيا ولتحقيق خرق في سوق تجارة السلاح العالمية لتخليص صناعة السلاح الإسرائيلية من المقاطعة التي تفرضها العديد من الدول على اسرائيل، كما تأمل إسرائيل بتضييق الخناق على سورية واجبارها على تقليص الاحتياطي الاستراتيجي السوري على اتجاه الجولان والتوقيع على معاهدة سلام بالشروط التي تضعها اسرائيل وتتبناها وتدافع عنها امريكا.

وهكذا التقى كَهَنة النظام الدولي الجديد اللاعبون بنار الفوضى والمدفوعون بجموح التوسع والهيمنة على أهداف ومطامح تحقق لهم تأدية دور اقليمي على حساب الأمن القومي العربي، وما مصطلح المنطقة الأمنية في شمال العراق إلا البداية ودق ناقوس الخطر.

ثالثاً- مجالات التعاون التركي- الاسرائيلي:

-يمكن القول إنّ التعاون التركي - الاسرائيلي قد شمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية وسنحاول أن نوجز أهم ما تم رصده في هذه المجالات.

١- في المجال السياسي:

جرى رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلىمستوى السفراء عام /١٩٩٢/ وعبرت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين الاسرائيليين والأتراك والتي استعرضناها أنفاً عن مرحلة جديدة في العلاقات القائمة بينهما.

ولدى سؤال رجل الشارع التركي عن العلاقات التركية- الاسرائيلية كان جوابه "تلعنها... ولكنها تحقق مصالح تركيا" وهي إجابة مثلث- واقعياً- حتى موقف نجم الدين

أربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي خلال رئاسته للحكومة التركية ليوفر من خلال التنازلات التي قدمها للمؤسسة العسكرية أكبر غطاء للتعاون العسكري بين تركيا واسرائيل حيث كان أربكان الذي نظم عام /١٩٨٠/ اجتماعاً شعبياً تحت شعار_أنقذوا القدس)) غير أربكان-الباشبكان "رئيس الحكومة ".

فقد كان وزير الدفاع التركي عضواً في حكومته كما قام عدد من نواب حزب الرفاه بزيارة اسرائيل وهذا يمثل انكشافاً صارخاً للفجوة بين رفع شعار الاسلام وبين التطبيق الفعلي لهذا الشعار في تركيا.

-ويلاحظ خلال السنوات الأخيرة محاولة أوساط اعلامية مؤثرة في تركيا"تحسين" صورة اليهودي التركي أمام الرأي العام تحت عنوان عريض وهو أن اليهود الأتراك يدافعون عن مصالح تركيا في كل مكان [عدد اليهود في تركيا حوالي ٢٦ ألف] في الوقت الذي تشنُّ فيه أجهزة الاعلام التركية هجومها على العرب وعلى الجامعة العربية لتأييدهم سورية في قضية مياه الفرات حيث تَصِفُ موقف العرب المؤيد لسورية بالموقف المعادي لتركيا وأنه طعنة في الظهر.

وبين محاولات تلميع صورة اليهودي التركي واليهودي الاسرائيلي تواصل تركيا مسيرة الانقطاع عن محيطها الاسلامي ولا يبقى للعرب من صورة داخل تركيا سوى ذلك الذي سيصل إلى اوربا علىظهر جمل، أو ذاك الباحث في صيدليات استانبول عن غذاء ملكة النحل أو الذي يفتش في أسواق "عثمان بك" عما هو مثير من أزياء.

٢- في المجال الاقتصادي:

يمكن القول بأن العلاقات التجارية بين تركيا واسرائيل لم تنقطع منذ قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، لكن هذه العلاقات كانت تزيد أو تقل تبعا للعلاقات بين الطرفين ففي عام (١٩٨٦/ كان حجم التبادل التجاري لا يزيد عن /١٨/ مليون دولار، وفي العام /١٩٩٦/ تم مضاعفة هذه العلاقات إلى حوالي/٢٥/ ضعفا حيث ارتفع حجم التجارة بين البلدين إلى /٤٥٠/ مليون دولار وكان الطرفان قد وقعا في ربيع العام الماضي اتفاقية للتجارة الحرة وأخرى لتجنب الازدواج الضريبي وثالثة لتشجيع الاستثمارات المشتركة.

وبموجب اتفاقية التجارة الحرة سيتم تخفيض الرسوم الجمركية من ٤٠٪ إلى ١٠٪ في بداية سريان مفعولها ثم إلى ٤٪ في المستقبل مما يؤدي تلقائياً إلى رفع حجم التبادل التجاري إلى معدلات كبيرة حيث يتوقع المسؤولون الأتراك أنه بالإمكان زيادة حجم التبادل التجاري مع اسرائيلي إلى /٢/ مليار دولار سنوياً عام/١٩٩٩/ ويعتبرون بأن هذا يمكن أن يشكل المرحلة الأولى باتجاه إقامة سوق حرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقية وهو نفس ما تدعو إليه اسرائيل بشكل أو بآخر.

[هنا يشار إلى الشرق أوسطية]

وفي الوقت الذي يتزايد فيه عدد الشركات الاسرائيلية العاملة في تركيا والتي بلغت

مطلع/١٩٩١/ "١١" شركة فإن شركات مقاولات تركية تنشط في اسرائيل حيث تقوم ببناء مستوطنات جماعية للمستوطنين الجدد ويوجد كذلك نوادٍ ليلية تركية ومحلات بيع الكباب (الكفتة).

يوجد في اسرائيل/٨٠/ ألف اسرائيلي من أصل تركي كما أن عدد العمال الأتراك في اسرائيل يزيد عن ثلاثة آلاف عامل وقد تم تاسيس مجلس العمل التركي- الإسرائيلي.

- يعتبر القطاع السياحي مجال التعاون الأكثر بروزاً بين تركيا واسرائيل وفي تموز ١٩٩٢ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون السياحي بين البلدين وقد خصص التلفزيون الاسرائيلي الذي يحتوي على /١٥/ كابلا /٣/ اقنية منها للمحطات التلفزيونية التركية وفي عام ١٩٩٥ قام أكثر من /٥٠٠/ ألف اسرائيلي بزيارة تركيا وهذا يعتبر تطوراً ايجابياً بالنسبة للسياحة في تركيا ودخلا إضافياً لتركيا من السياحة الاسرائيلية ويقدر متوسط عدد السياح سنوياً [١٦٠-٢٠٠] ألف في حين لا يقصد اسرائيل من السياح الاتراك أكثر من [٥-٦] آلاف سائح سنوياً.

كما يوجد اقتراحات لاستثمارات مشتركة في منطقة الـ/غاب/ جنوب شرق الأناضول والتعاون في مسائل مثل نظم البذار والري والمسح بوساطة الكمبيوتر وخدمات الهندسة ...إلخ.

٣- في المجال الامني:

-لأول مرة جرت اقامة صلات بين الاجهزة الأمنية السرية الاسرائيلية وهيئة الاستخبارات القومية التركية في عام /١٩٨٠/ وذلك بأوامر من الرئيس "كنعان ايفرين" بعد الانقلاب العسكري وبتكليف منه شخصياً توجه رئيس جهاز الاستخبارات التركية" ميرام عباس" إلى لبنان لمواجهة تحركات منظمة (الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا) وذلك بالتعاون مع الأجهزة السرية الاسرائيلية ومنذ ذلك الحين أرست الأجهزة الأمنية المذكورة أسس تعاونها حيث استمر هذا التعاون في مجالات تتبع نشاطات حزب العمال الكردستاني سواءكان ذلك في البقاع اللبناني أو في مناطق شمال العراق ولكن هذه العلاقات لم تأخذ الطابع الرسمي حتى الفترة الأخيرة حيث دخل الاتفاق على تبادل المعلومات والخبرات في مجالات الاستطلاع والاستخبارات وحرب العصابات ضمن الاتفاقيات المعقودة بين البلدين حتى وصلت في نيسان /١٩٩٧/ عندما زار وزير الخارجية الاسرائيلية "دافيد ليفي" تركيا إلى الاتفاق على خطة أطلق عليها اسم :"تقدير المخاطر "لتقدير ما سمي بالمخاطر المحتملة من ايران وسوريا ضد تركيا واسرائيل، ويجري هذا التقدير المشترك كل/٣/ شهور على مستوى الفنيين وكل /٦/ شهور على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان.

وفي الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الأركان الأسرائيلي "أمنون شاحك" إلى تركيا بتاريخ١٢/١٠/١٩٩٧تمّ التخطيط لإقامة نظام اتصال بين البلدين عبر الأقمار الصناعية لتأمين حلقة معلومات موثوقة بين القيادات العسكرية للبلدين.

وكانت إحدى الاتفاقيات المعقودة بين البلدين تنص على السماح لعناصر الموساد الاسرائيلي باستخدام الأراضي التركية للقيام بعملياته التجسسية والعمل علىالحدود التركية مع

كل من سورية والعراق وستقدم تركيا التسهيلات للموساد لتنظيم عملياته الموجهة إلى كل من ايران وسورية انطلاقاً من الأراضي التركية وكانت اسرائيل قد قدمت إلى تركيا نسخة عن التقرير الذي أعده الخبراء الاسرائيليون عن الطائرة /ميغ-٢٩/ ليتم تخزين المعلومات الواردة فيه في الذاكرات الالكترونية لطائرات /ف-٤/ التركية بالاضافة إلى تقديم معلومات حول نظام الدفاع الجوي للقطر العربي السوري.

٤- في المجال العسكري:

لأنّ جموح الهيمنة والتوسع يحرك الحليفين الجديدين لأداء دور اقليمي على حساب الامن القومي العربي فقد كان التعاون في هذا المجال هو الشغل الشاغل لجنرالات تركيا أحفاد اليهود الدونما مع حلفائهم الجدد جنرالات الكيان الصهيوني وقد شملت أوجه التعاون بين البلدين تبادل زيارات المسؤولين العسكريين والخبراء وعقد الصفقات والتوصل إلى اتفاقيات امنية متعددة المضامين، وتتطلع إسرائيل إلى توطيد العلاقات العسكرية مع تركيا خاصة وأن هناك خطة جديدة لتحديث الجيش التركي بكلفة اجمالية تبلغ /٦٧/ مليار دولار خلال السنوات الثماني القادمة حيث تحلم اسرائيل بأنْ يكون لها حصة الأسد من هذه الخطة ومعروف أنّ تركيا تستورد نحو(٨٠٪) من احتياجاتها العسكرية، فيما تقوم هي بتصنيع الـ (٢٠٪) الباقية من هذه الاحتياجات.

وقد تم توقيع -١٤- اتفاقاً ومشروعاً للتعاون العسكري بين البلدين:

-في ايار/١٩٩٤/ أجرى سلاحا الجو الاسرائيلي والتركي مناورة جوية مشتركة كانت الاولى من نوعها تمّ خلالها تزويد طائرات تركية بالوقود من طائرة اسرائيلية من طراز بوينغ، وبعد ذلك بنحوِ شهرٍ تقريباً زار قائد سلاح الجو التركي اسرائيل وبحث موضوع تحسين طائرات الفانتوم التركية وفي أواخر أب/١٩٩٥/ وقعت الصناعة الجوية الاسرائيلية مع تركيا صفقة لتحديث /٤٤/ طائرة فانتوم وتحويلها إلىالطراز المحسن فانتوم /٢٠٠٠/ بمبلغ /٦٣٠/مليون دولار.

-بدأت إسرائيل خلال العام /١٩٩٧/ بتزويد تركيا بصواريخ بوب أي -١ (٤٠صاروخ) حتىنهاية السنة كمرحلة اولى و(٦٠ صاروخ) في السنة القادمة بالاضافة إلى خطة لاقامة خط انتاج في تركيا لانتاج الصاروخ بوب أي -٢- وتقدر قيمة الصفقة بحوالي /٥٠٠/ مليون دولار.

وسيتم استخدام هذه الصواريخ على طائرات (ف-١٦-) و(ف-٤-) وفي حال توفر معدات الاطلاق الضرورية فإنه سيكون بالامكان استخدام الصواريخ أيضاً كصواريخ جو-أرض ويتم انشاء اتحاد من /٣/ شركات لانتاج هذه الصواريخ اثنتان تركيتان بالاضافة إلى شركة رفائيل الاسرائيلية على أن يبدأ الانتاج بعد /٣٠/ شهراً، (مدى الصاروخ الجديد - ١٥٠ -كم).

- تعاون لانتاج طائرة بدون طيار لصالح الجيش التركي قادرة على التحليق /٨/ ساعات

متواصلة ومخصصة لأعمال التجسس والمراقبة.

- برنامج لتحديث الحوامات التركية خصوصاً من أنواع (سيكورسكي)و(بل ٢٠٩) .

- برنامج لتحديث الدبابات التركية من طراز (م ٤٧/٤٨ باتون) و(م ٦٠) بقيمة مليار دولار .

-برنامج للتصنيع المشترك للعربات المدرعة.

-التفاوض حول مشاركة تركيا ببرنامج تطوير الصاروخ (حتس) بهدف الحصول عليه مستقبلاً .

- السعي للحصول على طائرة الانذار الجوي الإسرائيلية الصنع (فالكون).

-بيع ستة زوارق دورية بحرية اسرائيلية لتركيا.

- خطة لتبديل بنادق الجيش التركي بالبنادق الإسرائيلية طراز (غاليلي).

- شراء تركيا لأجهزة الكترونية خاصة بمراقبة الحدود ورادارات لطائرات (ف-٤-) من اسرائيل بالاضافة إلى صورايخ جو- جو طراز (بيتون)وقنابل (بيراميد).

- اهداء شحنات أسلحة اسرائيلية إلى تركيا منها منظومات دفاع جوي من طراز "مخبيط" (نظام دفاع جوي اسرائيلي عبارة عن عربة تحمل /٤/ صواريخ "ستنغر" +رشاش "فولكان" عيار /٢٠/ ملم).

- تعرض اسرائيل على الجيش التركي شراء الدبابة "مركافا م ك-٣" وجعلها الدبابة الرئيسية لسلاح المدرعات التركي حيث أن تركيا تسعى لشراء دبابة متطورة لسلاحها المدرع بعدد قد يصل في المرحلة الاولى إلى /١٠٠٠/ دبابة، وقد وُصفت الصفقة بأنها الأكبر في تجارة الدبابات.

- يتم تواجد مجموعة من العناصر القيادية في الجيش الاسرائيلي داخل الأراضي التركية من أجل إنشاء شبه -غرفة عمليات جاهزة- مع قيادات الجيش التركي وقد تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، مثل تحديد المطارات ومواقع تخزين السلاح والذخيرة وإقامة أنظمة رادارية ومراكز توجيه وتشويش وتنصت.

=تضمنت اتفاقية التدريب للقوات الجوية اجراء تدريبات للطيران الاسرائيلي في الاجواء التركية أربع مرات في السنة وكانت أول مرة في نيسان /١٩٩٦/ حيث وصلت (٨) طائرات اسرائيلية من النوع ف-١٦- إلى القاعدة الجوية رقم /٤/ بالقرب من أنقرة حيث تسمح هذه التدريبات للطيارين الاسرائيليين باكتساب خبرات ومهارات الطيران بمهمات طويلة المدى فوق المناطق الجبلية وخلق الانسجام القتالي وقت الحرب كما تسمح هذه الاتفاقية للطائرات الاسرائيلية المصابة بالهبوط في القواعد الجوية التركية وكذلك التزود بالوقود، بالاضافة إلى القيام بعمليات البحث عن الطيارين المفقودين.. الخ كما يتم دراسة إنشاء مطار عسكري بالتعاون بين تركيا واسرائيل قرب مدينة اسكندرون بحيث يتواجد فيه زوج من الطائرات الاسرائيلية باستمرار وبنفس الوقت تتمركز وحدة عسكرية تركية اسرائيلية مشتركة على

مفرق مدينة اسكندرون – قرقخان. ويتم السماح للطائرات الاسرائيلية باستخدام القاعدة الجوية بالقرب من مدينة قونية للقيام بالطيران التدريبي.

=كما قامت القوات التركية في شمال قبرص بالتعاون والتنسيق مع شركة اسرائيلية وخبراء اسرائيليين في إنشاء مرفأ حربي جديد بالقرب من مدينة فما غوستا القريبة من منطقة كارباسيا.

= تم الاتفاق بين اسرائيل وتركيا على انشاء مصنع لمعالجة المعادن الخاصة بالصناعات الحربية برأسمال قدره /٤/ ملايين دولار في مدينة قونية حيث تتواجد مصانع للذخيرة.

= بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٧ استلمت أجهزة الشرطة والأمن التركية دفعة من الأسلحة الفردية تتضمن /١٥/ ألف رشاش من نوع – عوزي– كهدية من اسرائيل يُحتمل أنْ يتم توزيعها على مؤيدي الجيش والشرطة والعلمانيين في تركيا.

= بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٦ وصلت إلى ميناء حيفا أربع سفن حربية وغواصة تركية لإجراء مناورات مع قطع بحرية اسرائيلية وكانت المناورات المشتركة لقوات بحرية اسرائيلية وتركية وامريكية والمقرر اجراؤها في الفترة من /١٥-٢٠/ تشرين الثاني في شرق البحر الأبيض المتوسط قد تأجلت إلى وقت لاحق.

وكانت الأنباء قد ذكرت أنّ القطع البحرية التركية التي ستشترك في هذه المناورة هي سفينة سطحية تدعى"قوجه تبه" وأخرى "اسكي تبه" وعدد من الغواصات وعدد من سفن كاسحات الألغام بالاضافة إلىعدد من الحوامات . إن اشتراك هذه القطع الحربية في تلك المناورة ينفي ادعاءات تركيا بأنّ المناورات ذات هدف إنساني وإنها تتضمن تدريبات على أعمال البحث والانقاذ وكانت الصحف التركية قد وصفت المناورات البحرية التي جرت في ايار الماضي والتي كانت بمثابة (بروفة) للمناورات القادمة "بأنّ الهدف منها هو التمهيد لاقامة تحالف بين الدول الثلاث في حال نشوب أزمة في منطقة الخليج".

كما ذكرت الصحف الاسرائيلية " أنّ هذه المناورات ليست سوى جزء من تدريبات واسعة برية وجوية بين جيوش الدول الثلاث وتوجيه رسالة في نفس الوقت إلى دول المنطقة بأنّ ثمة جبهة قوية تقف أمام هذه الدول".

ويمكن القول بأنّ هذه المناورات أعادت للمنطقة أجواء الخمسينات التي أعادت إلى المنطقة سياسة المحاور والأحلاف واستحيتْ الارتباط بالدول لفرض شروطها وتأمين مصالحها في المنطقة وهي هنا تنصب على استخدام القوة العسكرية ضد سورية العرب التي تقف الآن بعزم وصلابةٍ في وجه مثل هذه التوجهات والتي وقفت في الماضي بطلائعها الثورية القومية ضد سياسة مشاريع الأحلاف العسكرية الاستعمارية .

والتي شهدت عدم الاستقرار والتوتر وتصاعد رائحة البارود والحروب والتهديد باستخدام القوة ضد سورية العربية التي وقفت أنذاك بصلابة ضد سياسة المشاريع والأحلاف العسكرية الاستعمارية.

الخاتمة:

تطورت العلاقات التركية- الاسرائيلية في السنوات الأخيرة وتوثّقت وتعمقت في مختلف المجالات بسرعة ملفتة للانتباه ولا يخفي الجانبان استهدافهما القطر العربي السوري فيما يعقدان من اتفاقيات وفيما يجريان من محادثات كوجه صامد للأمن القومي العربي وكطليعة مقاتلة للأمة العربية. وبذلك يقدم جنرالات تركيا خدمات مجانية لإسرائيل مستغلين تعثّر محادثات السلام متحدين كلّ جيرانهم وأصدقائهم في المنطقة مجاناً ومن أجل عيون اسرائيل التي ما زالت تحتل أراضي الغير بالقوة والتي تعيق محادثات السلام، ويبدو أن جنرالات تركيا لا تعنيهم مصالحهم في المنطقة وهم يعتقدون أنّ إرضاء بعض الأطراف الدولية على حساب جيرانهم وأصدقائهم في المنطقة هو خيارهم الوحيد.

ولعل ما قاله : بن غوريون: الذي درس في إحدى جامعات استانبول: "لقد نظر الأتراك إلينا دائماً على أننا خليلات وليس شريكات عقد زواج طبيعي "قد بدأ يتغير جذرياً وحصلت تغيرات وتبدلات كثيرة في العلاقات التركية – الاسرائيلية.

د.علي عقلة عرسان

الشخصية الثقافية العربية
الهوية والغزو

هل الثقافة، والتربية في شمول الثقافة لها، قادرة على التغيير ومواجهة تحديات العصر، والتصدي لأشكال الغزو التي تتعرض لها الأمة العربية؟! وهل تستطيع التأسيس للخروج من شرنقة ما تفرضه السياسة وما تخطط له في إطار مرحليات قد تغدو معطيات نهائية بحكم الظروف أو المصالح الآنية، بوصف الثقافة الأكثر اتصالاً بالثوابت والمبادئ والقيم الاجتماعية والخلقية والقومية؟! هل الثقافة تملك سلاحها وأدواتها وإمكاناتها لتقف بوجه الاعتراف بالعدو الصهيوني وتقاوم سياسة التطبيع مثلاً، ولتدفع باتجاه التمسك بالحق العربي في فلسطين وبعروبتها، إذا وافقت السياسات العربية جميعاً على الاعتراف بالكيان الصهيوني وقررت تطبيع العلاقات معه ؟! وهل تصمد وتحافظ على حيويتها ومقوماتها وهويتها وتمايزها وحضورها وهي تتعرض لوابل الضخ الإعلامي الموجّه إلى الإنسان العربي في كل دقيقة من الزمن؟! وكيف يمكنها أن تصمد وتواجه وتتصدى وتعزز حضورها ومشروعها، حتى في حالة غياب قرار سياسي بالصمود في مثل هذا المعترك ؟!

أسئلة تستدعي أجوبة، وتفرض مناخاً من القلق على العربي المؤمن بحق أمته في البقاء، والقائل بقدرتها على مجاوزة ما تمر به من محن وامتحانات قاسية ؛ وبعض هذه الأسئلة يفضي في النهاية إلى مواجهة ما تتعرض له الهوية القومية وما يعتريها من وهن وتهافت في مثل هذه الحالات .

مما يمكن الاتفاق عليه القول : إن الثقافة غنىً معرفي، نظري وعملي، عقلي وروحي، في مجالات الحياة البشرية: ظاهرةٍ وباطنة، ملموسةٍ ومحسوسة، تتركز في وعي يتنامى بالمثاقفة، وتراكم الخبرة واستخلاص التجربة عبر الأمكنة والعصور، ويكون ذلك الوعي قادراً على توظيف المعرفة والجهد البشريين *توظيفاً* حيوياً حضارياً، وعلى إنتاج المعرفة، ويؤدي عبر جدلية بين منظومات القيم وأنماط السلوك ولَمَعِ الأفكار والرؤى إلى تغيير إيجابي ينعكس في العلاقات الاجتماعية والدولية، وفي أنماط السلوك والإنتاج والاستهلاك، للفرد والمجتمع، ويشمل مناحي الحياة والعمل على الصُّعُدِ والمستويات جميعاً.

والثقافة، في منحى وصفي عام، تشمل الآداب والفنون والفلسفة والعقائد، والتربية والتعليم بمراحلهما، والإعلام، وشرائح الثقافة التخصصية، المهنية وغير المهنية .

والمثقفون حسب هذا يمتدون ما بين المعلم والعالم، ويدخل في جمعهم صاحب الثقافة العامة والتخصصية، على تفاوت فيما بينهم، فهم طاقة المجتمع التي تجسّد الوعي المعرفي وتنتجُه وتستثمره وتطوره، وتعيد إنتاجه، وتوظفه لتجديد أفق الحرية وتحسين ممارستها والأداء في أجوائها، واستشعار الأمن والسعادة في مناخها؛ وتأمين الاحتياجات البشرية، المادية والروحية، بما أمكن من السرعة والدقة والسلامة، مع تحسين النوعية وتقليل الكلفة.

والحضارة تجسيدٌ لذلك الوعي والمستوى المعرفيين اللذين توفرهما الثقافة، وأداءٌ على أرضيتهما وبناءٌ في ظلهما، واستخدامٌ للأدوات والأساليب والمناهج وابتكارٌ لها، بما يحقق استفادة قصوى منها، على أسس ومعايير يعلو فيها شأن الخُلقي والإنساني، وهي استفادة تبقى محكومة بروح التقدم والتنافس الشريف.

وإذا كان الوعي بالذات وبالآخر، يوفر لكل من الذات والآخر هويةً وخصوصيةً وتمايزاً، ويرتب حقوقاً وواجبات ، وينمي ملكات وقدرات ؛ فإن ذلك يشير بوضوح إلى توافر مقومات الشخصية وقيمها، وهي أهم ما تهدف إلى بنائه التربية خاصة والثقافة عامة؛ تلك الشخصية التي نريد أن ننظر إليها هنا على أنها 'الشخصية الثقافية' أو 'الحضارية' لأمةٍ أو شعب أو مجموعة بشرية. وأرى أن أهم مقومات هذه الشخصية، بالنسبة لكيان تام مستقل يعي تمايزه وخصوصيته ، هي :

١ ـ اللغة بما حملت من معارف وخصوصيات ودلالات، بوصفها أداة تفكير وتعبير وتواصل وذاكرة حية من جهة ومستودعاً حيوياً للمعرفة والأصالة والذوق والخبرة من جهة أخرى.

٢ ـ العقيدة /الدين/ بما تكرسه من منظومات قيم، ومعايير حكم، ومرجعيات احتكام، وأحكام، وحِكَم؛ وبما تقدمه من تفسير ورؤيةٍ للعلاقة بين الخالق والمخلوق من جهة، وبين المخلوق والمخلوق والكائنات الأخرى والطبيعة والكون من جهةٍ أخرى، وما ترمي إلى تحقيقه من علاقات وصلات ومعايير، وما ترسّخه في النفس وفي واقع الحياة من قيم ومقومات وقواعد وأصول تستند إليها أسس السلوك والعمل والتعامل بين الناس .

٣ ـ العادات والتقاليد والأعراف، والسمات الخاصة والمشتركة التي تتكوّن جراء تفاعل عوامل ومكوّنات في قرون عديدة، وتقدم تاريخاً وخلاصة توحّدٍ بشري لفئات من الناس عبر الزمن مع طبيعة وبيئة في مجتمع، ضمن معطيات تُنتج خصوصيات ومميزات وملامح وأساليب معينة في الحياة .

ولما كانت هذه العوامل الرئيسة في تكوين الشخصية الثقافية، الفردية والجمعية، تفعل فعلها المؤثر، وتؤدي إلى خصائص تظهر في التكوين العام والخاص، على المستويين الفردي والجمعي ؛ والتالي أنها تعطي ملامح عامة، تكون شيئاً مشتركاً بين أفرادٍ ذوي هوية خاصة 'فردية' على مستوى الجماعة أو الشعب أو الأمة ، وعامة بالنسبة لجماعة أو شعب أو أمة بين الأمم، فإنه من الطبيعي أن نتلمّس التأثير الثقافي ـ الذي هو إنتاج جماعي وملك جماعي

ذو بعد تاريخي ـ نتلمّس تأثيره في بنية الإنسان، ومن الطبيعي أن نتلمّس تأثيرَ الشخصية وحضورها وكيفية تفاعلها وتواصلها مع الشخصيات الأخرى في هذا الإطار ؛ الأمر الذي يعطي للشخصية ـ الهوية مجالاً حيوياً تبقى فيه قادرةً على أن تكون هي هي في أثناء عملية التواصل والتفاعل والتكامل مع الآخرين، وقادرة على الأخذ والعطاء دون عُقَد، وعلى النمو والتطور دون أن تفقد الأصالة أو الرؤية، وقادرة أيضاً على التمثّل والتجدُّد عبر تيار صيرورة ذي مسار لا يخرج بها عن جوهرها وفي أثناء سيرورة عملية المثاقفة ذاتها، التي تختلف اختلافاً بيّناً عن الغزو الثقافي ؛ فالمثاقفة تنطوي على أمور إيجابية إنسانية حيوية مطلوبة ومرغوب فيها، تتطلع إليها الأمم وتنشدها الثقافات، بينما الغزو الثقافي ينطوي على فعل سلب وموقف استلاب تقاومه الأمم وترغب عنه الثقافات .

إن شخصية ثقافية ـ " أي في المحصلة : أمّة " ـ تصمد للقاء الثقافات باقتدار، وتبقى قادرة على الإغناء والاغتناء، وتحافظ على مقوماتها الرئيسة دون فَقْد كلي أو محو، إنما هي أمة تتمتع بأصالة وتجسّد أصالتها قدرةً على الاستمرار والتمثّل والتمايز والإبداع، وتستطيع أن تخرج من خضم الصراعات والتحديات التي تُفرض عليها معافاة حاملة هويتها وعزمها، وقادرة على استئناف التواصل الثقافي بانفتاح محصّن .

ولا أظن أن التماس تعريفٍ أو مفهوم للهوية مما يمكن الوصول إليه دون مقاربة معنى الأصالة ومقومات الشخصية ؛ فالأصيل أو 'الأصلي'، في هذا المجال، معطى يلتصق بالفطري تقريباً ، له مسار طبيعي ذو رافدين : خلْقي وتطبُّعي، وله جوهر أقرب إلى الثبات، يتبدّى في وجود كائن أو كيان، حيَّين حيويين، وفي تجلياتهما، ويحافظ على وجوده وتأثيره في أثناء نموهما وتطورهما ؛ وله مقومات ومواصفات وصفات تدل عليه وتكشف عنه وتشير إليه، وقد تلحق به الهُجنة أو يصيبه التآكل أو يسير باتجاه الضمور والامحاء، بفعل عوامل منها التقليد الذي ينميه ضعف المقلّد، لا سيما إذا كان المقلّد غالباً، فالمغلوب يقلد الغالب كما يقول ابن خلدون ؛ ولذلك كان التأصيل والتأكيد على مقومات الأصالة المرتبطة بمعطيات مادية وروحية ممتدة عبر المجتمع والتاريخ الذي له، بكل شمول ذلك التاريخ وعمقه واتساعه، وكان التشبث بمقومات الشخصية وخصوصياتها من هذه الزاوية .

أما الهوية، فهي كما يقول تعريفٌ مبني نسبياً على قول أبي البقاء الكفوي: 'ما به الشيء هو هو بوصفه وجوداً منفرداً متميزاً عن غيره'. ويفرّق الكفوي بين الهوية والماهية فيقول: 'ما به الشيء هو هو يُسمّى ماهية إذا كان كلياً كماهية الإنسان، وهوية إذا كان جزئياً كحقيقة زيد " / الكليات / ؛ فالكائن البشري بين المخلوقات الأخرى ذو ماهية تميزه عنها، وزيد بين بني البشر ذو هوية تمايزه عن سواه منهم . وماهية الإنسان مستمرة باستمرار وجودة وتمايزه عن غيره من المخلوقات، وما قد يطرأ عليها بفعل الصيرورة لا يمكن أن يخرجها عن ماهيتها ويحولها إلى ماهية أخرى مثلاً . وجميع بني البشر يحملون ما يطرأ على الماهية من تغيير إن حصل، فهي ملازمة لجنسهم ؛ أما معطى الهوية المحمول هو الآخر في تيار الصيرورة فيمكن أن يتأثر جراء التواصل والتفاعل مع البشر ـ في إطار الماهية الواحدة ـ ولذلك يبقى أكثر احتياجاً لتأكيد مقوماته واستنفار قدراته من أجل الدفاع عن وجوده ذي الخصوصية في

خضم الوجود البشري ذي الطبيعة التنافسية .

والهوية: " هي الحقيقة المطلقة المشتمِلة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق' / كما يقول الجرجاني. علي بن محمد - في التعريفات./ ولكن عن أية حقائق يتكلم الجرجاني ؟ أهي حقائق الماهية - البشرية، الإنسانية - كما بيَّن الكفوي، أم هي حقائق الخصوصية - الشخصية الثقافية والهوية القومية - في إطار النوع البشري ؟!

تقودني الفكرة إلى البزرة والبذرة، أية بزرة أو بذرة تُجِنُّ نباتاً، فهي تشتمل على الجنس - بذرة القمح مثلاً - وتوحي بالفصيلة وبأشياء كثيرة تتعلق باللون والشكل والخصائص والوظيفة والثمرة .. إلخ، ولكنها تبقى ضمن إطار النوع - أي في دائرة النبات ذي الفصائل المتنوعة، ومنه الشجر ، فبزرة الزيتون تقدم مواصفات شجرة الزيتون وتوحي بما تشتمل عليه ثمرتها وتنطوي على مقومات هويتها، ولا تخرج عن ماهيتها بوصفها نباتاً، فالماهية بهذا المعنى تتضمن الهوية ولا تلغيها .

والهوية الفردية على المستوى الشخصي - في أمة متمايزة ذات تاريخ وحضور خاصين بين الأمم مثل العرب - تتضمن أصلاً وفصلاً، أي حسباً ونسباً بمعنى الانتماء الموَصِّل إلى قوم - أمّة ، وإلى لغة - نسب - بدلالاتها وبما تحمل من معطى الشخصية على الصعيد الثقافي ؛ وحين تقول العرب : " فلان لا أصل له ولا فصل، فكأنما هي تقول عنه على نحو ما : " هَيّ بن بَيّ، أو هَيَّان بن بيّان "، أي : لا يُعْرَف هو ولا يُعْرَف أبوه ؛ وربط مركز الثقل في الهوية / باللغة بما حملت / على هذا النحو بالأصل، أي الحسب والنسب، بالمعنى الانتمائي التعارفي لا التميُّزي التفاخري، يقدم شيئاً عن ترابط الهوية القومية والأصالة

ولا هوية من دون وجود وشعور بذلك الوجود، وهذا يقوم على وعي للذات ينطوي على إدراك لتمايزها عن الآخر ولخصوصيتها في آن معاً، مهما كانت درجة ذلك الإدراك، حتى لو كان إدراكاً أولياً أو بدائياً . ومن البديهي أن الوجود الواعي ينفتح على الآخرين لأنه يحتاج إليهم ولا يظهر تمايزه إلا بالاحتكاك بهم، ولكن حضوره ومشروعه وقوة وجوده كل ذلك يتجلى دائماً بوعيه لخصوصيته - هويته - التي تحفظ له ذلك التمايز الذي تكوَّن عبر تجارب وبيئة وزمن وموروث أجيال من التاريخ والخبرة ، كوَّن طعماً خاصاً وقيماً ومعايير ورؤية وأسلوب تفكير وسلوك وعمل . (١).

واستعين، لتصوير الصلة ما بين الهوية والشخصية من جهة، وما بينهما وبين الأصالة القومية من جهة أخرى، بقول أقرب إلى القلب، لعله يساعدني في الوصف والتقريب والتوصيل ، وعلى التفريق بين ما هو متماهٍ تقريباً؛ وهو قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود إذ يقول :

شَقَقْتُ القلبَ ثم ذررتُ فيه   هواك فليمَ والتأم الفُطورُ

---

(١) يقول الفارابي : " هوية الشيء وعينيَّته وتشخُّصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له، كلٌّ واحدٌ، وقولنا : إنه هو إشارة إلى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك " الفارابي - التعليقات، ص ٢١ - عن محمد عابد الجابري - الموسوعة الفلسفية العربية م١ ص ٨٢٢ - مركز الإنماء العربي - بيروت ١٩٨٦

تغلغل حبُّ عَثْمَـةَ فـي فـؤادي ... فباديـه مـع الخـافي يسـيرُ
تغلغلَ حيـث لـم يبلـغ شـرابٌ ... ولا حـزنٌ، ولـم يبلـغ سـرورُ

فما بين الهوية والشخصية، وما بينهما وبين الأصالة كما بين عبيد الله وعَثْمَة.

وإنني لأخشى من تأثير القول شعراً فله السبيل التي أشار إليها أبو تمام الطائي:

ولولا سبيلٌ سنّها الشّعرُ ما درى ... ألاةُ النهى من أين تُؤتى المكـارمُ
يرى حكمـةً ما فيه وهو فَهَاهَـةٌ ... ويُرضى بما يقضي به وهو ظالمُ

ولكنه هنا مقبول ولا خشية منه على الحقيقة .

وعوداً إلى تقرير الفكر وجفافه نجد أن الكائن البشري بوصفه شخصاً فرداً يتمتع بشخصية تساهم في تكوينها، أو تؤثر في ذلك التكوين، عواملُ حيويةٌ متفاعلة عبر كيانات ثلاثة تقدم في النتيجة حالة متواصلة متفاعلة ومتطورة هي الشخصية الفردانية، ولا أقول المنفردة أو المتفردنة، فتلك ميزات ومكتسبات لها مناخ تكوينها وعوامل ذلك التكوين ومقوماته ومجالات البحث فيه .

في الشخصية ـ الفرد ـ ذي الهوية في مجتمع ما نقف عند :

- **الكيان الجسمي.**
- **الكيان الاجتماعي.**
- **الكيان النفسي.**

وكل منها له مقوماته، ويؤثر في الآخر ويتأثر به سلباً وإيجاباً، وتكون حصيلة التفاعل الحيوي بين الكيانات الثلاثة والمجتمع والموروث : الشخصية، التي لكل فرد من أفراد المجتمع، على تمايز بين الأفراد في ذلك، وتمايز بين الأمم في المحصلة النهائية .

ولا يولد الكيان الجسمي الذي هو: الطين أو القارورة، بمعزل عن الروح ذات الأجنحة، والنفس ذات الهوى والنزوات ؛ ففي مستودع الغرائز والنزعات والحاجات المادية الحيوية ذاك، توجد أيضاً الكوابح والعقلانيات والروحانيات والنواهي والمحرمات والمقدسات، وما يدفع باتجاه التسامي أو الانحدار حتى لا نقول الانحطاط ، وما يدفع باتجاه تقييد الممارسات وترشيدها لتحقيق أغراض قريبة وبعيدة ولتجنب مشكلات ومخاطر وصعوبات وآلام . والليترات الخمسة من الدم التي في جسد كل منا تحمل مورّثات تتحكم بإنتاج بعض السمات وتحديدها، وتنقل خصوصيات فردية دقيقة، ومكنونات بشرية عامة إلى جسد يكاد يلخص تاريخ الأجساد والأرواح ويختصرها على نحوٍ ما.

والإنسان الذي يولد على الفطرة يبدأ مع الصوت الأول والنظرة الأولى باكتساب ما يمكن أن نسميه مكوّنات شخصية في كيانيها الاجتماعي والنفسي: أبواه يهوّدانه أو ينصرّانه أو ' يبوّذانه '... وأسرته ومدرسته تعلمانه اللغة الأم، ومدرسته على الخصوص تلقنه المعلومات

والمعرفة الأولية والأحاسيس الوطنية الأولى، والمجتمع ينقش على صفحة عقله وقلبه وروحه قيماً ومعطياتٍ وتقاليد وعادات، ويقدم إليه النماذج المقبولة والمرذولة، الأبطال والأنذال، الصح والخطأ، الحلال والحرام؛ والكل يلقنه الدين والمعاني والمباني والقيم وأشكال السلوك، قبل أن يتمكن من التفكير باسمه ولغته وعقيدته وتقاليد مجتمعه.

وهكذا يتشكل الضمير والمعيار والذوق، وتترسخ منظومات القيم، بشكل شبه تام، قبل أن يتشكل الوعي القادر على المراجعة والنقض حسب معيار ومنطق وحجّة وبرهان، وعلى إعادة البناء حسب رؤية ومنهج .

وكل هذا الذي يساهم في التكوين، وفي التربية من عوامل التكوين بالدرجة الأولى هو : معطى ثقافي عام، وما يأتي لاحقاً من معرفة وخبرة ليكوّن وعياً معرفياً قادراً على المراجعة أو الحكمَ أو على إنتاج المعرفة، يبقى محكوماً إلى حدٍ ما بمقوماته وظروف تكوينه وبالمناخ الذي تم فيه ذلك التكوين ومعاييره العامة .

الثقافة إذاً ـ وبالدرجة الأولى التربية من بين البُنى الثقافية ـ هي التي تبني الإنسان في مراحل التكوين الأولى، وهي التي تبني وعيه ومحاكمته وقدرته على إعادة التقويم، وعلى إعادة إنتاج المعرفة /العلمية وغير العلمية/ وتطويرها، والتقدم في الحياة على أساس مكين منها، بوعي للذات يبدأ من الذات وبوعي للآخر .

إن القيم، كل القيم: الخير والشر والجمال والعدل.. الخ، وكذلك الضمير والاعتقاد والوعي ، الذي هو نتيجة معرفة شاملة : أي ثقافة، ومن ثمة اللغة والعقيدة بما حملتا ، وخصوصيات المجتمع والبيئة ؛ كل ذلك يؤثر تأثيراً جوهرياً في بنية الإنسان، ويكوّن لديه الثوابت المبدئية والقيمية والخُلُقيّة والوطنية والقومية ، كما يكوّن الانتماء، وقيَم المواطنة، ويعطي للحرية بعدها المتجدد بالوعي المعرفي وأبعاد مسؤولياتها ، كما يعطي للحياة والجماعة والوطن والأمة معانيها، ويؤسس لدى الإنسان معياراً نظيفاً وسليماً ودقيقاً للإحساس بمعاني السعادة والمتعة والتسامي والتضحية والبطولة والانتماء، وبكل ما تستحقه الحياة وما تمليه وما تدفع إليه من فعل وموقف .

فهل يجوز لنا بعد ذلك أن نستمر في ترك السؤال الأول مطروحاً على بساط من الشك حتى لو كان ذلك الشك منهجياً؟! عنيت السؤال الذي يقول : هل تؤثر الثقافة في بنية الإنسان، وهل هي قادرة على التغيير ومواجهة التحديات الكبيرة ، والصمود أمام قوى وظروف تتراءى وكأنها ساحقة أو أبدية ؟؟!

وإني لأستشعر الحاجة في ظرفنا الراهن، وفي ظل التحديات المطروحة علينا : تحديات العصر وتحديات التقدم، وتحديات التحرير والمواجهة ومقاومة المشروع الصهيوني بالمشروع العربي الأصيل الحي في ظل الوضع العربي المتردي ؛ أستشعر الحاجة إلى طرح السؤال الذي أراه الأهم ، بتفريعاته الدالة على تراتبية بنائية :

ـ أية تربية نريد ؟

ـ أية ثقافة نريد ؟

- أي إنسان نريد ؟
- أية أمة نريد ؟
- أية أهداف نسعى إليها ؟
- ما هي السياسات والاستراتيجيات والبرامج المؤدية إلى تحقيق ذلك ؟!

إن السؤالين أو التساؤلين الأولين يتداخلان، ولا تكثر الخلافات حول ثقافة وتربية تنشدان المساهمة في تكوين إنسان قادر على البناء بمفهوم أننا " نبني عندما ننتج بنية طبق تصميم سابق، ونهدم عندما نطلق القوى الطبيعية لتغير من بنية موجودة، غير مهتمين بما تكون عليه البنية الجديدة " (٢).

ولكن ما هي أهداف مجتمع، والتالي ما هي أهداف تربية في مجتمع ، يستشعر الخطر على وجوده وعلى كل ما يبنيه في ظل احتلال وتهديد مستمرين وتقدم علمي هائل يحرزه الغير ويجعله تخلفه في تلك الميادين يواجه الإحباط ؟؟

هل يريد أن يرفع أهدافاً منها التقدم والسعادة والتغلب على الطبيعة بالثقافة العلمية ؟! أم يريد أن يحرز التقدم بالتضحية والنصر بالشهادة أولاً لتحقيق حرية أرض وقرار وسيادة قومية فوق أرض تاريخية ، ويتحمل أعباء بناء شامل: فردي واجتماعي وقومي، اقتصادي وعلمي وتقني ومعرفي ، للتغلب على أوضاع وأشخاص وأقوام بأساليب علمية؛ ويحتاج ، من أجل ذلك ، إلى الشجاعة بمعناها الثقافي – الأدبي والبدني البطولي معاً ؟!.

أسئلة كبيرة ودقيقة وهامة، تستدعي الإجابة عليها تستدعي بحثاً يقوم على كثير من المعطيات الموثقة توثيقاً منهجياً والمستخلصة ميدانياً، وهذا على ما فيه من صعوبة، يحتاج إلى تلمُّس الطريق إليه، ولو كان ذلك بتلمُّس أجوبة ناقصة تلح في طلب استكمالها .

ومدخلي إلى تلمس الجواب هو طرح بعض التحديات التي تواجه المثقف العربي اليوم، ومن ثمة الفكر والثقافة والسياسة العربية، وكيف يمكن أن تكون الاستجابة لتلك التحديات والرد عليها، للانتقال بالخطاب الثقافي العربي، وبواسطة ذلك الخطاب ـ الذي يستدعي مراجعة شجاعة ودقيقة، ليكون أكثر موضوعية وعلمية وواقعية تفاؤلية ومبدئية، وأقل شعاراتية وانفعالية وذاتية وطوباوية وانهزامية ـ إلى حالة مغايرة للحالة السائدة، التي يتردد القول دائماً بأنها مرفوضة، ولا تليق بنا ولا بأمتنا وتاريخنا.

ومن تلك التحديات : الحداثة والغزو والتخلف ، وهي تكثف تحديات التقدم العلمي والعصر المحمول على أجنحته بما يضج به من قوة تملي قوانينها وتفسيرها للقيم والقوانين وتحقق مصالحها على حساب الآخرين ، وتحديات التخلف عن كل ذلك بدرجات عدة ولأسباب كثيرة ؛ وسوف ألامس بعض جوانب كل منها بإيجاز.

---

(٢) من كتاب : في التربية : تأليف: برتراند رسل – تعريب: أحمد عبد السلام الكرداني ومحمد أحمد الغمراوي ص٩٨ سلسلة الفكر الحديث رقم (٤) لجنة التأليف والترجمة والنشر – مصر.

الحداثة:

هنا، لا بدّ من مواجهة دعوة الحداثة أو ادعاءها، عنيت تلك الدعوة / الادعاء/ التي تقول اليوم: إن الحداثة تشترط لغتها، وتشترط منظومات قيمها ومنطقَ العقل الذي صنعها، أي تستدعي ثقافتها وتشترط تلك الثقافة ؛ ومن ثمة لا بدّ من التنازل عن كل ـ أو معظم ـ مقومات ثقافتنا ولغتنا، وعن جزء غير يسير من تكوّن عقلنا 'البدوي' إذا أردنا أن نكتسب الحداثة وندخل عالمها، الذي هو جواز سفرنا إلى عالم اليوم !؟

إن في تقديم شرط الحداثة على هذا النحو، وإشاعة قول سدنتها من الغربيين ومن يُنفخ في أوداجهم فيصرخون بقولها ذاك من العرب، في ذلك حق يراد به باطل، وباطل يتزيّا بزيّ الحق؛ ونحن على أبواب مجاوزة عالم ما بعد الحداثة، فكيف ونحن لم ندخل عالم الحداثة باقتدار بعد، فماذا نترك وماذا نبقي لنا منّا لنكون، كما يريد لنا البعض أن نكون ؟!؟

القضية ـ التحدي ـ تتصل بامتلاك العلم وتحويله إلى تَقَانَة عالية، وإنتاج القوة وامتلاكها من خلال ذلك، أي من خلال امتلاك العلم والتقانة ؛ كما تتصل بالاستخدام الناجح لتلك المعطيات جميعاً وتوظيفها مـن أجل تحقيق التطور المدني والتقدم الحضاري في المجتمع العربي ، مع امتلاك مقومات الهوية والأصالة .

في مجال تفعيل الوظيفة الاجتماعية للعلم يقول بعض الباحثين إنها: " نشاط للإنتاج يمتاز بالعمل الذي يؤدي إلى التدرج في سيطرة الإنسان على الطبيعة، وذلك بفضل تطور الاستعمالات المرتبطة بالتخصص المتزايد للوظائف، فمصدر التطور التقني المتعلق بالجنس البشري هو قدرته على الخلق والاختراع، الذي يرتكز دائماً على الوظيفة الرمزية واللغات في معناها الواسع" (٣)

ويضيفون، في توصيف آخر، القول إنها : " نشاطات تبادل لا يلتقي خلالها الرجال لينتجوا بل ليخلقوا شعوراً موحداً وقيماً توحّد المجتمع الذي يعطي معنى وتوجيهاً للنشاطات الإنسانية " . فالنقلة النوعية هي إذن في العمل والسلوك والتفكير، في العلاقات الاجتماعية والإنتاج والاستهلاك، وفي النظرة إلى الحياة ودور الإنسان ومكانته فيها، تلك التي يحدثها توظيف التقدم العلمي والتقني والمعرفي توظيفاً اجتماعياً يدفع باتجاه النمو والتطور والتجديد.

ولا يُفترض أن يتم ذلك – أو يُشترط حتى يتم ذلك- بـإحداث قطيعة مع بُنى الذات والماضي، قطيعة في البعد الماضوي للتكوين الفردي والجمعي ، لا سيما مع مقومات العقيدة والتراث والموروث، تلبية لمقولات بعض الحداثيين واشتراطاتهم وفرضياتهم، لا سيما ما يقدمه المفهوم الملازم للحداثة الأوربية في سياقها التاريخي وتاريخا الناتج عن ذلك السياق.

والحداثة حداثتان في التدرّج :

---

(٣) أية تربية علمية لأي مجتمع – ص ١٢٩ تأليف : مجموعة من أساتذة التربية – ترجمة : مصطفى الزواري والدكتور العروسي المنقعي – منشورات : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م. والإضافة من المصدر ذاته ص ١٣٠

- حداثة صناعية في إطار ولادة الرأسمالية على أنقاض الإقطاعية وتطورها، وصراعها مع الشيوعية من بعد، أعني السياق التاريخي للحداثة .

- وحداثة ما بعد العصر الصناعي الأول، مرحلة الذرة والفضاء وعصر المعلوماتية والهندسة الوراثية ، تلك التي تجاوزت العصر الصناعي الأول وقفزت فوق معطياته قفزات مذهلة ، وجرّت مخاطر وفتحت آفاقاً أكثر مدعاة للرعب والذهول .

أمّا الحداثة: فقد دفع باتجاهها، واحتضنها وحصّنها، وأنتج مناخها، ودعا إلى التفكير حسب أنساقها: الحصان البخاري - والمحرك الانفجاري - والمدفع - والقطار - واستخدامات الكهرباء، والهاتف، وقد نمت في أحضان مجتمع مثقل بقيود العصر الإقطاعي من الداخل وهو يتطلع إلى حرية أوسع تتمرد على معطيات الرأسمالية ومدارسها، وعلى الاشتراكية الأولى ومدارسها أيضاً.

إنها حداثة نمت على دِمَنِ الحرب العالمية الأولى، وفي فضاء تتراءى فيه المعامل الضخمة ومشاكل العمال والطبقات الفقيرة ؛ نمت في ظل تقدمٍ علميٍ وفكري واجتماعي، واكتشافاتٍ كبيرةٍ أدت إلى ثورةٍ في الفكر والروح، وفتحت أشرعة الأمل والخيال أمام الإنسان ، وعبّدت الطريق أمام المغامرة، وأفضت إلى معاناة وقلق وتمرد واندفاع وضياع في أحيان كثيرة . ويقول أعلامها إن لها جانبين: "جانب الضياع وعدم الالتزام، وجانب التحرر والبحث عن الذات "، ولها أيضاً الفوضى والرغبة في التدمير قبل تبيُّن ما سيفضي إليه التدمير .

وفي ظل القيد والتمرد عليه /مادياً ومعنوياً، نظرياً وعملياً، فكرياً واجتماعياً / تراقصت أحلام الدادائيين والسيرياليين والمستقبليين والتعبيريين والانطباعيين التكعيبيين في مرابع الإبداع والفكر والاختراع، وتداخلت مع وقائع وأحداث، وقادت إلى ثورة على المستقر كله، تجلت في دعوات للخروج من " الشرنقة " إلى عالم لم تحدد معالمه، ولم يُكتشف بعد، ولكنه يوحي بالانعتاق والانطلاق في فضاء من الحرية غير محدود، ويغري بمتغيرات وأشياء كثيرة وبأحلام كبيرة ، ولكن فضاءه عنكبوتي اللون والقوام .

وأما ما بعد الحداثة، أو الحداثة البعدية كما يحب البعض أن يقول :

فهي تلك التي واكبت تقدماً علمياً وتقنياً، وتغيراً سياسياً واجتماعياً وخُلُقياً وفكرياً مذهلاً، بدأ جنينا وبدأت هي معه في ظلال الحرب العالمية الثانية؛ وكانت الولادة مع اكتشاف القنبلة النووية واستخدامها وانتشارها ، ومع استخدام الصاروخ المطوَّر، واختراع الحاسوب، والدخول المقتدر في عصر الفضاء، والوقوف عند أعتاب عصر المعلوماتية وثورة المعلومات والهندسة الوراثية باكتشافاته المذهلة.

وقد قدم ذلك التطور قوى ساحقة بالمعنى الشامل للكلمة ، قوى قادرة على إبادة العالم عدة مرات وعلى معرفة دقائق ما يجري فيه ، وقدم قدرات اقتصادية وتقنية كبيرة تشمل العالم، أو هي تسعى لكي تشمل العالم وتحكم قبضتها عليه؛ كما رافقته أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية شمولية تدفع باتجاه تغيير شامل يطال الثقافة ومنظومات القيم، والتكوين الأساس للإنسان والمجتمعات والأمم، ويرمي إلى اختراق الهويات القومية والوطنية باتجاه

'هوية' القرية ـ العالم أو العالم القرية، حيث تستقر الموجة في نهاية المطاف، بتوازنٍ يشبه ما يحدث في الأواني المستطرقة : لحساب ، وعلى حساب ؛ ولكن ..

ـ هل تزول على عتبة ذلك المغزى ـ الغزو ـ الهوية وخصوصيات الأمم، وخصوصيات الثقافات، بَلْه الجماعات والتجمعات والمذاب والطوائف والأقليات !؟

ـ وهل يتطلب دخول عصر الحداثة، أو ما بعدها ـ والعَوْلَمَة الآن ـ تنازلاً جوهرياً في: اللغة والعقيدة الدينية والخصوصية القومية ـ المقومات الرئيسة للهوية ـ وعن الأهداف والحقوق والثوابت المبدئية والتاريخية، الوطنية والقومية، وعن المصالح والقضايا الرئيسة، لشعب أو لأمة أو لمجموعة بشرية...؟!

هذا هو السؤال ، أو المعادلة المستقبلية الصعبة ، وهذا ما يتم التركيز عليه عندنا في الجانب الذي نسميه الغزو الثقافي من التواصل والتفاعل المعرفيين، اللذين نرحب بهما دائماً ولا يمكن أن يكون تقدم إلا بوجودهما، واللذين يتعذر إغلاق الباب دونهما والتقوقع بعيداً عنهما، لا سيما في هذا العصر.. ولكن : من فَقْد أو محوٍ للذات ، حيث ينبغي أن يكون المرء أو الشعب أو الأمة هو هو ـ ماهية وهوية وشخصية، تمايزاً وأصالة / في أثناء التطور والنمو الشاملين اللذين يتمان عبر صيرورة الكل البشري في إطار ماهيته ـ في كل معترك وموقع ومستوى من التقدم، دون أن يعني ذلك حلول الجمود والتحجر والتقوقع في محل الحيوية والتجدد ، بل يعني المحافظة على الأصالة والتمايز في أثناء النمو والتطور والتجديد .

هل في هذا شيء من تناقض خفي أو تضاد منطقي ؟! وهل يتعذر التقدم والنمو والتطور والتجديد مع المحافظة على الهوية والشخصية والأصالة ؟! وهل هناك تعارض أو تضاد فعلاً في المدى الأبعد ؟!.

أنا لا أرى ذلك مناقضاً للماهية أو للهوية، ولا أراه معوقاً للتطور والنمو !! فكما يحافظ الجنس البشري على مقومات ماهيته بين المخلوقات ويحسّن ظروف عيشه وعمله ويصنع حضارته ويعزز موقعها وموقعه في الكون ، يحافظ الفرد، وتحافظ الأمة – على هويتها في حضن الماهية البشرية ـ إبّان سعيها نحو تحقيق التقدم والتطور والتحضر ، ويدخلان معاً ، الفرد والأمة ، ميدان سبق وتنافس مشروعين مع الأمم الأخرى ـ أو مع الأفراد في مجتمع الأمة الواحدة بالنسبة للفرد ـ إنهم جميعاً في حوض السباحة البشري الواسع الذي يشمل الكرة الأرضية، ومن ثم تدخل الأمم في هذا السياق داخل إطاري : الماهية والهوية .

إننا نفرق تفريقاً حازماً ودقيقاً، ونحن نَنْشُد التقدم ونتعامل مع الآخر ونتفاعل معه ضمن هذا المناخ، نفرّق بين: الغزو الثقافي والمثاقفة ، وهنا أسمح لنفسي بالوقوف عند تفريع بسيط للموضوع أعود بعده إلى سؤال الحداثة، وهو تفريع يتصل بالغزو الثقافي :

فالغزو الثقافي أو الغزو إجمالاً هو فعل قوة ترمي إلى فرض وجودها وأهدافها ومصالحها ومنطقِها وهويتها ومنظوماتِ قيمها وأنماطِ سلوكها على الآخرين، أي في النهاية فرض ثقافتِها وإلحاق الثقافة المغزوّة بها أو محوها، فرض شخصيتها وسحق الشخصية المغزوّة إن أمكن ، أو رغبة في فرض التبعية الشاملة أو الجزئية على الآخر، المغزوّ ؛ فهي

حركة محو أو إبادة معنوية تنطوي على سلبيات كبيرة وخطيرة وتهدف إلى تحقيق مصالح القوة المتعالية وأهدافها . إنها في النتائج البعيدة التي ترمي إلى تحقيقها نوع من الاستعاضة عن الاستعمار القديم المكلف باستعمار جديد أقل كلفة وأقل ظهوراً ، استعمار يحتل العقل ويلغي الذاكرة والوجدان أو يخدرهما، ويجعل طاقات الجسد ـ طاقات البلاد والعباد الإنتاجية والاستهلاكية ـ تعمل لمصلحته بأقل كلفة وهي في حالة من الرضا الذي يشكله تشوه مَرَضيّ ـ نفسي روحي اجتماعي ـ من نوع ما يصيب الشعوب أو الأمم ، أي الشخصيات الثقافية المغزوّة والهويات المستلبة ، بأشكال من التهافت والتخاذل والتواكل والتآكل .

والقوة : أداة الغزو هي بمعنى القوة اللغوي والمعنوي عندنا نحن العرب، كما يقول أبو البقاء الكفوي في الكليات :

* القوة: " هي كون الشيء مستعداً لأن يوجد ولم يوجد " ، أي إمكان الوجود بتحقق الظروف والشروط، وبتوافر عوامل أخرى منها عامل الزمن.
* والقوة كما يقول الكفوي أيضاً هي : " مبدأ التغيّر في آخر من حيث هو آخر" ، أي القدرة على التأثير والتغيير بعوامل شتى ، نفسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية، منها تأثير السطوة والقهر والغلبة والثقة المتعالية والتفوق بالنسبة للقوى الغالبة؛ وسيطرة الجهل والضعف والخوف والإحباط وتآكل الثقة بالنفس وشيوع مناخ الدونية والإحساس بها، بالنسبة للضعفاء المغلوبين . وحسب قاعدة ابن خلدون: " المغلوب يقلد الغالب" يصبح القوي: منظوراً إليه، والضعيف مطموعاً فيه، على المستويات كلها وفي المواقع والمواقف جميعاً .

وإذا كان هناك خلفيات تاريخية بين الغالب والمغلوب ـ صراع طويل كما في حالتنا مع الغرب والصهيونية مثلاً – فإن العلاقة تأخذ أشكالاً وأبعاداً أخرى إضافة لما تقدم، فهناك :

- محاولات السيطرة التامة على المغلوب بالقهر والإذلال، وفرض التبعية والإلحاق عليه بكل الأشكال والوسائل، مع تدمير الثقة وإبادة الهوية والخصوصية ، والاستحواذ على المصلحة موضوع الصراع ـ وهي هنا مادية ومعنوية روحية ـ والقضاء على قوة الاعتراض أو المعارضة وعلى مقومات الصمود وأشكاله واحتمالات نشوئه لدى المغلوب من قبل الغالب ومن يستميله أو يستخدمه من بينالمغلوبين ـ أي العملاء والمتعاونين ومن يسمّون الطابور الخامس – في نسق من المغلوبين ـ أي العملاء والمتعاونين ومن يسمّون الطابور الخامس – في نسق من الأنساق .
- ومحاولات الصمود والتمسك بالشخصية وإحياء كل ما يحمي من الانسحاق ويبعث قوة مقاومته ، وما يؤجج في النفس والمجتمع روحاً إيجابياً للحفاظ على الذات والهوية والخصوصية وإنعاش الثقة والذاكرة، ويدفع باتجاه امتلاك قوة تحرر وتنقذ، في نسق مضاد.

وهكذا يستمر صراع، هو نتيجة منطقية وطبيعية للحياة، ويؤدي إلى وجود قوتين متعارضتين ، أو بالأحرى متضادتين ، لشخصيتين متمايزتين: القوة الغازية الرامية إلى فرض

ذاتها ومصالحها وثقافتها، والقوة المغزوّة الساعية إلى التماسك والتحرر والتحرير وتحقيق الحضور بحيوية والمحافظة على هويتها وثقافتها ومصالحها ؛ وتواكب مراحل الصراع تلك حربٌ خفية أو معلنة بين القوتين ذات أبعاد نفسية عاتية .

وهناك فرق أود أن أوكد التركيز على وجوده بين الغزو الثقافي والمثاقفة ، أوجزه ، مكرراً ربما ، في الآتي :

الغزو : يحمل في طياته الرغبة في محوَ الآخر وإلحاقه وفرضَ التبعية عليه ويقيم مع ذلك الآخر علاقة محكومة بنظرة فوقية عدوانية متغطرسة، نظرة من الغازي إلى المغزوّ .

بينما المثاقفة علاقة إنسانية صحية- حضارية تقوم على الندّية، تتفاعل فيها الثقافات وتتواصل في إطار من الاحترام والتمايز وطلب الاغتناء والرقي، بما يكفل حضور الشخصية الثقافية للمتمايزين الذين تجمعهم وحدة المثاقفة وتسامحها ، تلك القائمة على الحاجة إلى الآخر والاعتراف به واستشعار ضرورته ، ضمن دائرتي الندّية والاحترام في إطار التنوع الذي يغني الحضارة البشرية ويقيم صروحها ؛ وهي – أي المثاقفة – حالة أخذ وعطاء في إطار الثقة والرغبة في التواصل والتقدم : أرضيتها إنسانية، وغايتها الارتقاء والتطور واكتساب العلم والمعرفة وتحقيق نقلة نوعية في حياة الأمم والمجتمعات والأفراد، ومن المفترض أنها ليست محكومة بعقد من أي نوع ولا بتسلط من أي نوع ؛ في إطارها يمكن للمرء أو للشعب أن يردد مع المهاتما غاندي بارتياح واطمئنان قوله الشهير : " إنني أفتح نوافذي للشمس والريح، ولكنني أتحدى أية ريح أن تقتلعني من جذوري " .

وأنا من القائلين بوجود غزو ثقافي ذي خلفية تاريخية يمارسه الغرب المتصهين ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية والصهيونية العالمية ، ضدنا نحن العرب ؛ يعلنه ويغذيه ويدفع باتجاهه ويمارسه بقوة الكيان العنصري الصهيوني، الذي يحتل فلسطين العربية . وهو غزو ذو مشروع استعماري - استيطاني وأهداف ثقافية واقتصادية وأمنية، ويقوم على التفوق العلمي والتقني، والرغبة الاستعمارية في الاحتلال والسيطرة والاستغلال وتأمين المصالح بالقوة، وفرض الإلحاق والتبعية علينا بأشكال مختلفة ، على حساب هوية الأمة العربية وخصوصياتها وسيادتها ومصالحها ومجالها الأمني والحيوي وحضورها القومي والحضاري ومستقبل أبنائها ودولها ؛ وفيه رسيس من الصليبية ببعديها السياسي – الاقتصادي، والديني التعصبي المَرَضي، تلك التي كانت ومازالت تنظر إلى العرب والمسلمين وإلى العروبة والإسلام، نظرة يؤسس لها الجهل بهما والتجاهل المُر عليهما، ومجاوزة كل قيمهما وما قدماه لحضارة العالم من عطاء لا ينكره إلا الجحدة ولا يتنكر له إلا الجهلاء والمرضى بالغرور والحمق وضيق الأفق .

ففي التاريخ الحديث، ومنذ عام ١٨٨٢ مع احتلال البريطانيين لمصر استؤنفت نزعة القضاء على العربية والعقيدة الإسلامية، ومارس فيلهلم سبيتا SPITTA ووليم ولكوكس وسلدون ولمور وغيُرهم من أعلام الاستشراق الاستعماري دوراً تخريبياً لقيم الثقافة العربية وقيم العقيدة الإسلامية وتعاليمها، وأثرّوا تأثيراً مباشراً على شرائح المثقفين وعلى البنية

الثقافية في المجتمع العربي في مصر على الخصوص ، مازال يطفو على السطح الاجتماعي والثقافي من آن لآخر ويعبرّ عن نفسه بأشكال مختلفة (*) .

وانطلاقاً من الأزهر الشريف، الذي تولوا رئاسة تحرير مجلته كما تولوا القضاء والمرافق الثقافية والإعلامية والتوجيهية الأخرى في مصر، بدأت الدعوات لنبذ العربية الفصحى بما حملت، والدعوة إلى الكتابة بالعامية، وأحياناً إلى استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني لتتم بذلك :

* قطيعة بين أجيال الأمة العربية وتراثها الثقافي بما في ذلك الشعر والفكر، وصولاً إلى بالرواة وفترة التدوين ليصل التشكيك إلى الحديث والقرآن ـ مدخلين القرآن والحديث في سياق ما يصيب التراث الأدبي والفكري لرفع القداسة عنهما وإحداث القطيعة معهما كسائر ما يرمون إلى إحداث القطيعة معه من عقيدة الأمة وشأنها وحضورها التاريخي ، بغية قطع ساق الشجرة العربية عن جذورها ؛ وقد حقق الاستعمار الغربي ذلك في مجتمعات إسلامية عديدة مثل : تركيا ودول آسيا الوسطى ..إلخ . كما حقق نجاحاً ملحوظاً إضافة إلى ما بدأناه نحن ، فيما يتعلق بقطع التواصل مع الجذر الثقافي العربي القديم ، الذي يمتد من ظهور الإسلام إلى الألف العاشرة قبل الميلاد ـ حضارة سهل نطوف قرب أريحا وامتداد ذلك إلى تل حَلَف شمال سورية اليوم مروراً بتل الغسول قرب دمشق ـ وهو يشمل حوض الحضارات العربية القديمة الذي أنشأته أمتنا في الجزيرة العربية ، التي من ضمنها تاريخياً بلاد الشام / العرب العموريون : أي الغربيون / كما يشمل المعطى الحضاري العربي في قديم العراق ومصر ؛ وهو حوض حضاري عربي قدَّم الزراعة والاستقرار والكتابة المقطعية ـ المسمارية ـ والأبجدية الأولى في التاريخ ـ أبجدية أوغاريت ـ والمعطى الحقوقي الأول ـ شريعة حمورابي ـ والاعتقادي والأسطوري والتوحيدي الأول أيضاً في التاريخ البشري ـ

(*) – قال قاسم أمين : " من العبث تبني علوم أوربا بدون الاقتراب من منهل مبادئها الخلقية فالاثنان متصلان اتصالاً لا ينفصم، ولذلك علينا أن نعد للتغيير في كل ناحية من نواحي حياتنا " | الفكر العربي في عصر النهضة – ألبرت حوراني – ترجمة كريم عزقول منشورات دار النهار – بيروت ١٩٦٨ ص ٢٠٨ .

وقال الدكتور طه حسين : "علينا أن نصبح أوربيين في كل شيء، قابلين ما في ذلك من حسنات وسيئات .. علينا أن نسير سيرة الأوربيين، ونسلك طريقهم لنكون لهم أنداداً، ولنكون لهم شركاء في الحضارة خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يحب منها ويكره، وما يحمد فيها وما يعاب ". | مستقبل الثقافة في مصر – د. طه حسين عن حوراني ص ٣٩٤ .

ومن الملاحظ أن الدكتور طه حسين يسلم القياد كلياً للأوروبي، ويلغي كل تمحيص، ويقبل على الغرب إقبالاً تبعياً أعمى، فهل هذا يترك للمصري شخصية مصرية وقومية مصرية، بَلْهَ شخصيته العربية – الإسلامية وانتماءهُ ؛ وإذا كسب المصري تقليد أوروبا وأتقنه، فهل تراه يكون قد ربح نفسه أم خسرها ؟ ومن هو بعد أن يقوم بذلك سوى مقلد أعمى وتابع ذليل ؟ هل يعتقد أنه حينما يملك التقانة وشكل المدنيّة ويفقد منظوماته القيمية وتكوينه العقيدي وخصوصيته الاجتماعية، يصبح شيئاً نداً لأوروبا ؟! إنه يذكرني بقصة ذلك الزنجي الأميركي الذي ضاق ذرعاً بالتمييز العنصري وأراد أن يتخلص من لونه ليضع حداً لمعاناته، فوضع يده في الماء وحركها وهو يقول ثلاثاً : أنا أبيض أنا أبيض أنا أبيض ؛ وعندما خرج إلى المجتمع وهو يظن أنه تبرأ من شخصيته ولونه، وجد البيض يعاملونه باحتقار، وأن التمييز الذي أراد التخلص منه ما زال قائماً.. فثقلت عليه الأجوبة، وضاقت به رحب الفضاء.

الإينوما إيلش وتوحيد أبينا إبراهيم الخليل ـ وهذا هو حوض حضارة العرب الذين ما انقطع تواصلهم ووجودهم في هذه الأرض وأداؤهم الحضاري المتميز فيها وإبداعهم واستمرار أدائهم بإبداع على مر العصور .

* تبعية للثقافة الغربية التي ستدخل ساحة الفعل التربوي والتثقيفي بعد إفراغ تلك الساحة من معطيات الفكر العربي – الإسلامي ومقوماته وعطاءاته عبر التاريخ .

* كما بدأ، بشكل مواكب، التشكيك بالرواة ابتداء من الشعر الجاهلي / ليصل الأمر إلى التشكيك بفترة التدوين كلها، بما فيها القرآن والحديث، والاجتهاد والفقه اللذين تليا ذلك وبنيا عليه ؛ لأن الاستهداف مازال قائماً لدى من يعادي الثقافة العربية – الإسلامية، ومن سبل تنفيذ ذلك الاستهداف : إحداث قطيعة مع الماضي بعد تشويهه وبفعل ذلك التشويه ، الذي يبدأ بتحقيق مطاعن في المصداقية وفي المنهج، وصولاً إلى الشك والتشكيك بالنصوص الأصول، وما ترتب عليها وعلى قراءتها وتفسيرها من اعتقاد وفقه وقيم وتعاليم ؛ ومن ثم نقض ذلك البناء الثقافي المتكامل ومنعه من أن يتطور مع مرور الزمن ومن أن يبقى حاضراً ومحترماً ومؤثراً عبر الزمن بقدراته ومعطياته؛ في أثناء التواصل والتفاعل مع الثقافات ، إغناء واغتناء، حاملاً هويته ومقومات تلك الهوية وملامحها، وقدرته على تأكيد الهوية والأصالة إبّان سيرورة المعاصرة .

وقد عمل الاستعمار الغربي، والغزو الثقافي الذي شكله واستمر يمارسه بأشكال مختلفة، عمل على التشكيك بهذه المقومات، وتضافرت جهود الشرق والغرب الأوربيين وأتباعهما ، في فترة طويلة من الزمن، على التشكيك بوجود أمة عربية وقومية عربية وهوية ، وعلى تمزيق كل الروابط الممكنة بين أقطار أمتنا وأبنائها ؛ وتم تركيزٌ خاص على بعض المناطق والأقطار والطوائف ؛ حتى غدا لسان حال بعض المصريين يقول بلسان لطفي السيد / الذي كان كغيره من شريحة مثقفين مصريين، يرفض القومية العربية ويقول بالقومية المصرية، ويعنيها عندما يذكر القومية مطلقة / يقول:" لا تحدد الأمة على أساس اللغة أو الدين، بل على أساس الأرض " ؛ وهو لم يفكر بأمة إسلامية أو عربية بل "بأمة مصرية، أمة القاطنين أرض مصر. " (٤)"

ومضى التشكيك إلى كل مقومات القومية العربية على الرغم من أن تعريف الغرب ـ الذي يسترشدون بنظرته ونظرياته ـ للقومية وتحديده لمقوماتها ينطبق على قوميتنا العربية وأمتنا، ولكن التجاهل لذلك كله كان مقصوداً. فـ " تينان " وأتباعه، على سبيل المثال، يتجاهلون ما يقولون عندما يتعلق الأمر بالعرب، فهو يقول " الأمة هي الاشتراك في الأمجاد في الماضي وإرادة واحدة في الحاضر، وإتيان الأعمال معاً والعزم على الإتيان بالمزيد منها " وهذا هو واقع الأمة العربية في الماضي ، وهذه هي رغبة الشعب العربي المشتركة في الحاضر ، التي مزقتها وتمزقها الأنظمة بحكم ما ورثت وبوحي وتخطيط وتدبير من الاستعمار، الذي يركز غزوه على المواقع الوجدانية والروحية والقومية والعقيدية التي تجمع

(٤) – ألبرت – حوراني – الفكر العربي في عصر النهضة ص ٢١٦.

أبناء الأمة العربية .

وهذه هي حالنا مع الغرب والصهيونية، اللذين يمارسان علينا، بالدرجة الأولى، وعلى سوانا من الأمم بالدرجة الثانية، غزوا مكشوفاً معلناً، أهدافه واضحة منها :

١- تحقيق المصالح.

٢- الاستئثار بزعامة مطلقة تحرك العالم وتسخره وتسيطر عليه .

٣- نشر أنموذج السلوك وكذلك أنماط الحياة والقيم ، الخاصة بها ، في العالم؛ وفرض ذلك على الآخرين. وقد أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش في خطابه أمام مجلسي الكونغرس بعد نصره في حرب الخليج الثانية، أعلن من موقع القوة المتغطرسة ما معناه : " أن القرن القادم سوف يشهد انتشار القيم الأميركية ونمط السلوك والحياة الأميركيين في العالم " ؛ وهذا غزو صريح أو إنذار بغزو صريح لثقافات شعوب العالم وخصوصيات شعوبه ومصالحها، انطلاقاً من شعور التفوق وامتلاك القوة ، وهو ينطوي على نزوع استعماري صريح ؛ وسواء أتم ذلك تحت مظلة العَوْلَمَة وما تُجِنُّه وتضمره باسم التحديث والحداثوية، أو تم باسم الأمْرَكة والصهينة وتحالفاتهما تحت مظلة " السلام " وما يحتاج إليه ويقتضيه من تطبيع وتطويع وتركيع، فإن النتيجة واحدة .

• في حالنا هذا مع القوى المتغطرسة ومنطق الغزو يقول لنا الحداثيون /القدماء والمحدثون ـ وهنا أعود قليلاً إلى ما أشرت بالعودة إليه مما تقول به حداثةٌ ومفهوم لها / من المفصحين عن أهداف الغرب ، الناطقين بلسان العرب :

ـ إذا أردتم أن تتقدموا، وأن تمتلكوا التقانة وتدخلوا العصر، فعليكم أن تهجروا كل ما يعيق تقدمكم ويمنعكم من ذلك، وهو: اللغة العربية والقومية العربية والإسلام، فالحداثة لا تُكْتَسَبُ إلا مع لغتها وقيم مجتمعاتها وأنماط عيش تلك المجتمعات، ومع الأيديولوجيا التي وفَّرت شروطها وأدَّت إليها *.

وهكذا يتضح ـ حسب هذا المنطق ـ أن كل شكل من أشكال التقدم أو التحرر مرهون بالتنازل عن الهوية والشخصية والعقيدة والسيادة، لأن الآخر الغازي يريدك بلا وجود حيوي، وبلا أهداف مغايرة لأهدافه، وبلا تكوين مستقل، وبلا وعي بذاتك لذاتك، وبلا مصالح أو أهداف تتمسك بها وتدافع عنها، ليعدَك بالتقدم والمعرفة وليمنحك صفة المتحضّر أو " هوية حضارية "، وليدخلك في المجتمع الدولي والمجتمع العالمي؟!! وإذا دخلت برنامجه وسرت في الطريق التي يرسمها لك، ستجد أنك الخادم الذي يمسح البلاط تحت أحذية أولئك السادة لا أكثر ولا أقل ؛ لأنهم بكل البساطة يكونون قد جردوك من ذاتك وحوّلوك إلى جسد بلا روح، إلى كائن بلا هوية أو شخصية ،وإلى طاقة استهلاك وإنتاج يحركونها هم كما يشاؤون، وبذلك يجعلون من أنفسهم رأساً وقلباً ومنك أطرافاً يحركها الرأس لخدمة أغراضه؛ وماذا يفيد ابن آدم إذا ربح العالم " المادة " وخسر روحه، كما قال السيد المسيح؟!

وبعد : ليس صحيحاً بأي حال من الأحوال الادعاء بأن الحداثة بمراحلها لا تُمتَلك إلا

بتنازل شخص أو أمة أو شعب عن لغته هويته وخصوصيته ومقومات شخصيته، وعن انتمائه أو عقيدته ؛ فالعلم ، الذي تترجمه التقانة إلى إنجازات وتجهيزات ومعدات ، وكذلك التقانة ذاتها ليسا ملكاً لعرق أو لغة أو ثقافةٍ أو أمةٍ، وإنما هما مشاع بين المقتدرين على امتلاكهما وعلى الإبداع في مجالاتهما من بني البشر أيّاً كان انتماؤهم واعتقادهم ولغتهم .. والتاريخ يشير إلى تقدم الأمم والشعوب في مجالات علمية وتقنية عديدة، وإلى مساهمتها في التقدم الإنساني والحضارة بأشكال مختلفة، كما يشير إلى انتقال علم أشخاص إلى أشخاص آخرين وعلم أمة إلى أمم أخرى دون أن يتنازل أولئك الأشخاص أو تتنازل تلك الأمم عن لغاتها أو عقائدها أو شخصيتها الثقافية وانتمائها القومي ومصالحها ؛ فنهضة أوروبا العلمية قامت على علم العرب المسلمين - بقي كتاب القانون في الطب لابن سينا مثلاً هو المرجع الأساس في كليات الطب الأوربية حتى القرن الثامن عشر ، وبقي علم جابر بن حيّان في الكيمياء والخوارزمي في الرياضيات وعلم ابن الهيثم في البصريات وعلم علماء الفلك من العرب والمسلمين هو الأساس والمرجع لنهضة أوربا العلمية كلها- وبقيت أوروبا مع ذلك تملك لغاتها وخصوصياتها القومية ولم تتحول إلى الإسلام، وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

إن قوميتنا العربية لها مقوماتها وقيمها وشخصيتها وحضورها وتاريخها العريق وهويتها الثقافية والحضارية، ولسنا على الإطلاق مشروع أمة أو مشروع قومية أو مشروع هوية، كما أننا لسنا قومية عنصرية لمجرد أننا نعتبر اللغة العربية أحد مقومات قوميتنا وأهم عناصر وحدة أمتنا ومن المكونات الرئيسة لشخصيتنا الثقافية، تلك التي نعتز بها وندافع عنها ضد أشد أشكال الغزو والإلحاق والمحو عنفاً وتعصباً .

ولأننا نعتبر الإسلام عقيدة الحاضر والمستقبل ونعتز بالانتماء إلى رسالته وحمل تلك الرسالة تاريخياً ونشرها في الأرض .

ولأننا نعتبر الوطن العربي مساحة ثقافية واجتماعية واقتصادية وجغرافية واحدة تامة ومتكاملة ومن حقها كما أنه من مصلحتها أن ترفع الوحدة هدفاً وتسعى إلى تحقيقها .

ولأننا نطالب بأرضنا وحقوقنا المغتصبة، ونستنهض الهمم ، بالوعي القومي والمعرفي والعلمي والتقني ، وصولاً إلى تحقيق تلك الأهداف؛ والتصدي بنجاح للعدو الصهيوني الذي يحتل أرضنا ويريد أن يغتصب مقدساتنا وحقوقنا ويدمر مقومات هويتنا ، حيث ذلك هو مدخله إلى تدمير الشخصية والوعي والذاكرة والوجدان ، ومن ثم التوطن والتوسع التامين في المنطقة والهيمنة عليها مطمئناً إلى نسياننا للحق والذات وفقداننا للمصلحة ولمقومات الوجود بمعناه الحيوي .

ولأننا نرفض التبعية والامحاء ، ونتمسك بحقنا المشروع في أن نكون ، وأن نعد أنفسنا لخوض الصراعات والتعامل مع التحديات التي تطرح نفسها علينا ، من موقع الواثق من قدرته على المواجهة ، المؤمن بأنها السبيل الأمثل لحماية الوجود والهوية والوطن وتحصين ذلك كله بالوعي المعرفي والعلم والإيمان والعمل بوحي من ذلك ، لأن قوة الحق لا تغني عن القوة .

٥

د.نعيمة شومان

العولمة في التكنولوجيا الحديثة

إن موضوعي هذا، ليس - في الواقع - إلا غيضاً من فيض - من المشاكل التي تعرض لها كبار أساتذة العالم في مؤتمر (أوتاوا) الدولي الذي عقد في (كندا) بين الثاني والرابع من شهر تشرين الأول لعام ١٩٩٦، وذلك لمعالجة :

" مشاكل القرن الواحد والعشرين، أي (العولمة، والأقلمة، وضرورة تجديد مفهوم التطور).

Eeonomie du xx'1 éme siécle
Mondialisation régiona lisation
et enouve llement d'u voneept de développemeut

وقد شارك فيه رئيس وزراء فرنسا السابق، رئيس معهد " فرانسوا بيرو " الأستاذ (ريمون بار). ودعيت للاشتراك فيه، ممثلة لدول العالم الثالث أجمع. ويحمل موضوعي هذا عنوان :

" العولمة، في النظم التكنولوجية الحديثة :

وضرورة التفتيش عن طريق بديل "

(Systems tevhnologi`ues modern á l'echelle mondiale
et recherche d'une voix altérnative

- **العولمة، ولادتها، ونشأتها،**
- **تطوراتها عبر النظريات الاقتصادية المختلفة التي حكمت العالم منذ مدة نصف قرن**
- **نتائجها على العالم أجمع**
- **وأخيراً، الحلول، إذا كان بالإمكان إنقاذ ما يمكن إنقاذه .....**

" العولمة "
(ولادتها ونشأتها)

في الواقع، إن نظام " العولمة " موضوع الساعة، ليس ابن الساعة. إنه يعود في جذوره إلى ولادة مفهوم " التخلف " والنظريات التطويرية التي رافقته، من اقتصادية وثقافية وعلمية واجتماعية .... إلخ.

فماذا كان المقصود باصطلاح التخلف ؟

إن أبسط معرفة بتاريخ الأمم تبين أن مفهوم " التخلف " هو مفهوم مبتكر، ليس له أي أثر أو تقليد في سجل التاريخ وأنه ليس ثمة تشابه بين حضارة أمة تدعي أنها " متطورة " وأخرى فرض عليها أن تدرج في عداد الدول " المتخلفة ".

إن مفهوم " التطور " أو التخلف "، قد ابتكر – في الواقع – بعد الحرب العالمية الثانية، بعد إن انكسر الطرفان المتحاربان، وانتصرت أمريكا. . وحل تعبير الدول المتخلفة " محل تعبير " دول العالم الثالث " الذي كان سائداً في الاستعمال قبل الحرب، والذي كان يطلق على البلدان التي لا تدخل ضمن حوزة إحدى الكتلتين المسيطرتين في الخمسينات : كتلة الدول الشرقية، وعلى رأسها : (الاتحاد السوفياتي)، وكتلة البلدان الغربية، وعلى رأسها (أمريكا) .

وبسرعة كبيرة، مع اكتشاف البترول، والانتاج على مستوى عالمي من قبل الشركات العالمية الكبرى، منحت دول العالم الثالث استقلالها السياسي بشكل ظاهري، وبدأت حملة الغزو الاقتصادي، باسم التطوير والتحديث ورفع مستوى الشعوب الفقيرة إلى مستوى الدول الغنية. وأسست المنظمات الدولية، وأنيطت بها مهمة فتح أسواق هذه البلدان لآلات الهدم والدمار الهائلة، لنسف البنية الذاتية بكافة مواصفاتها من جذورها، والابتداء من الصفر بفرض بنية أجنبية عليها، باسم التطوير وزيادة النمو بسرعة مدهشة دون المرور بالمراحل التي قطعتها البلدان الغربية نفسها. وجهزت بالوسائل المالية والتكنولوجية والعلمية والفكرية الضرورية لذلك.

ومن أولى الأسس الفكرية والإنسانية التي استند عليها حاملو لواء التطور للبلدان المتخلفة – حسب رأيهم – أنها ذات دخول ضعيفة، وعليهم مساعدتها لزيادة تلك الدخول عن طريق تقليد أساليب الدول الغنية، ليس فقط في الإنتاج، ووسائل الإنتاج وإنما أيضاً في العادات والتقاليد والعلوم والفنون وطرق الحياة من الولادة حتى الممات ....

هذا، ولم يدخل في حسبان حاملي لواء التطور، أن ضعف الدخول في بلدان العالم الثالث، ليس إلا النتيجة الحتمية للاستعمار السياسي الشنيع الذي سيطر على تلك البلدان خلال قرون عديدة، قام خلالها المستعمرون باستغلال ثرواتها وسرقة خزائنها، ونقل تراثها ومعالم حضارتها، وحتى منتجاتها الإرثية مع أتربتها إلى بنوكهم. وكان عليهم، إن كانوا حقاً يرغبون في تطويرها، وتعويضها عن خسائرها التي كبدوها إياها، أن يرفعوا أيديهم عنها، ويدعوها تدبر أمورها بنفسها، دون فرض وصايتهم عليها. فهذه البلدان، مهد الحضارات العريقة،

والشعوب النابغة، وشتى العلوم والثقافات النادرة، لم تكن – على مدار التاريخ – بحاجة إلى أمريكا لتعليمها وتطويرها.

ألم يكن اصطلاح التطور هذا مجرد " كمين " نصب لها، باسم الاستقلال ليجردوها من كل ما كان لديها من طاقات ذاتية، لتصبح لقمة سائغة يسهل عليهم ابتلاعها مرة واحدة ؟!.. وهذا ما حصل في الواقع، بعد أن وصلوا بمعاركهم من " التطور " إلى " التحديث " " فالدمج "، " فالعولمة " .....

" العولمة "

عبر النظريات الاقتصادية والمناهج التكنولوجية الحديثة

إن ما يسمى بالعلوم الاقتصادية، والمناهج التكنولوجية، قد لعب – في الواقع – دوراً أساسياً في النتائج اليائسة التي آلت إليها مشاريع التطوير والتحديث في بلدان العالم الثالث فالنظرية الأورثوذوكسية، التي تقيس التطور بمقياس زيادة الدخل للفرد الواحد، توجه السياسة الاقتصادية نحو رقم واحد هو " معدل الزيادة في النمو " دون الأخذ بعين الاعتبار للمحتوى الحقيقي لهذا المعدل، والمستفيدين الفعليين منه، والأساليب المستعملة لتحقيقه.

هذا، علماً بأن العناصر التي ترتكز عليها هذه النظرية، والتي تؤدي إلى إحداث التغيرات في نسب " معدل النمو " ليست – حسب فرانسوا بيرو – أستاذ الأساتذة (إلا مجرد تدبيرات غامضة، ملتبس بحقيقتها، كالالتباس في حقيقة الفرضيات الأولية التي ترتكز عليها. وهي بذلك، تقود المخططين والمنفذين إلى أن يغرقوا معاً في متاهات الرموز المصطنعة التي تفقدهم الرؤيا السليمة لشتى العوامل المتشابكة والمترابطة التي تدور حولهم ".

كما أن من شأن هذا القصور أن يزيد من حدة التجاهل الكامل للأسباب الموجبة الأكثر عمقاً لعوامل التطور. ونذكر منها – على سبيل المثال : الاستقلال الكامل في الإنتاج وتمويله وآلاته وخبرائه وعماله، ليؤمن الحياة الكريمة التي تليق بكافة طبقات الشعب كبشر (*) – كفاءة الأشخاص القائمين على إدارة عجلة الاقتصاد الوطني، ونزاهتهم، والاعتماد على علومهم واختراعاتهم وثقافاتهم الذاتية التي تميزهم عن غيرهم، فيغنون بذلك الحضارة الحديثة بدل أن يقلدوها تقليداً تعيساً، متانة البنية الاجتماعية وتماسكها من العائلة حتى القرية والدولة والوطن، وتمسكها بالأخلاق القويمة والقيم السامية،

– جدارة البنية السياسية على الاضطلاع، بمهمة السهر على مصالح أبناء الوطن وحمايتهم ورعايتهم، وصونهم من الحرب الداخلية والخارجية المبيد، وغير ذلك من العوامل العديدة التي لا يمكن أن تندرج تحت أرقام الدخل القومي.

(*) – وليرد على حاجات الشعب في الداخل

أما ما يتعلق بالمحتوى الفعلي لمعدل النمو المصطنع هذا، والمستفيد من الزيادة الحاصلة في الأرقام – في حال حدوثها – فليس من العسير أن نؤكد – من المعادلة نفسها التي يجري بموجبها احتساب الزيادة في النمو: "

– أن الإنتاج نفسه تضطلع به الشركات العالمية،

– ومُمَوّل بأموالها العائدة لبيوت المال العالمية ؛

– وهو مخصص للتصدير للأسواق العالمية،

– وينبغي أن يحقق أرباحاً يجب تحويلها إلى أسواق المال العالمية؛

– أما استهلاك الشعوب نفسها فيتم بالاستيراد من الأسواق العالمية وحسب ما تجود عليها به الشركات العالمية.

وهكذا، فإن الأوطان " العالمية " هذه، قد وجدت نفسها قد تحولت إلى حلقة، إلى مادة إنتاجية، إلى موقع، مهما كان ضئيلاً في هذه السوق. وهي ذاتها، تحدد مستوى الكلفة، والأسعار، ودرجة الأهمية والتغيرات التي تطرأ على كل موقع. هذا، علماً بأن الأسعار نفسها ليست إلا وليدة المناورات والتلاعبات والمضاربات التي تعد خصيصاً في مختبرات المهيمنين على الاحتكارات العالمية الكبرى، والسلطات التي تحتوي هذه الاحتكارات.

أما استراتيجية التطور في إطار نظرية " تقسيم العمل الدولي " :

فإنها بعيدة كل البعد في تطبيقها عن الأنوار الباهرة التي أطلقها خيال الاقتصادي الكبير (ريكاردو)، الذي تصور بأن " قانون الكلفة المقارنة سوف يسمح لجميع الأمم بالحصول على السلع التي تحتاج إليها، بأقل كلفة نسبيه، وبالتالي بأقل الأسعار، وذلك عن طريق فتح الأبواب على مصراعيها للمبادلات التجارية الحرة، والتخصص في إنتاج السلع التي يحددها هذا القانون لكل بلد، لصالح تلك الشعوب، واشتراكها معاً في السراء والضراء ".

لقد توصل – في الواقع – هذا القانون إلى التوسع بهدفه من مجرد تأمين المشتريات والمبيعات بين الأمم، إلى تشكيل مؤسسات عالمية، تقتسم الإنتاج على مستوى عالمي، لكي يرد ذلك الإنتاج على حاجات وأرباح المهيمنين على السوق العالمي، وخلق مراكز نقدية عالمية، تضطلع بمهمة المضاربات النقدية لكي تضخم حجم خزائنها المالية، وعلى حساب العملات المحلية. وأخيراً ، وليس آخراً، لتقوم بسن القوانين العالمية التي تحدد لكل دولة من دول العالم الثالث حقوقها وواجباتها تجاهها، بل وعلى حساب مصالح ومستقبل شعوبها بالذات.... بالإضافة إلى ذلك، فالشركات العالمية، وفروعها المبثوثة في كل مكان من أنحاء المعمورة، تغير من مواقع إنتاجها، ومواقع تصريفها للإنتاج، ومواقع تمويلها بالمواد الأولية، ومواقع زبائنها، ومواقع امتصاص دماء عمالها، من مكان إلى آخر، دون سابق إنذار، وحسبما تقتضيه توقعات الزيادة في الربح. إنها تهجر البلد بعد أن تقوض كل أثر من المشاريع والنشاطات التي كانت قائمة قبل استيطانها وتنقل عتادها وعددها بعد أن تحول أماكنها التي غالباً ماكانت بساتين وكروم يانعة، تحولها إلى أنقاض، مع تحميل البلد عبئاً ثقيلاً من الديوان

لايقوى على تسديدها، وسد أبواب الرزق عن القسم الأكبر من أبناء الشعب ورميهم إلى الطريق إلى الطريق .. وبكلمة واحدة فقد استطاعت هذه الشركات أن تتخذ العالم أجمع مسرحاً لعملياتها، وأن تتمتع بالقوة وهكذا، فقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية بمثابة " الصنم المعبود "، لا لترد على الحاجات الضرورية والإنتاجية التي لا غنى عنها لتوجيه التطور لمصلحة الشعوب، وإنما تنصب على مشاريع تتكيف مع مستلزمات الربح الزائد لرأس المال العالمي (*) (مثل البنية التحية الغير منتجة والبالغة التكاليف، من مطارات فرعونية وأويتلات وفنادق فخمة وأبنية وطرقات وتبليط البحار ... إلخ، وعلى حساب البساتين والكروم والغابات والحقول التي تغذي الشعوب منذ مئات القرون). ولم تنل منها هذه البلدان إلا تقييدها بمزيد من الديون، بلغت ذروتها في فترة الثمانينات وشلت حركتها، وهددت مستقبلها الاقتصادي والسياسي. وغدت هذه الديون حجة كبرى في يد الشركات المذكورة لكي تعمق أكثر فأكثر اقتصاديات البلدان المدينة للاتجاه بإنتاجها للخارج لتسديد هذه الديون، ومن ثم الاستدانة من جديد، بعد أن أصبح من غير الممكن الاستغناء عن الديون. وأصبح الجو معداً إعداداً كاملاً للمولود الجديد المسمى بالعولمة والذي لا يحرمها فقط من الاستقلال السياسي، وإنما يهددها بالعبودية، فكافة البلدان مدينة، وكافة البلدان متوقفة عن تسديد الديون، ولا تملك الخيار أو الرفض للمشاريع المفروضة عليها.

" العولمة "

((Mandialisation)

مع بداية التسعينات، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وتربع أمريكا وحدها على عرش العالم، درج اصطلاح " العولمة " كالموضة على كل لسان. وهو لايعدو في هدفه " أمركة العالم أجمع " (amérìca uisation du monde) وفي كافة مظاهر الحياة : (أمركه في العلوم، وأساليبها ولغاتها، وأمركة في " العادات " من الولادة حتى الممات، أمركه في " الأسرة " وعدد أفرادها وتربية أجيالها والقائمين عليها : (الشارع، المقهى، المطعم، الرفاق، المهربين للمخدرات، ... إلخ)، أمركه في الألبسة، في المآكل وأذواقها، والمشارب وترنحاتها، والحفلات وتقاليدها (استقبال المدعون وقوفاً وبأيديهم كؤوس الويسكي)، أمركه في الألعاب والتسليات والفنون، والأغاني وتفاهة معانيها، وألحانها التي تصم الآذان، وأمركه في الأفكار والأخطاء والأخطار، والمحاربين والمحارَبين والجائعين والمنبوذين، ومئات الملايين الذين يزحفون على قواعدهم من صغار وكبار ومسنين في قيظ الصحاري وعبر الأوحال والأدغال وما يعتريهم من أهوال...)

أسس هذا النظام ومقوماته التنموية

العولمة والمعلوماتية (Hondialisation téle éommunication) et infer matique

---

(*) بحجة تأمين المناخ اللازم لرجال الأعمال والمنتجين الأجانب الذين سيغدقون على هذه البلدان ، حاملين معهم الربح الكامل لاقتصادياتها مع اقتصاديات البلدان المتطورة ورفع عار التخلف.

فالعولمة موضوع الساعة، هي حصيلة للنظريات السابقة التي أعدت ببطء قلب البنيات الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية والعلمية والسياسية في كافة أنحاء الكرة الأرضية، لتسقط مرة واحدة في جعبة " أمريكا " والصهيونية العالمية من خلفها. فرأس المال للشركات العالمية الرئيسية (الأم) هو رأس مال يهودي بمجمله، والشركات الأخرى هي مجرد فروع لها.

وتعتبر الأجهزة المعلوماتية، وأجهزة الاتصال السريع، وكل ما تفرع عنها، السند الأول لهذا النظام. وهي من أرقى وسائل التجسس العالمية وعلى كافة المستويات، من الانتاج حتى الحروب وتحركات الجيوش، بحيث تسلب الحكام كل دور وكل خيار، فيما عدا الانصياع وتنفيذ الأوامر لمصلحة رأس المال العالمي، ومضارباته وحروبه المتنوعة، من دينية وعرقية وقبلية وقومية .... إلخ، مما جعل رئيس وزراء فرنسا السابق " ريمون بار " يخشى الخطر ذاته على القارة الأوروبية بالذات. إلا أنه وقف أمامه لا يبدي حلولاً، وكأنه " القدر المحتوم ". ولكنه، مع إطرائه الطويل على كفاح أستاذة الكبير " فرانسوا بيرو " من أجل الشعوب المغلوبة على أمرها، لم يتورع من مد يده لانقاذ أفريقيا (الضحية الكبرى لحروب العولمة) على طريقة المفكر الأمريكي (M.paul Johuson) مطالباً بوضعها، من جديد، تحت الحماية، مبرراً ذلك بجملته الشهيرة : " فإن لم نفعل نحن ذلك سيفعله الآخرون " أي الأمريكيون.

لقد أسقطت هذه الأجهزة الحدود، وألغت المسافات، وقلبت مفهوم الزمن رأساً على عقب، وأصبحت العنصر الأول من عناصر الانتاج قبل العمل ورأس المال. وبينما كانت التطورات السابقة تعمل على تحويل المعادن والطاقة إلى منتجات، جاءتنا المعلوماتية لتحول المال إلى أموال دون جهد أو طاقة. فحل بذلك الإنتاج المالي محل الإنتاج الصناعي، وغدت أجهزتها أجهزة تفريخ للمال دون عمل أو عمال. وهي تدمر عجلة الانتاج أو تشله أو تبيده في أي مكان من المعمورة، بالضغط على أحد المفاتيح، وعلى بعد آلاف الأميال ...

العولمة والمضاربات

(Mondialisation et spéclations)

لقد أصبح بإمكاننا أن ندخل مع نظام العولمة، في مرحلة جديدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ وهي " التمويل الدولي لاقتصاد المضاربات ". لقد بلغت الوسائل المالية التي طرحت في كافة الأسواق المالية للمضاربة ما يزيد على / ٤٠٠٠٠/ مليار دولار، أي مايعادل عشرة أضعاف الدخل القومي لأمريكا. بينما لم يستخدم القائمون على نظام العولمة إلا ٣٪ من الجنس البشري، في الوقت الذي يمثلون ما يزيد على ٩٥ ٪ من التجارة العالمية. إن الزيادة الهائلة في الدخول الحاصلة نتيجة المضاربات تقوم على حساب صناديق الإدخار، وشركات الضمان والسندات المالية (CIQAF) وقد حركت عام ١٩٩٣ وحده مبلغ ١٩٠٠٠ مليار دولار، تعود إلى شركات الإدخار الأمريكية واليابانية والأوروبية.

وباعتبارها عملية وهمية قائمة على الرغبة في إحداث تغيرات هائلة في قيود الموجودات بين عشية وضحاها، فإنها تؤدي – في الوقت نفسه – إلى إحداث خلل وتلبك في

الأسواق تعرض الاقتصاد نفسه إلى الانهيار، إلى أن يحين الانفجار الكامل للأسواق، دون أن يملك المسؤولون أية وسيلة للوقوف في وجهها. فالفقاعات المضاربية لابد لها من أن تنفجر، إن آجلاً أو عاجلاً ...

العولمة والرشوة

(Mondia lisation et cexuptions)

تؤلف الرشوة، إلى جانب المضاربة، والإفقار، والانصياع السياسي، والتكبيل بالديون، جزءاً لا يتجزأ من معدلات الزيادة في النمو والأرباح في نظام العولمة.

فالمافيا، صنيعة هذا النظام، تجلت جرائمها، أكثر ما تجلت، في تسريب المواد الغذائية الفاسدة إلى كافة بلدان العالم، بل وإفساد صناعة المواد الغذائية. ولعل فضائح البقرة المجنونة، وفرض لحومها الفاسدة حتى على شعوب أوروبا، وتصدير الدم الفاسد بجراثيم " الإيدز " إلى أفريقيا، بل وتسريبه إلى مستشفيات فرنسا بالذات، وتصدير النفايات الخطيرة إلى البلدان الفقيرة، أبسط الأمثلة على تسرب المافيا وجرائمها عبر الأموال التي تشتري بها صغار النفوس من المتعاملين معها على كافة المستويات، والذين ماتت ضمائرهم، وتجلدت أحاسيسهم بحيث لم يعودوا يقيمون أي وزن لعائلة أو أمة أو وطن، ولاهم لهم إلا أن يضخموا من حجم أرصدتهم في الخارج دون أن يدروا بأنها ستتبدد عند انفجار أولى بوادر هذا النظام على نفسه.

العولمة والتصدير إلى السوق العالمية

(Mondialisation et exprtation)

ونظراً لأن أسهل طريقة لزيادة النمو والربح، تمر عبر المبادلات مع الخارج، فإن استراتيجيات " العولمة " تمنح التجارة العالمية الأولوية الساطعة على كافة الفعاليات، وحتى على حساب الطلب الداخلي.

فعن طريق التجارة، والتصدير إلى السوق، يتم – حسبها – الاندماج الكامل بين اقتصاديات العالم، وتنفتح أمام جميع الشعوب أبواب النعم والرفاهية والتطور المنشود ...

وهكذا، فقد فرض على كافة بلدان العالم، من اليمن حتى أمريكا، مروراً بأوروبا وآسيا وأفريقيا، أن تنخرط في هذه الاستراتيجيات، مسرعة في إعداد القواعد والتشريعات التي تسهل فتح الحدود على مصراعيها خالية من كل قيود، وتخفيض عملاتها إلى أدنى المستويات لسلامة المزاحمة، وتسمح للأموال الأجنبية بالاستثمار أين تشاء دون ضرائب أو تكاليف، لتنتج ما ينافس منتجات الغير في السوق العالمية (أي الإنتاج للتصدير)، وتدخل من هذه السوق ما يغزو منتجاتها في الداخل (أي الاستهلاك بالاستيراد) ولذات المواد وهو مايسمى بـ " التجارة بين الفرع الواحد من الإنتاج " (le commerce iutra brauche) ولابد لكل منا من أن يتساءل :

لماذا فرض على كافة بلدان العالم أن تصدر للسوق الخارجية ما يمكن أن يرد على

حاجات شعوبها في الداخل، وتستورد من السوق الخارجية منتجات من ذات المواد، كان لديها منها فائض كبير ؟! ....

فبالإضافة إلى إحقان البيئة بالغازات السامة المنطلقة من عمليات النقل الفاحش السرعة، للاستيراد والتصدير معاً، فإنها تؤدي إلى ارتفاع فاحش للأسعار، من جراء إضافة أجور النقل الباهظة إلى كلفة الانتاج، بالإضافة إلى الخسارة المزدوجة التي تلحق ببلدان العالم الثالث من جراء تصدير بضائعها بأبخس الأسعار، وبعملات مخفضة للغاية لسلامة المزاحمة، واستيراد أتفه البضائع وأقدمها، التي تخصها بها الشركات العالمية، بأعلى الأسعار، وبالعملات الصعبة المرتفعة للغاية نتيجة التخفيض. هذا، ناهيكم عن حرمان الشعوب من منتجاتها المحلية الطازجة، والتي تتناسب مع طبيعة بلادها.

ويبطل التساؤل حين نعلم الجواب، بأن المستفيد الوحيد من هذه الاستراتيجية الظالمة، هو السوق الخارجية والمسيطرون عليها.

فهم يشترون من بلدان العالم أجمعها أفضل المنتجات، بأبخس الأسعار وأخفض العملات، ويقومون بتوزيعها (كالوسطاء) حسب أهمية المناطق وجودة المنتجات، بالأسعار التي يفرضونها، وبالعملات الصعبة التي يختارونها، والتي تؤمن لهم وحدهم الأرباح الهائلة دون منافس.

وهكذا، فقد غدت المنافسة، صفراً - في الواقع - والحرية إرغام. فلا البلدان تملك الحرية لتبيع بضائعها كما تشاء، وبالأسعار التي تشاء، وتزاحم ماتشاء، ولا تملك ذات الحرية لتختار البضائع الأفضل والأرخص لتستفيد شعوبها من مميزات المنافسة الحرة الشريفة. بل على العكس ، فشعوب بلدان العالم الثالث لايصيبها من السوق إلا البضائع التي طال عليها الزمن في الثلاجات والمستودعات، والتي تزيد أسعارها عن أجود البضائع، التي تكون من نصيب أوروبا وأمريكا، والتي هي بضائع تلك البلدان بالذات.

وبما أن إجرة اليد العاملة، في بلدان العالم الثالث، يجب أن تتضاءل وتتآكل باستمرار.

لتفسح المجال أمام المنافسة، وأن عليها أن تدفع بهذه الدخول التي انخفضت إلى دون حد الكفاف، أضعاف ما يدفعه العامل الغربي للحصول على ذات المنتجات، فإن استفحال الفقر والحرمان من أمس الحاجات الضرورية، أصبح يمس الأغلبية العظمى من الشعوب التي كانت تمثل في السابق الطبقة الوسطى هذا، دون الكلام عن ملايين الأطفال والنساء والشيوخ الذين يموتون جوعاً في كل مكان، ومن هم في طريق الموت.

ولابدلنا من التساؤل أيضاً، إلى أين تصب كل هذه الصادرات، ومن هم المشترون، إذا ما علمنا بأن كل مستورد هو في الوقت نفسه مصدر ومنتج على مستوى عالمي ؟!...

لابد، إذا، من وجود مخزن فضائي، خارج الكرة الأرضية، تصب فيه كافة بلدان العالم مالديها من منتجات ... بينما، كلنا يعلم، أن ثمة ٢٠٠ وحدة انتاجية تقتسم الإنتاج على مستوى عالمي، حسب المناطق، وتتنافس لتصريفها إلى ١٩٩ وحدة الباقية، مما يؤدي إلى إغراق السوق وعجزه عن التصريف هذا، علماً بأن المشكلة - في الوقت الحاضر - ليست في زيادة

الانتاج، بل في إيجاد مشترين مليئين قادرين على التسديد. وهذا، على ما يبدو، غير ممكن - في الوقت الحاضر - للأسباب التالية :

- فالسوق الدولية مشبعة، بأعلى درجات الإشباع، وبكافة أنواع المنتجات، ومخازنها تغص بكافة أنواع المواصفات والماركات ...
- وكافة بلدان العالم، من صغيرها إلى كبيرها، دون استثناء، غارقة في الديون الداخلية والخارجية وعاجزة حتى عن تسديد رواتب موظفيها
- والقسم الأكبر من الشعوب لايملك ما يسدد به رمقه ...

فمن المشتري إذاً لكل هذه المستوردات ؟!.....

نتائجها الأولية حسب المناطق والبلدان

" بوادر الغيث ...المطر .."

فالمكسيك، وهي من البلدان التي تحرص أمريكا على رعايتها وحماية سمعتها، رعاية لسمعة النظام العولمي بالذات، قد عاودتها الأزمة المالية الخطيرة التي داهمتها في الثمانينات، وتوقفت عن تسديد ديونها البالغة / ١٣٠/ مليار دولار عام ١٩٩٤ من جديد، بعد أن كانت بحدود / ٨٥ / مليار دولار عام ١٩٨٢. وكادت تؤدي أيضاً إلى حصول مصيبة مالية كبرى، كالمصيبة السابقة، لولا مسارعة أمريكا بالضغط على صندوق النقد الدولي لحقنها بمبلغ /٢٠/ مليار دولار من جديد، بعد أن كانت قد حقنتها في السابق بمبلغ / ١٢ / مليار دولار، مع تقسيط ديونها ومنحها مدة عشر سنوات لتسديدها. وهكذا، فإنها لم تتمكن من تسديدها خلال تلك المدة، ولسوف لا تتمكن من تسديد الديون الحديثة في المستقبل، وستعاود الأزمة المالية صولتها بعد مدة محددة، بينما يخيم الفقر المدقع والجوع على ما يزيد على الـ ٥٠٪ من الشعب المكسيكي. وهذا كل ما استفاده ويستفيده الشعب المسكين من هذه الديون ...

أما البلدان الآسيوية، التي تحولت من جديد إلى موطن للاستثمارات العالمية، لاستغلال ثروتها المعدنية الراقدة في أرضها، ويدها العاملة الفنية الرخيصة، هذه البلدان، التي أصبحت تحمل لقب " الأغنياء الجدد " بعد أن أفل نجم البلدان البترولية وبلدان أمريكا اللاتينية، فهي مع أفريقيا، موطن ثلثي الجائعين في العالم الذين يزيد عددهم على المليار نسمة. كما أنها تنوء تحت وطأة الديون التي سوف لاتقوى على تسديدها، واستفحال التضخم .

فالهند : تجاوزت ديونها / ٩٥ / مليار دولار عام ١٩٩٥، **ممثلة** / ٦٠٪ من الدخل و /٥٠ ٪ / من خدمة الدين، في الوقت الذي تغص فيه براكات الموت(Bidonvilles) أكثر فأكثر بالوافدين بانتظار الموت، ناهيكم عن عشرات الألوف التي تموت من الجوع كل يوم.

أما الصين، بعد الزعيم الراحل" ماو" التي يصفق لها المروجون للنظام العولمي الحديث، بتسجيلها أعلى معدل نمو بين بلدان العالم قاطبة (+١١ ٪ عام ١٩٩٥)، فإن المضاربات العقارية تمثل القسم الأكبر منه. فالأموال التي ترد من (هونغ كونغ)، والصينيين في الخارج، تلعب دوراً كبيراً، إلى جانب الرشوات التي تقدمها " المافيا " العالمية، في تكوين القسم الأكبر

من هذا الرقم. وكما ذكرنا، فإن هذه المضاربات تؤدي إلى إرباك الاقتصاد الصيني وتلبيكه، واستفحال التضخم الذي جاوز الـ ٢٥٪ عام ١٩٩٤ (علماً بأن هذا المعدل الرسمي يقل كثيراً عن المعدل الفعلي).

وقد أدى ذلك إلى حصول انتفاضات في المدن والقرى، اقتربت من حد الانفجار الدامي، رغم الضغط الحديدي من السلطة. وهذا، ما حدا بالحكومة إلى إلغاء الفوائد الجمركية بالنسبة للشركات الأجنبية، وتقليص استثماراتها لتهدئة الأحوال، وذر الرماد في العيون ....

أما البلدان الشرقية، الحقل الأول للاستثمارات الأمريكية، في الوقت الحاضر، فالبطالة التي عمت القسم الأكبر من شعوبها، بعد أن كانت تخلو حتى من عاطل واحد عن العمل، في ظل أنظمتها الاشتراكية السابقة، إلى جانب التضخم الفاحش، صنيعة " المافيا " المتفشية مع " العولمة "، وارتفاع الأسعار بمئات بل بألوف المرات، قد دفع بما يزيد على نصف شعوبها إلى الجريمة لتأمين لقمة العيش، وهرب القسم الأكبر من مهندسيها وعمالها الفنيين، للعمل كخدم وصناع في البلدان الغربية.

ولذا، فليس من الغريب أن يعاود الحنين للاشتركية والنظام القديم، كافة شعوب البلدان المذكورة – عدا التشيك – لتعيد إلى قياداتها الشيوعيين القدماء، وقد أضافوا إلى لونهم السابق المعروف لقب:

" الديمقراطية، الاجتماعية، المحلية " (SocialE démocrate locale) ففي روسيا، وصل ما يزيد على نصف الشعب ، في فترة " الانتقال إلى الحرية المطلقة الموعودة "، إلى درجة شبه المتسولين، وهبط الدخل للسنة الرابعة على التوالي بمعدل ١٤٪، واستولت " المافيا " على كافة المؤسسات التي فرض عليها التخصيص من قبل صندوق النقد الدولي، بينما اضطرت الدولة إلى بيع مخزونها من المعادن الثمينة لكي تدفع قسماً من رواتب التقاعد، وخاصة لضباط الجيش، التي خفضت إلى درجة الكفاف، بسبب التضخم.

وماذا نقول عن بلدان العالم الثالث، التي غدت اليوم، بفضل معارك أمريكا التطورية أكثر تخلفاً من أي وقت مضى في سلسلة تاريخها. وهي تتساءل ما إذا كان هذا التطور، الذي يستبعد الأكثرية الساحقة من شعوبها من الحياة الكريمة التي تليق بصفتهم كبشر، ويذيب شخصية الباقين، ويجردهم من ذاتيتهم وأصولهم دون ماض ولا حاضر ولا مستقبل، ناهيكم عن تشريد وتشتيت الأطفال والنساء والشيوخ، إلى آخر ما يرافق ذلك من حروب وإبادة وتفتيت، إنها تتساءل، أهكذا يكون التطور ؟! ....

لقد قدرت القمة الخامسة " ليبيريكو أميركان " (Libérico américain) التي عقدت في الأرجنتين خلال شهر تشرين الأول لعام ١٩٩٥، قدرت عدد الذين تعدو عتبة الفقر بـ / ٣٠/ مليون نسمة عام ١٩٩٥ / وعدد الذين أرغموا على مغادرة بلادهم خوفاً من نيران التعذيب بـ / ٢٠/ مليون نسمة لذات العام، ضاقت بهم ذرعاً البلدان المستقبلة.

إن معدلات النمو السريع – إن كان يحق لنا أن نسيمها كذلك – التي سجلتها بلدان العالم الثالث منذ الستينات وحتى أوائل الثمانينات (+ ٥,٤ ٪ وسطياً في العام)، كانت – في الواقع

عبارة عن نمو للخارج، نمو مهدم مبتور، وغير منتج، وغير قابل للاستمرار، وسط مجتمعات فقدت انسجامها وترابطها وهويتها، ورحلت من القرى إلى المدن لتعيش في المجمعات التعيسة على هامش المجتمع. لقد كان نمواً مقترناً بالعجز المتصاعد في ميزانياتها وموازين مدفوعاتها مع زيادة فاحشة في الديون، تفوق قدرة البلدان على تسديدها. ولذلك، تحول هذا النمو المقرون بالديون منذ عام ١٩٨٣ إلى انكماش مقرون أيضاً بمزيد من الديون، وانخفضت أسعار المواد الأولية، وعلى رأسها المواد البترولية إلى أدنى المعدلات التي وصلتها منذ الثلاثينات. وبينما أخذت البلدان الصناعية تضاعف أرباحها مع هذه الأسعار المجانية، وتخفض من معدلات تضخمها (من ٢٠ ٪ إلى ما دون الـ ٣٪)، أغلقت بلدان العالم الثالث القسم الأكبر من معاملها، في الوقت الذي استطاعت فيه البلدان الصناعية أن تحقق أعلى معدلات في النمو، وصلت إلى ٤٪ عام ١٩٨٨. إلا أن هذا النمو، الذي طالما انتظرته بلدان العالم الثالث لينعكس عليها بزيادة أسعار موادها الأولية وتحسين معدلات تبادلها مع الخارج كان (على العكس) مترافقاً بانهيار مستمر لأسعار المواد المذكورة، مع ارتفاع فاحش لمعدلات التضخم وانهيار الفعاليات الاقتصادية أي : انكماش مقرون بالتضخم.

وذلك على عكس البلدان الصناعية، التي حققت لأول مرة في تاريخ علم الاقتصاد :

الانتعاش الاقتصادي مقروناً بانخفاض معدلات التضخم.

وعلى الرغم من الارتفاع الطارئ لأسعار المواد الأولية المذكورة عام ١٩٩٤ بمعدل ١٩ ٪ فإن مستواها مازال دون ما كان عليه عام ١٩٨٠، ولم يسمح بذلك للبلدان المذكورة أن تسدد ديونها المتراكمة.

ففي أفريقيا، بلغت الفوائد المتراكمة عليها إلى (٥٠٪) من ديونها القصيرة المدى، لقاء ١٣٪ منذ عشرة أعوام. وإن تخفيض الفرنك الأفريقي (CFA) ، الذي فرض عليها عام ١٩٩٤ (أي ذات العام) تمخض عن استفحال رهيب في معدلات التضخم. وعلى الرغم من تخفيض أجور اليد العاملة، فلم يصار إلى تخفيض إلى مادون الـ ٣٠ والـ ٤٠٪.

فنيجريا، البلد البترولي الأول في أفريقيا، لم يستفد من هذا المن البترولي إلا بتصاعد معدلات التضخم لتصل إلى حدود ٨٠٪، واستفحال البطالة بين كافة طبقات الشعب.

وبينما يواصل رجال أعمالها تبديد هذه الثروة ذات اليمين وذات الشمال، يواصل مئات من الجائعين، من رجال، ونساء وأطفال، جر أذيالهم، من مكان إلى آخر، بحثاً عن لقمة العيش.

وبدلاً من أن تمد البلدان الصناعية يد المعونة للشعب الأفريقي، فقد قطع عنها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، المساعدات ووجهها إلى البلدان الإشتراكية بعد انتهاء الحرب الباردة.

هذا، دون الكلام عن الحروب التي تشتعل في كل مكان، من (رواندا) إلى (بوراندي) إلى (الصومال) (فليبريا، فالزائير فالسودان ...إلخ)، والتي زادت من انهيار الوضع الاقتصادي في القارة لدرجة، أن الأصوات أخذت ترتفع من قبل اليائسين من هذه الديمقراطية

الدامية، بينما تعلو عليها أصوات المطالبين بإعادتها إلى حظيرة الاستعمار الغربي من جديد. فالأمريكي (Faul Johnson)، طالب بقوة، في مقال نشرته مجلة " نيويورك تايم "، طالب الغرب، وعلى رأسه أمريكا، بإعادة بلدان العالم الثالث إلى " تحت الحماية "، نظراً لأن الشروط الأساسية للحياة الحضارية – حسب زعمه _ قد أصبحت في الحضيض. وقد لاقت هذه المطالبة، وحججها الدامغة، أذناً صاغية لدى زعماء الفكر السياسي الأمريكان. وتلقفها عنهم رئيس وزراء فرنسا السابق " ريمون بار " – كما ذكرنا معتبراً أن فرنسا أولى بها من أمريكا ... !

وماذا نقول بشأن دول الشرق الأدنى والمغرب، المنطقة التي تحتوي على ما يزيد على / ٢٦٠/ مليون نسمة، / ٩/ مليون نسمة، من حملة الشهادات العليا، يتسكعون في الطرقات بلا عمل، و / ١٢/ مليون منهم يعيشون بأقل من خمس فرنكات فرنسية في اليوم، لقد هبط دخل الفرد بمعدل ٥٪ سنوياً في العام منذ مدة خمس عشرة سنة، بسبب انهيار أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول، الذي انخفضت أسعاره من ٣٤,٣ دولار عام ١٩٨١ إلى ١٣,٧ دولار عام ١٩٨٦ (أي خلال الانتعاش الغربي) وارتفعت إلى ٢٢,٣دولار قبل حرب الخليج، لتهبط من جديد إلى ١٣,٣ دولار عام ١٩٩٤ إلا أن التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية الحقيقية للبرميل تزيدها مأساوية (من ١٩,٣ دولار عام ١٩٨١ إلى /٤/ دولار فقط عام ١٩٩٤)، أي أخفض مستوى وصلته منذ الصدمة البترولية الأولى، إذ كانت بحدود ٣,٠١ دولار.

وأصبحت ديون البلدان البترولية تقارب ديون دول أمريكا اللاتينية، نتيجة المشاريع الفرعونيه المدهشة الباهظة الكلفة، التي اضطرت للاستغناء عن القسم الأعظم منها.

واضطرت معظم الحكومات العربية إلى بيع قطاعاتها الأساسية العامة إلى الشركات الخاصة من أجنبية (قد تكون صهيونية) ومحلية. ولذا، فلا يستبعد أن تتحول هذه البلدان قريباً إلى فلسطين ثانية ... لا سمح الله ...

ومع ذلك، فالشعوب الغربية في بلدان الشمال، ليست بأفضل حال، والبطالة تمس كافة الطبقات والمستويات، وأصبح الخوف من الطريق والحياة في الطريق يهدد كل فرد. فالجميع يردد : " لايوجد إنسان بمنأى عن الطريق " (personue uiest l'abrile la rue) ، والأزمة تزداد استفحالاً، مهما موهتها الأرقام الرسمية : إذ كيف يمكن لها أن تنفرج في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم الثالث من استفحال الديون لدرجة تمنعها من الاستيراد الذي لابد منه لعودة الحياة إلى معاملها، إلى جانب هجرة الشركات الكبرى المنتجة، مع أموالها، إلى البلدان التي تسلمها مفاتيحها ؟

فحسب الأرقام الرسمية،فإن ربع السكان في وسط الاتحاد الأوروبي، يعيش حالياً تحت عتبة الفقر،وأصبح تحقيق معدل بسيط من النمو يرتبط ارتباطاً مباشراً بتسريح العمال.فمعادلة:الزيادة في النمو يساوي زيادة البطالة (croinauce=pheuiape)أصبحت على كل لسان.وبهذا فقد تفاقمت الاضطرابات، وعمت الإضرابات سائر أنحاء أوروبا،ومن غير المستبعد أن

تتحول إلى دامية في المستقبل.

ففي فرنسا : بلغت نسبة البطالـة (حسب الأرقام الرسمية لعام ١٩٩٦) ١٤٪ من اليد العاملة، ودب الرعب في صفوف الأكثرية في البرلمان من احتمال حصول انفجار شعبي عنيف في المستقبل القريب. وأمام هذه المشاكل، يقف العلم حائراً لايجد الطريق لحلها، أو يأتي بحلول تبوء بالفشل الذريع بعد فترة وجيزة من تطبيقها :

فلحماية المخازن الصغيرة، في قلب المدن، من المراكز التجارية الكبرى (المجمعات) والتي لا تستخدم إلا عدداً ضئيلاً من العمال، يفرض الخبراء الفرنسيون شروطاً قاسية جداً على افتتاح المجمعات، بينما يدعونها ترد بإجراءات " مضاربيه " ترفع من قيمة أسهمها في البورصة وتزيد بذلك غنىً.

– ولكي يخففوا من نفقات الدولة، يتناولون بالتسريح عناصر من الجيش، ويقفلون عدداً من الثكنات العسكرية، ومن ثم يصابون بالدهشة من اشتعال النار والبارود ...

–ولكي يؤمنوا الموارد التي يحتاجون إليها للانفاق العام، يبيعون ما تطاله أيديهم من القطاع العام إلى القطاع الخاص، جاهلين بأن المؤسسات الخاصة سوف تسارع، قبل كل شيء، إلى رمي المئات، بل ومئات الألوف من العاملين فيها إلى الطريق ويزيدون بذلك من حدة الانفجار في المستقبل.

وكما يقول العالم الفرنسي الشهير : " إدكار موران " (Edgar Morin)

" إن الإمعان في التخصص، ينتج جهالاً من أعلى الدرجات "

(la sur spéalisation .Hoduit des super ignrants)

أما بالنسبة لليابان، البلد الأعجوبة (le miracle nippen) ، كما يطلق عليها الغرب، فقد بدأ، أنه أيضاً، ضعيف للغاية أمام تحركات رأس المال العالمي إلى المعسكر الشرقي والآسيوي، فاليابان يغوص – في الوقت الحاضر – في أسوأ فترة انكماش عرفها منذ الحرب العالمية الثانية. لقد فقد ملاءته أمام بيوت المال العالمية، وطرأ الركود الاقتصادي على مجموع فعالياته، خلال مدة أربع سنوات متواصلة.

وأخيراً، في الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، انخفض المدخول العائلي، حسب المعهد الاقتصادي والسياسي الأمريكي (Eaonmie paliey Iustitue) بمعدل ١١٪ خلال مدة عشرين عاماً. ولسوف ينخفض بمعدل ١٢٪ من الآن وحتى العام ٢٠٠٠ ويبدو اتساع الهوة بين الدخول أكثر حدة حسب توزيعها على الطبقات الاجتماعية. فالعشرون بالمائة من الأميركان الأكثر فقراً، هبطت دخولهم بمعدل (٢١ ٪) (الربع تقريبا) بينما زادت دخول العشرة بالمائة من كبار الأغنياء بمعدل يفوقه قليلاً (+ ٢٢٪)، وقدمت أمريكا، خلال التسعينات، صورة لأول مجتمع غربي يمحو بجرة قلم بموافقة كلينتون الضمانات الاجتماعية، التي كانت تمنح في السابق الفقراء والمنبوذين، بحجة أن ذلك سوف يحررهم من قيد التبعية، ويجعل من العمل والمسؤولية القانون السائد في الوطن.

إن هؤلاء التعساء، هم - في الواقع - الذين يدفعون ثمن الإصلاح المقرر لزيادة أرباح الموثرين : وهو يسمح - في الوقت نفسه - لا لتقديم المساعدة لهم على التفتيش عن عمل بل المساعدة لرميهم إلى الطريق ...

العولمة والبيئة :

وهكذا، يبدو جلياً، أن النظام الحالي، لايعدو أن يكون مؤشراً جذرياً على إفلاس هذه الحضارة بالكامل، مع خطرها الهائل على الطبيعة. ويقول العلماء الجيولوجيون : " إن من غير المحتمل أن تستمر الحياة مع حضارة القرن العشرين إلى قرون معدودة، علماً بأنها دامت في ظل الحضارات السابقة " الدينوصورية " (Les Dinosaures) مدة ١٦٠ مليون سنة.

ومع توالي الكوارث الطبيعية والهزات الأرضية يومياً، تتوالى الدراسات والتحذيرات منذ سنوات عديدة، ولكن، يبدو أن لابد من تكاثر المصائب واستفحالها، لكي يكون لها آذان صاغية. وخلال ذلك، تواصل الحلول الفاشلة مسيرتها الإجرامية بحق البشرية جمعاء.

فلتخليص المجتمع الغربي من النفايات التكنولوجية السامة :

- إما أن يجري تحويلها صناعياً إلى مواد أخرى، فيلقي المعمل في الجو، خلال هذه العملية، ما يزيد عن محتوياتها من الآزوت وسائر المواد السامة الأخرى، بعشرات، بل وبمئات المرات.
- أو أن يجري التبرع بها، بل وتصديرها (بالعملة الصعبة) إلى بلدان العالم الثالث.

وعلى الرغم من منع ذلك في مؤتمر " بال " في آذار لعام ١٩٨٩، فإن الصناعيين يتابعون بيع ملوثاتهم إلى هذه البلدان. وما عليهم إلا أن يوسعوا من دائرة ضحاياهم ليحدوا من شدة الاعتراضات، أو أن يتجولوا بنفاياتهم عبر القارات، كما حصل لباخرة : (Le Khiau see oftareilla)

لقد انطلقت هذه الباخرة الأمريكية وهي تحمل كمية (١٤٠٠٠) طن تحت اسم : " أسمدة كيمياوية "، مصدرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى (هاييتي)، بينما تبين أنها عبارة عن " رماد سام " تكون من معمل تكرير النفايات في " فيلادلفيا ".

وبتيهان الباخرة لمدة أشهر عديدة، من البحر المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهندي، وطردها من قبل القارات الخمس، انتهت هذه القصة، بهذا الكابوس الرهيب، بعودتها إلى نقطة انطلاقها الأولى في شهر أيار لعام ١٩٨٨، بعد أن نجحت في بذر حمولتها الخطيرة، بشكل عادل، بين (سنغافوره) و (قناة السويس).

في مثل هذا النظام " القرصني " الذي لم يسجل التاريخ مثيلاً له، لايمكننا أن نتوقع إلا الأسوأ. فحسب أحد الكتاب الفرنسيين :

- كلما ازداد هذا النظام إمعاناً " بالعولمة " كلما ازدادت الانتفاضات والحروب العرقية والقبلية، والعنصرية، والدينية والقومية ... إلخ ما هناك، لتفتيش عن الهوية القومية في

المستقبل.

- وكلما ازداد تفشي المعلوماتية. كلما تكبدت أيدي الحكام والشعوب بقيود العبودية ...
- وكلما ازداد تفشي الأجهزة التلفزيونية والسلكية واللاسلكية، كما ازدادت مظاهر الوحدة والانعزال والقلق، دون عائلة، ولا قبيلة، ولا وطن ...
- وكلما ازداد معدل الحياة، سوف تزداد وسائل القتل ...
- وكلما ازدادت وسائل الرفاهية، سوف تزداد، أكثر فأكثر، جرائم البربرية والعبودية ويبدو جلياً، أنه جاء الآن دور الطبيعة، ليحسم الموقف، وينتقم من هدر طاقاتها، وتطبيعها، وتعليمها الدروس، والاستهتار بقواعدها وتلويثها ...ولكن .. إلى أن يحين ذلك، ما الذي يبقى ويتدعم ؟

إنهم الممولون الجشعون، قادة " العولمة " ....

صحيح، أنه يتعذر على أية قوة في العالم أن تستطيع - في الوقت الحاضر - أن تقف في وجههم، بعد أن جردوا العالم أجمع من كافة أسلحة الحياتية، إلا أنه سيأتي يوم ينفجر فيه هذا النظام القائم على المكائد، والإجرام، والتهديد والوعيد، على ذاته بذاته، ويحطم كل أركانه بنفسه، ولكن، لابد من بعض الحلول لإنقاذ ما يمكن، إنقاذه :

بعض الحلول، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

إن لنا مطلق الحق أن نتساءل، أمام هذه الهوات الساحقة - ماهي العلاقة بين وجود دولة كمصارع أمام المتصارعين في السوق، وبين التطور الفعلي للشعوب على المدى القريب أو البعيد، ولاسيما، وأن المستفيد الأول والأخير من هذا الصراع هم كبار الممولين الصهيونيين المسيطرين على السوق، وأن الخاسر الأكبر في هذه المعارك هي الدول التي دخلت حلبة الصراع، وشعوبها ؟! ...

- وما الفائدة من الانتاج على مستوى عالمي، إذا ما علمنا بأن المواد الأولية غير متجددة، بما فيها البترول، هي في طريق النفاد ؟ !...
- وما فائدة الزيادة في الإنتاج. إذا لم يتوفر وجود مشترين مليئين، وكافة دول العالم غارقة في الديون (/٢٢٠٠/ مليار دولار، ديون بلدان العالم الثالث عام ١٩٩٥ لقاء / ٣٧ / مليار دولار عام ١٩٦٥، وديون البلدان الغربية تفوقها بسبع مرات).
- ما الفائدة من تكديس الأرصدة في المصارف الأجنبية، على شاشات الحاسوب، إذا كان بالإمكان نسف كل برامجه بالضغط على أحد المفاتيح، وضياع ملاكها دون عائلة، ولا وطن ولا مال ... !

فالتعسف الاقتصادي، وفقدان الرؤيا البعيدة لهذا النظام، غدت موضع اعتراف الجميع من رجال الفكر والضمير. ولكن - على ما يبدو - أن سبل الانقاذ، أصبحت - في الوقت الحاضر - مسدودة، حتى عن رجال الفكر أنفسهم. ولذا، فإن الحلول المطروحة من قبل الكلاسيكيين الجدد تواصل انتصارها، واحتلالها الساحة وحدها، وما ذلك، إلا لأنها الحلول

التي تدعم الأقوياء ضد الضعفاء.

ومن المؤكد، أن مثل هذا الفراغ، يقود إلى حلقة أكثر فراغاً : فالسيطرة المطلقة لنظرية، مع ما علمنا من ألغامها، تعيق الأبحاث الجديدة، وأن فقدان مثل هذه الأبحاث، من شأنه أن يدعم النظرية المسيطرة ....

أما بالنسبة لي، فإنني لا أدعي البتة أنني أملك الترياق، لكل ما تمخض عن هذه النظريات من أهوال .... كما أنني لا أعتقد أنه يمكن لأي عالم مهما بلغت سعة خياله أن يتمكن، وهو قابع في مكتبه، من أن يصلح، بجرة قلم، كل ما أفسدته هذه الأساليب، في كافة بلدان العالم، خلال مدة نصف قرن. كما أنني لم أكن لأعتقد، منذ إطلاعي الأولي على علم الاقتصاد الحديث، أن بإمكان دولة، أو أمة، أو شعب، أن يكون جاداً في رغبته الحقيقية في تطوير غيره، وخاصة لكي يسابقه ويعلو عليه اللهم فيما عدا الأنبياء ...

إن كل ما أستطيع قوله لكافة العاملين الفكريين في شتى المجالات :

ان علينا أن نعيد المفاتيح إلى أصحابها، إلى حكام بلدان العالم أجمع وشعوبها، لتفتش عن طريقها بنفسها. فكفانا وصاية عليها، وكفانا تخطيطاً وتصميماً لتطويرها، وكفى المسيطرين على ثروات الشعوب وخيراتها سلبهم حقهم في الحياة، فخطر الموت من الجوع يهدد الإنسانية جمعاء ...

– انني أسمح لنفسي فقط بأن أدعو شعوب بلدان العالم الثالث. أن تقرر مصيرها ومصير أجيالها في المستقبل بذاتها. فالتطور، ليس سلعة تشترى وتباع، إنه تضافر وتفاعل عوامل عديدة، من ذاتية، وتاريخية، وحضارية، وعلمية وأخلاقية وسماوية وأرضية، وكل ما يدخل في تكوين العنصر البشري في أرض ويساعد على إبداعه.

والمعارك من أجل التطور لا تتم إلا بأيدي أبناء البلدان أنفسهم، واختراعاتهم وعلومهم، لترد على حاجاتهم وحاجات أجيالهم في المستقبل، وليس على حاجات السوق، وأرباح السوق، والمهيمنين على السوق.

وأنني لأتساءل

أمن الأفضل لمستقبل هذه الشعوب، ومستقبل أجيالها في المستقبل، أن تصدر أكثر فأكثر، ولو كان على حساب السوق المحلية، وبأسعار أدنى، وبعملات متدهورة، أم تبيع أقل، وبأسعار أفضل وعملات أمتن، وأن تدخر مواردها الذاتية لحاجات أبنائها وأجيالها المقبلة ؟

- أخيّر لهذه الشعوب. أن تزيد من مستورداتها، ولو كانت منافسة لمنتجاتها بالداخل، وعن طريق الاعتمادات والديون، وبأسعار باهظة وعملات مرتفعة، أم تستورد ما يلزم فقط لحاجاتها الضرورية وحاجات أجيالها التي لا تتوفر في أسواقها في الداخل ؟
- أمن الخير لها، ولأجيالها في المستقبل، أن تحافظ على ثقافتها ولغتها وعلومها ومبادئها وتقاليدها، أم تضيعها، وتضيع وتندثر معها ؟
- أمن الأفضل لهذه الشعوب أن تقبع كصغار العصافير في أعشاشها، فاغرة أفواهها،

منتظرة البواخر الأجنبية لتغذيتها، أم تعمل كادحة لتأمين قوت يومها بذاتها ؟

وبكلمة واحدة، إنني أدعو هذه الشعوب لأن تحسن الخيار بين الحرية الحقيقية لها بالذات، وبين حرية الغير على أرضها وممتلكاتها ؟...

- كما أسمح لنفسي بأن أتوجه لحكام هذه البلدان لتلعب دورها في إعادة البنيات الإنتاجية والفكرية والعلمية واللغوية والاجتماعية إلى أصالتها، وتحريرها مما علق بها من شوائب، باسم التطور، وأن تجعل شعارها الإنسان أولاً، هذا الإنسان، الذي يحق له أن يأتي بالمرتبة الأولى بين عناصر الإنتاج، قبل المعلوماتية، والآلات ورأس المال. إنه رأسمالها الأكبر. وأن تعلمه بأن استعمال اليد ليس مرادفاً للتخلف والتدني، بل - على العكس - إنه المصدر الأول للطاقة، والمورد الأفضل للقمة العيش، والوسيلة الرئيسية للنهوض بعبقرية الإنسان ومواهبه الفكرية والفنية والإبداعية. فكلما ازداد عدد السواعد القوية التي تعمل بشكل مثمر، كلما استطاعت أن تتحرر من الذل والجوع والتهجير، وتنقذ البشرية من الأخطار التي تهددها، والكرة الأرضية من الكوارث والزوال.

- أن تعود بالفلاحين إلى أراضيهم، وتوزع عليهم الأراضي بشكل عادل، وتحررهم من سيطرة المحتكرين الجدد للزراعة في كافة بلدان العالم (٢,٥ ٪ فقط من كبار الملاكين العقاريين ممن تزيد مساحة ملكيتهم على ١٠٠ هكتار، يسيطرون على ثلاثة أرباع الأراضي المزروعة في العالم، وأن ٠,٠٢ ٪ منهم فقط يختصون وحدهم بالنصف).

ولا بد لنا من التوجه إلى السلطة العالمية

لإنقاذ هذه المشاكل العالمية

فإنقاذ التربة، التي تتحول بسرعة إلى صحاري، وإحياء المادة العضوية التي قضت عليها الأسمدة الكيمياوية، والأبخرة البترولية، يتطلب أموالاً ضخمة للغاية، ولابد من تعاون الجميع، لهذا الهدف الذي يكلف أموالاً طائلة.

ولابد من إنقاذ البيئة من التلوث والإنهيار، والانتقال تكنولوجياً من زيادة الإنتاج إلى تكنولوجيا تحسين الإنتاج والبيئة، من تكنولوجيا زيادة الدخل القومي، إلى تكنولوجيا العدالة في توزيعه، مع إحكام التوازن بين الدخول والطبيعة، إذ أن من شأن عدم التوازن هذا، أن يتحول النمو إلى تلوث، ويقضي على الكرة الأرضية بالذات. ولكن، ليس المقصود هنا، فرض نموذج واحد أيضاً على شعوب العالم بأجمعها، بل - على العكس - كلما كان هناك اختلاف وتنويع وحرية فكر واختراع، كلما كان المجال أفضل للوصول إلى الحلول المفيدة.

ولابد، من إلغاء الديون المترتبة على بلدان العالم الثالث قاطبة، تلك الديون التي ترتبت عليها عن طريق السلب والنهب لثروات هذه البلدان، وإثقالها بمشاريع باهظة الكلفة عديمة النفع، وإرغامها على حمل المزيد من الديون، بالقوة والمكائد والحيل، وكذلك على شراء الأسلحة بالقسم الأكبر من ميزانياتها، لتسلطها على شعوبها ذاتها.

فالأمن الحقيقي، ليس فقط بكثافة الأسلحة وضراوتها - خاصة إذا ما علمنا بأن أجهزة " العولمة " (المعلوماتية)، هي التي تقود المعارك، فتقضي على المتحاربين معاً وتنتصر

وحدها، وأن صندوق النقد الدولي، قد استثنى – بسياسته التقشفية المفروضة على بلدان العالم الثالث، والتي تحد من الاعتمادات الحيوية لصالح شعوبها – استثنى الاعتمادات المخصصة لشراء الأسلحة الجبارة الباهظة الثمن، من كل نوع من القيود، بحيث لم نعد نسمع إلا بصفقات يومية بمليارات الدولارات لشراء الأسلحة.

الأمن الحقيقي، في الواقع، هو بالاقتصاد المتين المستقل عن الخارج إلى أبعد حدود الاستقلال (فالتبعية للخارج هي بحدود الـ ٩٠٪ في بلدان العالم الثالث، لقاء ٢٠٪ في البلدان الصناعية)، الذي يشترك فيه كافة أبناء الشعب، كل حسب طاقته ومواهبه، والذي يوجد – قبل كل شيء – لتأمين حاجات هذا الشعب في الداخل، الأمن الحقيقي، هو بالبيئة السليمة التي تحد من الكوارث الطبيعية، والعدل السائد، والمجتمع المتجانس، والعلم الصائب، والنفس الطاهرة الغنية بالقيم والأخلاق والمبادئ القويمة، وليس بإثارة الحروب الدينية والطائفية والعرقية والقومية، والتي لا تستفيد منها إلا الأصابع الخفية ... الصهيونية.

وأخيراً، وليس آخراً، فإنني أهيب بالسلطة الوحيدة المسيطرة على العالم حالياً، والصهيونية العالمية من خلفها أن تعلم :

أن كل تقدم لابد من أن يتبعه اندحار رهيب، وكل سيطرة على منطقة، هي بالتالي خسارة للمنطقة نفسها، وكل عرض للعضلات بالقوة والجبروت هو ظاهرة كبرى للضعف، وأن الرفاهية قد غذت الهمجية في القلوب، وأن التطور التكنولوجي، البعيد جداً عن التطور الأخلاقي والإنساني، قد جلق فشق الشمس والقمر، إلا أن الطبيعة قادرة على إعادة قوائمه إلى الأرض .....

– ولابد لنا جميعاً من الاعتقاد اليقين، بأن الخير والشر مازالا يسيران جنباً إلى جنب في هذا العالم، وبقدر ما نتحاشى نحن أنفسنا شرور أنفسنا، والاقتراب من الشر بقدر ما تسود العدالة البشرية، ويندحر الظلم.

فلا مجال هنا، لليأس والقنوط، ولا التهويل والتصفيق، فالصوت الإلهي ينادي الإنسان، في كافة الأديان، بأن يواصل كفاحه الأمين الشريف، على كافة الجبهات، حتى الممات.

وكما قال الرسول : صلى الله عليه وسلم :

اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ... واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً

تقرير وكيل وزارة الخارجية الأميركي سيمون آيزنشتات عن أثر العقوبات(*)

حضرة الرئيس وأعضاء اللجنة، شكراً لكم على هذه الفرصة للشهادة أمامكم حول تأثير استخدام العقوبات الأحادية.

حضرة الرئيس، إن الصورة التي أود أن أطرحها أمامكم هي أن السجل واضح. إن العقوبات، بما فيها العقوبات الاقتصادية، إذا ما تم تصميمها جيداً، وإذا تم تطبيقها كجزء من استراتيجية متماسكة، يمكن أن تكون، بل هي في الواقع، أداة قيمة لتطبيق الأعراف الدولية وحماية مصالحنا القومية. وفي هذه الفترة من تزايد العولمة، لجأنا بشكل أكثر تكراراً لاستخدام العقوبات من اجل التصدي لمسلكيات غير ملائمة أو غير مقبولة من قبل دول معينة. يجب أن نحسن قدرتنا على استخدام العقوبات بشكل أكثر فعالية. ويجب استخدام العقوبات فقط بعد دراستها بطريقة متمعنة من قبل الفرعين التنفيذي والتشريعي لحكومتنا لناحية إمكانية تأثيرها، وبعد تحليل جميع الفوائد والنفقات والتبعات، وبعد استنفاذ جميع الخيارات الدبلوماسية والسياسية لتغيير المسلك المقصود من قبل الدولة أو الجماعة صاحبة المسلك غير المقبول.

إن العقوبات، لاسيما المتعددة الأطراف منها، أثبتت نجاعتها. ولعل الأمثلة كثيرة على ذلك : العراق، ليبيا، يوغسلافيا السابقة، هاييتي. غير أن تقييما واقعيا لتجربتنا علمنا أن العقوبات ليست الدواء الشافي لكل مرض، كما أنها ليست دون خسائر. إن هدفنا هو أنه يجب علينا أن نتعلم من تجربتنا المتزايدة في هذا المجال، وأن نستخلص الدروس المناسبة، بحيث نجد السبل الأفضل والأكثر فعالية لاستخدام هذه الأداة التي يمكن أن تكون في غاية القوة مع خفض النفقات التي نتحملها من جراء ذلك.

هناك أمور واضحة في هذا المجال. إن علينا أن نلجأ إلى العقوبات فقط بعد أن نكون قد جربنا بإقدام جميع الخيارات الدبلوماسية الأخرى، وأثبتت فشلها، أو أثبتت أنها غير كافية. من المرجح أكثر أن تكون العقوبات أكثر نجاعة حين يكون لديها دعم ومشاركة متعددا الأطراف. فالعقوبات المتعددة تزيد إلى الحد الأعلى الضغوط الدولية على الدولة مصدر المسلك غير المقبول، كما أنها تقلل إلى أكبر حد ممكن الضرر الذي قد يلحق بالتنافسية الأميركية، كما أنها

(*) وجهة نظر أميركية.

تنزع إلى التوزيع الأكثر مساواة بين دول المجتمع الدولي لأعباء العقوبات. غير أن هناك حالات تكون فيها المخاطر كبيرة، تكون فيها مصالحنا القومية أو قيمنا الأساسية، على المحك، بحيث يجب علينا حينئذ أن نكون مستعدين للعمل منفردين. ولكن قبل فرض العقوبات الأحادية ينبغي التفكير ملياً في جميع التبعات المحتملة لفرض هذه العقوبات.

في الكثير من الحالات يكون الحوار مفضلاً أكثر من العزل، مع أن الخيار لايكون واضحاً بهذه القوة دائماً.

وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون من الملائم استخدام نهج ينطوي على العقوبات والمكآفات معاً. إن الحوار، بما في ذلك ما تقوم به مؤسسات الأعمال الأميركية، يمكن أن يؤدي إلى تأثير إيجابي. غير أنه في بعض الحالات الخاصة بالدول الخارجية على القانون، يمكن أن يكون الحوار مجرد إشباع لشهية هذا النظام أو ذاك للقيام بمسلك غير ملائم أو ينطوي على خطورة.

يمكن استخدام العقوبات لمجموعة مختلفة من الأهداف :

- **معاقبة دولة على مسلك غير مقبول ؛**
- **التأثير في مسلك دولة مقصودة معينة ؛**
- **الإشارة إلى عدم الموافقة على مسلك حكومة معينة ؛**
- **أن تمثل رد فعل ضرورياً أولياً، وإنذاراً بأن إجراءات أشد، بما فيها الإجراءات العسكرية ن قد تأتي لاحقاً ؛**
- **الحد من حرية تحرك دولة مقصودة معينة.**
- **منع وصول دولة معينة إلى التقنيات الحديثة ؛**
- **زيادة الثمن الذي تدفعه دولة معينة نتيجة قيامها بمسلك غير مقبول ؛**
- **جذب انتباه المجتمع الدولي لمسلك غير مقبول ؛**
- **تحفيز حلفائنا على القيام باتخاذ إجراءات أشد تأييداً لأهداف مشتركة ؛**
- **أو، وكما في بعض الأحيان، لمجرد الإشارة إلى أن نهج مواصلة العلاقات كالمعتاد مع دولة تنتهك قيمنا الأساسية، هو نهج غير مقبول.**

ونستخدم العقوبات أيضاً في سعينا لتحقيق عدد كبير من أهدافنا السياسية. وهذه تشمل قضايا مثل تأييد حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق العمال والحقوق الدينية، وترويج الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب أو بلاء المخدرات، وتأييد جهود عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، أو لحماية البيئة.

إن لدينا طائفة واسعة من الإجراءات السياسية، وهذه تشمل لا ألإجراءات الاقتصادية العقابية أو الضاغطة فقط، وإنما الخطوات السياسية والعسكرية أيضاً. وهذه تتراوح بين إجراءات بسيطة كتغيير مستوى التمثيل في البعثات الدبلوماسية أو حجمه، إنتهاء بالعقوبات الأقصى، وهي استخدام القوة العسكرية، إضافة إلى خطوات محتملة أخرى بين هذين الخيارين. لقد وضعت لجنة السياسة الاقتصادية الدولية الاستشارية التابعة لوزيرة الخارجية "

جدولاً توضيحياً لأدوات السياسة الخارجية " يتضمن الإجراءات الدبلوماسية والسياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية المحتملة، والتي تتراوح ما بين الإقناع الهادئ والخطوات التي تنطوي على القوة العسكرية الإلزامية، وهذا الجدول يقدم طائفة من الردود، ويمكن اختيار الأداة المناسبة من بينها للسعي من أجل تغيير سلوك الدول التي تنتهك الأعراف الدولية.

علينا أن ندرك، وبكل صراحة، أنه في ظل الاقتصاد العالمي اليوم الذي يتسم بالاعتماد المتبادل، فإن قدرة الولايات المتحدة الفردية على حرمان أي دولة مستهدفة من الفوائد الاقتصادية الرئيسية، هي قدرة محدودة. ومع ذلك، فهناك بعض الإجراءات التي لا يمكن الاستعاضة عنها بإجراءات أجنبية، بما فيها الحرمان من الحصص الأميركية، وسحب صلاحيات الرسو في الموانئ وهبوط الطائرات، وكذلك إجراءات داخل إطار المؤسسات النقدية العالمية تكون منسجمة مع قوانين تلك المؤسسات، بحجب القروض والمعونات عنها.

وفي أي حال من الأحوال، فإن من غير السهل أن نتفق دوماً حول ما إذا كان نوع معين من العقوبات فاعلاً أم لا. والحكم على فاعلية العقوبات يعتمد على النتائج المرجوة منها– إسقاط النظام (وفي هذه الحالة فإن أي إجراء، فيما عدا استخدام القوة العسكرية، سيكون على الأرجح غير فاعل بمفرده)، أو إحداث تغيير في النمط السلوكي لنظام معين عن طريق جعل التعامل التجاري معه أكثر كلفة (عن طريق إرجاء الاستثمارات وردع القيام بتعاون تجاري وما شابه ذلك حيث تكون العقوبات المتعددة على الأرجح، الأكثر تأثيراً)، أو ببساطة، كوسيلة للتعبير عن الغضب، أدبي، أو سوى ذلك، حيال ما نعتبره سلوكاً غير مقبول.

لايوجد مقياس واحد متعارف عليه يمكن من خلاله قياس نجاح هذا النوع من العقوبات أو فشله.

فالمقياس الذي تقترحه شركة تعتمد على المبيعات لبورما (حيث فرضنا عقوبات اقتصادية أحادية) سوف يكون بالتأكيد مختلفاً عن المقاييس التي يتبعها ناشط ملتزم في مجال حقوق الإنسان يعارض أي تعامل من شأنه أن يقوي موقف سلطات البلد المعني أو يضفي عليه نوعاً من المشروعية. وكلما انخفض مستوى التوقعات المرجوة من طائفة معينة من العقوبات كلما كان الحكم عليها على الأرجح إيجابياً، وربما كانت رغبة الدولة التي تطبق العقوبات أكبر في تحمل تكاليف هذه العقوبات.

ويبقى هناك أمر واضح، وهو أن العقوبات تظل أداة قوية يمكن استخدامها، ولكنها ليست الوصفة الوحيدة الناجحة دائماً، كما أنها ليست بدون تكاليف. غير أن العقوبات توفر أداة ضغط لتغيير السلوك، وستبقى كذلك. وهناك عامل مشترك : وهو أن العقوبات الأكثر احتمالاً في النجاح هي العقوبات المتعددة، والتي يتفق حولها عدد كبير من الدول ذات الوزن الاقتصادي الكبير.

وهذه العقوبات أيضاً تحمّل قطاع الأعمال الأميركي أعباء أقل، إذ أن الشركات في عدد كبير من الدول يكون مطلوباً منها وقف التعامل التجاري مع الدولة المستهدفة.

لقد كانت العقوبات المفروضة من عدة أطراف عاملاً رئيسياً ساهم في إسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وفي العراق، حالت العقوبات المفروضة من عدة أطراف دون تمكين صدام حسين من الوصول إلى الموارد اللازمة لإعادة بناء آلته العسكرية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك لتمنعه من إعادة بناء مخزوناته من الأسلحة غير التقليدية. أما في ليبيا، فقد أجبرت عقوبات الأمم المتحدة القذافي على دفع ثمن باهظ لرفضه تسليم الأشخاص المتهمين بتنفيذ مذبحة " بان آم " ١٠٣. وفي الصرب، من الواضح أن العقوبات المصحوبة بالتهديد بالتراجع العسكري الحقيقي للصرب البوسنيين أجبرت ميلوسيفيتش على الجلوس إلى طاولة المفاوضات في دايتون.

وهناك أمثلة على العقوبات المفروضة من جانب واحد التي كانت فاعلة أوالتي شجعت الآخرين على اتخاذ إجراءات من جهتهم. فقد أدت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على بورما إلى تركيز الانتباه الدولي على انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها النظام الحاكم هناك. وفرض الأوروبيون والكنديون واليابونيون الآن عقوبات أو منعوا تلك الدولة من الاستفادة من بعض الفوائد. وحتى في كوبا، وعلى الرغم من استمرار وجود كاسترو في السلطة، فإن العقوبات الأميركية عملت على ردع الاستثمارات الخارجية وزادت من الضغوط المفروضة على النظام لتبني الإصلاحات. وفي مجالات أخرى، كالجهود المبذولة لمكافحة مصادر المخدرات، أثبتت التهديدات بفرض عقوبات من جانب واحد أنها أداة فاعلة.

ومع ذلك، وبشكل عام، فإن هذه الحالات هي أقل عدداً وتكون محصورة في الظروف التي تكون لدينا فيها أداة ضغط اقتصادية وسياسية هائلة.

ولكن من المهم أن نُظهر قدرة الولايات المتحدة على لعب دور قيادي في عزل الأنظمة أو الحكومات التي تنتهك بأفعالها الأعراف الدولية. ونظام كاسترو القمعي، آخر الأنظمة الدكتاتورية في النصف الغربي للكرة الأرضية، هو مثال على هذه الحالات، والتحدي الأكبر يتمثل في وضع سياسات مشتركة مع حلفائنا للتعامل مع مثل هذه الأنظمة.

إن العقوبات المفروضة من طرف واحد لاتملك فرص نجاح أقل من تلك المفروضة من قبل أطراف متعددة فحسب، بل يترتب عليها أيضاً تكاليف ينبغي إدراكها بصراحة. فعلى سبيل المثال، فإن الطبيعة الأحادية للكثير من العقوبات التي نفرضها أدخلتنا في خلافات مع حلفائنا الرئيسيين، الأمر الذي يعرقل تحقيق النتائج المرجوة منها.

إن العقوبات أحادية الجانب تفرض الآن من قبل الولايات والحكومات المحلية الأميركية، كالإجراءات التي اتخذتها كل من مدينة نيويورك وولاية كاليفورنيا ضد البنوك السويسرية، أو العقوبات التي فرضتها ولاية مسانتشوسيتس على بورما. وفي حين أن الأخيرة فرضت بغرض تحقيق هدف نبيل يتمثل في إعادة الديمقراطية إلى بورما، فإن هذه الإجراءات تهدد بتحويل النقاش مع حلفائنا الأوروبيين بعيداً عن أفضل السبل لفرض ضغوط على " مجلس إعادة فرض القانون والنظام في الدولة " وتحويله إلى نزاع محتمل في منظمة التجارة العالمية حول مدى انسجامه مع مسؤولياتنا الدولية. دعوني أقول وبكل وضوح، نحن الآن نتعاون مع ولاية

مساتشوسيتس في عملية تسوية الخلاف في منظمة التجارة العالمية. ولكن علينا أن نكون صادقين في قولنا إن قضية منظمة التجارة العالمية المهددة تجازف بتحويل انتباه الولايات المتحدة وأوروبا بعيداً عن المكان الذي ينبغي أن ينصب عليه، وهو بورما .

إن الإجراءات التي اتخذت ضد البنوك السويسرية تعود بعكس المرجو منها، ولم تنجح في إدراك التقدم الحقيقي الذي حققته البنوك السويسرية في التعامل مع تصرفاتها السابقة خلال الحرب العالمية الثانية، كما يثني هذه البنوك عن إبداء أي تعاون جديد لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت في الماضي.

وفي حين أن على حكومات الولايات والحكومات المحلية التعبير عن الرغبة الديمقراطية لمواطنيها، إلا أنه ما لم يتم تفهم الإجراءات العقابية وتنسيقها حتى تظهر الولايات المتحدة موحدة الكلمة بشكل ينسجم مع مسؤولياتنا الدولية، فإن هذه الردود غير المنسقة يمكن أن تضع الولايات المتحدة في موقف سياسي دفاعي، وربما تحول الانتباه بعيداً عن المشكلة، وتركزه بدلاً من ذلك على مسألة العقوبات نفسها.

وقد أثيرت مسألة مدى دستورية العقوبات التي تفرضها الولايات، وأنا لم أحضر هنا للدخول في جدل حول هذه القضايا. ولكن من وجهة نظر وزارة الخارجية، فنحن قلقون بشأن تأثير العقوبات التي تفرضها الولايات والحكومات المحلية على قدرة الرئيس في توجيه رسالة موحدة وواضحة لبقية أنحاء العالم. وباعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية العظمى الوحيدة في العالم. فإن على الولايات المتحدة مسؤولية توجيه رسالة واضحة وثابتة للأنظمة القمعية. إن الإجراءات الارتجالية والآنية المشتتة التي تتخذ على المستويات الحكومية المختلفة .

وبغض النظر عن حسن النية من ورائها. قد تتسبب في أضرار تفوق أي منافع في ما يتعلق بتحقيق الأهداف المرجوة منها، وتعيق قدرة الرئيس ووزيرة الخارجية على تسيير شؤون السياسة الخارجية. إن الفرع التنفيذي من الحكومة الأميركية هو المسؤول عن تسيير السياسة الخارجية للدولة بالتشاور مع الكونغرس الأميركي وليس مع الولايات أو الحكومات المحلية. ويجب أن تكون لدينا سياسة خارجية واحدة فقط في أي وقت من الأوقات.

نحن نعمل حالياً مع ولاية مساتشوسيتس وغيرها من حكومات الولايات والحكومات المحلية التي طبقت أو تدرس فرض إجراءات عقابية مختلفة، في محاولة للتأكد من أنها وضعت بشكل لايتعارض مع مسؤولياتنا الدولية، والعمل من أجل دفع أهداف سياستنا الخارجية إلى الأمام وليس تأخيرها.

إن العقوبات الأحادية الجانب بشكل خاص تحمل تكاليف حقيقية بالنسبة لقطاع الأعمال الأميركي والعمال في الولايات المتحدة. وقد أصدر عدد من المنظمات مؤخراً دراسات مختلفة عن كلفة العقوبات وفاعليتها، وتشمل هذه المنظمات : المجلس الرئاسي للتصدير (The president's Export Council)، الرابطة القومية لأصحاب المصانع (The National Association of Manufacturers)، مجلس الشركات الأوروبية الأميركية (The European American Business Council) ورابطة الأمم المتحدة للولايات المتحدة (The United

Nations Association of the United States، واللجنة الاستشارية للسياسة الاقتصادية الدولية التابعة للوزير.

وتقوم هيئات أخرى بدراسات بشأن العقوبات ومنها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. كذلك تشكلت هيئة USA * ENGAGE، وتضم أكثر من ٦٠٠ شركة من الشركات الاميركية الإعضاء، لتحقيق هدف واحد وهو معالجة قضايا العقوبات من وجهة نظر الشركات الاميركية.

وتوصلت معظم تلك الدراسات إلى نتائج متماثلة بالنسبة إلى استخدام الحالي للعقوبات، كما توجه إلى ذلك الاستخدام انتقادات مماثلة. وطبقاً لهذه الدراسات، فإن العقوبات، وبصفة خاصة العقوبات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد، غالباً ما ينظر إليها على أنها غير منضبطة وغير حسنة التوجيه و / أو أنها عديمة الفاعلية. فقد تكون هناك مغالاة في الإجراءات – مثل استخدام ساطور الجزار حيث يكون من الأنسب استخدام أشعة الليزر في عملية جراحية – ولاتتم دراسة العواقب دراسة مستفيضة. فقد تتخذ قرارات فرض عقوبات بدون دراسة أو تحليل كاف للتأثير الفعلي المحتمل أن تحدثه العقوبات المقترحة على جماعات مختلفة داخل البلد المستهدف، أو الكيفية التي قد يتحول بها الضغط الاقتصادي إلى ضغط سياسي. وهناك بدائل أخرى مثل الإجراءات الدبلوماسية التي تكون أحياناً أكثر فاعلية، ولكنها لاتكون موضع نظر دائماً.

كذلك يجادل البعض أيضاً أن الثمن الذي يدفعه الاقتصاد الاميركي وقدرته على المنافسة قد لايكون متناسباً مع النتائج التي تتحقق، فمثلاً قدر مجلس الرئيس للتصدير مؤخراً الثمن المباشر الذي دفعه الاقتصاد الاميركي نتيجة للعقوبات الاقتصادية في عام ١٩٩٥ بما يتراوح بين ١٥,٠٠٠ و ١٩,٠٠٠ مليون دولار بسبب عدم بيع صادرات اميركية، إلى جانب خسارة ٢٥٠,٠٠٠ فرصة عمل. كما ألمح إلى أن العقوبات لها تأثير غير مباشر من خلال أضعاف الثقة في الاعتماد على المصدرين الاميركيين، وتوفير ميزة تنافسية للمنافسين الأجانب. كذلك تشير دراسات أخرى إلى خسائر في الصادرات وخسائر في فرص العمل، واستشهدت بحالات تم فيها بصورة خاصة استبعاد مكونات أمير كية من منتجات معينة لأن المنتجين لايرغبون في مواجهة قيود قد تفرض في نهاية المطاف على صادراتهم إلى أسواق معينة. كما تشير تقارير إلى أن شركات أجنبية حولت عمداً دراسات الأبحاث والتنمية من شركات في الولايات المتحدة إلى أخرى في أوروبا، لرغبتها في تجنب مشاكل العقوبات.

كما أن فرض عقوبات قد يضعنا في مواقف صعبة نواجه فيها مآزق سياسية. فهل يتفق، مثلاً، فرض قيود مشددة على سورية – وهي بلد مدرج في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب (لسبب وجيه) – مع رغبتنا وحاجتنا إلى اشتراك سورية بأكثر الطرق التعاونية الممكنة في العمل من أجل التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط ؟

كما أن من الصحيح أيضاً، لسوء الحظ، أنه غالباً ما يتخذ قرار بفرض عقوبات نتيجة للتفاعل مع عوامل أخرى لإظهار سخط لأسباب أخلاقية، أو إظهار تصميمنا على القيام بعمل

ما، دون النظر إلى أي اعتبار حقيقي لما إذا كانت الإجراءات المفروضة وسيلة فعالة لخدمة هدفنا، ودون النظر بعين الاعتبار إلى ثمنها وما تحققه من منافع.

فقانون هـ.ر. ٢٤٣٢ (قانون وولف – سبكتر لتحريم الاضطهاد الديني) هو كما نعتقد قضية نقصدها في هذا الصدد. فعلى الرغم من أننا نتفق مع هدف القانون، ونحترم الحرية الدينية، ونوليها أولية عليا في سياستنا الخاصة بحقوق الإنسان، فإن القانون كما وضع أصلاً يستطيع أن يقوض جهودنا لتشجيع نفس القيم التي يسعى القانون إلى دعمها : فهو يؤثر سلباً على دبلوماسيتنا في مناطق تمتد من جنوب آسيا إلى الشرق الأوسط، ويضعف جهودنا لتشجيع نفس السلام الإقليمي والمصالحة اللذين يستطيعان أن يدعما التسامح الديني والتفاهم. ويوفر قانون ٠,٠٥ مثالاً ممتازاً عن حاجة الحكومة والكونغرس إلى العمل معاً لوضع التشريع الذي سيكون فعالاً في خدمة أهدافنا العامة.

والشيء الأكثر أهمية هو أنه لايوجد نهج يناسب الجميع. ويتعين على الرئيس أن يكون مرناً ليصوغ ردنا على المواقف حسب مقتضيات كل منها.

السيد رئيس اللجنة، إن فكرة العقوبات ليست جديدة، إنها قديمة قدم المجتمع. ففي كتابهما " Economic Sanctions Revisited " أشار المؤلفون شوت وهوفبوير واليوت إلى الحظر التجاري الذي فرضه القائد اليوناني بيريكليس على دولة ميغارا المجاورة في حوالي ٣٤٢ قبل الميلاد، رداً على المحاولة التي قامت بها ميغارا لنزع ملكية بعض الأراضي واختطاف ثلاث نساء. وفي عام ١٨١٢ فرضت الولايات المتحدة حظراً على بريطانيا العظمي رداً على محاولات البريطانيين الحد من تجارة أميركا مع فرنسا. وفي ١٩١٧ فرض الرئيس ويلسون حظراً على بيع الحديد والصلب وغيرهما من المواد التي تخدم المجهود الحربي إلى اليابان. كذلك فرض الرئيس روزفلت عقوبات اقتصادية على اليابان في عام ١٩٤٠. كذلك اشتركت أنا شخصياً في استخدام العقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفياتي سابقاً في أعقاب غزوة أفغانستان لدى عملي في البيت الأبيض في عهد الرئيس كارتر. وعليه، فإن استخدام العقوبات لخدمة أهداف السياسة الخارجية ليس أمراً جديداً.

إلا أننا نعيش في عصر يتميز بتزايد التكامل السياسي والاقتصادي العالمي، والاعتماد المتبادل المتنامي، حيث تستمد معظم الدول ازدهارها – بل تستمد قوتها – من المشاركة المتزايدة في الاقتصاد الدولي. وتعد العقوبات، في عالم من هذا القبيل، أداة هامة وفعالة – وإن تكتنفها المشاكل – لفرض تطبيق القيم والمعايير – الدولية للتصرف، والوساطة ليس بين الدول المختلفة فحسب، بل أيضاً فيما يخص العلاقة بين دول معينة ومواطنيها. كما تعتبر العقوبات أيضاً أداة تصاحبها تكاليف فعلية إلى جانب المنافع المحتملة.

إن عدد المرات التي نلجأ فيها إلى العقوبات قد تزايدت بشكل مثير، وبصفة خاصة منذ عام ١٩٩٠، فقد استخدمت الولايات المتحدة العقوبات لخدمة أهداف السياسة الخارجية ١١٥ مرة منذ الحرب العالمية الأولى، و ١٠٤ مرة منذ الحرب العالمية الثانية، وطبقاً للرقم الذي ذكره المجلس الرئاسي للتصدير ٦١ مرة منذ عام ١٩٩٣. وبناء عليه، فإن أكثر من نصف

عدد العقوبات التي فرضت في الثمانين عاماً الماضية قد تم فرضه في السنوات الأربع الأخيرة فقط. وهذا الرقم لايشمل الاستخدام المتزايد للعقوبات على المستويين الولائي والمحلي.

وقد فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات مرتين بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٩٠ : على روديسيا وجنوب أفريقيا. ولكن منذ ١٩٩٠ فرضت الأمم المتحدة عقوبات ملزمة على ثماني دول هي : العراق لغزوه الكويت، صربيا لاستخدامها القوة في جمهورية يوغسلافيا سابقاً، ليبيا رداً على مذبخة بان آم في رحلتها رقم ١٠٣، والصومال وليبيريا بسبب الحرب الأهلية التي شبت فيهما، ورواندا بسبب المذابح الجماعية هناك، وهايتي بسبب تعطيلها للديمقراطية، وأنغولا خلال تجدد التمرد. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، هددت الأمم المتحدة بتشديد العقوبات المفروضة على حزب الوحدة القومية لاستقلال انغولا التام، ويرمز إليه بالأحرف UNITA، كما فرضت عقوبات على المجموعة الثورية في سيراليون.

وتلجأ هيئات ودول أخرى إلى العقوبات أيضاً. فقد انضم إلينا الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا في فرض عقوبات على بورما. كما أوقف الاتحاد الأوروبي معونته إلى كينيا إلى أن تحل مشاكل البلاد الناجمة عن الفساد وتزوير الانتخابات. وتحرك صندوق النقد الدولي لكي يربط قروضه إلى كينيا بما تبذله من جهود جادة لحل مشكلات الفساد المتفشي. وفرضت دول أفريقيا الشرقية عقوبات على بوروندي، وفرضت دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقوبات على سيراليون، كما فرضت رابطة دول جنوب شرق آسيا عقوبات على كمبوديا.

وهذا لايعني أنه يجب علينا أن ننبذ بشكل قاطع استخدام العقوبات، أو أن العقوبات هي أداة غير مناسبة. إنها بالتأكيد تلعب دوراً بين مجموعة الأدوات التي لدينا للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة. وهناك حاجة ماسة إلى مزيد من الحوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتوفير مزيد من الفرص لمعرفة ما يقوله الرأي العام، والنظر باهتمام شديد إلى جميع العواقب المحتملة قبل أن نتخذ قراراتنا والقضية هنا هي كيف نضمن أن تكون هذه الأداة – التي من الممكن أن تكون قيمة – أداة فعالة للسياسة، ونقلل في الوقت نفسه من تكاليفها إلى أدنى حد ممكن .

تفيد الدراسات التي أشرت إليها بوجه عام أن العقوبات التي يجري تخطيطها وتنفيذها بعناية قد تكون أداة فعالة للسياسة أيضاً. والمهمة التي نواجهها هي أن نقلل بشكل جوهري من آثارها السلبية ونحقق مع ذلك أهدافنا السياسية. وقد أوصى منتقدون بإجراء عدد من التغييرات في كل من السياسة والعملية نفسها. ومن هذه التغييرات : إجراء دراسة أكثر توسعاً وتنظيماً للبدائل السياسية، تأكيد متزايد على العقوبات المتعددة الأطراف، اعتماد وسائل أفضل للتشاور والتنسيق بين الكونغرس وحكومة الرئيس كلينتون والحكومات الولائية والحكومات المحلية، وإعادة النظر في العقوبات إذا لم تتحقق الأهداف خلال فترة زمنية معقولة.

إن النتائج المختلطة لنظم العقوبات المختلفة، من العقوبات المتعددة الأطراف إلى تلك التي تفرض من جانب واحد، وبصورة خاصة الأخيرة، وغياب " معيار للأداء متفق عليه "

لقياس فائدة العقوبات، والتكاليف الاقتصادية وغيرها من التكاليف التي تتحملها الدول التي تفرض العقوبات والتي تتحملها دول ثالثة، والخلافات التي دبت بيننا وبين حلفائنا - الذين قد يشاركوننا في أهدافنا، ولكن يختلفون معنا حول الوسائل - نتيجة للعقوبات التي تفرض من جانب واحد، والتي كان لها تأثير كما يزعم يتخطى حدود البلدان المعينة، أمور أدت كلها إلى تزايد المطالبة بإعادة النظر في هذه العقوبات، وإعادة التفكير في الطرق التي نستخدم بها العقوبات. وإليكم بعض العبر المكتسبة من تجربتنا مع العقوبات :

أولاً ، وكقاعدة عامة، يجب ألا نلجأ إلى العقوبات إلا بعد أن نكون قد استخدمنا خيارات دبلوماسية أخرى مناسبة على نحو جريء، وفشلت؛ أو ثبت أنها غير كافية. فالعقوبات، رغما عن كل شيء، هي واحدة فقط من كثير من الوسائل المتاحة لنا، ابتداء من الإجراءات الرمزية، مثل سحب سفير، أوتخفيض عدد موظفي السفارة، أوعدم منح تأثيرات دخول إلى الشخصيات المستهدفة، أو الدخول في ترتيبات أمنية مع الدول المجاورة، إلى التدخل العسكري، وكل شيء يقع بينهما. كما يجب علينا ألا ننسى قوة الحوافز الإيجابية - مكافأة السلوك المرغوب.

ثانياً، من الأهداف الرئيسية للعقوبات تغيير السلوك. وذلك يعني ضمنا أن الاعتبار الأول في التفكير في نظام العقوبات يجب أن يكون ما إذا كان من المحتمل فعلاً أن تكون إجراءات العقوبات فعالة في تحقيق ذلك الهدف. وما إذا كانت من إستراتيجية متكاملة. إن العقوبات التي لا تكون فعالة، والتي يسهل تفاديها أو تجنبها، والتي تفرض لمجرد " تسجيل موقف " هي ليست عديمة الفائدة في تحقيق أهدافنا فحسب، بل أنها تحط من قدر قيمنا وتقوض فاعلية العقوبات كأداة قوية للسياسة الخارجية.

وثالثاً، يجب علينا أن نصمم العقوبات بعناية لكي تشعر الدولة المستهدفة، لا الأبرياء ولا شركاتنا أو مواطنينا، بتأثيرها المؤلم. ويجب أن تخطط العقوبات بطريقة تقلل إلى أدنى حد من كلفتها على الولايات المتحدة وعلى حلفائها، وتترك في الوقت نفسه أشد تأثير ممكن على الدولة المستهدفة. وسواء قمنا بالعمل وحدنا أو بالتنسيق مع آخرين، فإنه يتعين علينا أن نقوم بدراسة تحليلية، وندرس مقدماً الهدف المحدد، وقابلية العقوبات للتطبيق، وكلفة أي قرار بفرض عقوبات، وتأثيره المحتمل، قبل أن نقوم بفرض عقوبات.

رابعاً، من المحتمل جداً أن تكون العقوبات فعالة عندما تشترك فيها أطراف متعددة. إن العقوبات المتعددة الأطراف تزيد الضغط الدولي إلى أقصى حد على الدول المعتدية. إنها تظهر وحدة الهدف الدولي. ولأنها متعددة الأطراف، فسيكون تفاديها أو تجنبها أكثر صعوبة، وهي في نفس الوقت تقلل الضرر الذي يلحق بقدرة الولايات المتحدة على المنافسة إلى أدنى حد، وتوزع بالتساوي العبء على الدول المسؤولة. ويجب علينا أن نبذل أقصى جهد لتطوير نظام متعدد الأطراف للعقوبات في حالات تصبح فيها العقوبات خياراً قابلاً للتطبيق. مع إتاحة فترة زمنية معقولة لتطوير توافق دولي

على مثل تلك العقوبات.

خامساً، إذا لم ننجح في إقامة نظام متعدد الأطراف، يتعين علينا أن ندرك – رغم أننا نفضل العمل المتعدد الأطراف – أنه عندما تكون الأخطار جسيمة جداً، وعندما تكون مصالحنا القومية الهامة أو قيمنا الجوهرية معرضة للخطر، أنه يجب علينا أن نكون أيضاً مستعدين للعمل من طرف واحد. ومثل هذه الإجراءات يجب أن ينظر إليها بعين الاعتبار، وتطبق في بعض الأحيان، إذا كان للولايات المتحدة أن تقوم بدور قيادي.

وإذا لم نفعل ذلك، فإن قدرتنا على التأثير أو الرد على التهديدات الدولية أو الإقليمية ستخضع دائماً لفيتو من جانب البعض. ولكن مرة أخرى، يجب أن يكون في النهاية الاعتبار الرئيسي لتطبيق عقوبات من طرف واحد هو هل ستكون فعالة، وهل هي جزء من استراتيجية متماسكة لتغيير سلوك، وهل ستساهم في جهودنا لكسب تأييد متعدد الأطراف لأهدافنا السياسية، أم أنها ستضعف جهودنا. ويجب أن يكون هناك بعض التوقع المعقول بأن يكون للعقوبات تأثير له شأنه على تلك الأهداف، وأن يكون هناك بعض التوقع بأن يكون هناك تنفيذ وتطبيق فعالان.

سادساً، يجب أن نعترف بأن إغراء فرض عقوبات في نظامنا الديمقراطي لايقتصر بأي حال من الأحوال على السلطة التنفيذية وحدها. فإذا أردنا أن تكون سياساتنا فعالة، يتعين علينا أن تعمل معاً – الحكومة والكونغرس والحكومات الولائية والمحلية، ورجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية – وأن نتأكد من أن استخدامنا للعقوبات هو استخدام مناسب متناسق وراسخ، ويهدف إلى كسب تأييد دولي. ويجب أن يقوم الكونغرس بنفس الدراسة الدقيقة وأن يوازن، مثل الحكومة، بين المصالح. ويجب أن يكون هناك تبادل للرأي أكثر تنسيقاً وانتظاماً بين السلطة التنفيذية والكونغرس عندما يكون استخدام العقوبات خياراً.

سابعاً، إن المشاركة غالباً ما تكون أفضل من العزلة. على الرغم من أن الخيار عادة لايكون بين هذين النقيضين. فهناك كثير من الدول التي تقوم بممارسات أو تتبع سياسات نجدها موضع اعتراض ونسعى إلى تغييرها. ونحن في حاجة إلى تخطيط نهجنا، سواء كان ترغيباً أو ترهيباً أوخليطاً من الاثنين، ليناسب هدفاً بعينه. وقد تكون المشاركة على جميع المستويات في حالات كثيرة وسيلة أفضل وأكثر فعالية في تحقيق النتيجة المقصودة. وفي مثل تلك الحالة، فإن المشاركة –وتشمل مشاركة مؤسسات الأعمال – ستحدث تأثيراً إيجابياً. إن وقف الحوار. وعدم تبادل الرأي مع تلك الدول سيؤدي إلى نتائج عكسية. وفي دول أخرى، قد تكون مصالح الولايات المتحدة الحيوية مستهدفة بدرجة لاتكون معها العزلة خياراً، كما هو الحال مع الصين، لأن ما يتعرض للخطر ليس المصالح الاقتصادية فحسب، بل أيضاً المصالح الأمنية في منطقة المحيط الهادي. وحتى أثناء ذروة ما اسمته حكومة ريغان " امبراطورية الشر"، سعت الحكومة آنذاك إلى الحوار مع الاتحاد السوفياتي وتغييره.

على أنه في حالات أخرى، قد تكون ممارسات بلد ما من السوء، ومن الخروج على مبادئ السلوك الدولي، ومن الخطر على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها بحيث تصبح محاولة إقامة اتصال معه بلا جدوى. إن إقامة اتصال مع بلد كالعراق لن يكون من شأنه سوى تغذية شهية صدام حسين للتصرف على نحو غير مناسب.

وفي حالة إيران، إن الضغط الاقتصادي هو عنصر أساسي من سياسة مصممة لإظهار أن الدول التي تريد أن تنتفع من المشاركة الكاملة في المجتمع الدولي عليها أن تمتثل لمبادئ السلوك الدولي المقبولة. وإلى أن يحدث مثل هذا التغيير، يحد أسلوبنا من قدرة إيران على دعم الإرهاب أو الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

ثامناً، إن الرئيس، القيم على سياسة البلاد الخارجية وفقاً للدستور، يجب أن يعطي استنسابأ لارجاء تنفيذ العقوبات من أجل المصلحة القومية. وهذه السلطة، أوالمثال المدرج في البند الثالث من قانون ليبرتاد (قانون هيلمز - بيرتون) استخدم بشكل فعال للمساعدة على بناء إجماع دولي لاتخاذ موقف أكثر صلابة بكثير من أجل تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان. والحكومة، التي لديها مسؤولية تنفيذ سياستنا الخارجية، يجب أن تكون لديها المرونة لصياغة ردنا حسب مواقف محددة. ولا يمكن أن يكون هناك أسلوب من نوع " حجم واحد يلائم مقاس الجميع ."

تاسعاً، حضرة الرئيس، التجربة أظهرت أن التطوير المبكر لآلية استشارية مناسبة مع دول تشاطرنا أهدافنا يمكن أن يكون معيناً بالنسبة إلى دول ذات شأن حاسم. وفي حين أن مثل هذه الآلية لا تضمن نتائج، إلا أن عدم وجود مثل هذه الآلية من المؤكد تقريباً أن يضمن الفشل.

دعوني أنتقل الآن، حضرة الرئيس، إلى حالتين محددتين هما قانون العقوبات الخاص بإيران وليبيا وقانون ليبرتاد.

وإنـي أجازف بالقول أن ليس هناك من سلوك لدولة ما يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة السياسية والأمنية أكثر من سلوك إيران. أن دعم إيران للإرهاب، وجهودها للحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، وجهودها لتخريب عملية السلام في الشرق الأوسط لا تغتفر. إنها تهدد أصدقاءنا، وحلفاءنا، ومصالحنا في الخليج، والشرق الأوسط وما وراءهما. وكما أشار القرار بشأن حادث ميكونوس في ألمانيا، فأن امتداد نشاطات إيران الإرهابية يصل إلى أوروبا أيضاً. إن سلوك النظام الإيراني خطر وغير مقبول. لقد كان كذلك على مدى سنين ولايزال كذلك الآن. وحتى مع الحكومة الجديدة وإمكانية التغيير الذي يمكن أن تمثله. لانرى دليلاً على أن إيران قد غيرت سلوكها الخارجي في مناطق ذات شأن حاسم بالنسبة إلينا وإلى أصدقائنا أيضاً. ومما يثير الإحباط الشديد أن بعض حلفائنا لايبدون بأنهم يشاطروننا شعر الإلحاح بضرورة مجابهة سلوك إيران الخطر

واقناع الحكومة الإيرانية الجديدة بالحاجة إلى التغيير.

أننا غير مستعدين للتعامل مع النظام الإيراني تعاملاً عادياً، ونشعر بأن على أصدقائنا وحلفائنا ألا يفعلوا ذلك أيضاً. إننا لم نؤيد قانون العقوبات الخاص بإيران وليبيا إلا بعد أن فشلت جهودنا السابقة الثنائية والمتعددة الأطراف في أحداث تغيير في سلوك إيران في مجالات ذات شأن حاسم بالنسبة إلينا. وفي حالة إيران، بذلت جهود على مدى سنين لتطوير إجماع متعدد الأطراف يعيق جهود إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل وردعها عن دعم الإرهاب الدولي. وهي لم تكن ناجحة كلياً. لقد قاوم حلفاؤنا العقوبات بشأن الاستثمار والتجارة التي تفرض ضغطاً اقتصادياً على إيران. وانضمت إلينا أوروبا في بعض الجهود لمنع إيران من الحصول على التكنولوجيا والعناصر الأساسية اللازمة لبناء أسلحة الدمار الشامل. و " الحوار الانتقادي " الذي قامت به أوروبا قصد به إقامة اتصال مع إيران ولكن لم يكن له تأثير ظاهر في تغيير سلوكها غير المقبول. وقد بدا الحوار هذا أحياناً أقل انتقاداً ومصمماً أكثر من أجل منفعة اقتصادية.

ومع ذلك، إن العقوبات التي يفرضها القانون العقوبات ضد إيران وليبيا ليست غاية في حد ذاتها، إنما هي الوسيلة لتعزيز هدفنا المتمثل بحرمان إيران من القدرة على تنفيذ سلوكها غير المقبول أبداً. وذلك هو السبب في أن قانون العقوبات الخاص بإيران وليبيا يتضمن أيضاً نصاً يقضي بإرجاء تنفيذ القانون بالنسبة إلى أية دولة توافق على اتخاذ إجراءات جوهرية، بما فيها العقوبات الاقتصادية، لكبح سلوك إيران. ونحن ملتزمون العمل مع حلفائنا في الاتحاد الأوروبي وغيره لبناء ائتلاف متعدد الأطراف ذي فعالية يزيد من تعاوننا بشأن ايران وتعتقد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثلاً أن تعاونها الحالي في مختلف الاتفاقات الخاصة بمنع انتشار الأسلحة – أمثال ترتيب واسينار بخصوص ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع ذات الاستخدام المزدوج، ومجموعة مزودي المواد النووية – وجهودها المستمرة لمكافحة الإرهاب الدولي توفر أساساً مناسباً للحكومة الاميركية لمنح أرجاء للتنفيذ على صعيد أقطار بكاملها. ولكننا لا نفعل ذلك. فهذه الخطوات مهمة وعلينا ألا نرفضها. لكنها ليست كافية. إننا نعتقد بأنها يجب أن تفعل ما هو أكثر لمعالجة قلقنا المشترك بشأن إيران، خصوصاً بالنسبة إلي قضايا سعيها لامتلاك صواريخ بعيدة المدى، وأسلحة دمار شامل، والإرهاب، ومبيعات مواد تكنولوجية حساسة، لكن علينا ألا نرفض الخطوات التي اتخذت حتى الآن. وفي أعقاب قرار ميكونوس، سحب الاتحاد الأوروبي سفراءه وعلق حواره الانتقادي، ولكننا لا نستطيع التأكد من أن هذه الإجراءات ستستمر. المهم بدرجة أكبر هي الالتزامات التي تمنع بيع الأسلحة. ومع ذلك أبلغنا الاتحاد الأوروبي أننا لن نكون في موقف نمنح بموجبه اعفاءات عن تنفيذ للعقوبات ضد إيران وليبيا على أساس دولة بكاملها استناداً إلى هذه الإجراءات وحدها.

إننا نقوم بتحقيق شامل في استثمار أجنبي في مشروعين للطاقة الإيرانية – أحدهما في حقل بلال وتقوم به الشركة الكندية بوفالي والشركة الإندونيسية باكري والآخر في حقل بارس الجنوبي وذكر أن الشركة الفرنسية توتال، والشركة الروسية غازبروم والشركة الماليزية

بيتروناس تقوم باستثماره. ونحن نبذل كل جهد لكي نجمع بأسرع ما يمكن المعلومات الضرورية لتقرير ما إذا كان قد حصل نشاط تنطبق عليه العقوبات بموجب قانون العقوبات الخاص بليبيا وإيران. وحيث أننا نأخذ إمكانية العقوبات مأخذاً جدياً للغاية فإننا نريد للمعلومات عن هذه القضايا أن تكون كاملة ودقيقة إلى أقصى درجة ممكنة. وفي حين أننا لم نتخذ قراراً نهائياً بعد، إلا أننا ملتزمون تنفيذ القانون تنفيذاً كاملاً.

وسياستنا بشان كوبا توضح أحد الأهداف الأساسية للعقوبات الاقتصادية – تشجيع أصدقنا وحلفائنا عن اتباع سياسات من شأنها أن تعزز مصالحنا المشتركة. أن حلفاءنا وشركاءنا الرئيسيين في التجارة لايتفقون معنا بشأن الحظر الذي نفرضه على كوبا وقد حثونا على تغيير أو تبديل نصوص قانون ليبرتاد. وفي الوقت نفسه، قال حلفاؤنا أنهم يتفقون معنا على الهدف الأساسي المتمثل بتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان في كوبا.

في العام الماضي، لأول مرة منذ الأعوام السبعة والثلاثين التي تولى فيها كاسترو السلطة، بدأ الرئيس جهداً واسع النطاق لتطوير أسلوب متعدد الأطراف لتعزيز الديمقراطية في كوبا. وقد بنيت مبادرة الرئيس على أساس سنين من السياسة التي يتبعها الحزبان تجاه كوبا. وقد شرع الرئيس في هذه المبادرة عندما تصرف لتعليق حق المطالبين بتقديم دعوى بموجب البند الثالث من قانون ليبرياد. لقد أراد أن يستعمل الفرصة التي وفرها التعليق لمدة ستة أشهر لتقصي ما إذا كان أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاؤها مستعدين لعمل المزيد من أجل تحقيق هدفنا المشترك بتسريع انتقال سلمي إلى الديمقراطية في كوبا. وقد عينت مبعوثاً خاصاً لتعزيز الديمقراطية في كوبا.

وبعد أشهر من الجهود، والمشاورات المستفيضة مع الكونغرس والجالية الأمركية الكوبية، وآلاف الأميال مع الرحلات التي قمت بها شخصياً أنا وكثير من الأميركيين المتفانين، نجحنا في الشروع بجهد متعدد الأطراف، لم يسبق له مثيل غير شروط النقاش حول كوبا.

وهناك المزيد مما يمكن عمله، بل من الذي ينبغي عمله، لكننا اليوم نستطيع القول بصدق أن حكومة كوبا معزولة في صورة متزايدة وتحت ضغط متزايد لاحداث تغيير ديمقراطي أساسي.

لقد تناولت مبادرتنا حكومات، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص. وكجزء من تفاهمنا مع الاتحاد الأوروبي حول قانون هيلمز – بيرتون، نسعى للوصول إلى اتفاق حول قواعد الاستثمار في ممتلكات استملكت في صورة مخالفة للقانون الدولي، ومعالجة قضايا تخضع لصلاحيات قضائية متضاربة. ومن شأن الاتفاق على مثل هذه القواعد أن يساهم مساهمة مهمة في تعزيز هدف أساسي من أهداف قانون هيلمز – بيرتون، وهو منع الشركات الأجنبية من الحصول في صورة غير عادلة على ممتلكات صودرت من رعايا أميركيين من قبل حكومات كحكومة كوبا. التي ترفض الامتثال للمبادئ الدولية.

وفي الأسبوع الماضي عقدنا جولة أخرى من المحادثات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي.

وفي حين لاتزال لدينا اختلافات مهمة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن الجانبين اتفقا على أنه ينبغي علينا أن نواصل المحادثات نظراً إلى أننا نحرز تقدماً ونرى مجالات واعدة لعمل مستقبلي.

وقد قال ممثلو الاتحاد الأوروبي أنهم يشعرون بالخيبة لأنه لم يتم الوصول إلى اتفاق في هذه الجولة الأخيرة. وهكذا نحن. إلا أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سيستفيدان من حمايات إضافية توفرها لمستثمرينا في الخارج قواعد فعالة قابلة للتطبيق بشأن الاستثمارات في ممتلكات مصادرة. وكلانا يستطيع أن يستفيد من تجنب مشاكل ناشئة عما تسمى سلطات قضائية متضاربة، كانت موضع خلاف بصدد قانون هيلمز- بيرتون وتشريعات أخرى. وذلك هو السبب في أننا اقترحنا، كجزء من الاتفاق، آلية استشارية رفيعة المستوى لتشجيع النقاش قبل قيام أي من الجانبين بأي إجراء. أن ايجاد تعاون أوثق مع شركاء دوليين آخرين في الرد على تهديدات تشكلها دول ترفض احترام الأعراف الدولية سيكون أكثر فعالية في تغيير السلوك غير المقبول وسيكون أقل احتمالاً في أن يتسبب في سياسات متضاربة تهدم مصالح كل منا.

وفي الختام، وفيما يصبح العالم أكثر اعتماداً على بعضه البعض، وفيما نسير قدماً نحو إنشاء قواعد من السلوك الدولي المقبول وإرادة لتطبيقها، سيكون التطبيق الفعال للعقوبات رصيداً حقيقياً. لكن ذلك ليس دواء لجميع الأمراض. وهكذا من المهم جداً أن نقوم بتحليل صارم للعقوبات قبل أن ننفذها . فنحن بحاجة إلى معرفة ليس فقط كيف ستؤثر على الحكومات المستهدفة، بل أيضاً كيف ستؤثر على جماعات ضعيفة داخل الأقطار المستهدفة. ونحن بحاجة أيضاً إلى معرفة كيف تؤثر العقوبات المقترحة على مصالح الولايات المتحدة في مناطق أخرى، بما في ذلك مؤسسات الأعمال الأميركية والعمال الأميركيون، وكيف تؤثر على شركائنا الدوليين الذين نعتمد على تعاونهم لتعزيز أهداف أساسية في السياسة الخارجية.

إن العقوبات يمكن أن تكون أداة فعالة لمعاقبة دول تنتهك المبادئ الدولية وتهدد مصالح الولايات المتحدة الحيوية. وينبغي علينا أن نبقى هذه الإداة في متناول أيدينا. لكن علينا أن نعمل لشحذ قدرتنا على استخدامها في صورة فعالة. وأحد الأسباب هو أن صرف ما يلزم من الوقت لتنظيم إجماع في الداخل مع الشعب الأميركي وفي الخارج مع حلفائنا يمكن أن يضاعف إلى درجة كبيرة فعالية العقوبات ويخفض الكلفة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وبناء مثل هذا الإجماع لايتم بسرعة في حالات كثيرة. ألا أنه يستطيع أن يساعد على تفادي مشاكل يمكن أن تنشأ ونحن نظهر للدولة المسيئة أن بلدنا والمجتمع الدولي متحدان في مقاومة سلوكها غير المقبول.

العقوبات يقصد بها أن تبعث برسالة جدية. إن الكونغرس والحكومة بحاجة إلى ضمان أننا، عندما نختار أن نطبقها، نفعل ذلك بطريقة لها أعظم تأثير ممكن مع أحداث أقل ضرر ممكن لمؤسسات الأعمال الأميركية، والعمال الاميركيين، ومصالح أميركية أخرى(*) .

(*) – النشرة الاعلامية الصادرة عن السفارة الأميركية بدمشق.

د. منير الحمش *

قراءة في وثائق القمة العربية الاقتصادية عام ١٩٨٠

صادقت القمة العربية الحادية عشر المنعقدة في عمان في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠، والتي كُرست للشأن الاقتصادي العربي، صادقت على أربعة مشروعات أساسية، تضمنتها الوثائق التالية:

١-وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. بأهدافها وأولوياتها وبرامجها وآلياتها.

٢-ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي.

٣-عقد التنمية العربية المشتركة.

٤-الاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار

ولم تتح الفرصة لمناقشة دراسة حول العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي. ودراسة أخرى تتعلق بمجابهة المخاطر الصهيونية.

انعقدت القمة العربية الاقتصادية في ظل أوضاع عربية ودولية تميزت بمناخ اقتصادي اتسم بإختلالات مالية ونقدية على الصعيد الدولي، إلى جانب تكثيف واضح لمكونات أزمة الكساد التضخمي التي انفجرت في الدول الصناعية المتقدمة الرئيسية التي كانت تعاني من زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وازدياد معدلات البطالة. واحتمالات انعكاس ذلك كله على اقتصادات البلدان النامية سلبياً. مما يهدد تلك البلدان ومنها الدول العربية.

أما الدول العربية، فقد كانت تعيش في أوج الحقبة النفطية، حيث بلغت العائدات النفطية مستويات مرتفعة، كما أن الحاجة بدت واضحة إلى ضرورة العمل الاقتصادي العربي المشترك لمواجهة العديد من التحديات التي كانت تعترض مسيرة التنمية في كل بلد عربي على حدة. إلى جانب مواجهة انعكاسات خروج مصر عن الصف العربي بعد كامب ديفيد واتفاقية "السلام" مع اسرئيل. وقد اعدت وثائق القمة. بناء على تكليف من جامعة الدول العربية، بجهود أكثر من خمسين مفكراً عربياً، عملوا بجدية ملفتة على مدى خمسة أعوام متصلة. وعقدت خلال تلك الأعوام عشرات الحلقات والمؤتمرات والندوات النقاشية

والحوارات الفكرية والمناقشات الحرة المفتوحة، شارك فيها إلى جانب الخبراء والمفكرين والساسة، قادة المنظمات المهنية والاتحادات العربية. وانتهت هذه النقاشات والحوارات إلى إعداد أربعة مجلدات ضخمة من الدراسات تضمنت محاضر المناقشات والآراء إلى جانب أكثر من ثلاثين دراسة رئيسية قدمت إلى مؤتمر القمة الاقتصادية.

وتعتبر القمة العربية الاقتصادية معلماً بارزاً في مسيرة العمل الاقتصادي العربي، ولا ترجع أهميتها إلى الوثائق الهامة التي صادقت عليها فحسب، وإنما تعود أهميتها إلى المعاني والأهداف التي تحققت، وإلى الارتفاع في مستوى معالجة القضايا الاقتصادية إلى مستويات عالية من اهتمام الملوك والرؤوساء العرب، وإلى ذلك الربط الذي تم تحقيقه فيما بين:

-الجانب السياسي والاقتصادي

-الجانب الأمني والانماء الاقتصادي

وارتباط ذلك كله بالأمن القومي العربي.

لقد عبرت الوثائق التي أقرتها القمة العربية الاقتصادية عن حقائق موضوعية، وعن تطلعات الشعوب العربية في إيجاد أسس واضحة وقواعد متينة لعمل اقتصادي عربي مشترك يرفد العمل السياسي العربي، ويعزز إمكانات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ضمن منظور علمي يستند إلى قاعدة تخطيطية. ولعل استعراضنا لمضمون تلك الوثائق يمكن أن يساعد على فهم واستيعاب لمدلولاتها الأساسية.

أولاً: استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك:

وتتضمن الفصول التالية:

آ-المنطلقات:

إن منطلقات استراتيجية العمل الاقتصادي العربي تتركز على مبدأ وحدة المصير والهدف الذي يربط الأمة العربية، وضرورة تكثيف العمل العربي المشترك لتجسيد هذه الوحدة كهدف محدد ولمواجهة المخاطر والتحديات القائمة حالياً والمتوقعة مستقبلاً.

ولمواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية، فإنه لا بد أن تكون هذه المواجهة مشتركة وموحدة تستجيب للطموحات القومية، وتؤمن بقاء الإنسان العربي بشكل آمن في وطنه، مما يحقق ويؤمن صيانة هذا الوطن وحسن تطوره وتحقيق أمنه ورفاهه.

لهذا فإن المنطلقات الأساسية للاستراتيجية تعتمد على الأمور التالية:

-الوحدة رداً على التجزئة.

-والتنمية الاقتصادية والاجتماعية رداً على التخلف.

-والتحرير الشامل رداً على الاحتلال الاستيطاني والاستعماري.

-والأصالة القومية رداً على الغزو الفكري.

ب-الأهداف:

في ضوء المنطلقات المذكورة، تم تحديد الأهداف التي تستجيب لمعطياتها. وتترجم الأساس الفكري الذي اعتمدته تلك المنطلقات. وقد أوردت الوثيقة الأهداف التالية:

١-تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمارها.

٢-الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي.

٣-التصدي للوجود الصهيوني ذي الطبيعة الاستعمارية. والمرتبطة عضوياً بالاحتكارات الدولية والهادف بعد استيطانه إلى امتصاص الوجود العربي ذاته تنفيذاً لمخططاته التوسعية.

٤-تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتعميق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات والمحققة لأكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم والملبية للحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة.

٥-تقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربي فيما بين الأقطار العربية وداخلها.

٦-التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية بما يتطلبه ذلك من إحداث التبدلات الهيكلية في الاقتصاديات العربية، وتجسيد الارتباط العضوي الاقتصادي لا سيما الانتاجي منه.

٧-إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربي يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربي. مساهماً بذلك في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يستهدف إزالة التبعية، وإيقاف استنزاف موارد العالم الثالث وإقامة علاقات اقتصادية ودولية متكافئة وعادلة ومعمقة بين دوله.

جـ- الأولويات:

لما كان البعد الزمني للإستراتيجية يمتد من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠٠، وفي ضوء محدودية الموارد المتاحة فقد تم اختيار عدد من الأولويات التي يجب أن يكثف فيها العمل المشترك باعتبارها مجالات تتضمن أنشطة رائدة وفاعلة في تحقيق أهداف الاستراتيجية، دون أن يعني ذلك استبعاد العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية الأخرى.

وأهم الأولويات المختارة:

١-تحقيق الأمن العسكري وتحقيق القدرة العربية الذاتية في هذا المجال.

٢-تنمية وتطوير القوى البشرية -القوى العاملة في الوطن العربي- و ضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية. والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية.

٣-اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة.

٤-تحقيق الأمن الغذائي.

٥-اتباع سياسة نفطية تخدم المصلحة العربية العليا، ودعم العمل العربي المشترك لوضع القواعد الأساسية للتصنيع بما يعزز تطوير الانتاج والانتاجية والتخطيط لتطوير البنى الأساسية.

٦-تنسيق العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

٧-توجيه قطاع المال بنحو يواجه احتواءه في السوق الدولية، ويسمح بتوجيه المدخرات العربية في داخل الوطن العربي لأغراض التنمية ويعزز المقومات النقدية والتجارية وفقاً لمتطلبات العمل العربي المشترك.

٨-تخطيط التنمية قومياً.

د-البرامج:

حددت الوثيقة البرامج والأنشطة في مختلف القطاعات، وتتميز هذه البرامج بشمولها لأهم وأبرز مجالات العمل التي من شأنها ترسيخ قواعد التكامل الاقتصادي على أسس مخططة. وتبرز الوثيقة على نحو خاص تلك المجالات التي لا يمكن للجهد القطري أن يكون مجدياً فيها بما فيه الكفاية، كما هو الحال في تكامل بعض الصناعات، وامتلاك التكنولوجيا وفي السياسات الاقتصادية والمالية في العلاقات مع العالم الخارجي. وتهدف البرامج إلى تحقيق دعائم أساسية للأمن القومي والأمن الغذائي، وتحقيق التشابك بين الاقتصادات العربية وزيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها، وتقليص ارتباطها بالدول المتقدمة، وتعميق الارتباط التدريجي بين الأسواق العربية.

هـ -الآليات:

والآلية الأساسية التي تقترحها الوثيقة هي تخطيط العمل الاقتصادي العربي المشترك، وذلك على النحو التالي:

١-يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وحسب أولويات الاستراتيجية، إطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك أو أسلوب تنفيذها ومصادر تمويلها.

٢-تشترك المؤسسات العربية في تحضير الخطة، حسب اختصاصها.

٣-تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة بالاشتراك مع الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتنسيق بين ما تقدمه المؤسسات وإعداد الخطة النهائية للعمل العربي المشترك، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لاعتمادها.

٤-يرفع المجلس الخطة القومية إلى مؤتمر القمة العربية لإقرارها.

المخاطر المستقبلية للتحدي الصهيوني:

تولي الوثيقة أهمية خاصة للخطر الصهيوني وتهديداته، ولذلك فإنها في الوقت الذي تدعو فيه لاستمرار الاستعداد لمواجهة هذا الخطر وبمختلف الوسائل فإنها تؤكد بشكل خاص على الأمور التالية:

١-تقوية أجهزة المقاطعة العربية، والعمل على إحكام الحصار حول الكيان الصهيوني. وركائزه الجديدة في داخل الوطن العربي وخارجه، وممارسة الضغوط على الدول المؤيدة له لإيقاف هذا التأييد والدعم ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ومراقبة الهجرة إلى فلسطين والحد منها بمختلف الوسائل.

٢-ضرورة توظيف القوة الاقتصادية والاستراتيجية للوطن العربي لخدمة قضايا المصير العربي وفي مقدمتها قضية تحرير التراب الفلسطيني من خلال الربط بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية في إطار المرونة والفعالية ودعم صمود السكان في المناطق المحتلة.

٣-التوصية باتخاذ مواقف محددة إزاء نظام السادات، وتنفيذ توصيات مكاتب المقاطعة تنفيذاً لقرارات قمة بغداد.

ثانياً: ميثاق العمل الاقتصادي القومي:

تشير مقدمة ميثاق العمل الاقتصادي القومي إلى أن الملوك والرؤوساء العرب قرروا الالتزام بهذا الميثاق، انطلاقاً من الإيمان بالانتماء القومي للأمة العربية، وتعبيراً عن المسؤولية القومية لتحقيق التنمية المتوازنة والأمن القومي والتحرر والوحدة والأصالة في كامل الوطن العربي، واعترافاً بالدور الهام للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وادراكاً لضرورة تهيئة الاقتصاد العربي للمعركة المصيرية ضد التخلف والتبعية والعدو الصهيوني والقوى التي تسانده. وتؤكد المقدمة كذلك على الالتزام بمبادئ التكامل الاقتصادي العربي، والاعتماد الجماعي على الذات وعلى ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية العربية قومياً، وفي العلاقات مع العالم الخارجي، والحفاظ على الثروات الطبيعية، كما تؤكد على أن الإنسان هو هدف التنمية وصانعها.

يتكون الميثاق من ثلاثة أبواب هي:

١-**الباب الأول:** خصص للعلاقات العربية. وقد تم التركيز في هذا الباب على تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات الطارئة. إلى جانب هذا، فإن التأكيد في هذا الباب كان حول:

-الدعوة إلى مبدأ المواطنة الاقتصادية العربية بالنسبة للأيدي العاملة وعناصر الانتاج والعمل من أجل التقليص السريع للفجوة التنموية والدخلية فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر منها.

-اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة.

-الالتزام بمبدأ التكافل القومي وضرورة تفعيل وتطوير الاتفاقيات الجماعية العربية.

-تطبيق إجراءات في حقول المال والتجارة من شأنها تدعيم العمل العربي المشترك وصيانة الثروة القومية، وتعزيز التوجه التكاملي بما يواجه ويحد من فرص التبعية.

-تقوية وتعزيز المنظمات العربية المتخصصة، وتقييم أدائها بهدف زيادة فعاليتها.

وأكد الميثاق على أن الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي سيكون هدفه النهائي الوصول إلى وحدة اقتصادية عربية.

٢-**الباب الثاني:** وخصص للعلاقات الدولية: وتم التاكيد فيه على وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية، وخاصة القضية الفلسطينية. وعلى ضرورة التعاون مع الدول النامية والاسهام في النضال من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد بهدف إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين أطرافه وإلغاء التبعية ووقف استنزاف موارد العالم الثالث. والعمل لتصحيح موقف المجموعة العربية داخل التقسيم الدولي للعمل. مع التأكيد على تعزيز الدور العربي في المنظمات الاقليمية والدولية.

٣-**الباب الثالث:** مجابهة التحدي الصهيوني: وفي هذا الباب تاكيد على ضرورة تدعيم القدرة الذاتية العربية على المستويين القطري والقومي لمواجهة التحدي الصهيوني، والتصدي له في جميع المجالات، وخاصة الالتزام التام بمبادئ وقوانين المقاطعة العربية. واتخاذ جميع الاجراءات الفعالة لمنع التسلل الاسرائيلي للاقتصادات العربية، وكذلك الوقوف بحزم في مواجهة الدول المساندة للعدو الصهيوني ودعم دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم صمود الشعب العربي في الأراضي المحتلة.

ثالثاً:عقد التنمية العربية:

تقدمت بمشروع عقد التنمية العربية كل من: المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر. وترك الباب مفتوحاً للدول الأخرى للمساهمة. ويتضمن المشروع تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً ولمدة عشر سنوات تودع في حساب خاص لدى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وتخصص لمساعدة الدول العربية الأقل نمواً لتحقيق تنمية متسارعة. ويستخدم المال المخصص لعقد التنمية لتمويل المشاريع التنموية في الدول الأقل نمواً حسب الأولويات والضوابط التي توضع لهذا الغرض، وتعطى الأولوية للمشاريع التي تساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وترفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعوب العربية.

وحددت الفائدة على القروض بنسبة ١٪ كما حددت مدة السداد بعشر سنوات من بدء انجاز المشروع وبأقساط متساوية خلال مدة عشرون سنة تلي فترة السماح.

الفشل في تطبيق وثائق القمة الاقتصادية:

رغم أن اقرار الوثائق من قبل أعلى سلطة سياسية في النظام الاقليمي العربي، ورغم

الحماس الكبير الذي استقبلت به على مختلف المستويات الشعبية والرسمية. فإن الفشل هو الذي كان ينتظرها. وغالباً ما قيل إن السبب في فشل العمل العربي المشترك، هو غياب الارادة السياسية، ولكن هذه الوثائق تم التصديق عليها في أجواء إيجابية في قمة السلطة السياسية، فلماذا إذن فشلت الدول العربية في تنفيذ هذه الوثائق والمواثيق الهامة؟

لقد نظر بعض المفكرين والاقتصاديين والخبراء العرب أن هذه الوثائق على أهميتها، لم تأخذ بالاعتبار الحقائق الموضوعية والإمكانات المتاحة والظروف المحيطة بالقدر الكافي من العناية. بينما رأى فيها البعض الآخر أنها تشكل نقلة متميزة وستضع الوطن العربي على أعتاب مرحلة جديدة من العمل المشترك.

لقد بدأت الأجهزة المختصة في جامعة الدول العربية، مباشرة، وبعد انتهاء القمة، بوضع مقرراتها موضع التطبيق. وركزت الجهود على وضع الخطة الاقتصادية للعمل العربي المشترك. وأمكن في ايلول/ سيتمبر ١٩٨١، وضع مشروع الخطة الاقتصادية للعمل العربي المشترك، باعتبارها الثمرة الرئيسية لمقررات القمة الاقتصادية لأنها تشكل المنطلق الواعي لدفع العمل المشترك بهذا المجال بعيداً عن العفوية.

وقد وضعت الخطة تحت اسم "مشروع الخطة الخمسية الأولى للعمل الاقتصادي العربي المشترك" حيث عرض هذا المشروع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في أكثر من دورة. ولكن في النهاية تقرر أن يعرض على دورة خاصة للمجلس تكرس لهذا الموضوع ومنذ ذلك التاريخ لم يدع إلى عقد هذه الدورة. وبذلك تكون الجهود التي بذلت في إعداد مشروع الخطة قد جرى اهمالها. كما تم تجميد العمل بأهم خلاصة وردت في وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي.

وانتهكت أيضاً أهم المنطلقات الأساسية لميثاق العمل الاقتصادي القومي، وهو تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية، وابعاده عن الهزات والخلافات الطارئة. بل على العكس تماماً، فقد كانت العلاقات الاقتصادية العربية هي الضحية الأولى للخلافات السياسية. فلم تتراجع المبادلات التجارية- على قلتها -فقط، بل غالباً ما تم اغلاق الحدود بين بعض الدول العربية بسبب الخلافات السياسية، فمنعت الشعوب العربية ذاتها عن التواصل. أما عقد التنمية فلم يوضع موضع التنفيذ، ولم تتخذ من أجله أية خطوات أو إجراءات.

هكذا فقد جرى تجميد العمل بأهم مقررات قمة عمان الاقتصادية، أو أنها لم توضع أصلاً موضع التطبيق، في حين كانت هذه المقررات تشكل تحركاً واعداً في مجال العمل الاقتصادي المشترك والعلاقات الاقتصادية العربية. وبينما بدأ عقد الثمانينات بها، فإن الصورة في نهايته كانت سوداوية تماماً، خاصة بعد التطورات التي رافقت وتلت حرب الخليج الثانية، وتدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية وأحكام الحصار حوله، والبدء بما يدعى مفاوضات السلام في مدريد (١٩٩١) وتداعياتها، وظهور مشروعات أخرى في مواجهة المشروع الاقليمي العربي كالشرق أوسطية والمتوسطية، التي تستهدف الهوية العربية والوجود العربي.

لقد تراجع العمل الاقتصادي العربي المشترك في معظم المجالات، وبدأت مؤسسات ومنظمات هذا العمل تعاني من مصاعب عديدة، مما أدى إلى تقليص دورها، وتأثر العمل الاقتصادي العربي المشترك بنتائج الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية في عقد الثمانينات. وثم في التسعينات وحتى الآن، مما أضعف الدول العربية بمجموعها، وكل دولة على حدة، في مواجهة المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والتبدلات العميقة التي طرأت على تقسيم العمل الدولي، كما أسهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي، والإصلاحات الهيكلية التي أوصت بها المؤسسات الدولية والولايات المتحدة وأوربا، أسهمت هذه السياسة في جعل الاقتصادات العربية أقل مناعة أمام الصدمات الخارجية وأكثر تبعية للأسواق العالمية.

لقد بدأت الاقتصادات العربية تشعر أكثر فأكثر بوطأة الفجوة الغذائية، وزادت مديونيتها الخارجية فأصبحت قيداً حقيقياً على التنمية، والنمو الاقتصادي، وتحولت في ظل برامج التكيف والتصحيح والخصخصة إلى أدة تفرض السياسات الاقتصادية التي تلبي رغبات ومصالح الدائنين، وتعجز في الوقت ذاته عن الاستجابة لمتطلبات النمو باعتبارها الحلقة الرئيسية في معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها غالبية الأقطار العربية.

لقد جاءت التطورات اللاحقة على تصديق الوثائق الاقتصادية من قبل مؤتمر القمة الاقتصادية العربية، مخالفة تماماً للأهداف التي توخت هذه الوثائق تحقيقها، فقد بدى واضحاً أن الموقف من مشروع خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي من جانب بعض الدول العربية مخالفاً لتوجهات القمة الاقتصادية. فقد رفضت بعض هذه الدول من حيث المبدأ منهجية التخطيط القومي بصورته المحدودة أو الشمولية، كما رأت أن العمل العربي المشترك يجب ألا يتعارض مع علاقاتها الدولية أو أن يحد منها.

ولكن المعارضة الحقيقية للخطة الاقتصادية العربية، تحمل في جنباتها أسباب تعطيل العمل الاقتصادي العربي، وعدم قيام تكتل عربي اقتصادي قوي. وتعود هذه الأسباب إلى خلفية نظرية وأيدلوجية وقومية.

فمن جهة هناك معارضة لمبدأ التخطيط القومي أساساً، ومن جهة ثانية هناك خشية من أن تتحول الخطة القومية إلى خطة فوق قطرية، تؤثر على الخطط القطرية، وتمنح الجامعة العربية صلاحيات التدخل في اقتصادات الدولة القطرية. وبالتالي احتمال أن تتحول الجامعة العربية إلى حكومة فوق الحكومات القطرية مما يعتبر مساساً بالسيادات القطرية.

ومن خلال المناقشات الدائرة، عرض البعض فكرة إمكانية قيام تعاون وتنسيق اقتصادي بين بعض البلدان العربية خارج إطار الجامعة العربية. مما برر فيما بعد قيام التجمعات

ويمكننا أن نتعرض فيما يلي لأهم الأسباب التي نرى أنها حالت دون تطبيق وثائق القمة الاقتصادية العربية، وهي أسباب نرى أنها ستظل حائلاً أيضاً أمام قيام تكتل اقتصادي عربي قوي يستطيع أن يواجه المتغيرات على الساحتين الاقليمية والدولية:

١-السياسات الاقتصادية المتبعة في البلدان العربية، والتي تكاد تتقارب في نتائجها من حيث التبعية للأسواق الرأسمالية في الدول الصناعية المتقدمة، ولو أن تلك التبعية تتباين من دولة لأخرى حسب النهج المتبع في عملية التنمية. ولكن يلاحظ أنه بعد انتهاج سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي للهياكل الاقتصادية ورضوخ أغلب الدول العربية لنصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الخصخصة وبيع القطاع العام وانتهاج سياسة اقتصاد السوق. نقول يلاحظ أن ذلك ترافق مع:

-تفكك الاتحاد السوفياتي وإشاعة مقولة سقوط النهج الاشتراكي، وتراجعه، خاصة ذلك النهج المسمى بالنموذج السوفياتي.

-نجاح الولايات المتحدة في حشد دول عديدة لضرب قوة العراق وإفشال نهج التنمية المستقلة.

-تزايد المشكلات الاقتصادية داخل كل بلد عربي على حدة، وبروز مشكلات حادة كالتضخم والبطالة وتفاقم المديونية الخارجية. وبدلاً من أن تدفع هذه المشكلات البلدان العربية للتكتل والتعاون فيما بينها أدت بدلاً عن ذلك إلى ارتباط أكثر مع الأسواق الرأسمالية الخارجية، مما أدى إلى تفاقم الاختلالات التي كانت تشكو منها أغلب البلدان العربية. فالدول النفطية شهدت ارتباطاً واسعاً في السوق الرأسمالية، خاصة في مرحلة التوسع الاستثماري والانفاق الواسع لبناء الهياكل الأساسية والمرافق المختلفة أو لتطوير صناعات النفط وبناء الصناعات الأخرى وفي مجال أسواق المال. واتسعت الروابط ولا زالت مع الشركات متعدية الجنسية على نحو خاص.

أما الدول غير النفطية والتي عمدت إلى تحقيق التنمية بالاعتماد على الخارج، فإنها ذهبت في اعتمادها هذا إلى حد الاعتماد على التمويل الخارجي بمختلف أشكاله وخاصة القروض، مما يعتبر أحد العقبات إن لم يكن العقبة الرئيسية أمام دفع عجلة التنمية والخروج من حالة الركود والأزمة الاقتصادية.

ونشير هنا بوجه خاص، إلى أن الأموال المقترضة أو حتى المساعدات التي كانت تقدم لهذه الدول، كانت تخضع لشروط غير معلنة في الغالب تحدد كيفية استخدامها ومصادر المواد والتكنولوجيا التي يمكن شراءها بها وغير ذلك، أي أن استخدام القروض والمساعدات كان كذلك في مصلحة الجهات المقدمة لها.

٢-تعرض العالم الرأسمالي في مطلع الثمانينات لأزمة الكساد التضخمي، وهي الأزمة الأشد منذ أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات، وأدت محاولات الدول الصناعية الرئيسية الخروج من الأزمة، ولا سيما الولايات المتحدة، إلى تحميل الدولة النامية عموماً تبعات اقتصادية هائلة. ومن هذه المحاولات تلك الإجراءات المالية والنقدية وتشديد إجراءات الحماية في التجارة الدولية.

وكان من بين المنعكسات السلبية على الاقتصادات العربية، تقليص الطلب على الصادرات العربية وانخفاض الأسعار وتدهور شروط التبادل التجاري بالتالي. كما أن

رفع أسعار الفائدة أدى إلى تفاقم أزمة المديونية، في الوقت الذي انخفضت المساعدات المقدمة إلى البلدان النامية عموماً، بحيث أصبحت هذه البلدان مصدّراً صافياً للموارد المالية.

وقد رافق ذلك تصاعد الثورة العلمية والتكنولوجية، وظهور تبدلات في هيكل الانتاج الصناعي وتصنيع بدائل المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية، مما أدى إلى تدهور موقع هذه البلدان في التقسيم الدولي للعمل ودفعها إلى أوضاع أكثرها مشية.

إن ظهور هذه المستجدات على الساحة الدولية، كان يقتضي اتباع إجراءات وسياسات من شأنها تخفيف أثر الصدمات الخارجية أولاً، وتوسيع الاعتماد على الذات ثانياً.

إلا أن ما حصل كان خلاف ذلك.

فقد انخرطت غالبية الدول العربية في سياسات التكيف مع الأزمة بدلاً من التصدي لها، وأدى ذلك إلى مزيد من الانخراط في الأسواق الرأسمالية العالمية من جهة، وإلى إضعاف الارتباط الحاصل (على هشاشته) مع البلدان العربية ذاتها. لقد ساهمت عمليات التكيف هذه في إضعاف فرص وإمكانات التقارب أو التنسيق القومي أو الاقليمي، فضعفت بالتالي جميع الجهود الهادفة إلى المحافظة على الحدود الدنيا من العلاقات الاقتصادية العربية -العربية. ذلك أن إحكام طوق التبعية لكل دولة عربية من الأسواق الرأسمالية الخارجية، وضمن سياسات تستهدف إضعاف دور الدولة، وبيع وحدات القطاع العام، والرضوخ لمتطلبات الخارج، جميع ذلك يؤدي إلى إضعاف احتمالات العمل العربي المشترك ليس فقط على الصعيد الاقتصادي وإنما أيضاً على الأصعدة السياسية والثقافية الأخرى.

٣-بعد تدمير قوة العراق وإخراجه من ساحة العمل العربي، وبعد بدء ما يدعى بمسيرة التسوية أو مسيرة السلاح منذ مؤتمر مدريد (١٩٩١)، وبعد تعميق الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية. أصبح من الضروري (من وجهة نظر أمريكية -صهيونية) أن تطرح مشروعات بديلة عن المشروع العربي النهضوي، وعن مشروع التكامل الاقتصادي العربي.

فكان طرح مشروع الشرق أوسطية، في إطار تغيير وجه المنطقة وإحلال نظام شرق أوسطي جديد بدلاً عن النظام الاقليمي العربي.

وليتحقق ذلك كان العمل على قدم وساق يجري ضمن المحاور التالية:

-إضعاف العمل العربي المشترك إن لم نقل إيقافه واستبداله بعمل على صعيد ما يدعى بالشرق الأوسط.

-التعامل مع الدول العربية كل على حدة، ومنع أي تعاون عربي صحيح يمكن أن يقام بين دولتين أو أكثر.

-إضعاف الموقف العربي التفاوضي فيما يدعى مسيرة السلام. لفرض شروط أمريكا وإسرائيل على كل دولة عربية على حدة.

٤-إذا كانت الإدارة السياسية "قد توفرت بتوقيع الملوك والرؤوساء العرب على وثائق القمة الاقتصادية، فإن هذا كما أثبتت الأحداث، لا يكفي، فهناك أيضاً لا بد من توفر الأجهزة التنفيذية التي ستتولى تنفيذ المواثيق. إن هذه الأجهزة قد أنشأت وتثقفت في أزمان مختلفة، على مفاهيم قطرية انعزالية، إلى جانب الأساليب البيروقراطية والروتين. ونضيف أيضاً، المصالح، جميع هذه العوامل تضافرت لتشكل عائقاً حاسماً في وجه آليات تنفيذ التوجهات القومية. وبالطبع لا نستطيع أن نلقي اللوم كاملاً على الأجهزة التنفيذية في البلدان العربية، وإن كانت تتحمل جزءاً منها، ذلك أن المسؤولية تقع في النهاية على مجموعة من الظروف والعوامل التي حالت دون وضع المواثيق الموقعة موضع التطبيق.

٥-لا شك أن وحدة الهدف ووحدة التوجه السياسي، يعتبران من أساسيات نجاح عملية التكامل الاقتصادي، ولكن حتى إذا تحقق هذا فيظل هناك أمراً على غاية من الأهمية ألا وهو التكافؤ الاقتصادي فيما بين الاقتصادات القطرية، وكذلك توفر قاعدة للتنسيق في السياسات الاقتصادية.

ولا نعني في التكافؤ الاقتصادي أن تكون هناك قوى اقتصادية متكافئة أو متساوية فيما بينها كشرط لتوحيد هذه القوى، بل إن التكافؤ يتوفر عندما توجد قاعدة عادلة بين الاقتصادات، في علاقاتها، وفي التبادل فيما بينها، وفي الشعور بأن كل من هذه الاقتصادات يقف على قدم المساواة، ولا يوجد أية نية للاستغلال أو الشعور بأن هناك ظالماً ومظلوماً.

ولا شك بأن الطفرة النفطية قد خلقت شعوراً متناقضاً لدى بعض الدول النفطية وفيما بينها وبين الدول غير النفطية. وتولدت نتيجة الاحتكاك اليومي لدى بعض الأفراد أحاسيس ومشاعر تشوبها الشكوك وعدم الاطمئنان على المستوى الفردي ونتيجة لتجارب فردية محضة، ليس من الصعب إزالتها ببعض الإجراءات إذا ما توفرت النوايا.

أخيراً

تزداد أهمية العمل العربي المشترك على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية في هذه المرحلة التي يمر بها العالم، وخاصة ما يتعلق بالمتغيرات الدولية والاقليمية، فعلى الصعيد العالمي هناك اتجاهاً واضحاً نحو (عولمة) الاقتصاد والمزيد من الانفتاح خاصة بعد تطبيق نظام التجارة الدولية من خلال اتفاقية (الغات)، وعلى الصعيد الاقليمي يزداد الضغط على العرب من قبل الولايات المتحدة للدخول في مشاريع النظام الشرق أوسطي الهادف إلى تهميش الاقتصادات العربية وهيمنة اسرائيل برعاية الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة العربية.

إن العالم يسير نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة، ولن يكون هناك في المستقبل وجوداً للدول الضعيفة، ولا خيار آخر أمام العرب سوى اللجوء إلى إيجاد تكتل اقتصادي قوى فيما بينهم.

ويكتسب هذا الأمر، في ضوء الظروف العربية، تحدياً جدياً في مواجهة اعتبارات

الهوية العربية والوجود العربي والانتماء العربي. إضافة لعلاقته المباشرة بمسألة الأمن القومي العربي.

إن إقامة تكتل اقتصادي قوي بين الدول العربية، أمر تقتضيه المصالح الاقتصادية العربية أيضاً. فالتعامل مع العالم الخارجي، وتداعيات تطبيق أنظمة التجارة الدولية، وتكاليف التكنولوجيا الضخمة، وعمليات التنمية بوجه عام، كل ذلك يحتاج إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيد وجهات النظر والخروج إلى العالم والتعامل معه بموقف واحد وموحد.

وقد أبدت القمة العربية المنعقدة في يونيه/ حزيران١٩٩٦، اهتماماً خاصاً بالشأن الاقتصادي العربي حينما وافقت على إقامة منطقة تجارة عربية كبرى. ولكن كما عودتنا القرارات العربية، فإن العبرة في التنفيذ. ويبدو أن أجهزة جامعة الدول العربية سعت إلى تنفيذ ذلك وإن الإجراءات بدأت تأخذ طريقها نحو وضع هذا القرار موضع التنفيذ اعتباراً من أول عام ١٩٩٨.

وعلى أي حال يجب ألا ينظر إلى منطقة التجارة الحرة على أنها خاتمة المطاف، بل يجب النظر إليها على أنها خطوة، وخطوة صغيرة جداً، على طريق التكامل الاقتصادي، وأنها يجب أن تكون بداية لإقامة السوق العربية المشتركة.

بقي أن نشير إلى ملاحظتين هامتين:

الأولى: علينا ألا نكتفي بما تتخذه الحكومات من إجراءات ومواقف، بل لا بد من العمل على زيادة الضغوط الشعبية، وكذلك المنظمات الأهلية، ونشير هنا إلى أهمية الرأي العام وأجهزة الإعلام وكذلك إلى دور غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاداتها. فهذه الغرف والاتحادات بما تمثله من مصالح ومن قدرة على الحركة أقدر على تأكيد أهمية العمل العربي الاقتصادي المشترك.

والملاحظة الثانية: أن التجربة السابقة في انتهاج أساليب التنمية القطرية، وارتباط السياسات الاقتصادية في أغلب البلدان العربية بالأسواق الخارجية، أن هذه التجربة غير مشجعة وهي التي قادتنا إلى المأزق الذي نحن فيه على الصعيد الاقتصادي القطري والقومي. لذا لا بد من إعادة نظر باستراتيجيات التنمية وانتهاج استراتيجية التنمية المستقلة التكاملية التي تقودنا إلى خلق اقتصادات قطرية قوية في إطار قومي قوي. وهذا الأمر يحتاج على نحو أساسي إلى التخفيف من الانفتاح على الأسواق الخارجية لصالح الانفتاح على الأسواق العربية. مما يقتضي الارتقاء في العلاقات الاقتصادية العربية -العربية نحو إيجاد جدار جمركي عربي تجاه العالم الخارجي، وتفعيل التبادل التجاري بين البلدان العربية، وتوسيع دائرة استثمار المال العربي في الوطن العربي، وإعادة تدريجية للأموال العربية في الخارج، ومعالجة أمر انتقال العمالة العربية بين البلدان العربية. وتفعيل دور المنظمات والمؤسسات وأجهزة العمل العربي المشترك كافة.

التصورات والمخططات الصهيونية للشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربي

* د. غازي حسين

مقدمة:

يواجه النظام العربي في العقد الأخير من القرن العشرين مخاطر قيام نظام شرق أوسطي وسوق شرق أوسطية تشمل أجزاء غريبة ومعادية للجسم العربي لإخضاع البلدان العربية للهيمنتين الإسرائيلية والأمريكية.

بدأ السرطان الإسرائيلي بالتفشي في قلب الجسم العربي ليشكل تحالفات مع أطراف عربية وأقليمية، بعضها من بلدان عربية مجاورة لفلسطين ومن بلدان الخليج، والبعض الآخر من طوائف وأقليات يسهل على العدو الإسرائيلي السيطرة عليها وقيادتها ليصبح دولة عظمى في المنطقة.

ويعتقد عدد من الخبراء الأميركيين أن بعض البلدان العربية تحاول إقامة نوع من العلاقة بينها وبين "إسرائيل" حيث قال الخبير الأميركي في شؤون الشرق الأوسط، روبرت ستفالو "إن بعض الدول العربية تريد في هذه الرحلة إدخال "إسرائيل" كلاعب رئيسي مباشر، وعلى المكشوف في لعبة توازن القوى والخلافات بينها، وإن مانراه ليس سوى مقدمة لموجة سيشهدها الشرق الأوسط الجديد تتمثل في قيام الدول العربية ببناء تحالفات بمستويات مختلفة

بينها وبين "إسرائيل" تستخدمها هذه الدول لمساعدتها في صراعاتها وخلافاتها التقليدية والمعاصرة بين بعضها وبعضها الآخر(١).ويرجع روبرت ستفالو هذه الظاهرة الجديدة إلى حقيقتين:

الأولى: أن إسرائيل هي القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة والقادرة على ترجيح ميزان قوى بين دول عربية ضد أخرى.

والثانية: أن الكثير من الدول العربية تدرك أن مفتاحها إلى واشنطن موجود في أحيان كثيرة في إسرائيل، وبالتالي على تلك الدول أن تحسّن علاقاتها مع "إسرائيل" ما أمكن لتضمن علاقة سلسة مع واشنطن، القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم.(٢).

وضع البروفسور الأميركي برنارد لويس مخططاً للشرق الأوسط نشرته مجلة "فورين افرز" الأميركية في خريف ١٩٩٢ تحت عنوان "إعادة النظر في الشرق الأوسط"، انطلق فيه من التخلي الرسمي عن حلم القومية العربية والمتعلق بالوحدة وبدولة عربية موحدة أو حتى بكتلة سياسية متماسكة.ورسم شرق أوسط جديداً تصل حدوده الجغرافية إلى الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً، ويقول باحتمال إلغاء دور العرب في التاريخ الجديد للمنطقة لمصلحة قوى اقليمية أخرى وفي طليعتها إسرائيل وتركيا.

إن الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط تتماشى جنباً إلى جنب مع الاستراتيجية الإسرائيلية، حيث تعتبر الدولتان أن المنطقة مجال حيوي للمصالح الأميركية والإسرائيلية، وتعملان معاً على تصفية قضية فلسطين على حساب الحقوق الوطنية والقومية والدينية للعرب والمسلمين فيها، ولاخضاع الوطن العربي للهيمنتين الأميركية والإسرائيلية.

وقاد اعتماد الاستراتيجيتين على القوى العسكرية والإسرائيلية إلى حروب "إسرائيل" العدوانية والتوسعية، واستغلال نتائج الحروب العدوانية وحرب الخليج الثانية للتحرك نحو التسوية بالشروط الإسرائيلية والدعاية الأميركية لإجبار العرب على القبول بالأساطير والخرافات والمزاعم والأكاذيب الصهيونية.

وتبنت الولايات المتحدة المخططات والمشاريع الإسرائيلية لمستقبل المنطقة العربية، ودمجتها في استراتيجيتها الكونية، وعملت ولا تزال تعمل على خدمة مصالحها في المنطقة عن طريق "إسرائيل" كأداة عسكرية والمحافظة على تفوقها العسكري، وتأمين السيطرة على منابع النفط وممراته وأسعاره وأمواله، والعمل على التوصل إلى تسوية للصراع العربي-الصهيوني، وإقامة النظام الإقليمي الجديد والسوق الشرق أوسطية.

" الشرق أوسطية فكرة وتخطيط صهيوني"

إن الشرق أوسطية مصطلح سياسي النشأة والاستعمال، ولا ينبع من سمات المنطقة أو طبيعتها السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية، بل يمزق الوطن العربي ويرمي إلى رفض مفهوم "القومية العربية" ورفض الوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الوجود اليهودي في فلسطين العربية، وهو صهيوني النشأة ولخدمة الصهيونية والامبريالية.

وبالمقابل يطرح سياسيون ومفكرون وباحثون عرب النظام العربي والسوق العربية

المشتركة بدلاً من "الشرق أوسطية"، حيث يقوم على اللغة والتاريخ والتراث الديني والحضاري، وعلى مؤسسات العمل العربي المشترك، بالجامعة العربية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، والمجلس الاقتصادي العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادي العربية.

وتنتمي دول المنطقة ماعدا الكيان الصهيوني إلى العديد من المنظمات الإقليمية، مثل الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية.

تخيّل تيودور هرتسل، مؤلف كتاب "دولة يهود" ومؤسس الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة في يومياته "قيام كومنولث شرق أوسطي يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية".(٣).

وفي مطلع الأربعينيات من القرن العشرين وضع الصهاينة دراسات ومذكرات حول "الشرق أوسطية" وأنجزوا في عامي ١٩٤١-١٩٤٢ مشروعاً صهيونياً للشرق الأوسط لمواجهة الكتاب الأبيض الذي صدر عن حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين عام ١٩٣٩م، ويتضمّن الدعوة إلى قيام تعاون سياسي واقتصادي يمنع التصادم بين العرب واليهود، ويدمج فلسطين بأسرها في نظام شرق أوسطي تنزع عنه الصفة العربية ويحقق لليهود السيطرة على فلسطين وبقية بلدان المشرق العربي.

غرس يهود الولايات المتحدة وبريطانيا فكرة الشرق أوسطية في صلب السياستين الأميركية والبريطانية خلال الحرب العالمية الثانية.

وطُرِحَت فكرة التعاون الاقتصادي بين بلدان منطقة الشرق الأوسط لأول مرة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٣م، وذلك في اجتماع عقد بين ممثلين عن وزارتي الخارجية الأميركية والبريطانية في لندن، مقر وزارة الخارجية البريطانية للتباحث في تسوية وضع الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لضمان مصالح البلدين في المنطقة والهيمنة عليها.

أعدّ اليهودي الأميركي د.ارنست بيرجمان "أحد تلامذة حاييم وايزمان، زعيم المنظمة الصهيونية العالمية"، مذكرة قدمها للاجتماع، ويمثّل فيها تهويد فلسطين جوهر الخطة الأميركية والقائمة على هجرة اليهود إلى فلسطين العربية وإقامة "إسرائيل" فيها، وتحويلها إلى قاعدة صناعية متطورة لتكون حجر الزاوية في المشاريع والمخططات المستقبلية للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

وكان الحلفاء قد اطلقوا بعد الحرب العالمية الأولى تعبير "الشرق الأوسط" على المنطقة العربية لقربها من أوربا ولتوسط المنطقة الجغرافي بين القارات الثلاث، آسيا وإفريقيا وأوروبا.ويقصد بالمنطقة حسب المفاهيم الغربية: سورية وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق،ومصر، ودول الخليج وتركيا وإيران، وقام بعض المختصين بشؤون الشرق الأوسط في الولايات المتحدة بإلحاق أثيوبيان وإرتيريا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى إليها.

ظهرت "الشرق أوسطية" كفكرة إسرائيلية لأول مرة في وثيقة أصدرها "اتحاد اليهود" بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٨ وتضمنت التصاق فلسطين في اتحاد شرق أوسطي واسع، ووقعها عن اللجنة التنفيذية للاتحاد المذكور: يهودا ماغنس، مارثن بوبر، ديفيد سيناتور، جيرت ويلهلم وايزل مولهو.(٤).

إن مفهوم العروبة، والأمة العربية، والدولة العربية الواحدة أقدم بكثير من مفهوم "الشرق أوسطية" وتعود جذوره إلى أعماق التاريخ، ولكن الصهيونية والامبريالية نجحتا في الخامس عشر من أيار عام ١٩٤٨ بإقامة "إسرائيل" في فلسطين العربية بعد أن وضعت الصهيونية والاستعمار مخططاً لتحقيق هذا الهدف على مرحلتين:

الأولى: تهجير اليهود إلى فلسطين وترحيل العرب عنها وتحقيق الاستعمار اليهودي عن طريق استخدام القوة والحروب العدوانية والمجازر وإقامة المستعمرات اليهودية.

والثانية: الانطلاق من الأمر الواقع الناتج عن استخدام القوة والاحتلال والتهويد بتسخير الدبلوماسية والمفاوضات المباشرة لفرض اتفاقات إذعان على العرب والانتقال من مرحلة الغزو والتوسع الإقليمي إلى مرحلة الهيمنة على الاقتصادات العربية.

وولّد تأسيس الكيان الصهيونية في فلسطين العربية، قلب الوطن العربي وقبلة المسلمين تحدياً مصيرياً للعرب والمسلمين كافة، وأحدث انقطاعات في التواصل الجغرافي العربي واستنزافاً في الموارد الاقتصادية للبلدان العربية، وأصبح الكيان الصهيوني أداة عسكرية في يد الدول الاستعمارية للحيلولة دون وحدة العرب وتطورهم ولاذلالهم وإخضاعهم والسيطرة عليهم وعلى ثرواتهم.

اقترح بن غوريون، أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني على الرئيس الأميركي ايزنهاور بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٤م في رسالة وجهها إليه "إقامة سد منيع ضد المد الناصري" (أي ضد التيار القومي الوحدوي والتحرري) وللوقوف أمام التوسع السوفييتي من "إسرائيل وتركيا وإيران".(٥)

فشلت جميع المساعي الأميركية والبريطانية في فترة الخمسينيات في إخضاع البلدان العربية للهيمنة الإمبريالية. ففشل حلف السنتو، وحلف بغداد، ومشروع جونسون للتعاون المائي بين الأردن وإسرائيل، ومشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين ومبدأ ايزنهاور، نظرية الفراغ الأميركية للحلول محل فرنسا وبريطانيا. ونجح المد القومي عام ١٩٥٨م في تحقيق الوحدة بين سورية ومصر.

وخططت "إسرائيل" والولايات المتحدة لحرب حزيران العدوانية عام ١٩٦٧م، ولاهدافها السياسية والاقتصادية. ودون معاقبة العدو على حربه العدوانية وإجباره على دفع التعويضات طبقاً لاهداف ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بدأت المخططات الإسرائيلة لمستقبل الوطن العربي بالظهور بعد الحرب العدوانية المباشرة، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، وتمسك العدو الإسرائيلي ..... بدعم وتأييد أميركي مطلق بالأراضي العربية المحتلة لاجبار العرب

على القبول بمخططاته السياسية والاقتصادية.

نظمت "إسرائيل" عقد مؤتمرات المليونيرية اليهود في أعوام ١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ لاحكام سيطرتها الاقتصادية على المناطق العربية المحتلة واستغلالها.

وأنشأ المليونير اليهودي روتشيلد معهداً بالقرب من جنيف أطلق عليه اسم "معهد من أجل السلام في الشرق الأوسط" لدراسة احتمالات التعاون الاقتصادي في المنطقة بعد تسوية الصراع والبحث عن وسائل لإقامة علاقات تجارية بين "إسرائيل" والبلدان العربية.

وتأسست في الكيان الصهيوني "جمعية السلام في الشرق الأوسط" مهمتها وضع الخطط والبرامج والمشاريع لفرض هيمنة "إسرائيل" الاقتصادية على البلدان العربية.

خططت الجمعية الإسرائيلة لإقامة سوق شرق أوسطية على غرار السوق الأوروبية المشتركة وبالتنسيق والتعاون معها، وتتألف من عدة سلطات أهمها:

* **سلطة نفط الشرق الأوسط.**
* **سلطة التنمية السياحية.**
* **سلطة المياه والري.**
* **سلطة الزراعة والصناعة.**
* **سلطة تعمير الصحاري.**

وحددت الجمعية الإسرائيلية بعض السمات الأساسية التي يجب أن تبرز في تطوير اقتصاد المنطقة، فخصصت كل بلد من بلدان المشرق العربي بالصناعات التي تراها الجمعية، وتنبأت للسياحة بأن تكون من أهم صناعات الشرق الأوسط في عام الألفين، بسبب تقارب سكان المنطقة وسرعة المواصلات وزيادة الدخل السنوي.(٦).

أخذ في تلك الفترة ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي يطالب علناً بالتزاوج بين العبقرية اليهودية والاموال العربية وإيجاد تسوية لقضية فلسطين لكي يعترف العرب "بإسرائيل" وتندمج في الإطار الاقليمي وتقود المنطقة لصالحها وصالح يهود العالم.

وتبنى المستشار النمساوي اليهودي برونو كرايسكي، وملك المغرب الحسن الثاني دعوة غولدمان، وقاما بتسويقها عن طريق حسن التهامي وموشي دايان وزعماء الاشتراكية الدولية إلى السادات وعرفات.

وفي نهاية الستينيات طرح حزب العمل الإسرائيلي إقامة اتحاد إسرائيلي -فلسطيني – أردني على غرار "اتحاد بنيلوكس" (بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ)، وتبنى ياسر عرفات طروحات حزب العمل الإسرائيلي حول هذا الاتحاد الثلاثي ومشروع مارشال لأول مرة في اجتماع عقد بينه وبين الملك الحسن الثاني عام ١٩٨٣م.

ووضع جاد يعقوبي، وزير المواصلات في حكومة الجنرال اسحق رابين عام ١٩٧٥م مخططاً سرياً للتعاون الاقليمي في مجال المواصلات بين إسرائيل والأردن ومصر، وقدمة

للجنرال رابين وجرى بحثه ضمن هيئات حكومية إسرائيلية، ويشير جاد يعقوبي في مخططه إلى التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في مجال المواصلات هو أمر ضروري للطرفين، ويتضمن المخطط آنذاك التعاون بين مطاري إيلات والعقبة وإقامة مطار جديد مشترك في مرحلة لاحقة في الأردن، لاسرائيل والاردن ويكون استمراراً للمطار الأردني الحالي، وإقامة محطة مشتركة، وبرج مراقبة واحد.

وتضمن مشروع يعقوبي ربط الأردن بميناء حيفا بواسطة سكة حديد قطار الغور، وإيجاد اتصال بري بين الأردن وميناء اسدود، وتطوير شبكة خطوط حديدية بين "إسرائيل" والدول العربية المجاورة، وتحويل "إسرائيل" في نطاق التعاون الإقليمي إلى جسر بري بين مصر ولبنان.

وتضمن المشروع أيضاً تطويراً إسرائيلياً أردنياً مشتركاً لايلات والعقبة في المجال السياحي، وبحرية انتقال السياح بين إيلات والعقبة.(٧).

ووضع يعقوب ميريدور، وزير الاقتصاد في حكومة مناحيم بيغن بعد شهر واحد من زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧، مشروعاً للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وتوطين الفلسطينيين في البلدان العربية.

واشتمل المشروع على تأسيس صندوق مالي قوامه (٣٠) مليار دولار لعشر سنوات من دول النفط العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية، وتستفيد منه فقط الدول التي توقع اتفاقات سلام مع إسرائيل، بينما تحصل "إسرائيل" على حصة الأسد من الصندوق.

تبنت بعض الأوساط الأميركية مشروع ميريدور، وتقدم فرانك تشريش، عضو مجلس الشيوخ باقتراح إلى لجنة العلاقات الخارجية والأمن في الكونغرس طالب فيه رئيس الولايات المتحدة بلورة مشروع "مارشال جديد" للشرق الأوسط يؤدي إلى تعاون اقتصادي كامل في الشرق الأوسط مع الذين يعقدون اتفاقات سلام مع "إسرائيل".

اقترح شمعون بيرس خلال زيارته للولايات المتحدة في بداية نيسان ١٩٨٦م اعتماد مشروع مارشال للشرق الأوسط لتأمين الاستقرار في المنطقة حسب التخطيط والمصالح الإسرائيلية على غرار مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لدمج "إسرائيل" في المنطقة، والهيمنة عليها.

ويهدف بيرس من جراء طرح مشروعه الاستمرار في التسوية التي بدأت في كمب ديفيد بحيث ترتكز على أرضية اقتصادية لحل أزمات إسرائيل الاقتصادية وتحقيق الازدهار فيها وخلق مصالح مشتركة مع بعض الأوساط العربية لخدمة المخططات الإسرائيلية، ووعدت الولايات المتحدة بدراسة مقترحات بيرس بعناية مع حلفائها.

وقال بيرس قبل مغادرته الولايات المتحدة أنه "يعتقد بأن القضايا الاقتصادية ستصبح القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط في السنوات المقبلة، وإذا لم تعالج مثل هذه المشاكل فإننا يجب أن نتوقع عدم الاستقرار وأن يواجه الشرق الأوسط أخطر المشكلات في تاريخه".(٨).

وطرح يائير هير شفيلد (مهندس مفاوضات أوسلو السرية فيما بعد)، رئيس الوفد

الإسرائيلي في اجتماع بروكسل في أيار ١٩٩٢، لمجموعة عمل التعاون الاقتصادي الأقليمي في المفاوضات المتعددة الأطراف مخطط حزب العمل الإسرائيلي للتعاون الاقتصادي الاقليمي.

وشملت مقترحاته آنذاك المشاركة في الموارد الطبيعية البشرية، وتوسيع أسواق المنطقة، وجذب الاستثمارات من الدول الأجنبية ومن دول النفط العربية ومؤسسات التمويل الدولية، وإقامة صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط.

وطالبت دول الاتحاد الأوروبي في اجتماع بروكسل بالالغاء الرسمي للمقاطعة العربية، وتقدمت بخطة التعاون الاقتصادية في الشرق الأوسط أكدت فيها أن التعاون الاقليمي خطوة نحو الاندماج الاقتصادي في المنطقة ثم انخراط اقتصادات المنطقة في الاقتصاد العالمي.

وأجمل شمعون بيريز موقفة حول التعاون في الشرق الأوسط في المعهد القومي لدراسات الشرق الأوسط وأمام مثقفين مصريين خلال الزيارة التي قام بها إلى القاهرة في تشرين الثاني في ١٩٩٢ بالعبارات التالية:

"لاينبغي أن ننظر إلى المفاوضات السياسية بالتركيز في النظر إلى الماضي، يجب أن نضع نهاية للنزاع العربي الإسرائيلي وأن نبني شرق أوسط جديداً... يجب أن يكون الشرق الأوسط منطقة مفتوحة من ناحية اقتصادية لكل الشعوب التي تقطن فيه... يمكن أن تنشأ كونفدرالية أردنية- فلسطينية، أو كونفدرالية إسرائيلية – أردنية –فلسطينية، أوحلف بصيغة بنيلوكس.(٩).

ويشير الكاتب الإسرائيلي أودد بتون إلى فشل الصليبيين في المنطقة ويطرح درساً على إسرائيل للاستفادة من هذا الفشل لتجنيب المصير الذي حل بالصليبيين، يتلخص الدرس في ضرورة السيطرة الإسرائيلية على المقدرات الاقتصادية العربية.

ويتطرق إلى الموارد النفطية الهائلة في المنطقة وعدم قدرة أصحابها على حمايتها ويقول: "إن هذا الوضع العربي يخلق فرصاً جيدة للسيطرة الإسرائيلية على المنطقة... تعوّض إسرائيل مافات عليها من فرص بسبب النظرات السياسية الضيقة والآراء اليهودية المتطرفة، وليس أمامها من مفر غير السيطرة على الموارد العربية إذا ما أرادت الاستمرار في الوجود (١٠) "ويتوقع الخبير الإسرائيل موشيه ماندلباوم أن تصبح "إسرائيل " في ظل السلام مركزاً للأموال العربية والتأمين في الشرق الأوسط، ويقول: "وبما أن إسرائيل تتمتع بأفضل الاتصالات في الشرق الأوسط، فمن الممكن جداً أنه مع حلول السلام أن تتحول أموال النفط العربية إلى أسواق إسرائيلة المالية، أما بالنسبة للتأمين فإسرائيل تتمتع بمكان عظيم للحصول على القسم الأكبر من السوق العربية.(١١).

ويقول الجنرال امنون شاهاك، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية ورئيس الأركان الحالي في مقال له بعنوان "إسرائيل والشرق الأوسط في عام ٢٠٠٠، نشر في عام ١٩٨٧ مايلي:

"ينبغي أن تسعى إسرائيل، خلال السنوات القليلة المقبلة لترسيخ مفهوم انتمائها إلى

الواقع الشرق أوسطي"(١٢).ويقول الجنرال الوف هارايفن حول اندماج إسرائيل في المنطقة:"إذا لم تستطع إسرائيل الاندماج في عالم الغد فإن من المشكوك فيه أن يكتب لها البقاء فترة طويلة".(١٣).

المخططات الأميركية حول الشرق أوسطية

نجحت الولايات المتحدة الأميركية بأخراج مصر من دائرة الصراع العسكري مع العدو الإسرائيلي تحقيقاً للحلم الصهيوني الذي راود بن غوريون وبقية القادة الصهاينة، وذلك بتوقيع السادات اتفاقيتي كمب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية.

ونجحت إسرائيل في إنهاك لبنان وإقامة الكيان الانعزالي العميل لها في جنوبه، وتغذية الطائفية والامتثال الطائفي فيه إلى أن جاءت سورية ووضعت حداً للحرب الأهلية وأحلّت السلم الأهلي في لبنان الشقيق، وخرج لبنان منهكاً من الحرب الأهلية والحروب والاعتداءات والمجازر الإسرائيلية المستمرة واستمرار احتلال الجنوب وسرقة مياهه، ونجحت بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الولايات المتحدة بتحويل منظمة التحرير الفلسطينية من منظمة مقاتلة إلى منظمة سياسية.

وضعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بعد توقيع اتفاقيتي كمب ديفيد في عام ١٩٧٧ مخططاً للشرق الأوسط تحت عنوان: "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط" وكانت الوكالة الأميركية قد كلفت ثماني عشرة مؤسسة أميركية حكومية وغير حكومية لوضع هذا المخطط، وتمخض عن التقرير الذي أعلنته الوكالة ووردت فيه الأفكار التالية:

* **سيكون الدور الأميركي حاسماً في مجال التعاون الأقليمي، وعلى الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط.**
* **تقوم فكرة التعاون الإقليمي على أساس شرق أوسطي وليس على اساس عربي.**
* **إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية، لكي تسمح باستيعاب إسرائيل وانخراطها في النظام الإقليمي الجديد.**
* **إعطاء أهمية لدورالأكاديميين ورجال الأعمال في بداية التعاون الأقليمي وتطويره.**

ويعالج المخطط الأميركي آفاق التعاون بين إسرائيل ومصر وسورية والأردن ولبنان والسعودية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويتطرق إلى الموارد المشتركة مثل نهر الأردن، والبحر الميت وخليج العقبة، وإلى مشكلة الصحاري والزراعة والتعاون العلمي والتكنولوجي.(١٤).

ويوصي التقرير الأميركي في مجال النقل بربط خطوط المواصلات بشكل يعمل على تعزيز التجارة والسياحة، والبحث عن المياه الجوفية في سيناء، وبيع مياه النيل لإسرائيل، وتحلية مياه البحر.

ويطالب التقرير بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين إسرائيل وجيرانها، ويؤكد على الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة في المرحلة الأولى من البدء في تنفيذه.

تولي الولايات المتحدة الأميركية اهتماماً كبيراً للمنطقة العربية لخدمة المصالح الاقتصادية والهيمنة على النفط العربي والمحافظة على تفوق إسرائيل على جميع البلدان العربية، لذا اقترح البروفسور الأميركي روبرت تاكر أنه "لمنع أميركا من أن تنزف حتى الموت من جراء نفط الشرق الأوسط عليها فرض السيطرة الأميركية الفعلية على المنطقة الممتدة من الكويت نزولاً على طول الأقليم الساحلي للمملكة العربية السعودية حتى قطر.(١٥).

ودعا الجنرال الكسندر هيج، وزير الخارجية الأميركي خلال زيارته لعدة بلدان شرق أوسطية في نيسان ١٩٨١، إلى إنشاء حزام أمني في المنطقة يضم عدداً من الدول من باكستان إلى مصر، ويستوعب السعودية وإسرائيل، وتحدث هيج عن مخططه للشرق الأوسط أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي عن الحاجة إلى جمع تركيا وباكستان وإسرائيل وعدد من الدول العربية في حلف مشترك.(١٦).

وتعمل الولايات المتحدة لخدمة مصالحها في المنطقة على :

* **تأمين السيطرة الأميركية على منابع النفط وممراته وأمواله عن طريق القواعد العسكرية الدائمة.**
* **المحافظة على تفوق "إسرائيل" العسكري على جميع البلدان العربية.**
* **نزع السلاح غير التقليدي من أيدي العرب والحد من التسلح للدول العربية غير الخليجية.**
* **التوصل إلى تسوية للصراع العربي -الإسرائيلي.**
* **إلغاء المقاطعة العربية.**
* **بيع كميات كبيرة من الأسلحة للدول العربية في الخليج لتحسين وضع الاقتصاد الأميركي.**
* **إقامة النظام الأقليمي والسوق الشرق أوسطية.**
* **تسخير جزء من أموال النفط العربية لتعزيز التعاون الأقليمي وحل مشاكل إسرائيل الاقتصادية.**

أخذت المخططات الإسرائيلة والأميركية تتحقق بعد حرب الخليج الثانية ونتائجها المدمرة على النظام العربي بانعقاد مؤتمر مدريد في ١٩٩١/١٠/٣٠ وبدء المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وقام التصور الأميركي للسلام في الشرق الأوسط في الكلمة التي ألقاها الرئيس الأميركي بوش في افتتاح مؤتمر مدريد على تبني الأفكار الإسرائيلية حيث قال عن السلام مايلي: "فهو ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط فحسب وإبدالها بحالة عدم اعتداء، أن هذا ليس كافياً ولن يدوم لكننا نسعى للسلام الحقيقي: المعاهدات، الأمن، العلاقات الدبلوماسية، العلاقات الاقتصادية، التجارة، الاستثمار، التبادل الثقافي وحتى السياحة.(١٧).

وبعد مؤتمر مدريد وضعت مجموعة الدراسات الاستراتيجية في معهد واشنطن للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط تحت عنوان "مواصلة البحث عن السلام" جاء فيه: "نهاية الحرب الباردة أوجدت فرصة واحدة للسير في اتجاه إقامة تسوية سلمية شاملة بين العرب وإسرائيل، والمصالح الأميركية لا تزال مرتبطة بشكل حيوي بتلك المنطقة المضطربة، والاتفاقات العربية- الإسرائيلية، يمكن أن تساعد على حماية تلك المصالح وتوسيعها، بجمع إسرائيل وجيرانها العرب والدول العربية في الخليج والمغرب لمناقشة المسائل الاقليمية، وتقدم المفاوضات المتعددة الأطراف فرصة لتطوير الرؤية العامة للسلام وخلق ثقة ملموسة ببناء الاجراءات لتوفير الامن...."(١٨).

ووضع البروفسور برنارد لويس الخبير الأميركي في شؤون الشرق الأوسط مخططاً تحت عنوان :"إعادة النظر في الشرق الأوسط ينطلق فيه من التخلي الرسمي عن حلم القومية العربية الذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية موحدة، وقال فيه أن العالم العربي يسير بحالة تشبه: أميركا اللاتينية: "مجموعة من الدول تجمعها لغة مشتركة وثقافة مشتركة ودين مشترك وتاريخ مشترك من دون أن تكون موحدة ضمن سياسة مشتركة"(١٩). ويقول باحتمال إلغاء دور العرب في التاريخ الجديد للمنطقة لمصلحة قوة اقليمية أخرى في طليعتها "إسرائيل" وتركيا.

تبنت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي من النظام الإقليمي الجديد والسوق الشرق أوسطية والبدء في التعاون الإقليمي قبل التوصل إلى تسوية سياسية وحتى عدم ربط ذلك بالتقدم في المفاوضات الثنائية وصدر في حزيران ١٩٩٣ تقرير هارفارد تحت عنوان: "ضمان السلام في الشرق الأوسط، مشروع حول اقتصاد الفترة الانتقالية.

وينطلق التقرير من التركيز على العلاقات الاقتصادية بين سلطة الحكم الذاتي (المفترضة) وبين إسرائيل والأردن، وإقامة منطقة حرة بين الأطراف، ومشروعات إقليمية لدمج اقتصادات الثلاثة.

ويتضمن التقرير انضمام مصر وسورية ولبنان إلى منطقة التجارة الحرة، وأجمع على نقطتين هما :

الأولى: حرية انتقال السلع والتبادل الحر.،

والثانية: هيمنة اقتصاد السوق على اقتصادات الأطراف الثلاثة.

ويأخذ التقرير مصالح إسرائيل بعين الاعتبار، ويدعو إلى إنشاء بنك إقليمي باسم "بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية".

وقد تبنّى الرئيس الأميركي بوش في خطبته الافتتاحية في مؤتمر مدريد المخطط الإسرائيلي للتسوية والمفهوم الإسرائيلي للسلام. وأجبرت الولايات المتحدة الدول العربية على الدخول، في المفاوضات المتعددة الأطراف وعقد القمم والمؤتمرات الاقتصادية وإلغاء المقاطعة العربية.فالولايات المتحدة واليهودية العالمية يعملان على دمج المنطقة العربية في الكيان الصهيوني، وليس دمج الكيان الصهيوني بالمنطقة لتثبيته ككيان استيطاني، كولونيالي،

وعنصري على حساب الأرض والحقوق الوطنية، والقومية والدينية للعرب، والمسلمين، وجعله المركز والقائد والمهيمن على المنطقة، لنهب مواردها وثرواتها، والمحافظة على تجزئتها وتخلفها واستمرار تبعيتها للامبريالية والصهيونية، فالشرق أوسطية ليست مدخلاً للسلام والاستقرار والازدهار والبحبوحة الاقتصادية وإنما تكريس للاغتصاب والاستيطان، يفرضها القوي المنتصر على المهزوم بتسويق أميركي، وتهديدات إسرائيلية بشن الحرب على سورية ولبنان واعتداءات يومية على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

شمعون بريس والشرق الأوسط الجديد

وضع شمعون بيرس مخططات حزب العمل حول "الشرق أوسطية" في كتاب صدر في نهاية عام ١٩٩٣م بالانكليزية تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد" وطالب بنسيان الماضي، ووضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي، وبناء شرق أوسط جديد وسوق شرقية أوسطية، وإنشاء كونفدرالية إسرائيلية- أردنية- فلسطينية.(٢٠)

ويتكون الكتاب من أربعة عشر فصلاً بألفاظ وعبارات وكلمات مخادعة عن السلام والمصالح المشتركة لتسويق المطامع والمخططات الإسرائيلية في الوطن العربي وفرض هيمنة إسرائيل الاقتصادية عليه ويتألف مشروعه من شقين:

الأول: اقتصادي.

والثاني: أمني،

ويهدف الاقتصادي إلى دعم العامل الأمني عبر تشابك المصالح، ويهدف الأمني إلى المحافظة على تفوّق إسرائيل العسكري.

يتحدث بيريس في الفصل الأول عن فجر السلام الذي بزغ في أوسلو، ويقول:

" فرحتي في أوسلو كانت مزدوجة، فقد تصادف تلك الليلة أيضاً عيد ميلادي السبعين، وقتها قال لي أبو علاء، وهو يبتسم بجدارة: الاتفاقية هي هديتنا لك في عيد ميلادك، قلت في نفسي يالها من هدية، هدية متميزة وغير متوقعة بل من المستحيل تقييمها"(٢١).

لماذا تم الاتفاق، اتفاق الاذعان في أوسلو غزة أولاً؟

يجيب بيريس في كتابه عن هذا السؤال فيقول:

"كنت أول من طرح فكرة غزة أولاً، وكان ذلك في عام ١٩٨٠ وقتها اعتقدت بأن الأمور ستكون أفضل لو استطعنا التوصل إلى اتفاقية على مرحلتين، غزة أولاً، ثم الضفة الغربية بعد ذلك، وقد فضلت غزة أولاً لأنها وعلى عكس القدس التي يصعب التوصل إلى حلول وسط بشأنها، لم تكن قضية حساسة من الناحيتين العاطفية والسياسية كما وأنها على غير ماهو واقع في الضفة الغربية لم تكن مرشومة بالمستوطنات الإسرائيلية. وقطاع غزة أكثر من كونه منطقة جغرافية، فهو مكان مليء بالسكان الذين يعيشون حياة اقتصادية صعبة، الأمر الي يجعله بؤرة مشاكل.(٢٢).

ويؤكد بيرس أن فرص تمرير اتفاق غزة على عرفات يعتمد على شرطين مسبقين وهما أن لا تكون غزة نهاية المطاف وأن يأتي الطلب من الجانب الفلسطيني، وتعززت فكرة غزة-بأريحا وإن أسامة الباز وعمرو موسى لعبا دوراً في تسويق الفكرة للقيادة الفلسطينية.

ويمضي بيرس في حديثه عن أريحا، فيقول: "فضلت أن تعرض عليهم أريحا كمؤشر على عزمنا الاستمرار في التفاوض، وبالنسبة لاريحا فيمكن القول بأنه لا يوجد في محيطها المباشر مستوطنات تشكل عقبة في المحادثات، واقترحنا إقامة مركز إداري في أريحا للتخفيف عن الضغوط على القدس خاصة وأن أريحا ليست بعيدة عنها، كما وأن وجود أريحا على نهر الأردن إنما يفتتح الطريق أمام الحلول المستقبلية بنظري على الأقل وهو الحل المتمثل في الكونفدرالية بين الأردنيين والفلسطينيين.(٢٣).

ويؤكد بيريس أن إسرائيل حصلت في اتفاق أوسلو على تنازلات أمنية، وأبقت قضية القدس والمستوطنات خارج بنود اتفاق الحكم الذاتي المحدود.

ويتحدث الفصل الثاني من الكتاب عن ازدياد التهديد الأصولي خطورةً في الفترة الأخيرة بامتلاك إيران القدرة النووية ويقول: "وخطورة وجود سلاح نووي في أيدي متعصبين دينيين لا يشكل خطورة على جيرانهم فحسب بل إنها تمتد لتشمل العالم بأسره، أن الخلط القاتل بين الأصولية الدينية والصواريخ والأسلحة غير التقليدية إنما يهدد السلام العالمي.(٢٤).

ومن المعروف أن إسرائيل لا تمتلك القدرة النووية فحسب، بل إنها تمتلك أكثر من ٢٠٠ رأس نووي وعشرات القنابل الذرية، وترفض إخضاع منشآتها النووية لأي تفتيش أو رقابة دولية، وترفض وضعها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ترفض التوقيع على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي مدججة بالسلاح التقليدي وغير التقليدي، وتشعل الحروب العدوانية وتحتل الأراضي العربية وتمارس الاحتلال والضم والتهويد، والاستيطان والعنصرية والإرهاب كسياسية رسمية.

ويتناول بيرس في الفصل الرابع النظام الاقليمي ويريد من السلام بين إسرائيل والعرب أن يخلق البيئة الملائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية ويقول:

"هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة،وهيئات مركزية مختارة، على غرار الجماعة الأوربية، وأن الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي تقوم على أربعة عوامل جوهرية:

الاستقرار السياسي: أن الأصولية تشق طريقها سريعاً وعميقاً في كل بلد عربي في الشرق الأوسط، مهددة بذلك السلام الإقليمي، ناهيك عن استقرار حكومات بعينها....

الاقتصاد: إن إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية هي الرد بل الرد الوحيد على الأصولية.

الامن القومي: إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر، عصر الصواريخ أرض-أرض والقدرات النووية، هو إقامة

نظام إقليمي للرقابة والرصد....

إشاعة الديمقراطية: وليست الديمقراطية مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية، بل هي أيضاً هيئة رقابية تحرص على السلام وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي.(٢٥).

ويتناول بيريس في الفصل السابع موضوع مصادر الاستثمار والتمويل والحاجة إلى استثمارات دولية كبيرة لإقامة الشرق الأوسط الجديد، ويعترف أن السبب الرئيسي في توجهه الجديد هو الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة، ممايقلل من إمكانياتها في تقديم المساعدات المالية لإسرائيل ويقول:

"تواجه" الولايات المتحدة الآن متاعب اقتصادية جمة، الأمر الذي يجعل قابليتها لتقديم العون المالي المباشر تتناقص بصورة واضحة، وإنها لم تعد قادرة على الإسهام مالياً.(٢٦).

ويؤكد بيرس أن أميركا لم تعد قادرة على الاستمرار في تقديم المساعدات المالية الضخمة لإسرائيل ويضرب على وتر المصالح الأميركية والأوروبية في المنطقة ويشجعهم على الاهتمام فيها لخدمة مصالحهم الاقتصادية والسياسية ويقول أن للأمم المتقدمة في العالم مصالح سياسية واقتصادية كبيرة في الشرق الأوسط وإن للسوق الأوروبية مصالح قديمة في المنطقة، ويتناول حديثه مع المستشار الألماني هيلموت كول حيث اقترح عليه تقليص البطالة الألمانية عن طريق إيجاد وتنمية أسواق جديدة في الشرق الأوسط، وبالتالي تساهم مع أوروبا في حل مشكلاتها الخاصة وتساعد الشرق الأوسط الجديد.

وطالب بإقامة بنك في الشرق الأوسط يديره أشخاص من المنطقة، وتطرق إلى رأس مال البنك وقال: "ويمكن تقسم رأس المال إلى ثلاث فئات: الأولى: أموال سيتم جمعها من المنطقة نفسها.والفئة الثانية من رأس المال ستكون في مساهمة الشركات الدولية الكبيرة.

والفئة الثالثة هي المعونة المباشرة التي يمكن أن تأخذ طريقها إلى السكان المعوزين، مثل أهالي قطاع غزة.(٢٧).

ويقصد بذلك أموال من دول النفط وأموال من تخصيص نفقات التسلح ومصادر خارجية.

ويتناول في الفصل الثامن تحت عنوان الحزام الأخضر المشروعات التي يجري تخطيطها في إسرائيل للزراعة الصحراوية وتطوير تكنولوجيا الزراعة وتحلية المياه ومقاومة التصحر وتربية الحيوانات ويقول: "لسنا بحاجة إلى الانتظار إلى أن يحل السلام رسمياً، من أجل الشروع في شراكتنا التكنولوجية. نحن نقوم فعلاً بإدارة مشاريع تعاونية مع الأقطار الصديقة التي لنا علاقات ديبلوماسية كاملة معها، مثل مصر".(٢٨) ويمضي ويقول إن "العمل من أجل صبغ الشرق الأوسط باللون الأخضر، هو الوسيلة لضمان الغذاء الكافي، الهواء النقي، بيئة منصفة متحررة من الخوف والقمع".

ويحدد في الفصل التاسع تحت عنوان المياه أربعة أقسام لافتقار المنطقة إلى المياه وهي: "الظواهر الطبيعية والزيادة السريعة في عدد السكان، والاستغلال الخاطئ والسياسة التي تفتقر إلى الترشيد المطلوب(٢٩)، ويتحدث عن كيف أن المياه كانت سبباً لنشوب العديد من الحروب.

"والمياه في الشرق الأوسط هي ملك للمنطقة، ولعل المياه أكثر من قضية أخرى تعتبر دليلاً على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمي. ويتطرق إلى مشروع المياه التركي وتحلية المياه.

ويتناول في الفصل العاشر "البنية التحتية للنقل والمواصلات" ويقول: إن بناء الطرق ، وتمديد خطوط السكك الحديدية وتحديد المسارات الجوية وربط شبكات النقل وتحديث وسائل الاتصالات وتوفير النفط والماء في كل مكان وإنتاج البضائع والخدمات عن طريق الكمبيوتر، سوف يفتح حياة جديدة في الشرق الأوسط(٣٠).

ويتطرق إلى خطة سكة حديد الحجارة وشحن البضائع من ميناء حيفا إلى الأردن وسورية، وبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة وإحدها تخترق الشرق الأوسط من شمال إفريقيا إلى أوروبا. وإقامة مناطق تجارية حرة بمحاذاة موانئ البحر المتوسط والبحر الميت، وقناة البحر الأحمر إلى البحر الميت.

ويتطرق في الفصل الحادي عشر إلى تطوير السياحة، ويقول ان فتح الحدود وحده سيساعد في إحياء النشاط السياحي بين دول الشرق الأوسط، وقد يكون المكسب الرئيسي في تعاظم عدد السياح الأجانب.(٣١).

ويركز على الأموال الهائلة التي يمكن الحصول عليها من جراء تطوير السياحة الاقليمية ويتناول في الفصل الثاني عشر موضوع الكونفدرالية الفلسطينية- الأردنية، وترتيب بناء أردني -فلسطيني إسرائيلي، وإبقاء القدس تحت السيطرة الإسرائيلية ومفتوحة لجميع المؤمنين.

ويتناول الفصل الرابع عشر والأخير مشكلة اللاجئين ويرفض حقهم في العودة إلى وطنهم فلسطين لأن العودة برأيه "ستمسح الوجه القومي لدولة إسرائيل محوّلة الأغلبية اليهودية إلى أقلية، وبالتالي فليست هناك أية فرصة لقبولها سواء الآن، أم في المستقبل (٣٢).

وعند تحليل نتائج القمم الاقتصادية واتفاقات أوسلو.ووادي عربة يظهر بجلاء أن تحقيق الأهداف والمخططات التي وضعها بيرس في كتابه: "الشرق الأوسط الجوية" قد أخذت طريقها للتنفيذ في الوطن العربي.

ويريد بيرس تحقيق إسرائيل العظمى الاقتصادية بدلاً من إسرائيل الكبرى الجغرافية فيقول: "إن إسرائيل تواجه خياراً حاداً بين أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم، أو أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على حجم السوق التي تحت تصرفها(٣٣).

ويمضي بيرس مُعلناً بصراحة وقحة :

" أنا أقول انه لن يكون هناك أي حل دائم إذا لم يصبح هناك شرق أوسط جديد لقد

أدركنا أنه لاقيمة للاستقلال السياسي بدون أسس اقتصادية قوية".(٣٤).

لقد قدّم بيرس في كتابه مشروعاً استعمارياً جديداً للمنطقة العربية ولكن بأسلوب جديد ولباس جديد خادع يخفي خطورة الأفكار والمخططات والعبارات الواردة فيه.

إن التخطيط الذكي والعبارات المغرية والخلابة لا يمكن لها أن تحجب حقيقة أن بيرس وحكام إسرائيل هم أعداء العرب والعروبة والإسلام، وهم الذين أفشلوا التقدم والازدهار في البلدان العربية وعرقلوا وحدتها وتطورها وتقدمها، ويعملون اليوم لإخضاع الاقتصادات العربية لهيمنة إسرائيل.

ويعتمد بيرس في كتابه عبارات وأساليب بارعة في التكتيك، لإبعاد أنظار العرب عن مخاطر النظام الجديد الذي يطرحه، وللتغرير ببضع الأوساط العربية وتضليلها، ويهدم بأساليب خبيثة فكرة العروبة والإسلام والوحدة العربية ويستعدي العالم على العرب وعلى فئات واسعة من مواطنيهم. ويعمل للحط من التراث الفكري والثقافي للأمة العربية وتسخيف المبادئ والأهداف التي أجمعت عليها الأمة، وتشويه أمانيها وآمالها وأحلامها وعاداتها وتقاليدها، وتدمير كل صلة بين الماضي والحاضر، والهزء بالوطن والنضال والعدالة والحقوق والتاريخ والجغرافيا والمقدسات، وجعل اللاوطنية بضاعة سهلة التناول للأطفال والشباب للقضاء على نقاء الأمة وتراثها، ونشر التفسخ وكراهية الدين الإسلامي لأن بيرس وحكام إسرائيل يعرفون أن الأمة العربية المتمسكة بتراثها ودينها بعقلانية وإيمان لايمكن لها أن تستسلم وتسلّم القيادية في المنطقة للإسرائيليين الغرباء عن المنطقة ، الغرباء عن المنطقة والدخلاء عليها والمغتصبين لفلسطين العربية والمقدسات الإسلامية والمسيحية، ولذلك يشن بيرس حملته على الدين الإسلامي تحت شعار التطرف والأصولية.

ويسوّق بيرس مشروعه للدول الغربية بالقول بأنه يهدف إلى تعزيز استقرار سوق النفط العالمية، أي العمل على ضمان هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على النفط العربي.

ويقترح تطبيق نظام الشرق الأوسط الجديد على مرحلتين تتضمن الأولى إقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة والسياحة والمواصلات والمياه بين بعض بلدان المنطقة ومنهاتركيا ويعتبر اتفاق الاذعان في أوسلو ووادي عربة بداية تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

وتتضمن المرحلة الثانية من مشروعه إقامة سوق مشتركة ومؤسسات مركزية على غرار السوق الأوروبية المشتركة.

وأكد يوسي بيلين، أحد القادة البارزين في حزب العمل الإسرائيلي أمام مجموعة من المستثمرين البريطانيين في أيار ١٩٩٤، العمل من أجل إقامة السوق الشرق أوسطية وقال:

"قد نشهد خلال الأعوام الخمسة المقبلة تشييد بنية تحية مشتركة في الشرق الأوسط تشمل إضافة إلى إسرائيل كلاً من فلسطين، ومصر، والأردن، وسورية، ولبنان، وإذا تم ذلك، فأننا سندرس إمكان إقامة سوق مشتركة في الأعوام العشرة التالية.(٣٥).

إن الكيان الصهيوني يهدف من النظام الشرق أوسطي الجديد تكريس الهيمنة الإسرائيلية

على البلدان العربية، لاختلال موازين القوى والدعم الأميركي المطلق له، وممارساته العدوانية والعنصرية والإرهابية والاستيطانية.

ويعتقد العديد من قادة العدو الإسرائيلي وعلى رأسهم شمعون بيريس أن تحسين مستوى الحياة سيقود إلى انخفاض مستوى العنف، وكأن الشهداء العرب في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ضحوا بأرواحهم الزكية من أجل حفنة من الدولارات وليس في سبيل الدفاع عن الوطن وحريته وسيادته والتصدي للارهاب الإسرائيلي والتهويد والقهر والظلم والاحتلال وتدمير المنجزات ونهب الثروات، ومصادرة الأراضي والحقوق العربية.

إن "إسرائيل" تريد تزوير التاريخ، وتعمل على أن تمحي من الذاكرة العربية أنها دولة غربية ومغتصبة للأراضي والحقوق، وإنها قامت على الإرهاب والحروب والمجازر الجماعية وتهويد الأرض العربية.

وسيقود نظام الشرق الأوسط الجديد إلى تجسيد الاستعمار الإسرائيلي عبر المشاريع المشتركة والتفوق العسكري الإسرائيلي والتمسك بالمزاعم والأساطير والأطماع الصهيونية.

وينجم عنه بروز قيم وأنماط وعلاقات وسلوك وولاءات جديدة غير عربية والمزيد من التبعية.

مخاطر الشرق الأوسط

دخلت الشرق أوسطية أول مرحلة من مراحل بلورتها بانعقاد المفاوضات المتعددة الأطراف وتوقيع اتفاق الاذعان في أوسلو، حيث نجح العدو الإسرائيلي بتصفية قضية فلسطين ووضع نواة النظام الشرق أوسطي وأرسى حجر الأساس للنظام الأقليمي الجديد، وفتح الأبواب الفلسطينية والعربية للتطبيع، حيث يلتزم الجانب الفلسطيني بالعمل مع إسرائيل على دمج المنطقة اقتصادياً وتنمية العلاقات الإسرائيلية العربية أى اختراق الأسواق العربية، ومساعدة إسرائيل في تطبيع علاقاتها مع العرب.

وجاء اتفاق وادي عربة ليلزم الأردن بالنظام الشرق أوسطي ويحمله على تبني "السلام الواقي" والهرولة في التطبيع والتعاون الاقتصادي والعسكري والأمني.

ويعتبر الأردن نفسه حليفاً وشريكاً لإسرائيل في إقامة النظام الإقليمي وكجسر للعبور على بلدان الخليج والبلدان العربية المجاورة.

وتعتبر إسرائيل نفسها جسراً للحضارة الغربية والنفوذ الغربي في مواجهة "البربرية الأسيوية" التي تحدث عنها تيودور هرتسل في كتابه "دولة اليهود" في التصادم مع العروبة والإسلام، مما يظهر أن الكيان الصهيوني لا يريد الاندماج في المنطقة بل يعمل على التوسع والاستيطان والهيمنة.

وما التعاون الاقتصادي الاقليمي إلاّ واجهة لتحقيق هذه الهيمنة، والشرق أوسطية ليست تكتلاً اقتصادياً يقوم على المنافع المتبادلة لبلدان المنطقة، وإنما هي نتاج اتفاقات الاذعان واستغلال الاحتلال غير الشرعي للاراضي العربية المحتلة واستبدال إسرائيل الكبرى

التوراتية بإسرائيل العظمى الاقتصادية.

وتعتمد على تجميع أكبر عدد ممكن من يهود العالم في فلسطين وتهويدها، وترحيل أكبر عدد ممكن من العرب منها، وتسخير القوة لتحقيق التوسع والهيمنة.

ويتطلب تحقيق الشرق أوسطية تخلي الشعب العربي عن أرضه وثرواته وحقوقه ونسيان اغتصاب اليهود للأرض والثروات العربية ونسيان الحروب العدوانية والمجازر الجماعية وتدمير المنجزات الاقتصادية. وتخدم الشرق أوسطية تبطين أهداف العدو الإسرائيلي الاستعمارية والاستيطانية بشعارات "السلام والتعاون"، التي تعريها وتفضحها الممارسات والوقائع اليومية.

ويرمي الصهاينة من جراء الشرق أوسطية الهيمنة على الاقتصادات العربية، وحل أزمات إسرائيل الاقتصادية وتهميش دور العرب ودور مصر وتولي قيادة المنطقة والمساومة عليها مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، فالشرق أوسطية هي المشروع الصهيوني للهيمنة الإقليمية على الوطن العربي وهيمنة اليهودية العالمية على العالم، وجزء لا يتجزء من الاستراتيجية الكونية الشاملة للولايات المتحدة، وبالتالي يصعد دور إسرائيل من القاعدة الامبريالية والوكيل الامبريالي إلى دور الشريك للمحافظة على المصالح الاقتصادية والأمنية للطرفين وتكليف إسرائيل بمهمة عسكرية واقتصادية لاستغلال ثروات المنطقة والمحافظة على تبعية العرب لأميركا وإسرائيل.

إن الشرق أوسطية تجسيد للمخططات الصهيونية لمستقبل المنطقة العربية في مرحلة السلم الإسرائيلي، وهي مشروع صهيوني ساهمت في التخطيط له وإرساء دعائمة جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، العمالية منها والليكودية، ويحوّل إسرائيل إلى دول عظمى.

وترمي إسرائيل من خلاله إلى النجاح في تسويق النفط والغاز العربيين ونقل النفط من الخليج والعراق إلى أوروبا، فالشرق أوسطية تهدف إلى سلب الخيرات العربية، والتحكم في تطور الأقطار العربية ، والحيلولة دون إقامة صناعات وطنية متطورة، خلافاً لما طرحه شمعون بيرس (بطل حرب عناقيد الغضب ومجزرتي قانا والنبطية)، في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، والذي اعتمد فيه على التمويه والتضليل والكذب، حيث طرح النظام الإقليمي الجديد كبديل عن الفقر والبطالة وكمدخل وحيد للرفاه والازدهار للقضاء على التطرف القومي والإسلامي.

والمعروف أن إسرائيل هي التي عرقلت التطور والتقدم والازدهار في البلدان العربية منذ تأسيسها وحتى اليوم، والأحداث اليومية في الضفة والقطاع وفي لبنان أمثلة واضحة على ذلك.

وتسعى إسرائيل من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف والقمم الاقتصادية إلى إقامة علاقات اقتصادية تساعدها في فرض مخططاتها في المرحلة النهائية من المفاوضات لزيادة الأوراق التي في يديها بالإضافة إلى الأراضي المحتلة لممارسة المزيد من الابتزاز على الأطراف العربية لتحقيق المزيد من التنازلات العربية وتضخيم المكاسب الإسرائيلية.

وتقترح إسرائيل من خلال الشرق أوسطية إقامة مشاريع إقليمية مشتركة تقوم الأطراف الأخرى بتمويلها على أن يكون المركز والإدارة والتقنية إسرائيلية، وبالتالي السيطرة على التعاون الاقتصادي الاقليمي وتسخيره لمصلحتها ومصلحة يهود العالم دون أن تُدفع فلساً واحداً، بل تطالب دول النفط العربية، أن تُخصّص ١٪ من دخل النفط للتنمية الاقليمية وتطالب بضرورة تحديد النسل في البلدان العربية، بينما تستقبل يومياً مهاجرين يهود من مختلف أصقاع العالم.

وتعود فكرة المفاوضات الثنائية المباشرة والمتعددة الأطراف إلى حكومات العمل والليكود، بينما تعود فكرة اللقاءات والتحالفات الثقافية كلقاء غرناطة وتحالف كوبنهاغن والقمم الاقتصادية والامنية إلى حزب العمل، وتحديداً إلى بيرس ورابين، وسوقتها الولايات المتحدة. وحملت العديد من الدول العربية والأوروبية على تبنيها والاشتراك فيها.

ويتضمن المخطط الإسرائيلي لإقامة النظام الشرق أوسطي عقد القمم والمؤتمرات الاقتصادية والامنية وتولت الولايات المتحدة إخراجها إلى حيز الوجود.

إن الشرق أوسطية فكرة صهيونية المنشأ، إسرائيلية التخطيط والتنظيم، ولمصلحة إسرائيل ويهود العالم أولاً، والولايات المتحدة الأميركية ثانياً، والدول الأوروبية ثالثاً، وعلى حساب الوطن والمواطن العربي، وقد تبنتها الولايات المتحدة وسوقتها للدول الأوروبية، وحملت الدول العربية على الموافقة عليها، والانخراط فيها.

وترمي إسرائيل من جرائها إلى إلغاء الهوية العربية والمشروع القومي، والتكامل الاقتصادي العربي وحل الأزمات الاقتصادية على حساب الثروات العربية: ويكمن الخطر الاقتصادي فيها بالتدمير السرطاني للنسيج الوطني والقومي للاقتصادات العربية كما يكمن خطرها السياسي بتدمير مؤسسات العمل العربي المشترك، وإقامة مؤسسات شرق أوسطية ذات أهداف وأولويات تخدم الهيمنة الإسرائيلية.

وتهدف المشاريع الأقليمية إلى تجاوز إسرائيل لازماتها الاقتصادية.المزمنة والتخلص من العجز في الميزان التجاري، وجني الأرباح الهائلة وترسيخ اتفاق أوسلو ووادي عربة.

وتنبع خطورة الشرق أوسطية من غياب المشروع العربي البديل والدعم الأميركي والأوروبي غير المحدود لإسرائيل وإقامة محور ثلاثي: إسرائيلي- فلسطيني- أردني، وآليات دائمة وهي:

١- بنك التنمية الاقليمي، ومقرّه القاهرة.

٢- مجلس السياحة الاقليمي ومصره تونس.

٣- المجلس الاقليمي لرجال الأعمال.

٤- السكرتارية التنفيذية ومقرها عمان.

٥- الامانة العامة ومقرها الرباط.

مخاطر القمم والمؤتمرات الاقتصادية:

ينظم مجلس العلاقات الخارجية الأميركية في نيويورك، والمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا عقد المؤتمرات الاقتصادية.

وتقف المخابرات المركزية وراء مجلس العلاقات الخارجية الأميركية كما أنها هي التي أنشأت عام ١٩٥٠المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس.

اشتركت في الإعداد للقمم والمؤتمرات الاقتصادية مجموعة من المؤسسات الأميركية والأوروبية والاسرائيلية، ومنها مؤسسة المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط ومقرها في ايرلندا، ويطلق عليها اسم جماعة الوشاح الأزرق، وأنشأتها المخابرات المركزية في أيار ١٩٩٣، وساهم البنك الدولي، وغرفة التجارة العربية- الألمانية، وبنك ليومي الإسرائيلي في الاعداد لها، لإخراج الشرق الأوسط الجديد إلى حيز الواقع.

مارست الولايات المتحدة ولا تزال تمارس حملات الاغراء والترهيب والضغط على الأطراف العربية لحملها على قبول المخططات والمشاريع الاسرائيلية دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح والحقوق والمواقف العربية، وعقدت الولايات المتحدة القمم والمؤتمرات الاقتصادية بعد أن أخذت إسرائيل كل ما أرادته منها ومن الأمم المتحدة (كالغاء القرار ٣٣٧٩ الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية) وأوروبا وياسر عرفات وبعض الدول العربية وقبل أن تتعهد بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية المحتلة.

ووضعت القمم والمؤتمرات الاقتصادية الأسس والآليات لإقامة سوق إسرائيل العظمى على أن تكون سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني والأردن وإسرائيل نواتها.

وذهب العرب إلى القمم الاقتصادية التي قاطعتها سورية ولبنان وهم في حالة كبيرة من التمزق والضياع، فاستغلت الولايات المتحدة هذه الأوضاع وحملتهم على الهرولة باتجاه العدو الإسرائيلي.

وكان الحضور الأميركي والأوروبي الكبير في القمم الاقتصادية يهدف إلى إضفاء الشرعية على هيمنة "إسرائيل" على الاقتصادات العربية، وكانت القمم الاقتصادية خطوات عملية لانشاء النظام الاقليمي الجديد وله دلالتان:

- **الدلالة الأولى:** أنَّ الشرق الأوسط الجديد ماهو إلاّ ستار لدمج إسرائيل في المنطقة وتوليها دور المركز والقائد.

والدلالة الثانية: إن المحرك الرئيسي للنظام الشرق أوسطي هو محرك أميركي من خارج المنطقة، ولولا تبني الولايات المتحدة له وحماسها لتحقيقه لماخرج إلى حيز الوجود.

لقد كانت قمة الدار البيضاء الاقتصادية هي القمة الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة والصراع العربي الصهيوني. وكان الهدف المعلن بعقدها هو إيجاد آلية دائمة للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية، وإلغاء المفاهيم العربية وتطبيع العلاقات.

أما الدور غير المعلن فهو إعطاء إسرائيل دور متميز ومحوري في علاقاتها مع البلدان العربية وتحويلها إلى المركز والقائد وبوابة الاستيراد والتصدير من وإلى البلدان العربية، وخزّان لتجميع النفط والغاز العربي، وأهم عقدة مواصلات، وجعل التعاون الاقليمي بديلاً عن التعاون العربي، والسوق الشرق أوسطية بديلاً عن السوق العربية المشتركة.

ووصلت الوقاحة بالجنرال رابين حداً طالب فيه الدول العربية أن تترك إسرائيل تقودها(٥٠) عاماً بدلاً من مصر التي قادتها (٥٠)عاماً إلى الخوف والتخلف، وطالب دول النفط العربية بأن تدفع دولاراً عن كل برميل نفط تبيعه 'إلى صالح صندوق التنمية في الشرق الأوسط.

وأكد الجنرال رابين من على منصة قمة الدار البيضاء، وأمام الملك الحسن، رئيس لجنة إنقاذ القدس "بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل".

وأسفرت قمة الدار البيضاء عن نتائج هامة لإسرائيل: منها الاعتراف بدورها الاقليمي بالإضافة إلى إلغاء المقاطعة والهرولة في تطبيع العلاقات.

كانت إسرائيل المستفيد الأول من القمة والنتائج التي تمخضت عنها، وكانت بالفعل قمّة الجنرال رابين وبيرس، وأنهت عزلة إسرائيل العربية والدولية، وقضت على مخاوف رجال الاستثمار في أوروبا وأميركا ودول الخليج، وحضرها العرب وهم لايدركون فداحة خطورتها وإنما تلبية لرغبة الولايات المتحدة وكسب ود اليهودية العالمية.

وجاءت قمة عمان الاقتصادية كامتداد لقمة الدار البيضاء، حيث أعلنت الأولى المبادئ العامة للتعاون الاقليمي، بينما اتخذت الثانية الخطوات العملية لتنفيذها وإقامة الآليات اللازمة لتحقيقها، وبالرغم من أن قمة عمان، إمعاناً في إذلال وإهانة وابتزاز الدول العربية، انعقدت في جو سياسي متوتر يتمثل بموقف الكونغرس الأميركي من مدينة القدس العربية، وموافقته على نقل مقر السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وبناء قصر السفارة الجديد على أرض تعود ملكيتها للوقف الإسلامي، وتصريحات رابين وبيرس حول القدس، واغتيال إسرائيل للدكتور فتحي الشقاقي- الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي.

وأدخلت قمة عمان الاقتصادية التعاون بين الدول العربية وإسرائيل في مرحلة نوعية جديدة، إذ أقيمت لأول مرة مؤسسات إقليمية دائمة لتنفيذ وترسيخ مخططات النظام الشرق أوسطي وفسح المجال أمام الاقتصاد الإسرائيلي للدخول إلى الأردن، ومن خلالها إلى دول الخليج، وبالتالي حصلت المساهمة العربية في إقامة إسرائيل العظمى المدججة بالسلاح التقليدي والنووي، والايديولوجية الصهيونية العدوانية والتوسعية والاستيطانية والعنصرية، والهجرة اليهودية وترحيل العرب وتهويد الأرض العربية، والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية.

تباينت المواقف العربية في قمة عمان فقد ركّزت الأردن على أهمية التعاون الأقليمي والمشاريع المشتركة مع اسرائيل . وطالبت المغرب من الدول العربية الاسراع في تطبيع العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل .

ووصلت الهرولة غير المسؤولة حداً قال فيه وزير خارجية عُمان " إن ضغوط بعض الدول العربية لإبطاء عملية التطبيع مع اسرائيل مبالغ فيها ولا لزوم لها . وأضاف مؤكداً على ضرورة التعاون مع اسرائيل لتشجيعها على المضي في المسيرة السلمية .

واكدت مصر أن السلام هو الأساس لتحقيق التنمية والتعاون، وطالبت بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

إلاّ إن يوسف بطرس غالي- وزير التخطيط والتعاون الدولي المصري قال: إن قمة عمان تضع الحجر الأساس للكيان الاقتصادي المتكامل في المنطقة ، وإن قمة الدار البيضاء وضعت الحجر الأول، وقمة عمان جاءت لتكملة مسيرة النباء .

وسمع العرب في قمة عمان من الجنرال رابين وبيرس كلاماً أشد قوة وفظاظة من الكلام الذي سمعوه في قمة الدار البيضاء عن القدس والتعاون الاقتصادي ، ولم تصدر عنهم (العرب) ردة فعل واحدة بل وقف ياسر عرفات مردداً كلام أمريكا أن سفارتها لن تنتقل من تل أبيب إلى القدس .

وشهدت القمة خلافاً بين مصر والأردن حول كيفية التعامل مع اسرائيل والهرولة في تطبيع العلاقات معها . وقال رابين وصلت إلى عمان قبل ساعات من القدس الموحدة ، عاصمة اسرائيل الأبدية، وسأعود إلى داري بعد دقائق. وشن بيرس هجوماً عنيفاً على سورية وقال أن القدس الموحدة ستظل عاصمة اسرائيل لمئات السنين ولن يتم تقسيمها أبداً .

إن الموقف الاسرائيلي الذي أعلنه بيرس ورابين في قمة عمان وأمام حضور معظمه من العرب يدل دلالة واضحة على عدوانية ووقاحة اسرائيل وتصميمها على الاستهتار بالعرب ومقدساتهم . وشجعها على ذلك سكوت الأردن ، والتي كانت القدس عاصمته الثانية قبل أن يحتلها الجنرال رابين في حرب حزيران العدوانية .

وكانت أهم المشاريع التي تم الاتفاق عليها هي مشاريع أردنية – اسرائيلية ، ومنها إقامة مصنع لانتاج البرومين من البحر الميت، و آخر لانتاج الأسمدة ، ومشروع الربط الكهربائي، ومشروع ريفيرا الشرق الأوسط في العقبة وايلات ، وأنبوب الغاز القطري .

وانعقد مؤتمر القاهرة الاقتصادي الثالث في تشرين الثاني عام ١٩٩٦ ، في ظل تراجع الحكومة الاسرائيلية عن اتفاق الأذعان في أوسلو، وتصعيد القمع والارهاب والاستيطان والتهديد بشن الحرب على سورية ، وتخليها عن مبدأ الأرض مقابل السلام .

وكان الرئيس مبارك قد أعلن أن المؤتمر لن ينعقد إذا لم تنفذ الحكومة الاسرائيلية التزاماتها تجاه عملية السلام وتنفذ الاتفاقات التي وقعتها .

وردت إدارة الرئيس كلنتون على الفور وأعلنت أن المؤتمر سوف ينعقد في موعده . واتصل الرئيس كلنتون وطلب عدم تأجيل عقد المؤتمر .

وانصاعت الحكومة المصرية للضغط الأميركي دون أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ التزاماتها التي ضمنتها الولايات المتحدة ووقعت عليها . وبالتالي انعقد مؤتمر القاهرة

الاقتصادي بضغط اميركي لتسويق الشرق أوسطية وتركيز مؤسساتها ودعائمها وتطبيع العلاقات مع العدو الاسرائيلي .

إن الاستمرار في عقد القمم الاقتصادية يصب في خدمة المصالح الاسرائيلية ويظهر بجلاء أن ممارسات الحكومة الاسرائيلية العدوانية والارهابية والاستيطانية لم تؤد إلى وقف التطبيع ، وان بإمكان اسرائيل اتخاذ خطوات وممارسات أكثر تشدداً من السابق دون أن تخشى ردة فعل عربية موحدة وقوية . ففي الوقت الذي جمدت فيه اسرائيل "المفاوضات على المسارين السوري واللبناني وتخلت عن تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها رحب رئيس الحكومة الاسرائيلية نتن ياهو بعقد مؤتمر القاهرة وتابع في نفس الوقت مصادرة الأراضي العربية وإقامة المستوطنات اليهودية عليها.

وأكدت الأحزاب المصرية المعارضة أن مشاركة اسرائيل في المؤتمر تعتبر مكافأة للمعتدي ، حيث سيقضي انعقاده على السلاح الوحيد لدى العرب في مواجهة التوسع والاستيطان والغطرسة، وهو سلاح المقاطعة العربية. وطالبت بوجوب الوقف الفوري لكافة أشكال التطبيع والتصدي للمطبّعين ومقاومة الاختراق التطبيقي ، والعمل على إحياء المشروع القومي ، ومساندة أبناء الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان ، وتفعيل العمل العربي المشترك عبر المؤسسات الشعبية والرسمية .

وكشف كلاوس شقاب ، المدير التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) عن الهدف من عقد المؤتمرات الاقتصادية فقال : " الهدف من المؤتمرات إيجاد فئات من المستفيدين من عملية التسوية دولا وحكومات وأفراداً وشركات ، وأكد أن السنوات الأولى للسلام كانت منعشة للاقتصاد الاسرائيلي بحيث بدأوا يتحدثون عن عدم حاجتهم للمساعدات الأميركية.

ورحب البيان الختامي للمؤتمر بتأسيس " اتحاد السفر والسياحة في الشرق الأوسط في تونس ،وإنشاء بنك التعاون الاقليمي، ومقره القاهرة . وقرر المشاركون الاجتماع مرة أخرى في تشرين الثاني عام ١٩٩٧ في مدينة الدوحة بقطر لعقد المؤتمر الاقتصادي الرابع .

لقد أقرت القمة العربية في القاهرة في حزيران ١٩٩٦ وقف التطبيع ، كما أكد مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية بعدِ المائة في ٣٠ آذار ١٩٩٧ وعلى مستوى وزراء الخارجية استمرار الدول العربية في وقف كافة أشكال التطبيع مع " اسرائيل " وتشديد المقاطعة الاقتصادية وتعليق المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف حتى تنصاع إسرائيل لأسس مدريد .

فلماذا إذاً عقدت قطر المؤتمر الاقتصادي الرابع في موعده المحدد ؟

أولبرايت ومارتن اندلك ودنيس روس قادوا العرب إلى مؤتمر الدوحة للالتقاء بالمسؤولية الاسرائيليين . وسيتوارت إيزنشتات ، مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الاقتصادية اطلق تهديداته للدول العربية التي ستقاطع المؤتمر الاقتصادي الرابع .

وقطر أرادت من عقد المؤتمر إرضاء الولايات المتحدة ومكافأة اسرائيل ، وبالتالي استجابت قطر للضغوط الأميركية والرغبة الاسرائيلية ، مُضحيّة بالمصالح القومية والدينية

في القدس والجولان وجنوب لبنان .

إن موقف قطر ينذر بإحداث المزيد من الانقسام بين الدول العربية بدلاً من تضامنها وتعاونها حول موقف عربي موحد ويمثل طعنة في صميم الاجماع العربي وتفريطاً بالحقوق العربية وهدية إلى نتن ياهو على ارهابه واستيطانه وغطرسته .

وجاء التصميم القطري على عقد المؤتمر بعد أن أدت سياسة الحكومة الاسرائيلية وممارساتها إلى انهيار عملية السلام ، وبعد أن اقتنع العرب بأن مسلسل القمم الاقتصادية يجب أن يتوقف، أن البديل الوحيد للتعاون الاقتصادي الأقليمي هو التعاون الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة .

إن المشاركة العربية في مؤتمر الدوحة أعطت العدو الاسرائيلي الضوء الأخضر لاتخاذ المزيد من إجراءات القهر والقمع والارهاب وتصعيد الاستيطان وتهويد الأرض العربية ، كما أعطت موقفه المعادي للسلام شرعية مطلقة ، وتعني موافقة الدول العربية التي اشتركت في المؤتمر الانخراط في التعاون الاقتصادي مع اسرائيل دون إحلال السلام العادل والشامل مع الأطراف العربية كافة .

كانت " اسرائيل " الطرف الوحيد الذي حقق أهدافه ومخططاته من القمم والمؤتمرات الاقتصادية وامتدت نشاطاتها الاقتصادية والتجارية والأمنية إلى الأردن وقطر وعُمان والمغرب وتونس، لتصل إلى البلدان العربية من المحيط إلى الخليج، وتحصل على الاستثمارات الأجنبية الهائلة .

فلماذا إذاً تعطي قطر " اسرائيل " المجال لتحقيق المزيد من المكاسب على حساب الأرض والثروات والاقتصادات العربية ؟

لماذا اصرت قطر على عقده بعد أن وصلت التسوية السياسية إلى الطريق المسدود ؟

لماذا تستفز قطر إيران التي تعارض عقد المؤتمر وتنظر بعين القلق إلى وصول النفوذ الاسرائيلي إلى حدودها ؟

في بادئ الأمر اشترطت قطر تخلي نتن ياهو عن بناء المستوطنات واستئناف المفاوضات مع سورية من النقطة التي توقفت عندها لكي توافق على استضافة المؤتمر .

ولكن الحكومة الاسرائيلية لم تحقق هذين المطلبين بل صعدت من سياسة الاستيطان والقمع والتجويع والارهاب . وتذرعت قطر في المضي لعقد المؤتمر بحجة أن التعاون الاقتصادي بين العرب " واسرائيل " يشجعها على استكمال مسيرة " السلام "

إن الأحداث والتطورات والمواقف والممارسات أثبتت بجلاء مدى خطورة مثل هذه المقولة لأنها تشجع " اسرائيل " على المضي في سياستها الاستيطانية والإرهابية والهيمنة على البلدان العربية .

والسؤال الكبير هنا هو: هل تستطيع إمارة قطر بعدد سكانها وحجمها ووزنها أن " تحمل " اسرائيل " على المضي في العملية السلمية إذا عقدت مؤتمر الدوحة في موعده

المحدد ؟

مخاطر التطبيع

يعتبر ابا ايبان ، وزير الخارجية الاسرائيلي الأسبق ، وأحد قادة حزب العمل البارزين أول من أطلق كلمة " التطبيع " ، وذلك بعد حرب حزيران العدوانية ، التي أشعلها العدو الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

ويعني التطبيع بحسب مفهوم ابا ايبان إقامة علاقات طبيعية بعيدة عن أجواء الحرب والقتال وفي جو من التعاون والسلام .

ويطالب العدو الاسرائيلي باستمرار بتطبيع العلاقات مع العرب دون أن يغيّر من ايديولوجيته الصهيونية وأهدافها في اقامة اسرائيل العظمى على حساب الأرض والحقوق والثروات العربية كما يتعامل مع عملية التسوية باستخفاف واستعلاء كبيرين ، وممارسات ارهابية واستيطانية وعنصرية لامثيل لها في العالم على الاطلاق .

وتسخّر " اسرائيل " التطبيع لإعادة تشكيل العقل العربي وحمله على :

أولاً : القبول بالوجود الاسرائيلي على حساب الوجود والحق العربي .

ثانياً : تبنّي الخرافات والأساطير والمزاعم والأكاذيب اليهودية .

ثالثاً: التخلي عن ثوابت النضال العربي والتشكيك بجدوى التمسك بالهوية القومية والوحدة العربية .

رابعاً : التخلي عن مقاومة الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي ووصف المقاومة المشروعة بالإرهاب .

خامساً : القبول بالشروط والاملاءات الاسرائيلية لإقامة اسرئيل العظمى الاقتصادية من النيل إلى الفرات .

ولقد برز في الساحة العربية اتجاهان حول التطبيع : —

الاتجاه الأول : يرفض التطبيع والنتائج التي تمخضت عنها المعاهدات والاتفاقات والقمم الاقتصادية .

وينقسم هذا الاتجاه بدوره إلى تيارين : التيار الأول يرفض رفضاً مطلقاً أي شكل من أشكال التطبيع ، والتيار الثاني يربط التطبيع بالانسحاب الكامل والحل العادل .

والاتجاه الثاني : يوافق على التطبيع وينقسم بدوره إلى تيارين : الأول : يتحمس إلى التطبيع والنتائج التي تمخضت عنها القمم الاقتصادية . والثاني : يقابل عملية التطبيع ببرود ويطالب بإقامة السوق العربية المشتركة وتطوير التعاون الاقتصادي العربي .

إن التطبيع الذي يجري فرضه وتسويقه ، ليس التطبيع بمعناه السلمي ، فالصهاينة خططوا للتطبيع بمعناه الاستعماري لانهاء قضية فلسطين بالشروط والاملاءات الاسرائيلية وفرض الهيمنة الاسرائيلية على الاقتصادات العربية ، وتعطيل عملية السلام إذا لم تضمن

لاسرائيل التفوق والهيمنة .

وتقوم اسرائيل وبدعم كامل من الولايات المتحدة بإغراء بعض الأطراف العربية على القبول بالتطبيع الكامل لقاء إعطائها بعض الأدوار في المنطقة لتقزيم الصراع وإذكاء التناقس على الأدوار الأقليمية لتصب كلها في مصلحة " اسرائيل" وعلى حساب العروبة والاسلام .

واخذت بعض الدول العربية ترى أن التطبيع مع العدو الاسرائيلي يشكل حماية لنظامها ويجلب لها رضى الولايات المتحدة الاميركية واليهودية العالمية .

وقد استفادت اسرائيل من جراء تطبيع العلاقات مع العرب، فارتفع مستوى الدخل الفردي ، كما ارتفع حجم التصدي والاستثمارات الأجنبية فيها .

ونجحت " اسرائيل " بمساعدة الولايات المتحدة في تطبيع العلاقات مع قطر وعمان ، وبالتالي اخترقت بلدان الخليج، ووصلت إلى منابع النفط وأسواقه التي تتنافس عليها أوروبا والولايات المتحدة .

ويعني النجاح الاسرائيلي في تطبيع العلاقات مع بعض دول النفط العربية انها دخلت تسويق النفط والغاز العربي ، وبالتالي الحصول على موقع استراتيجي إضافي في علاقاتها مع الولايات المتحدة . فالاختراق الاسرائيلي للخليج يصب في دائرة الولايات المتحدة الأمريكية ويحسم التنافس على الخليج لصالحها .

إن أمام الحكومات العربية خياراً وطنياً وقومياً ودينياً واحداً ، وهو التوقف عن التطبيع مع العدو التاريخي للعروبة والاسلام والاستمرار في اعتبار الصهيونية خطراً على الأمة العربية واعتبار العدو الصهيوني عدواً غاصباً ومحتلاً ، لا يجوز التطبيع معه .

إننا مطالبون حفاظاً على ثرواتنا ومعتقداتنا ألا نشتري أو نتاجر في أية بضائع من صنع "اسرائيل" ، وذلك تعبيراً عن تصدينا ورفضنا للتطبيع ، ولتحصين الوطن والدفاع عنه .

لن يستطيع أحد أن يلزم أي تاجر عربي بالاستيراد من " اسرائيل " . ولن يستطيع أحد أن يفرض على أي مواطن عربي شراء بضائع اسرائيلية .

إن عقد قمة الدوحة يظهر عدم التزام قطر بقرار القمة العربية في القاهرة في حزيران ١٩٩٦ وقرار مجلس الجامعة العربية بوقف التطبيع وتشديد المقاطعة العربية لإسرائيل . ويظهر أن قطر لا تدرك مسؤوليتها القومية تجاه أمتها العربية وأنها وضعت علاقاتها مع اسرائيل فوق المصالح العربية وفوق مصالح العروبة والاسلام .

إن الكيان الصهيوني ، الدخيل على المنطقة العربية ، الغريب عنها ، والمغتصب للأرض والحقوق والثروات ، يريد من التطبيع مصادرة التاريخ والجغرافيا والعقل والعاطفة والإرادة العربية ، ويريد أن يفرض علينا أن نقبل باغتصابه وهيمنته على أرضنا وثرواتنا ، لذلك فان مقاومة التطبيع وتشديد المقاطعة هما السلاحان الوحيدان اللذان تبقّيا لدى الأمة . إن رفضنا للتطبيع يعني رفضنا للمشروع الصهيوني والاطماع الصهونية وتمسكنا بهويتنا العربية ومشروعنا العربي .

إن الحركة الشعبية الرافضة للتطبيع والمتصاعدة في جميع البلدان العربية ، تتجسد في المؤتمرات الشعبية ، وفي موقف أحزاب المعارضة النقابات والاتحادات الشعبية واللجان الثقافية التي تطالب بإلغاء القمم والمؤتمرات الاقتصادية وإلغاء التطبيع وتشديد المقاطعة وإعطاء الصراع مع العدو الصهيوني وجهه القومي والمصيري .



المصادر

١) مجلة الوطن العربي ، العدد ٨٧٢ في ١١/١٩/ ١٩٩٣ ، ص ٢٩ .
٢) انظر : مجلة الشراع ، العدد ٥٧٥ في ١٩٩٣/٥/٢ ، ص ٤٠ .
٣) انعام رعد : الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٩٧ ، ص ٦٢ ، نقلاً عن مذكرات هرتسل ص ٤٥٦.
٤) جريدة الأهالي الأردنية في ٤/٦/ ١٩٩٥ .
٥) محمد حسنين هيكل ، الانفجار ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٠ ، الملاحق: نص رسالة بن غوريون إلى الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور في ٧/٢٤/ ١٩٥٨..
٦) مجلة نفط العرب ، بيروت ، تموز ١٩٧١ ، العدد العاشر ، ص ٤٨ .
٧) نشر مشروع جاد يعقوبي في يديعوت احرونوت في ١٢/٢٢/ ١٩٧٧ .
٨) جريدة الثورة الدمشقية ، العدد ٧٠٦٦ في ٢٧ / ١٩٨٦/٤ .
٩) السفير في ١٢/٩/ ١٩٩٢ ، نقلاً عن دافار في ١١/٢٠/ ١٩٩٢ . من الكلمة التي القاها بيرس أمام المعهد القومي لدراسات الشرق الأوسط في القاهرة .
١٠) عوديدينون ، خطة اسرائيل في الثمانينات ، نقلاً عن مجلة الثقافة العالمية ، العدد ٧ تشرين الثاني ١٩٩٢ ، ص ١٢ .
١١) موشي مندلباوم ، هاتسوفيه في ٦/٢٢/ ١٩٧٨ .
١٢) جريدة الشرق في ١٩٨٧/١٢/١٩ .
١٣) اسرائيل عام (٢٠٠٠) ، تصورات اسرائيلية ، دار الجليل عمان ١٩٨٦ ، ص ٩٧ ..
١٤) انظر : د.غازي حسين ، النظام الاقليمي والسوق الشرق أوسطية ، دمشق ١٩٩٤ ، ص ٣٦- ٣٨ . .
١٥) المصدر السابق ، ص ٣٩- ٤٠ ، نقلاً عن جريدة الراية في ٢٨/ ١٩٩١/١ .
١٦) القبس الكويتية في ١٩٨٥/١/٢٣ .
١٧) من كلمة الرئيس بوش في افتتاح مؤتمر مدريد ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٨/ ١٩٩١ ، ص ١٨٦
١٨) مجلى الحرية ، العدد ٤٨٢ في ١٢/٢٠ / ١١٩٢ ، ص ٨-١١.
١٩) جريدة الشرق الأوسط في ١٢/٢١/ ١٩٩٣ .

٢٠) السفير في ٩/١٢/ ١٩٩٢ نقلاً عن دافار في ٢٠/١١/ ١٩٩٢ .

٢١) شمعون بيرس ، الشرق الأوسط الجديد ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٤ ، ص ٧-٨ .

٢٢) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٢.

٢٣) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٥.

٢٤) المصدر السابق نفسه ، ص ٣٧ .

٢٦) جريدة الشرق الأوسط في ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٣

٢٧) شمعون بيرس ، الشرق الأوسط الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع ، مصدر سابق ، ص ١٢٩- ١٣٠

٢٨) المصدر السابق نفسه ، ص ١٣٨.

٢٩) المصدر السابق نفسه ، ص ١٤١.

٣٠) المصدر السابق نفسه ، ص ١٦٩.

٣١) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٠٩ .

٣٣) جريدة السفير في ٢٢/١٠/ ١٩٩٣ .

٣٤) مقابلة شمعون بيرس في دافار ، نقلاً عن الرأي الأردنية في ١٤/١٠/ ١٩٩٣ .

٣٥) فيننشال تايمس في ١٤/٥/ ١٩٩٤ .

مراكز الأبحاث والمؤسّسات العاملة في خدمة التطبيع والاستراتيجيّة الصهيونيّة

(الأهداف - البرامج - الإشراف)

د.خلف محمّد الجراد

يُمثّل التطبيع الثّقافي الدعامـة الرئيسـة للتغلغل " الإسـرائيلي " فـي المنطقـة، لأنـه أعمـق وأكثر استقراراً من أيّ ترتيبات أمنية، مثل: المناطق منزوعة السلاح، ووضع قـوات دوليّـة، وأجهزة إنذار إلكترونية وغيرهـا مـن الترتيبـات. فـالتطبيع الثّقـافي يظـلّ العـامل الحاسـم علـى المدى البعيد، لأنّ الصراعَ يترسّخ في وعي الشعوب وثقافاتها وفي ذاكرتها الجمعيّة ووجدانها القومي، فتصعب عمليّةُ هز القناعـات وتدمير مقوّمـات الذاكـرة الوطنيـة، واختـراق الثوابـت التاريخية والدينية والحضاريّة دون إقامـة جسـور للتواصـل والتطبيـع الثّقـافي. ومـن هنـا، فقد قامت الاسـتراتيجيّة الصهيونيـة وتجليّاتـها المعـاصرة على محاولـة نـزع العداء مـن الوجدان والعقل والذاكرة العربيّة، استكمالاً لنزع الأسلحة المُقاومة، وهي المهمّة التي تضمنُها الاتفاقات السياسيّة والأمنيّة، وضرورة اسـتراتيجّية انعقد حولهـا الإجمـاع الفكـري فـي اسـرائيل ويلتـفُّ خلفها المخطّطون والمنفذون .. فقامت بتأصيلها والتنظير لها مراكز بحـوث علمّيـة وجامعـاتٍ ومعاهد وهيئات أكاديميّة اسرائيليّة " كالمركز اليهودي العربـي فـي جامعـة حيفـا " و " معهـد العلاقات الإنسانية " (في جامعة حيفا) و " معهد الدراسات العربية " في جفعات حفيفا، و" قسـم الدراسات الإسلاميّة والشرق أوسطيّة في الجامعة العبريّة " و " مركز الدراسات الاسـتراتيجية في جامعة تل أبيب (باسم جافي / يافيـه فيمـا بعد) " و " المركـز الدولـي للسـلام فـي الشـرق الأوسـط " و " المركـز الأكـاديمي الإسـرائيلي بالقـاهرة " وغيرهـا مـن المراكـز والمؤسّسـات البحثّية المعروفة (١).

ومن المعروف أنّ الإجراءات والنشاطات التطبيعية من المسائل والنقاط الأساسية، التي نّصت عليها اتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو.

والتطبيع يعني الانتقالِ في العلاقات بين طرفين مـن مرحلـة العـداء إلـى مرحلـة طبيعيـة تقوم على أساس المصالح المُتبادلة وحُسن الجوار والتعاون في الميادين والمجالات كافّة.

فعلى سبيل المثال نصّت " المادّة الثالثة " من اتفاقيات كامب ديفيد تحت عنوان " العلاقات الثّقافية " (بين مصر واسرائيل) على مايلي (٢):

١- يتّفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المرحلي.

٢- يتّفق الطرفان على أنّ التبادل الثّقافي في كافّة الميادين أمر مرغـوب فيـه، وعلـى أن يدخلا في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستّة أشـهر بعـد الانسـحاب

المرحلي، بغية عقد اتفاق ثقافي.

كما نصّت " المادة الخامسة " من البند الثالث " على أن " يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح، ويمتنع كل طرف عن الدعاية تجاه الطرف الآخر.. ".

أمّا " البند السادس " من " الملحق رقم ٣" (الفقرة و) فقد نصّ على الاتفاق التالي:

" مع استكمال الانسحاب المرحلي تقام بين الأطراف اتصالات عادية بريدية وهاتفية وتلكس ... ومحطّات إرسال تلفزيوني بواسطة كابلات وراديو وأقمار صناعية، وفقاً للمعاهدات والقوانين الدولية ذات العلاقة بالأمر ".

إنّ إصرار العدوّ الصهيوني على التطبيع، خصوصاً في الميدان الثقافي، إنّما ينبع من إدراكه أنّ هذا الميدان، هوالمؤهل والقادر على تلويث الفكر العربي والثقافة الشعبية – الوطنية، وضخّ المفاهيم والتصوّرات المُشوّهة لقيمه ومبادئه و " الشخصية القومية " فالتطبيع في المجال الثقافي، كما تنطوي عليه المخطّطات الاستراتيجية الصهيونية، يستهدف في التطبيق العملي (٣):

١– إعادة كتابة التاريخ الحضاري لمنطقتنا العربية، عبر تزييف العديد من الحقائق والبدهيات التاريخية المتعلقة بالطريقة الاستعمارية الاستيطانية، التي أقحمت الكيان الصهيوني في الوطن العربي، حيث أقامت دولته " اسرائيل " على الأرض العربية في فلسطين، مع تشريد أغلبية شعبها.

٢– التوقّف عن تدريس الأدبيات والوثائق والنصوص المعادية لليهود والصهيونية ودولة " اسرائيل " بما في ذلك الوارد منها في بعض الكتب المقدّسة كالقرآن الكريم، تطبيقاً للمادة الخامسة " من مواد اتفاقيات كامب ديفيد (البند الثالث). حيث كثّفت إسرائيل جهودها العلمية لرصد وتسجيل وتحليل المفاهيم الإسلامية المؤثّرة في الصراع مع الصهيونية، كأحد أبرز وجوه العناصر البنائية للذهنية العربية. ففي أثناء زيارة بيغن لمصر في ٢٥ آب / أغسطس ١٩٨١ أعرب عن استيائه البالغ من استمرار الطلبة في مصر بدراسة كتب التاريخ التي تتحدّث عن " اغتصاب اسرائيل لفلسطين " وكتب التربيّة الإسلامية التي تحتوي على آيات من القرآن الكريم تندّد باليهود وتلعنهم كالآية:

" لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون " (المائدة: ٧٨)، والآية التي تقول: " لتجدنّ أشدّ الناس عداوة للذّين آمنوا اليهود والذين أشركوا .." (الآية) (سورة المائدة: ٨٢). وقد أشارت الصحف إلى أنّ السادات استجاب على الفور لطلب " صديقه بيغن "، فأصدر على الفور أوامره للمختصين في وزارة التربية لإعادة النظر في المناهج الدراسية بما يتلاءم مع طلبات بيغن واتفاقيات كامب ديفيد.

ويندرج في هذا الضغط عدد من الندوات واللقاءات، التي نُظّمت في تل أبيب والقاهرة تحت شعار " دعم علاقة السلام بين مصر واسرائيل ". وكان الصهاينة يعربون في محاضراتهم عن " خيبة أمل كبيرة " لعدم انتشار الكتب والمؤلّفات التي تتحدّث عن "

تاريخ اليهود وحضارتهم وثقافتهم " (وكأن لهم حضارة وثقافة !!)

- كما صرّح بمرارة الدكتور حاييم بن شاهار في ندوة جامعة تل أبيب - (١٩ كانون الأول، ديسمبر ١٩٨٠).

أمّا الدكتور ساسون صوميخ أستاذ الأدب العربي بجامعة تل أبيب، فقال في السياق نفسه: لقد ساءني جداً خلال زيارتي لجامعة عين شمس، أن أجد مكتباتها مليئة بالكتب التي ألّفها " متعصّبون " (كما يزعم !!) ضد اليهود، وهذه الكتب تباع في المكتبات وأكشاك الصحف بحريّة تامة، وإنني لا أعتب على أدباء مصر الذين " يعطفون " على " إسرائيل " كتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ، إذا لم يفعلا شيئاً لمنع هذه الكتب، ولكنني أعتب على المؤسّسات السياسية في مصر التي تستطيع " بجرّة قلم " أن تمنع كلّ هذه الكتب المناهضة " لإسرائيل " من التداول (٤).

٣- أنّ تصبح جامعات العدوّ ومراكز أبحاثه ودراساته مرجعية علمية للمنطقة بأسرها، بحيث تؤسّس للمشروع الصهيوني، الموّجة لتدمير الثقافة والهويّة الحضارية للمنطقة العربية بأكملها، بل إحداث التفكيك والفوضى في داخل كل قطر عربي.، عبر إذكاء روح التناحر بين المنتمين للأديان والطوائف والمذاهب والجماعات المختلفة من جهة، وعبر محاولة تحقيق السيطرة الثقافية والعلمية والتقنية من جهة أخرى.

وما عبّر عنه " بيريز " في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " بأنّ " القوّة في العقود القادمة في الجامعات وليس في الثكنات " يعدّ تلخيصاً مكثّفاً للاستراتيجية الصهيونية في هذا المجال، وتقوم هذه الاستراتيجية على " تجريد الأمّة من ثقافتها لكي تصبح شبيهة بثقافة الكيان القائم في قلبها، أي من دون ثقافة موحّدة " (٥).

والتطبيع الثقافي يستهدف تدمير المقوّمات الذاتية للثقافة والحضارة العربية، ولهذا فهو في نظر خبراء العدوّ وباحثيه وقادته العنصر الأهم والأكثر إلحاحاً في فرض الهيمنة الصهيونية على العرب، وجعلهم يستسلمون نهائياً تعبيراً عن الهزيمة الحضارية والانهيار القومي والانتحار الجماعي.

وبالتالي فالمفهوم الصهيوني للتطبيع، هو المظلّة التي يُرتكب تحتها كلّ ما يضمن لها (أي للصهيونية) تحقيق أهدافها التوسعيّة وأهدافها الاستراتيجية في نهب موارد الوطن العربي والسيطرة على مقدراته وتفكيكه وإلغاء الهوية العربية، وتدمير تراثنا وتاريخنا ومستقبلنا.

أمّا الأساليب والوسائل والبرامج الصهيونية المتّبعة لتحقيق هذه الأهداف الخطيرة، فهي شديدة الإشعاع والتنوع والتداخل والتجدّد.

ويهّمنا في هذه الورقة كشف الحجاب عمّا تقوم به مراكز الأبحاث والمؤسّسات والهيئات الاسرائيلية والأمريكية في منطقتنا العربية تحت ستار البحث العلمي والتعاون الأكاديمي والتواصل الثقافي، وغير ذلك من الأقنعة والتمويهات.

من المعروف أنّ التطبيع يأتي ضمن مخّطط دولي تشارك فيه الصهيونية العالمية

واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومؤسّسات وهيئات غربية كثيرة، عبر التركيز الشديد على تقويض حقائق ظلّت لعقود متتالية قاعدة للثقافة القومية العربية. ولا يمكن دراسة الظاهرة الطائفية التي تصاعدت في السنوات الأخيرة في الوطن العربي، بمعزل عن تأثيرات تلك الجهات والدوائر المشبوهة، التي نشرت ما يمكن تسميته بـ " ثقافة الفتنة "، لدرجة أنها ساهمت مباشرة في التمهيد لعدد من عناصر الانهيار والتردّي التي تخترق أوصال الأمّة. و " ثقافة الفتنة " تقوم على نبش الأحقاد والضغائن وعناصر التوتر في المجتمع، ثقافة تعميق التضاد والتناحر والاختلاف والتقاتل بين الجماعات المختلفة داخل الأمّة .. التي يعدّها أكثر من كاتب عربي – من أبرز العناصر الميّسرة أو الخادمة للتطبيع الثقافي، وركناً رئيساً من أركان ثقافة التطبيع، لأنّ التطبيع مع أعداء الأمّة لايستقيم إلاّ بالفتنة داخل صفوف الأمّة ذاتها(٦).

ويأخذ هذا الاختراق شكل الترويج لقيم وعلاقات تصب مباشرة في تدمير المناعة الثقافية العربية، مثل مهاجمة " العقل العربي " و " الشخصية العربية" والتشكيك بالأمة العربية وهويّتها الحضاريّة، والترويج لمزاعم الصهيونية والتيّارات الشعوبية الحاقدة، التي تصرّ على مزاعم متجدّدة كالقول بأنّ " العرب مجرّد نقَلة للحضارة " أو " مترجمين " أو " لا يتمتعون بعقل علمي – تحليلي نقدي، أوالترويج لأطروحة " الشعوب والأقوام والقبائل الناطقة بالعربية.. وأنّ الثقافة العربية الواحدة والأمة العربية الواحدة مجرّد وهم " وخرافة (٧).

فالعقل الصهيوني بات يدرك أنه إذا كانت الثقافة العربية صعبة الاختراق لعراقة جذورها ومتانة مقاومتها، لذلك لجأ إلى وسيلة أيسر وأسهل، تتمثّل في اختراق بعض المثقفين العرب، الذين يمكن استخدامهم كأدوات لتفكيك حصن الثقافة العربية ودكّ أساسها من الداخل. ويأخذ هذا الاختراق أشكال وأساليب متنوعة من التطبيع وتصفية مصادر أو منابع العداء في الفكر السياسي العربي، ومحاولة إلغاء ما يسمى بـ " الطابع السلبي " السائد في الأيديولوجية القومية العربية تجاه اسرائيل والصهيونية، وخلق قاعدة فكرية للتواصل والتعامل المباشر مع بعض القوى والهيئات والجماعات والنخب الفكرية والسياسيّة القائمة. لذلك لم يكن مُستغرباً أن يكون العمل الأوّل الذي قام به أوّل سفير اسرائيلي في مصر، عقب تسلّم مهامّ عمله في ١٧ شباط، فبراير ١٩٨٠، أنْ قدم " شيكاً " لتوفيق الحكيم، على أنه قيمة حقوقه الماديّة من ترجمة كتبه وطبعها في الكيان الصهيوني.

وممّا يجدر ذكره أنّ جامعة تل أبيب وضعت " مشروعاً للسلام " جهّز لاتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، أداره في بادئ الأمر البروفسور " أفيفي أفين " ثم تولاّه البروفسور " ديفيد هورن ". وقد نشط مُعّدو " المشروع " في إجراء الاتصالات الشخصية بين أساتذة جامعة تل أبيب والمثقفيّن المصريين، كما أنشئ كرسي أستاذية لتاريخ مصر في جامعة تل أبيب، من وجهة نظر صهيونية.

وفي إطار هذا " المشروع " تبارى المفكرّون والباحثون الاسرائيليوّن في إجراء الدراسات والحوار، وعقد الندوات حول مجالات التعاون الثقافي والعلمي بين اسرائيل

والعرب.

إذ إنّ المطلوب اسرائيلياً - تبديل مفاهيم العرب وقناعاتهم ومعتقداتهم ليتحوّلوا إلى ما يطلق عليه الاسرائيليون " فهماً أفضل لحضارة وثقافة جيرانهم اليهود "!!

وفي إطار الاستراتيجية الصهيونية _ الأمريكية - الاسرائيلية، الهادفة إلى خلق بؤرة تابعة ثقافياً وسياسياً في الوطن العربي، ضعيفة العقيدة والولاء للوطن، لاهثة خلف إغراءات المال والشهرة وتوهم العالمية والانفتاح الحضاري " على الآخر " (الصهيوني) .. في هذا الإطار أقيمت في مصر ستّ وثلاثون مؤسّسة علمية أمريكية، وستة مراكز أكاديمية وثقافية " إسرائيلية "، مثّلت وتمثّل مظلّة رسميّة لاختراق الشخصية العربية، والتجسّس على قطاعات المجتمع كافّة. ومن ذلك - مثلاً - النشاط الذي يقوم به " مركز البحوث السياسية " في كلية الاقتصاد وجامعة القاهرة، الذي يجري كثيراً من الأبحاث بتمويل من مؤسّسة " فورد "، وكذلك نشاط " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام "، و " معهد التخطيط القومي " وغيرها من المؤسّسات والمراكز العلمية، والتي للأسف خدع بها كثيرون عربياً(٨).

وبغية اختراق العقل العربي وعناصر المجتمع العربي أُنشئ في مصر عام ١٩٨٢ " المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة "، الذي لعب ويلعب دوراً خطيراً في مجال التمهيد للتطبيع وزرع بذور الصهيونية التدميرية، من خلال شبكة أبحاثه ورجال المخابرات الاسرائيلية، الذين يحتلّون مواقع قيادية فيه منذ بداياته الأولى. ويجمع الكتّاب والباحثون الوطنيون في مصر الشقيقة على أنّه يلعب دوراً رئيساً في جمع المعلومات واصطياد العملاء والتجسّس السياسي والثقافي على مصر والعرب.

ونظراً لكون " المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة " الأخطر في ميدان استراتيجية العدو على الأصعدة الأمنية والثقافية والعلمية، فقد توالى على إدارته عدد من أبرز المتخصصين في الدراسات الشرقية والعربية، الذين يرتبطون بعلاقات عضويّة مع أجهزة المخابرات الاسرائيلية (٩)، ومع مراكز التخطيط الاستراتيجية في الكيان الصهيوني.

وللتمويه أُعلنت مهامه ضمن النقاط التالية:

- رعاية البحث والدراسة في التربية والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والآثار والفنون والتاريخ .
- استضافة ومساعدة الباحثين الإسرائيليين، الذين يحصلون على منح دراسية، والعلماء الزائرين الذين يقيمون في مصر لأغراض الدراسة والبحث.
- اتخاذ الترتيبات اللازمة مع السلطات المصرية ذات الشأن، لتمكن العلماء والباحثين الإسرائيليّن من متابعة بحوثهم في المؤسسات الأكاديمية ودور الوثائق والمكتبات والمتاحف.
- عقد دورات للعلماء والباحثين الزائرين، وإتاحة الفرصة لهم لمقابلة علماء وباحثين مصريين والتعاون معهم.

والحقيقة فإنّ أهداف هذا المركز الحقيقية ونوعية نشاطاته وممارساته في السنوات

السابقة، تجعله – كما قلنا في فقرات ماضية – من أخطر المواقع الهجومية المتقدمة في استراتيجية الغزو الفكري – الثقافي الاسرائيلي ضد العقل العربي ،وشبكة متطوّرة لمؤسّسة الاستخبارات الخارجية الاسرائيلية (الموساد) .. للتغلغل في مجالات البحث العلمي كافة، وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصرية بوجه عام.

يقع هذا المركز، الذي يطلق عليه المصريون " المستوطنة الاسرائيلية " في البناية رقم٩٢ ش. النيل (شقة رقم ٣٣) بالقرب من " شيراتون القاهرة ".

– يضم المركز مكتبة وقاعة محاضرات صغيرة تكاد تستوعب خمسين شخصاً، ويعمل المركز بتنسيق كامل مع المستشار الثقافي والمستشار الإعلامي بالسفارة الاسرائيلية في القاهرة،

– تشرف عليه علمياً " الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والآداب " بالاشتراك مع " الجمعية الشرقية الاسرائيلية ". وفيما يلي عرض مختصر لأنشطة المركز المعلنة والمعروفة(١٠).

أوّلاً: إصدار النشرات الدوريّة في مصر، ومنها نشرة دورية بالانجليزية تحت عنوان " نشرة المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة " Bulletion " – of the Israeli Academik Center Cairo "

والتي أصبحت تصدر نسخة باللغة العربية، يغلب عليها الجانب الدعائي حول ما يسمّى بـ " التقدم العلمي والتكنولوجي " والأنشطة الجامعية في اسرائيل.

– إبراز الميادين العلمية التي يمكن أن تشكّل ساحة للتعاون المشترك بين الباحثين المصريين والاسرائيليين، وتقديم دراسات تاريخية متنوعة عن التأثيرات الثقافية بين ما يزعم من " ثقافة يهودية " والثقافة العربية. ويتكون مجلس الإدارة الاستشاري من مناحيم بن ساسون، أفينوم دانين، يهودا فريد لاندر، شيمون شامير وجبرائيل (كبرائيل) واربورغ.

– إصدار مجلّة ضخمة بعنوان " لقاء الثقافتين العربية واليهودية " وتصدر باللغتين العربية والعبرية، ويتركز اهتمامها حول الدراسات المتصلة بما يسمّى العناصر المشتركة بين الفكر العربي والفكر اليهودي، كما تنشر ترجمات للأدب العبري وأعمال أدبية لكتّاب مجهولين في الوطن العربي.

– ويقوم المركز بتوزيع مجلة بعنوان " التربية من أجل السلام "

ثانياً: خدمات مكتبية وتعليمية ورحلات، إذ تمثّل مكتبة المركز مصدر جذب واسع لطلاّب وباحثي أقسام اللغة العبرية وآدابها في الجامعات المصرية، فهي حافلة بالمراجع اليهودية في شتى المجالات، ومكتبة فيديو لأفلام دعائية لإسرائيل، ويساعد المركز الباحثين المتعاملين معه في تأمين المراجع العلمية المطلوبة لأبحاثهم من " اسرائيل " ؟

– ومنذ آذار / مارس ١٩٧٨ بدأ المركز بتقديم خدمة جديدة لجذب الطلبة، عبر توزيع استمارات على الراغبين في الحصول على منح للدراسة والبحث في الجامعات الاسرائيلية، وتنظيم بعض الرحلات إلى المعابد اليهودية في مصر والمتاحف ومراكز التوثيق.

ثالثاً: تيسير مهمّة الباحثين الاسرائيليين في مصر، حيث يقوم المركز بتقديم العون والمساعدة للباحثين " الاسرائيليين " وإرشادهم إلى الأساتذة المصريين، الذي يقبلون التعاون في تقديم المعلومات وبحوث مشتركة في إطار مخطّط " مسح شامل " للمجتمع المصري، ورسم خارطة للاتجاهات السياسيّة والدينية والفكرية، ووضع تصور دقيق للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

رابعاً: ترتيب الندوات والمحاضرات، وهي إحدى وسائل الحرب الفكرية الصهيونية، حيث يقوم المركز بتنظيم المحاضرات للأكاديميين الإسرائيليين، وإتاحة الفرصة لهم للاحتكاك بنظرائهم المصريين، ويواظب على حضورها بعض أساتذة الجامعات وبعض العاملين في حقل الإعلام ومجموعة من الطلاّب والطالبات .

– من أبرز مديري " المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة " شيمون شامير أوّل مدير للمركز، ولد في رومانيا في ١٥كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٣، هاجر مع أسرته إلى فلسطين عام ١٩٤٠. درس الاستشراق في الجامعة العبرية بالقدس، وحاز درجة الدكتوراه من جامعة برنيستون الأمريكية .

– في أوائل عام ١٩٦٧ ترأس شامير " معهد شيلواح Shiloah للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية "، الذي يتبع جامعة تل أبيب. وهو معهد يهتم بإجراء دراسات حول ما يسمى بـ " أوضاع الشرق الأوسط "، وحول التطورات التي يشهدها الوطن العربي بشكل أساس، ويستعين لهذه الغاية بجمع الأعداد اليومية لأكثر من مائتي صحيفة تصدر في الأقطار العربية وبعض الدول المجاورة لها.

ويذكر أنّ " معهد شيلواح " حصل على كثير من الوثائق المهمّة، وصوّر غالبية المواد البحثية العائدة "لمركز الأبحاث الفلسطيني " (مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية) بعد أن اقتحمته القوات الإسرائيلية إبان غزو لبنان عام ١٩٨٢، ونقلت موجوداته إلى فلسطين المحتلة.

وكان شيمون شامير يشرف على دائرة مصر في المعهد المذكور (١١)، قبل انتدابه لرئاسة " المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة "، حيث يعدّ من أبرز الخبراء الاسرائيليين بشؤون مصر، وهومؤسّس قسم تاريخ مصر المعاصر بجامعة تل أبيب، إضافة إلى ارتباطه المعروف بدوائر الموساد (١٢).

– استمرت فترة إدارته للمركز ثلاث سنوات، انتهت في تشرين الأول، اكتوبر ١٩٨٤ وعاونته في أداء مهمته قرينته " دانييلا شامير "

– نشرت له بحوث ودراسات كثيرة من بينها: تاريخ العرب الحديث في الشرق الأوسط، مصر تحت حكم السادات، رؤى الذات من منظور تاريخي لمصر وإسرائيل (بالاشتراك مع مجموعة باحثين اسرائيليين). وعمل أستاذاً زائراً في جامعات هارفارد وبنسلفانيا وكورنيل. وقد شارك في وضع التصوّر الإسرائيلي " لمعاهدة السلام " مع مصر وإخراجها من جبهة المواجهة المباشرة مع العدوّ.

وقد زار شامير مصر ٨ مرات قبل توليه إدارة المركز، وكان له لقاء في كل زيادة بالسادات، وارتبط بصداقات قوّية مع من يطلق عليهم المصريون " لوبي التطبيع " في أوساط المثقفين المصريين. وفي أثناء تلك الزيارات قام بمسح شامل لمعظم محافظات مصر، تمهيداً لعمله الرسمي اللاحق في هذا المجال. وقد اتسمت إدارته للمركز بنشاط مكثّف تمثّل في إعداد الدراسات وجمعْ المعلومات، وكان يفاخر بأنّ مركزه " ليس مركزاً ثقافياً عادياً كتلك المراكز التابعة للسفارات " (١٣) .

وهذه بالفعل حقيقة المركز، المركز الجاسوسي الاسرائيلي الأول في مصر والمنطقة العربية.

– بعد اغتيال " صديقه أنور السادات "، قام بإعداد مجموعة دراسات حول احتمالات تطور الأوضاع في مصر (" أبحاث مركز شيلواح لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب " – " أوراق السلام " ١٩٨٢)، تركزت على أهمية الخط السياسي للسادات، وضرورة إجهاض أية تطورات من شأنها أن تعيد مصر إلى مكانتها الاستراتيجية في الصراع العربي – الصهيوني.

– كما شارك مع " جبرائيل فاربورغ " المدير الثاني للمركز في وضع دراسة عن " دور مصر في الصراع العربي الاسرائيلي "، ضمن سلسلة " أبحاث وحدة دراسات الشرق الأوسط التابعة لمعهد ترومان "، بالاشتراك مع " معهد شيلواح"، ركّزت على حقيقة أن مصر تشكّل عاملاً حاسماً في استمرار الصراع وتطوره، كما أوصت بضرورة الحد من فاعلية دور مصر المؤثّر في موازين القوى وعزلها عن دائرة الصراع.

بعد عودته إلى فلسطين المحتلة ألقى سلسلة محاضرات في جامعة تل أبيب عن الفترة التي قضاها في مصر (مديراً للمركز الأكاديمي الاسرائيلي ثم سفيراً لبلده في القاهرة لاحقاً)، ونشرت له الصحف الإسرائيلية مقالات تتضمن رؤيته ومقترحاته لإنجاح التطبيع مع مصر.

ومع ذلك، قال في إحدى محاضراته: " من ينظر إلى الشارع المصري يتّضح له على الفور أن السلام لم يصبح بارداً كما يقولون، بل أصبح في طيّ النسيان ".

ثم تولّى البروفسور " جبرائيل واربورغ " (Gabriel Warburg) إدارة المركز في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ،وهو من الخبراء الصهاينة المعروفين في شؤون المنطقة العربية، خاصة مصر والسودان. ولد في برلين ١٢ / تموز / يوليو عام ١٩٢٧، ورحل مع أسرته في سنّ السادسة إلى فلسطين حيث استقرت في مدينة حيفا.

بعد إعلان قيام " دولة اسرائيل " عام ١٩٤٨، التحق واربورغ بالجيش إلى سنة ١٩٥٤، ثم عيّن في جهاز الاستخبارات العسكرية " أمان " ،وفي عام ١٩٦٣ أصبح مسؤولاً عن " الشؤون المصرية " بقسم الأبحاث بهيئة الأركان العامّة.

– في عام ١٩٦٥ التحق " بقسم الدراسات الشرقية " في جامعة لندن، حيث نال درجة الدكتوراه، وكان موضوع رسالته " الحركة الوطنية في السودان الحديث " ، وفي عام ١٩٨٦ عمل أستاذاً في " قسم تاريخ الشرق الأوسط " بجامعة حيفا، وساهم في تأسيس " مركز

دراسات الشرق الأوسط " بالجامعة، بناء على توصية الجنرال " أهارون ياريف " رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، والرئيس الحالي " للمعهد الاسرائيلي للدراسات الاستراتيجية " ورئيس وفد اسرائيل إلى ما يسمّى بمؤتمرات " الطب النفسي في خدمة السلام " الثلاثية (التي تضمّ متخصصّين من الولايات المتحدة ومصر واسرائيل)

و" مركز دراسات الشرق الأوسط، بجامعة حيفا، يعمل بتنسيق كامل مع " معهد شيلواح لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا"، وكلاهما أنشئ بتوصية ودعم من الاستخبارات الإسرائيلية.

قام الدكتور واربورغ بإعداد سلسلة دراسات عن مصر، تناول فيها الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف، ودراسة عن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والسياسة الخارجية لمصر إبان حكمه.

وواربورغ ذو تاريخ معروف في مجال جمع المعلومات لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، فقام فورتوليه منصبه باستقدام عدد كبير من الباحثين الإسرائيليين إلى القاهرة لإعداد البحوث والدراسات، وهي إحدى الوسائل التي تلجأ إليها الاستخبارات الاسرائيلية للحصول على المعلومات غير العسكرية، وهؤلاء الباحثون يتبعون أقسام الأبحاث وجمع المعلومات في " الموساد " ووزارة الخارجية الإسرائيلية،. وكانوا يقومون فور وصولهم إلى مصر بجمع المعلومات من مصادر متنوعة، ومن شخصيات وأفراد على اتصال وثيق بمصادر المعلومات السياسية والاقتصادية والعلمية.

وفي هذا الإطار – قام واربورغ بتكليف بعض الباحثين المصريين، بإعداد دراسات عن مصر تتعلق بالسياسة التعليمية والزراعية، والجوانب الاجتماعية والثقافية للتيارات السياسية والفكرية في مصر، خاصة عن التيار الديني والتيار الناصري.

عمل واربورغ على اكتساب أصدقاء للمركز، عن طريق توجيه الدعوات لهم لحضور حفلات وندوات المركز ولزيارة الكيان الصهيوني، وهي وسيلة للتعرّف على أفراد لديهم استعداد للعمل من أجل التطبيع أو حتى لصالح الاستخبارات الاسرائيلية، بعد توريطهم ثم تجنيدهم بإغراءات كثيرة، كالدعوات والاستضافة في " اسرائيل " ،والإغراءات المادية تحت ستار " مكافأة " البحوث والدراسات والمحاضرات، كما أمكن استقطاب عدد من طلاب وباحثي أقسام اللغة العبرية بالجامعات المصرية، الذين خضعوا لعملية " غسيل دماغ جمعي " بانت آثاره واضحة في آرائهم وكتاباتهم وسلوكياتهم.

وقد عاونته في مهمته، قرينته " راحيل ليفين واربورغ " وهي من مواليد الارجنتين (١٨ أيلول، سبتمبر ١٩٢٧).

أمّا المدير الثالث " للمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة " فهو البروفيسور " آشير أوفاديا " الذي تولّى مهام منصبه في نيسان / ابريل ١٩٨٧. وهو أساساً من مواليد ١٩٣٧ ،يوناني الأصل، أمضى فترة طفولته في مقاطعة سالونيكا (باليونان) وهاجر إلى تل أبيب عام ١٩٤٩، ودرس بالجامعة العبرية بالقدس، ثم عمل أستاذا للعمارة الكلاسيكية وتاريخ الفن

المسيحي القديم بجامعة تل أبيب.

– زار أوفاديا مصر قبل توليه إدارة المركز نحو ١٧ مرة حيث صال وجال في جميع محافظاتها، وهوعلى دراية علمية واسعة بالحضارات المصرية المتعاقبة، وشديد الاهتمام بفنون العمارة الإسلامية والمصرية القديمة.

– من مؤلّفاته: الكنيسة البيزنطية في الأراضي المقّدسة، النماذج الهندسية والنباتية في الفسيفساء القديمة. لديه ملكات الفنان، وسعى في فترة إدارته للمركز إلى اجتذاب الفنّانين التشكيليين المصريين، ونجح في تنظيم عدد من المعارض الخاصّة لبعضهم في فلسطين المحتلّة، ومعارض أخرى مشتركة مع فنانين " اسرائيليّين ".

وقد شهد " المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة " تطوراً كبيراً ونشاطاً واسعاً في أثناء إدارة أوفاديا (عوفاديا / كما يطلق عليه أشقاؤنا المصريون)، وتجلّى هذا النشاط بعقد ندوة أسبوعية في مجال الترويج للتطبيع مساء كل يوم أربعاء. وكان من أبرز الوجوه الصهيونية المشاركة دائماً في هذه الندوات (التطبيعيّة):

* " يورام ميتال " من جامعة حيفا، وهو صاحب الدراسة الشهيرة بعنوان:

" العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل في مجالات الزراعة والسياحة وتجارة النفط"

* " بورام همزراحي " مراسل صحيفة " هاآرتس " الصهيونية في القاهرة. كان قائداً عسكرياً لمنطقة جنوب لبنان في عهد رئيس الأركان رفائيل إيتان، وقاد العديد من المذابح التي ارتكبت ضد الشعب العربي في لبنان وفلسطين، وهو يحمل الجنسية الأمريكية أيضاً. يقيم (همزراحي) في فندق (هيلتون – النيل)، ولكنه شبه مقيم في " المركز الأكاديمي الإسرائيلي"، ولم يترك في القاهرة حارة ولاشارعاً ولم يطرقه، من حلوان إلى عين شمس، يتحدّث مع كل من يقابله في كل شيء، ويجتمع بمن يوافق من الصحفيين والكتّاب.

وقد كان " للمركز الأكاديمي " باع طويل في ميدان سرقة الآثار المصرية القديمة على اختلاف مراحلها التاريخية (فرعونية، قبطية، مملوكية، إسلامية)، وتعد سرقة وثائق " الجينيزاه [1] نموذجاً حيّاً ودليلاً قاطعاً لهذا الاتجاه الصهيوني. وقد لعب أوفاديا (عوفاديا) دوراً رئيساً في سرقة وثائق " الجينيزاه "، بالإضافة إلى تهريب مئات القطع الأثرية المصرية إلى فلسطين المحتلة، ويؤكد خبراء الآثار المصريون أن لمصر ٥٧٢ قطعة أثرية في متاحف تل أبيب، وأن اسرائيل قد سرقت مالا يقل عن ٥٠ قطعة أثرية من سيناء بعد اتفاقيات كامب ديفيد، بل استخدمت طائرات الهليكوبتر في نقل أعمدة بعض المعابد والتماثيل إلى متاحف تل أبيب (١٥).

(١) وثائق " الجينيزا " اكتشفها المستشرق " سالمون شختر " عام ١٨٩٦، ونقل منها ثلاثمائة مخطوطة مكتوبة على جلد الغزال إلى جامعة كمبردج، وهي ثلاثة أقسام: الأول باللغة السريانية، والثاني باللغة العربية مكتوب بالعبري، والثالث بالعبرية.
وكلمة " جينيزاة " تعني " الجنازة " حيث تجري عملية دفن الأوراق التي كتبت بأحرف عبرية، عملاً بتقاليد اليهود التي تقضي بتخزينها في حجرة خاصة بأعلى المعبد اليهودي تسمّى " حجرة الجينيزاة "، فإذا ما امتلأت بمرور الزمن، تنقل محتوياتها لتدفن بمراسم جنائزية في المقابر اليهودية.

ووسط تظاهرة صاخبة من الرقص والغناء من جانب حاخامات اليهود، افتتح نائب محافظ القاهرة والسفير الاسرائيلي شيمون شامير (الذي كان أول مدير للمركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة) ورئيس المركز الأكاديمي الاسرائيلي أوشير عوفاديا في كانون الثاني / يناير ١٩٨٩ " مكتبة للتراث اليهودي "، والتي أقيمت داخل المعبد اليهودي في شارع عدلي بوسط القاهرة.

وقال البيان الذي أصدره " المركز الأكاديمي الاسرائيلي "، وجرى توزيعه على الحاضرين، أنّ المشروع الذي تمّ بموافقة هيئة الآثار كان يهدف إلى جمع "٦٠ ألف كتاب، لكنه لم يتمكن من الحصول على أكثر من ٩ آلاف كتاب تعبّر عن التراث اليهودي (وثائق ذات مضمون ديني بحت)، وكشف البيان عن استيلاء " مكتبة التراث اليهودي " على وثائق " الجينيزاه " القديمة، التي تعدّ جزءاً من التراث المصري ، وقد استنكر بعض علماء التاريخ والآثار المصريين منح " المركز الأكاديمي الاسرائيلي " وما يتفرّع عنه من مكتبات وملاحق وأقسام حقّ جمع جزء من التراث التاريخي والديني لمصر ، وتأكيد المزاعم الصهيونية القائلة بأنّ اسرائيل هي ممثلة لجميع يهود العالم حديثاً وقديماً (١٦).

وقبل أيام من افتتاح مكتبة " التراث اليهودي " تمّ افتتاح فرع " للمركز الأكاديمي الاسرائيلي " بحي الظاهر في محاولة واضحة للوصول إلى عمق الأحياء الشعبية المصرية (في القاهرة). والأخطر من هذا عملية السطو الواسع، الذي يقوم به " الاسرائيليون " على التراث الموسيقي والفلوكلوري العربي في مصر وبلاد الشام ونسبته مع كثير من الحرف اليدوية إلى تاريخهم وتراثهم (كما فعل الباحث اليهودي روبرت لخمان مع الفولكور الموسيقي لمنطقة سيناء في عام ١٩٣٢).

وعلى سبيل المثال جمع الباحث " الاسرائيلي " دوف نيو ٢٦٦ نموذجاً من موسيقى بدو سيناء، وثم تضيفها زوراً ضمن ما يُسمّى بـ " التراث اليهودي ".

وفي هذا السياق قام العاملون بمكتبة " التراث اليهودي " بالقاهرة – كما صرّح عبد الوهاب حنفي رئيس إدارة الفنون الشعبية بالثقافة الجماهيرية – بأنشطة تزويرية كثيرة، مثل دسّ النجمة السداسية، في العلامات التي تزّين أثواب العرب البدو بسيناء، وإعطاء أسماء يهودية للأعشاب الطبية هناك، وشراء كميات كبيرة من الألبسة العربية البدوية لنساء واحة سيوه، بل قاموا بدسّ النجمة السداسية في الوشم البدوي في بعض مناطق سيناء، ضمن استراتيجية تدمير الفلولكور العربي والثقافة الجمعية العربية، وتأسيس استمرارية حضارية يهودية زائفة مكانها، وتكوين تصميمات ناتجة عن جمالية فولكورية يهودية مصطنعة.

لقد أثبتت تقارير أجهزة الأمن المصرية، التي تذيع الصحف والمجلات بعض نتائجها وتحقيقاتها بين الفينة والأخرى، وجود صلة مباشرة بين " الموساد "و " المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة "، الذي يقوم بإعداد نوعين من التقارير والبحوث والدراسات، أولهما يقدّم بصفة دورية إلى " الموساد "، في حين أنّ العلني والعادي يذاع وينشر على الملأ بغرض التمويه والتغطية.

وقد تفاخر " يوسف جينات " المدير الرابع " للمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة" أمام وسائل الإعلام المختلفة بأنه نجح " باستقطاب " عدد لابأس به من المصريين العاملين بأجهزة حكومية " ذات طبيعة خاصة "، لتزويد " المركز " بمعلومات تتعلّق بالأبحاث العسكرية والاقتصادية بدعوى " الاسترشاد " بها عند إعداد تقارير "المركز " وأبحاثه العلميّة.

وممّا يجدر ذكره أنّ " المركز الأكاديمي الاسرائيلي " رتّب زيارات عديدة لوفود ضمت عدداً من أساتذة القسم العبري واللغات الشرقية بجامعتي القاهرة وعين شمس إلى " اسرائيل " بدءاً من عام ١٩٩٣. وقد بحثت الوفود المصرية مع أساتذة أقسام الدراسات العربية والشرقية بجامعتي حيفا وتل أبيب وسائل تنسيق التعاون وتبادل الخبرات. علماً أن أعضاء الوفود المصرية يتم اختيارهم عن طريق " المركز الأكاديمي الاسرائيلي " .من خلال معلومات يقدّمها الباحثون " الإسرائيليون " في التخصصّات المشابهة عن الأساتذة المصريّن وخبراتهم ومؤلفاتهم التي يطّلع عليها " الاسرائيليون " بانتظام.

وضمن استراتيجيّة صهيونية شاملة في مجال إرساء دعائم التطبيع والتجسسّ وإفساد النخب العلمية والثقافية، عمل " المركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة " بدأب شديد على إقامة أوسع الاتصالات والعلاقات مع مراكز البحث العلمي في مصر (الرسميّة منها والأهليّة)، مع التركيز على مسألة جمْع المعلومات الدقيقة عن عناصر بنية المجتمع المصري، وتحويل تلك المعطيات والدراسات إلى "الموساد" وإلى دوائر صنع القرار في "اسرائيل" لا ستخدامها في تخريب المجتمع المصري، وتدمير أسسه ومقومات وحدته الوطنية، ويترافق ذلك مع استدراج مئاتٍ من النخب السياسية والثقافية، بشراء ذممهم بآلاف الدولارات ثمناً لبحث يتكوّن من عدة صفحات، وليس شرطاً في بعض الأحيان ما تحويه هذه الصفحات من معلومات. ففي أحوال عديدة يبقى الهدف الرئيس هو الربط الوثيق للباحث بهذه الدوائر وإغراؤه بالدولارات حتى ينتقل انتماؤه من التمّسك بلغة الوطن إلى الدفاع عن لغة الدولارات(١٧).

ومن خلال متابعة ماتنشره الصحف والمجلاّت المصريّة، يتبيّن لنا أنّ " المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة " ركّز جهوده خلال العامين الماضيين للحصول على معلومات أكثر عن طلبة كلية العلوم والهندسة في جامعات مصر، لمعرفة آخر ما توصل إليه الطلبة النابغون من اختراعات جديدة، وهناك عشرة ملفات عن عشرة اختراعات وضعها " مدير المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة " تحت الميكروسكوب، ووجّه بشأنها رسالة إلى السفير "الإسرائيلي " بالقاهرة كتب فيها (١٨):

" بناء على طلب تعليماتكم بإحضار ملفّات كاملة عن آخر اختراعات الشباب المصريين ارسلنا إليكم عشرة ملفات عن اختراعات في مجال الزراعة وتحلية المياه والبلاستيك والكمبيوتر وإطارات العربات ... ونودّ أنْ ننبّه أنّ معظم هذه الاختراعات قمنا بتجربتها وفحصها جيداً، وهي تعد من أنبغ ما توصل إليه العلم ... "

وأرسل السفير الاسرائيلي بالموافقة على شراء أربعة اختراعات وبأسرع وقت، أحدها

اختراع تحلية مياه البحر لطالب في كلية الهندسة. وقد توجّه باختراعه إلى وزير الزراعة المصري، لكنه منع من مقابلة الوزير، وعندما عرف أن " المركز الأكاديمي الاسرائيلي " يعرض أسعاراً خيالية لشراء الاختراعات الجديدة، بل وهناك منح سفر للدراسة إلى الخارج، توجّه المخترع إلى المركز عن طريق أحد الباحثين ممّن لهم علاقة قوية بالمركز، وبعد فترة قابل مدير " المركز الأكاديمي " وقدّم له صورة بحث الاختراع، وقدّم التجربة أمامه عملياً، وبعد نجاحها قال له " مدير المركز " مداعباً: " لابدّ أن تسافر لأمريكا أم الدنيا لترى كيف يعاملون هناك العلماء بدلاً من مكاتب الطعمية !! "

وبعد ثلاثة أسابيع توجّه المخترع مباشرة إلى السفارة " الاسرائيلية " بالقاهرة " وهناك باع اختراعه بمبلغ كبير.

والاختراع الثاني الذي وافق عليه السفير " الاسرائيلي " هو إنتاج سماد جديد لخصوبة الأرض، وتحويل الأرض المالحة إلى أرض صالحة للزراعة، وهو اختراع لخرّيج كلية الزراعة، وهو صديق لأحد أساتذة الجامعة ممّن لهم علاقة مباشرة وأبحاث لدى " المركز الأكاديمي الاسرائيلي "، وفور عرض الطالب الاختراع على أستاذه نصحه بالتوجه " للمركز الأكاديمي " لأنهم يدفعون مبالغ كبيرة في الاختراعات الحديثة، ورفض الطالب في بداية الأمر، وبعد شهرين من محاولة بيع اختراعه لإحدى الشركات الاستثمارية في مجال الزراعة والأسمدة، عاد مرة أخرى ووافق على بيعه للمركز، وهو الوحيد الذي قابل " السفير الاسرائيلي " في اليوم التالي لتقديمه الاختراع، وعرض عليه السفر وتجربة الاختراع ذاته بطريقة عملية، شاملة تكاليف الإقامة ومكافآت كل يوم يقضيه في " إسرائيل" إضافة إلى حق شراء الاختراع نفسه ومدة الإقامة ثلاث سنوات، وسافر بالفعل بعد ما وضع ثمن الاختراع في" البنك الأمريكي المصري " وهو الآن يقضي الشهر السادس في إسرائيل !!.

أما الاختراع الثالث الذي وافقت عليه " السفارة الاسرائيلية "، فهو لمهندس ميكانيكي خريجّ كلية الهندسة بجامعة القاهرة، وكان يعمل معيداً بالكلية، لكنه سافر في منحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق " السفارة الإسرائيلية " بالقاهرة، حيث تقدم المهندس باختراعه لعمل " خلطة " جديدة من " كاوتشوك العربات " تساعد السيارة على عدم الانقلاب في الحوادث بسبب التصاقها بالاسفلت، وشمل اختراعه إضافة مادة جديدة للقار المستخدم في الاسفلت تتفاعل مع مادة المطاط الجديدة تجعل من الصعب انقلاب السيارة لشدة تماسك المادتين.

وعندما تقدم باختراعه هذا إلى " المركز الأكاديمي " كان شرطه الأول قبل المكافأة أن يسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ،ويكمل دراسته هناك، وبعدما وافق السفير على الاختراع وشرائه وافق بالفعل على سفر المخترع إلى امريكا، وهناك التحق بجامعة " جورج واشنطن ".

والاختراع الرابع والأخير الذي اشترته السفارة الأمريكية (بالتعاون والتنسيق المطلق مع السفارة الإسرائيلية)، كان من باحث خريج كلية التجارة، وله ميول واهتمامات بمجال "

البلاستيك "، وقد قدّم له " المركز الأكاديمي " مكافآت كثيرة عن أبحاثه في مجالات مختلفة، وأرسل إليه قبل أن يتقدم باختراعه برسالة تقول: " شكراً على تعاونك معنا ومع مركزنا، ونتمنى لك تعاوناً أفضل في مجال الأبحاث المطلوبة منك في رسالتنا الأخيرة، مرفق طيّه مبلغ خمسة آلاف جنيه لمساعدتك في اختراعك الأخير الذي تقدمت بفكرته ووافقنا عليها ".

وبعد ثلاثة أشهر تقدّم المذكور باختراعه كاملاً عن تركيب مادة جديدة تنتج بلاستيكاً يشبه الفخار، قويّ التحمل .. وبعد موافقة السفارة عليه اشترت حق الاختراع بمبلغ مائة وخمسين ألف جنيه بعدما رفض المخترع مائة ألف فقط، وهدّد بسحب اختراعه، وتقاضى المبلغ على دفعات بشيكات من أحد البنوك بالجيزة !!

من جهة ثانية حصل " المركز الأكاديمي الاسرائيلي " على الملفات الكاملة لخمسة اختراعات مصرية جديدة، وقدّم للسفارة الاسرائيلية أسماء المخترعين الشباب، الذين تنقصهم الإمكانيات المادية والتكنولوجية لإتمام اختراعهم، حيث أن اختراعاتهم في مجال الماكينات الضخمة في المصانع والغزل والنسيج والحديد والصلب والقطارات.

وحصل " المركز " على أسماء هؤلاء المخترعين عن طريق باحث مصري، وردّ عليه " مدير المركز " برسالة، جاء فيها:

" السيّد / ... شكراً على حسن تعاونك معنا ومع مركزنا الموقّر، ونتمنى تعاوناً أفضل وأكثر في مجالات أخرى، مرفق طيّه مبلغ ألف جنيه مكافأة عن دورك الهام في ترشيد المخترعين الخمسة للجوء إلى المركز والتعاون معه ، و شكراً "

وبالفعل قابل مدير " المركز الأكاديمي " المخترعين الخمسة، ومنهم اثنان خريجا الجامعة الأمريكية، وبعدها حدّدلهم موعد لمقابلة السفير " الاسرائيلي "، الذي قدّم إليهم صوراً للمصانع والمكائن الحديثة التي يمكن أن تساعدهم على اختراعاتهم. وقد وافقوا على السفر إلى " اسرائيل " وسافروا باستثناء باحث واحد، توفيت والدته قبل السفر بأيام، فأجّل إلى شهر آب / أغسطس الماضي !!

وحول السؤال عن كيفية الوصول لهؤلاء المخترعين قال الدكتور رفعت سيّد أحمد " مدير مركز يافا للدراسات " (بالقاهرة): " المركز الأكاديمي الإسرائيلي منذ إنشائه في الثمانينات بعد معاهدة كامب ديفيد، وهو يعدّ بؤرة من بؤر التجسّس على مصر بطرق مباشرة أو غير مباشرة، والدليل على ذلك أنّ كلّ المتهمين بالتجسّس لصالح اسرائيل، الذين قبضت عليهم الأجهزة الأمنية المصرية كانت لهم صلة بالمركز الأكاديمي، وبعضهم كان يتلقى تعليماته من المركز نفسه، وبعضهم كان يزور المركز بشكل دائم ومنتظم، كما في قضية عزّام عزّام الأخيرة.

فالمركز الأكاديمي الإسرائيلي يركّز تركيزاً كبيراً على الشباب المصري في جميع المجالات، وهو يعطيهم الضوء الأخضر عن طريق أساتذة مصريّن وفنانين ورجال أعلام وإعلام وصحافة تجعل الأمر شيئاً طبيعياً في حالة السلم التي نمرّ بها مع اسرائيل " (١٩).

* إنّ قراءة سريعة لعناوين المحاضرات التي ألقيت في " المركز الأكاديمي الإسرائيلي

بالقاهرة "، تظهر بصورة جليّة ملامح الاستراتيجية الصهيونية وأهداف " اسرائيل " الحقيقية من التطبيع والعلاقات الثقافية. وفيما يلي قائمة مختصرة لعناوين المحاضرات والندوات، المنظمة في إطار " المركز " المذكور:

* " دور التواصل والتقليد في تشكيل مفاهيم المجتمعات الحديثة " للدكتور شموئيل إيزنيشتاد أستاذ علم الاجتماع بالجامعة العبرية بالقدس وعضو الأكاديمية الاسرائيلية للعلوم والإنسانيات.
* " وثائق الجينيزاه بالقاهرة كمصدر للتاريخ المصري" للدكتور مارك كوهين أستاذ دراسات الشرق الأدنى بجامعة برنيستون وأُستاذ زائر بالجامعة العبرية بالقدس، مزدوج الجنسية اسرائيلي / أمريكي.
* " الآثار المسيحية القديمة في مصر " للدكتور آشير أوفاديا.
* " التعليم في مصر " للدكتور ميشيل وينتر أستاذ تاريخ الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية بجامعة تل أبيب.
* " اليهودية والإسلام: العلاقة بين الهالاخاة والشريعة الإسلامية" ألقتها هافا لازاروس يافيه، أستاذة الحضارة الإسلامية بالجامعة العبرية، لها دراسات معروفة عن التصوف الإسلامي ، وفي بعض جوانب العقيدة الإسلامية، وأخرى في تاريخ العرب والإسلام.
* " التفاعل الثقافي بين العرب واليهود في العصور الوسطى " للدكتور إسحاق أفيشور أستاذ اللغة العبرية وآدابها بجامعة حيفا ومدير " مركز تراث يهود بابل ".
* " حياة الطائفة اليهودية في الفسطاط: في العصور الوسطى " للدكتور مفاحيم بن ساسون رئيس قسم تاريخ الشعب اليهودي بالجامعة العبرية، ونائب رئيس "معهد بن زفي لدراسات الطوائف اليهودية في الشرق "
* " القراؤون في مصر وتاريخهم عبر ألف عام " للدكتور تسفي انكوري الأستاذ بقسم التاريخ اليهودي بجامعة تل أبيب.
* " يهود مصر في نهاية القرون الوسطى " للدكتور إبراهام دافيد الأستاذ بالجامعة العبرية،
* " الفولكور اليهودي بين الشرق والغرب " للدكتور دوف نوي، أستاذ الفولكلور في الجامعة العبرية بالقدس.
* " اليهود في مصر العثمانية " ليعقوب لنداو
* " اليهود في مصر – مجتمع شرق أوسطي في العصر الحاضر " للدكتور شيمون شامير.
* " شخصيات يهودية في عالم الفكر والاقتصاد أنجبتها مصر في القرن العشرين"

لموريس شمّاس.

إضافة إلى مئات من المحاضرات والملتقيات والندوات ،التي تدور في إطار هذه الخطّة الاستراتيجية الصهيونية، الرامية إلى تهويد تاريخ مصر وثقافتها وحضارتها، وترسيخ المزاعم

الصهيونية، التي تحاول إقناع العالم " بدور اليهود .. وتأثيرهم الكبير "

في الحياة الاجتماعية والثقافية والحضارية للمنطقة العربية. ولا نستبعد أن يطالب الصهاينة، بعد فترة من التهيئة الذهنية والنفسية بآثار ومواقع تاريخية عربية، مثل " مزار أبو حصيرة " اليهودي، وغير من المقامات والأضرحة والمقابر اليهودية.

ونستطيع التأكيد بموضوعية تامّة أنّ أعضاء السفارة " الإسرائيلية" وإداريّي وباحثي " المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة " جميعهم من كوادر الاستخبارات وكلهم يجيدون اللهجة المصرية الدارجة، وذلك انطلاقاً من دور وزارة الخارجية الإسرائيلية ووزارة الحرب ومؤسسة " الموساد " في تنظيم التجسّس الخارجي.

وفي هذا الاتجاه كان أول سفير " اسرائيلي " لدى مصر " إلياهو بن اليسار " واحداً من كبار ضباط الموساد وتاريخه شائن في العمل الإرهابي (٢٠). وبعد اتفاقيات كامب ديفيد ومانتج عنها من تطبيع رسمي وعلاقات دبلوماسية، كشفت المخابرات المصرية عدداً من شبكات التجسّس الإسرائيلية، أغلبها على صلة مباشرة بسفارة " اسرائيل " منها - على سبيل المثال - الشبكة التي كانت برئاسة المستشار العسكري الإسرائيلي بالسفارة، والتي كشفت في أوائل آب / أغسطس ١٩٨٥، وكانت تضم عدداً من أعضاء البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية، وبعض الباحثين " بالمركز الأكاديمي الإسرائيلي "، وأمريكيين يعملان بهيئة المعونة الأمريكية، وسويدياً يعمل وسيطاً في صفقات الأسلحة، وثلاثة مصريين، وكانت هذه الشبكة تستخدم محطة لاسلكية متطورة داخل سفارة العدو، لتبليغ رسالة يومية عن أحوال مصر، بينما يتم نقل التقارير والأفلام والصور والخرائط إلى اسرائيل عبر الحقيبة الدبلوماسية.

وقد قام ضباط الموساد بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة، بتجنيد عدد من الطلاب عن طريق بعض أقاربهم العاملين بالسفارة، وتشجيعهم على السفر إلى اسرائيل في رحلات، حصل مقابلها أقاربهم على مكآفات مجزية نظير تجنيدهم !!

وهناك قضية الإسرائيليين الأربعة الذين كانوا يحملون جوازات سفر انجليزية مزّورة، وتم ضبطهم عند خروجهم من إحدى نقاط المراقبة الخاصة بقوة حفظ السلام في جنوب سيناء، وبحوزتهم حقيبة تضم ٧ وثائق شفرية و ١٩ شريطاً ميكرو فيلم للمنشآت المصرية العسكرية في سيناء ونظم تسليحها (٢١).

وفي كتابة المعنون بـ "لن تكون هناك حرب أخرى " (الصادر في تل أبيب في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥) كشف إلياهو بن اليسار السفير الإسرائيلي الأول بالقاهرة .. عن حقيقة استخدام " اسرائيل " لهويات الدبلوماسيّين ومستندات وزارة خارجيتها حتى يعمل تحت غطائها رجال المخابرات الإسرائيلية، وأهم حالة كانت للقنصل " الاسرائيلي " العام بالقاهرة " يعقوب بيري "، الذي كان قد أرسل لمصر متخفياً تحت ستار دبلوماسي، في حين أنه كان ساعتها رئيس فرع العمليات الخاصة في الأراضي العربية المحتلة بجهاز " الشين بيت " الإسرائيلي (الأمن الداخلي).

ويضيف إلياهو بن اليسار أن بيري جاء ومعه عدد كبير من ضباط وعملاء " الشين بيت

" و " الموساد " تحت اسم " عمّال فنيّين" جاؤوا للإعداد الفني وإجراء التصليحات لمقر السفارة، التي اختار " بيريَ " موقعها الحالي في " ٦ شارع ابن مالك بالجيزة ".

ويذكر إلياهو بن اليسار أنّ يعقوب بيري بصفته القنصل العام، كما أعتمد رسمياً كان موجوداً بشكل دائم في عمارة السفارة لإجراء الترتيبات (الأمنية مع رجاله " العمّال "، وهم مجموعة من وحدة جمع المعلومات التابعة للموساد من الفرع الذي يضم شبكات الجواسيس في مصر والجزائر وقبرص وتركيا والمغرب، وأنهم كلّفوا مع ضباط آخرين من المخابرات العسكرية (امان) و " الشين بيت " للتجسّس في مصر، وإحداث الفتن والاضطرابات والتخريب.

والدور نفسه لعبه أهرون بارتياع، الرائد في المخابرات العسكرية الإسرائيلية، الذي تسلّم عمله كأول ملحق إعلامي بالسفارة الاسرائيلية بالقاهرة في شباط / فبراير ١٩٨٠. وبعده جاءت في منصب الملحق الإعلامي لسفارة " اسرائيل " بالقاهرة مجموعة كبيرة كان أبرزهم مائير كوهين الذي عمل في قسم الشؤون المصرية بالتلفزيون الإسرائيلي، الناطق باللغة العربية بعد انتهاء خدمته بالقاهرة، ثم حلّ بعده (كملحق إعلامي) يعقوب ستيا، الذي عاد إلى تل أبيب، وهو يخدم الآن في قسم تحليل المعلومات المصرية التابع لوزارة الدفاع الاسرائيلية، وهكذا فكلّهم يعملون بنفس الأسلوب ويخدمون الأهداف ذاتها والاستراتيجية عينها، من بن إليسار إلى موشي ساسون، الذي اتضح أنه كان ضابطاً هو الآخر بجهاز "الموساد" الإسرائيلي، وقد أدرج على قوائم الممنوعين من الدخول مصر عام ١٩٩٣. والأمر ذاته في ما يتصل بالسفراء الصهاينة الآخرين، مثل " شمعون شامير " و " ديفيد سلطان " وغيرهما. وحتى " ساسون سوميخ " الذي قلب الصالونات الثقافية تحت ادّعاءات أنه أقرب المقرّبين إلى قلب نجيب محفوظ، لأنه متخصّص بأدب محفوظ، كان ضابطاً في المخابرات العسكرية الاسرائيلية، وكان إخوتُه ضباطاً كباراً بالمخابرات الاسرائيلية، وأشهرهم " شمعون سوميخ "، الذي كانت جريدة " معاريف " الاسرائيلية قد نشرت صورته واسمه لأول مرة في عدد الأربعاء ٢٤ تموز يوليو ١٩٩٦ عندما تجمّع قدامى ضباط المخابرات الاسرائيلية للاحتفال في مكان النصب التذكاري لقتلى المخابرات الاسرائيلية في الدول العربية ممّن سقطوا من جواسيس تل أبيب (٢٢).

إنّ أنشطة السفارات والقنصليات " الاسرائيلية " تحت ستار التطبيع وإرساء أسس التعاون العلمي والثقافي والتقني، لم تتمكّن من إخفاء أعمالها التجسسيّة والخريبية، التي تتكشّف يومياً ويشعر بعدوانيتها وبصماتها الخطيرة كلّ مواطن عربي واعٍ، يملك حسّاً وطنياً وشعوراً بالكرامة والانتماء لأرضه وتاريخه وحضارته. ولو أنّ مراكز البحث الاسرائيلية والسفارات والمؤسسات كانت ثقافية أو علمية أو دبلوماسية (كما تعلن) لما أضطرّ السّيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري لأن يرسل في نيسان / أبريل ١٩٩٦ خطاباً رسمياً نوهت عنه صحيفة " يديعوت أحرونوت " في ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٩٦ وفيه قال موسى لإسرائيل: " نريد دبلوماسياً، وليس جاسوساً" (٢٣).

وكانت القصة وقتها تخص مخاض تعيين سفير جديد " لاسرائيل " بعد رحيل " ديفيد سلطان " المفاجئ إلى تل أبيب. وفي السياق الصهيوني ذاته تعددت زيارات أساتذة الجامعات والباحثين الإسرائيليين إلى مصر، بل أصبح من الصعب تقديم لائحة شاملة بهذه الزيارات، أو الوقوف عند برامجها ومجالاتها ومارافقها من حفلات وملتقيات وأطروحات. لكننا استكمالاً لعناصر البحث وجدنا من المناسب استعراض "نماذج بعض الأساتذة والباحثين " الصهاينة، الذين زاروا مصر بدعوات رسمية (٢٤).

* زيارة " أبا إيبان " عضو الكنيست ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن، ووزير الخارجية الأسبق، والندوة التي عقدها في ٨ آذار / مارس ١٩٨٦. وكان قد زار مصر عقب توقيع المعاهدة وقدّم بوصفه الاستاذ السابق للأدب العربي ومترجم " يوميات نائب في الأرياف "

* زيارة " ليونارد بايندر " أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، والأستاذ الزائر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وزميل مركز البحوث الأمريكي بالقاهرة، مزدوج الجنسية " اسرائيلي " / أمريكي، عمل مستشاراً سياسياً لجولدا مائير إبان حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، عميل معروف للاستخبارات المركزية الأمريكية والموساد، حيث تمّولان أبحاثه ودراساته عن الاقتصاد المصري ومستقبل الجماعات الإسلامية في مصر والتيارات الدينية في المنطقة العربية وإيران، وهو صديق لمعظم أساتذة علم الاجتماع والعلوم السياسية في مصر.

* زيارة وفد من أساتذة الجامعات الاسرائيلية، متخصصيّن في تحليل " وثائق الجينيزاه " ، وقد شملت زياراتهم المعابد اليهودية ودار الكتب، وقاموا بتصوير بعض المخطوطات .. منهم إبراهام دافيد ومارك كوهين ويوسف سادان.

* زيارة وفد من أساتذة جامعة بن غوريون، برئاسة " يوسف تكواه " رئيس الجامعة.

* زيارة " حاييم شاكيد " عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية وهو من كبار المستشرقين الاسرائيلين و " إيلي ويجي " مدير معهد شيلواح " و " إيتمار رابينوفيتش " عضو مجلس إدارة مركز موشي ديان في " معهد شيلواح " (الخبير في الشؤون السورية ورئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض مع الوفد السوري برئاسة المرحوم الدكتور موفق العلاّف)

* زيارة ": لازاروس يافيه " أستاذه العلوم والحضارة الإسلامية في الجامعة العبرية بالقدس، وقد ألقت محاضرة في " المركز الأكاديمي الإسرائيلي " بعنوان " العلاقة بين الهالاخاه والشريعة الإسلامية "

* زيارة " حاييم جوردون " أستاذ علم النفس بجامعة بئر السبع، ولقاءاته الدائمة بأساتذة الفلسفة وعلم النفس بالجامعات المصرية، وعلى رأسهم " صديقه " الدكتور محمد شعلان.

* زيارات " يوسف سادان " أستاذ الأدب العربي القديم، بقسم اللغة العربية وآدابها، بجامعة تل أبيب .

* زيارات " بورتون " أستاذ البرديات بالجامعة العبرية، وقد توثقت علاقاته ببعض أساتذة

كلية الآداب بجامعة عين شمس.

* زيارات " آمي إيلون " أستاذ تاريخ الشرق الأوسط " بمعهد شيلواح " متخصص في شؤون مصر.

* زيارات " إيمانويل ماركس " أستاذ الأنثرو بولوجيا الاجتماعية بجامعة تل أبيب، ومعهد أبحاث الصحراء " بجامعة بن غوريون " المدير اللاّحق " للمركز الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة ".

لم يقف دور " المركز الأكاديمي الإسرائيلي " والملحقية الثقافية لسفارة العدو (في القاهرة) عند حدود تنظيم الندوات المشتركة والبحوث وتبادل الزيارات، وتوجيه الدعوات للباحثين والأدباء والأساتذة المصريين .. إلخ، وإنمّا تعدّى ذلك إلى تنظيم تهريب الآثار المصرية، فبالإضافة إلى جريمة سرقة المخطوطات اليهودية المصرية القديمة " الجينيزاه " وتهريبها من " معبد بن عزرا " بمصر القديمة ومقابر اليهود بمنطقة " البساتين "، رتبَ المركز المذكور عمليات تهريب واسعة للآثار المصرية، من بينها واحدة بزعامة " الحاخام إيتان صبيح " كبير حاخامات مدينة بيت لحم بفلسطين المحتلة، حيث جاءت العصابة تحت اسم " وفد ديني " لزيارة المعابد اليهودية في القاهرة والاسكندرية ،وعند مغادرتها بعد ١٥ يوماً ضبطت معها مجموعة كبيرة من الآثار المصرية مختلفة الأحجام والتواريخ. كما ضبطت شبكة أخرى جاءت تحت ستار "مجموعة سياحية " في أثناء محاولتها تهريب ثماني حقائب من المخطوطات النادرة، بعضها مكتوب على جلد الغزال.

ومن " ثمار " العملية التطبيعية اعتراض سفارة العدو بالقاهرة على نقل بعض مقابر اليهود في منطقة البساتين، والزعم أن عملية نقل " موتاهم " إلى منطقة أخرى (مجاورة للمكان الأصلي ولا تبعد عنه سوى ثلاثين متراً) مستحيلة من وجهة نظر الشريعة اليهودية. بل حاولت الطائفة اليهودية استصدار قرار من هيئة الآثار باعتبار جميع مقابر اليهود في " البساتين " في عداد الآثار التي لا يجوز التعدّي عليها، لكنّ الهيئة رفضت وقالت أنّ مقابر البساتين الخاصة باليهود لاتعد من الآثار ولا تدخل بذلك في نطاق قانون حماية الآثار (٢٥).

وقد رفضت حكومة " إسرائيل " طلب الحكومة المصرية استرداد الآثار المسروقة، بل قامت ببيع جانب كبير منها إلى المتاحف العالمية .. متحدّية - كعادتها - القوانين والمواثيق الدولية التي تحرّم ذلك. علماً أن هيئة الآثار المصرية قامت بتقديم الوثائق والأدلّة الدافعة التي تكشف جريمة الاسرائيليّين.

والأخطر من ذلك قيام مجموعات اسرائيلية بتزوير بعض الآثار المصرية (في مواقعها بأرض مصر)، حيث ألقت سلطات الأمن القبض على عدد من الاسرائيليّين تسلّلوا إلى المقابر الفرعونية بالوادي الجديد وأسوان حاولوا تزوير بعض الحروف الهيروغليفية باللوحات الجدارية الموجودة بالمقابر لتغيير سياق ومضمون النصوص التاريخية، بحيث تثبت الدور المزعوم لليهود في الحضارة المصرية القديمة.

وصرّح مصدر بهيئة الآثار المصرية أنّ هذه المجموعة التي تم ضبطها في شهر نيسان

/ ابريل عام ١٩٩٦ ليست الحالة الأولى ،حيث تعددت خلال الشهور الأخيرة الحالات التي قام فيها " الاسرائيليون " بنفس العمل، وقد تم ضبط مجموعة من أدوات الحفر والألوان المعدّة خصيصاً للتزوير والتي تقارب الألوان الأصلية، كما ضبطت معهم مجموعة من الصور للنصوص المراد تشويهها موضّحاً عليها أماكن التزوير المُستهدف.

وقد وصف المصدر (من هيئة الآثار المصرية) بأنّ ما يجري عبارة عن جريمة حقيقية، مؤكّداً " وجود جهات معّينة في " اسرائيل " بينها مراكز بحثيّة وهيئات ثقافية يساندها جهاز المخابرات الاسرائيلي تهدف إلى تشويه النصوص التاريخية، كما تقوم هذه الجهات بتقليد الآثار القديمة لحضارة المنطقة العربية وتستبدل الآثار المقلّدة بالحقيقية من خلال سرقة مُحكمة على نحو ما حدث من وضع قطع أثرية مزورة أو رسوم وكتابات بأحرف عبرية ضمن المقابر والمخطوطات المصرية القديمة "

وعبر استغلال التطبيع الثقافي، تحاول " اسرائيل " اختلاق جذور حضارية يهودية وانتحال تاريخ يهودي، امتد اهتمام الاسرائيليين إلى مجال الفنون والمأثورات الشعبية، في محاولات دائبة لإثبات أن كثيراً من مظاهر الحياة الشعبية في المنطقة العربية، من لغة وتقاليد وسلوكيات ومأثورات، تعود بالأصل إلى جذور يهودية تضرب في عمق التاريخ.

وضمن هذا المخطط جمعت " اسرائيل " الأغاني والموسيقى الفولكورية، تحت إشراف " مركز البحوث الموسيقية بالجامعة العبرية " و " الأرشيف القومي الإسرائيلي للصوتيات" وترأس البعثة الأولى الدكتور " آمنون شيلواح " أستاذ فن الموسيقى، ورئيس " معهد اللغات والآداب والفنون بالجامعة العبرية " بالقدس، وكان معه بعض الباحثين الإسرائيليين: جرزون كيوى، هوفاف، هرتزج وفاينبرج.

وترأس البعثة الثانية الدكتور " دوف نوي " مؤسّس " الأرشيف القومي الاسرائيلي للصوتيات "، وصحب معه طاقم تسجيل ومن الباحثين: بلي وجولدبرج وبن عامي، وقد أثمرت جهود البعثتين، تسجيلات مدتها عشرون ساعة، جمعت من مناطق وادي فيران وجبل الطور وأبو رديس ومن بعض القبائل العربية في سيناء، حيث تولّى نشرها وفق رؤية صهيونية " المركز الاسرائيلي لجمع ودراسة الفولكلور "، لتكتمل دائرة سرقة التاريخ كأبرز مكونات الفكر الصهيوني (٢٦).

وفي إطار السطو على تاريخ العرب وحضارتهم .. نجد أن منشورات الدعاية السياحية، التي تقوم بتوزيعها " اسرائيل " في أوروبا وأمريكا، تحمل عبارات مثل: " زوروا اسرائيل وشاهدوا الأهرامات " أو: " تعالوا لزيارة الأهرامات ومن بناها " ... !!

هذه محصلة، بل لمحة موجزة عن الدور " الاسرائيلي" في مصر تحت مظلّة التعاون العلمي والثقافي. واستكمالاً لدور " مراكز البحث العلمي " الاسرائيلية العاملة في خدمة التطبيع واستراتيجية السيطرة الصهيونية، ينشط عدد كبير من مراكز البحث والمؤسّسات العلمية والهيئات الأمريكية، التي تمثّل مع الجهات " الاسرائيلية " شبكة مترابطة الحلقات، متكاملة الأهداف والمهام والأدوار والأوجه. فللولايات المتحدة الأمريكية أهداف استراتيجية تجاه

المجتمع المصري تصب في سياق استراتيجية أشمل ..هي الاستراتيجية الأمريكية – الاسرائيلية تجاه المنطقة العربية، فلا يمكن عزل ما يحدث في مصر أو الأردن أوالخليج العربي عما يحدث في بقية أقطار الوطن العربي، والعكس صحيح. ولكي تصل الاستراتيجية الأمريكية – الاسرائيلية إلى تحقيق أهدافها تجاه الوطن العربي، استخدمت وسائل وقنوات وأساليب كثيرة: اقتصادية وسياسية وعسكرية، وثقافية (وهي ما يعنينا أساساً في هذه الورقة)

الوسائل الاستراتيجية الأمريكية الثقافية تجاه مصر والمنطقة العربية كانت وستظل عديدة ومتنوعة، فهي تستند بالدرجة الأولى إلى المشروعات العلمية والبحثية والثقافية المشتركة، وتشمل الإعلام بأنواعه وتقسيماته المختلفة، والتبادل الثقافي الرسمي وشبه الرسمي ...إلخ.

وسوف نحاول أنْ نقدّم هنا لمحة كافية لأبرز الوسائل الثقافية – العلمية المتبّعة من خلال المتوافر من المعلومات والحقائق، وبالقدر الذي يسمح به الوقت والبرنامج. مع التركيز على تداخل الأدوار والوظائف التي تقوم بها المؤسسات الأمريكية في مصر مع عدد من مراكز البحث والهيئات الصهيونية المعروفة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ركائز عديدة للاختراق الثقافي داخل مصر والمنطقة العربية، ولهذه الركائز كما يجمع أغلب الباحثين في هذا المجال، وظيفتان: الأولى، الاختراق الثقافي – العلمي المنظم، ومحاولة فهم المجتمع المصري وتفاصيل عملياته السياسية والاجتماعية وتصديرها إلى واشنطن، حيث وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C. I. A) بهدف إعادة برمجتها، وفق أساليب ونظم علمية متطورة تمهيداً للتحكم في العقل وفي المجتمع ككل. والوظيفة الثانية: خدمة الاستراتيجية " الاسرائيلية " من خلال ممارسة دور " قناة الربط " بين الجهات المصرية الثقافية والعلمية، وبين الجهات الاسرائيلية، وأحياناً تمتد هذه الوظيفة إلى حيث تجنيد " عملاء جدد " لخدمة التطبيع مع العدوّ أولاً، ومن ثم لتوظيفهم في خدمة الاستراتيجية الصهيونية في المنطقة العربية ثانياً، فيتم " التجنيد " على مراحل ووفق ووسائل متدرجة، يأتي التعامل مع المؤسّسات والهيئات البحثية والاجتماعية الأمريكية في مقدمتها، فإذا ما اطمأن " العميل الجديد " لها جرى ربطه عبر " قنوات " كثيرة بالجهات الاسرائيلية، التي تصب بدورها في جهاز المخابرات الاسرائيلية " الموساد " .

ولأنّ المؤسسات والهيئات الأمريكية، التي تمثّل بؤراً صديدية في جسد المجتمع المصري، جهات وعناوين ومسمّيات عديدة ولا حصرلها، فإننا سوف نقدم هنا أكثر هذه المؤسّسات والهيئات شهرة وأكثرها خطراً وهي (٢٧):

١- الجامعة الأميركية في القاهرة

٢- مؤسسة راندا الأميركية.

٣- المركز الثقافي الأميركي.

٤- مركز البحوث الأميركية (في شارع الدوبارة بالقاهرة)

٥- مؤسسة فورد فاونديشن

٦- هيئة المعونة الأميركية

٧- مؤسسة روكفلر للأبحاث.

٨- معهد ما ساشوستس وفرعه في القاهرة ومعهد الـ " ام - أي - تي " (في مبنى جامعة القاهرة)

٩- مؤسّسة كارينجي.

١٠ - معهد دراسات الشرق الأوسط الأميركي.

١١- معهد التربية الدولية والمتخصص في منح السلام

١٢- معهد بروكنجر.

١٣- معهد المشروع الأميركي

١٤- الأكاديمية الدولية لبحوث السلام

١٥ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة " جورج تاون "

١٦- مشروع ترابط الجامعات المصرية الأمريكية ومقره المجلس الأعلى للجامعات في القاهرة. (تبلغ ميزانيته السنوية ٢٧مليون دولار تقدّمها المخابرات الأميركية وأجهزتها المعروفة).

والجهات السابقة تترابط من خلال أجهزة المخابرات الأمريكية والاسرئيلية بالمراكز البحثية الاسرائيلية لتكوّن مجتمعة شبكة منسّقة الأدوار وخطيرة الأهداف (٢٨).

وترتبط بالمؤسّسات السابقة قائمة أخرى من المؤسسات التي تعمل تحت لواء المخابرات الأمريكية، التي تموّل هذه الهيئات والمؤسّسات بميزانيات ضخمة وهائلة.

وقد موّلت " وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " (C. I .A) منذ عام ١٩٨٢ خمسة وسبعين مؤتمراً سنوياً. إضافة إلى أنّ خبراء المخابرات ومحلليّها والأكاديميين المتعاملين معها يحضرون هذه المؤتمرات ويعقدون اللقاءات والعلاقات مع ألمع الشخصيات المشاركة وأبرزها وأكثرها فائدة للأهداف الأمريكية - الصهيونية أو الصهيونية - الأمريكية لا فرق.

والمهم أنّ هذه المؤسسات والهيئات لعبت وتلعب دوراً بارزاً في إعداد الأبحاث والدراسات، التي تخدم عملية تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، تمهيداً لتعميم هذه التجربة على الأقطار العربية الأخرى.

فمثلاً تقوم " جماعة دراسات الشرق الأوسط " (MESA) بالتنسيق المعلوماتي مع " معهد ماسا شوستس للتكنولوجيا " و " معهد دراسات الشرق الأوسط " في ميدان دراسة التيارات الاجتماعية والفكرية في المنطقة. ويعمل في إطارها عدد من أساتذة العلوم الاجتماعية والسياسية منهم: " ليونارد بايندر "، الذي أعدّ مجموعة من الأبحاث والدراسات وموّلتها الاستخبارات الأمريكية، أهمها: التيارات الايديولوجية في الشرق الأوسط، النظرية السياسية الإسلامية، العوامل المؤثرة في دور إيران العالمي، تطورات الاقتصاد المصري، ودراسات

عن ظاهرة الجماعات الإسلامية والتطرف الديني في مصر.

و " مالكوم كير " المدير السابق للجامعة الأمريكية في بيروت، عميل معروف للاستخبارات الأمريكية، وقد أعدّ بعض الدراسات التي أصبحت أحد مكوّنات الاستراتيجية الأمريكية في البلدان العربية وما يجاورها، مثل: الحرب العربية الباردة، السياسات العربية المحلية والصراع في الشرق الأوسط، وقام بإجراء عدد من البحوث المشتركة مع أساتذة مصريين، اغتيل على أبواب الجامعة في بيروت عام ١٩٨٤.

ومنهم " برناردلويس "، المستشرق اليهودي المعروف بدراساته المغرضة عن العرب والإسلام، سواء من خلال إلحاحه على الطوائف والانقسامات في المجتمعات الإسلامية، أو من خلال دفاعه عن اليهود والصهيونية، بالإضافة إلى حجم التأثير الذي يمارسه لويس على كثيرين ممّن تتلمذوا عليه. كما أنه يشغل حالياً منصب أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في جامعة برنستون، وهو عضو دائم في " معهد الدراسات المتقدمة " وفي الجمعية الفلسفية الأمريكية (٢٩).

ومن أعضائها مجموعة من أساتذة " الجامعة العبرية " ،وهم جميعاً يتمتعون بالعضوية الشرفية " لمركز البحوث الأمريكي " بالقاهرة، وتصدر عنها " المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ".

ويرى باحثون منصفون أنّ " مؤسة فورد "، من أخطر مؤسسات التجسّس العلمي الأمريكية، وقد انفردت بتمويل " أبحاث ودراسات الشرق الأوسط " و عبر هذه المؤسّسة تقوم " وكالة التنمية الأمريكية " (AID) بتخصيص حوالي مائة مليون دولار سنوياً لمركز البحث العلمي والجامعات المصرية منذ نهاية السبعينات إلى اليوم. وفي هذا السياق يقول محمد حسنين هيكل أنّ أكثر الجهات المستفيدة من هذه الأموال، هي الولايات المتحدة الأمريكية و " اسرائيل " و أنه قرأ " دراسة من ٢٦٠ صفحة تتحدث عن حزام الفقر المحيط بالقاهرة، وتركّز بالتحديد على معسكرات الأمن المركزي والقوات المسلّحة الموجودة في هذا النطاق، ثم تتحدّث عن التفاعل بين الناس وهذه القوات في إطار هذا الحزام من الفقر ..". ويضيف حرفياً: " أنا معتقد أنّ هذا كلام في منتهى الخطورة (١٠٠) مليون دولار كل سنة تدخل لاستكشاف وتقصّي ما يدور داخل العقل المصري " (٣٠).

وبالإضافة إلى قيام " مؤسّسة فورد " بتمويل المنح الدراسية، حيث يجري " تطويع أدمغة " مئات الباحثين في مجالات البحوث الاجتماعية والدينية والثقافية والتنموية .. تقوم أيضاً بتمويل كثير من الأبحاث المشتركة في مصر، ومنها: التغيّر الاجتماعي في بلدان الشرق الأوسط، المرأة الفلسطينية ومعدّلات الخصوبة لديها، دور السلام في التغيير الاجتماعي .. إلخ.

وقد شارك في هذه الصفقات البحثية، بعض أساتذة الجامعات ومراكز البحوث السياسية والاجتماعية بمصر. وتعدّ " الجامعة الأمريكية " بالقاهرة إحدى أدوات تحقيق الاستراتيجية الأمريكية وقاعدة متقدمة للتغلغل الأمريكي داخل خلايا المجتمع، مع الأخذ بالحسبان " الساتر

الفولاذي" الذي تفرضه على نشاطها وأبحاثها ودورها السياسي .. وهي بلاشك تخدم أهدافاً أمريكية محددة وبعيدة المدى، أكبر من الأهداف المُعلنة (٣١). ويمثّل الدارسون فيها شريحة كبيرة من أبناء الطبقة الغنية والنخبة الحاكمة، وهؤلاء يشكّلون " قاعدة مناسبة " لصفوة جديدة تدعم سياسة التبعية للولايات المتحدة، بحكم أنهم مرشحون بعد إتمام دراساتهم، لتولي مواقع متقدمة في الأجهزة التنفيذية وفي المؤسسات الاقتصادية وإدراة الأعمال وقطاع السياحة. وتبرز في رحابها أقسام الاقتصاد والعلوم السياسية والتاريخ بأنشطتها المتميزة – خاصة في مجال البحوث المشتركة والممولة – وقسم الخدمة العامة وقسم خدمة الإدارة الموسعة ودورهما البارز في تشكيل وتدريب الصفوة المصرية الناشئة، ثم " مركز البحوث الاجتماعية " ودوره الكبير في تطوير شكبة واسعة من علماء الاجتماع الأمريكيين والمصريين، خدمة للتطبيع والأمركة واختراق خلايا المجتمع وفئاته وشرائحه.

وتقوم جهاتٌ عديدة بتمويل أنشطة الجامعة المتنوعة، على شكل " هبات " و " تبرعات " بملايين الدولارات .. منها " مؤسّسة فورد "، وبعض الشركات العالمية مثل: وستنجهاوس وفايزر، بعض الجامعات الأمريكية مثل جامعة هارفارد، وبعض المراكز والمعاهد مثل: مركز الإدارة الدولي والمعهد الدولي للإدارة والتنمية.

أما " مركز البحوث الأمريكي " بالقاهرة، فيتركّز نشاطه في مجال الدراسات الاجتماعية، إلى جانب البحوث الاقتصادية والتاريخية والأثرية ... ويحظى بعضويته الشرفية " الزمالة " عدد من الأساتذة المصريين ومزدوجي الجنسية أمريكي / مصري، وأمريكي / اسرائيلي مثلما هو الحال بالنسبة للأساتذة الزائرين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة،

كما ينشط في مجال البحوث المشتركة والممّولة ..

وللتدليل على توجّهات المركز المذكور نشير إلى أنّ مديره الدكتور " روبرت بوب بتيز " متخصّص في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط، وكان موضوع رسالته " الأقليّات العربية المسيحية ودورها السياسي والاقتصادي والثقافي في مجتمعات الشرق الأوسط ". وبعد عمله " كُمحلّل " للغة العربية في مكتبة الكونغرس، اشتغل بسفارات أمريكا في عدّة دول، ثم أسّس " المركز الدولي الاغريقي – الامريكي " وظل مديراً له عشر سنوات.

ويصدر مركز البحوث الامريكي " بالقاهرة مجلّتين للبحوث العلمية هما:

1- " Journal of the American Research Center in Egypt " .

2- News letter of the American Research Center in Egypt "

وفيما يلي بعض عناوين البحوث والدراسات التي أجرها " مركز البحوث الأمريكي " بالقاهرة:

- **بحث فاليري هوفمان: " الحياة الدينية للمرأة المسلمة في مصر المعاصرة ".**
- **دراسة وولفهارت هينريك: " عن " تاريخ الآداب والعلوم العربية "**
- **دراسة ليونارد بايندر حول " حرية الفكر الإسلامي في مصر المعاصرة "**

- دراسة شاهروف أخافي: " **مفهوم الاشتراكية لدى العمال المصريين** ".

- دراسة آرثركريس عن: " **الجهاد الإسلامي والاتجاهات الفكرية المختلفة** "

ومنذ منتصف الثمانينات كثّف " مركز البحوث الأمريكي " نشاطه في مجال التطبيع والتجسّس العلمي " على المجتمع المصري ... تمثّل في عشرات الأبحاث المموّلة من بينها – مثلاً: دراسة عن العادات والتقاليد المتوارثة للأسرة المصرية، الموالد الشعبية المصرية، تقصي ظاهرة التطرف في الحياة المصرية الحديثة، الإسلام والثورة ..إلخ.

ولدينا قائمة تضم عشرات العناوين للدراسات والبحوث، التي قامت وتقوم بها المؤسسات الأمريكية لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر. ومن اللافت للانتباه أنّ المؤسّسات الأمريكية والإسرائيلية تبحث في " كل الموضوعات وفي كل مكان، وباستقلالية كاملة ... أو في إطار بحوث مشتركة ومموّلة. كوّنت " بنوك معلومات متكاملة" ... إلى الحدّ الذي دفع بعض الباحثين المصريين إلى القول بأنّ " كمية المعلومات التي حصلت عليها هذه المؤسّسات تفوق تماماً ما تعرفه القيادة السياسية وتفوق ما يعرفه علماؤنا " (٣٢). ويؤكد الرأي السابق الإعلان التالي، الذي نشر في جريدة جامعية أمريكية تحت عنوان " فرص بحث " (٣٣):

" تحتاج وزارة الخارجية لأبحاث عن الوجود الأمريكي في مصر، على ألاّ تتعدّى تكاليف مشروع البحث ٢٥ ألف دولار ..... اتصل بوزارة الخارجية – فرع العقود – ص. ب ٩٢٤٤، روزين ستيشن، فيرجينيا ٢٢٢٠٩ ".

هذا بالإضافة إلى عشرات المؤتمرات الأمريكية – المصرية في مختلف الفروع والميادين العلمية، كالطب والزراعة والصيدلة والجيولوجيا والكيمياء والأمراض البيئية. وقد شارك " الاسرائيليون " في هذه المؤتمرات، ومنها مؤتمر " السلام من خلال القانون " (القاهرة من ٢٦– ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣)، تحت إشراف " مركز السلام العالمي من خلال القانون " بواشنطن.

وفي مجال مؤتمرات " الفكر السياسي " عقد عدد من المؤتمرات بتنظيم من " مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة" وبدعم من بعض المؤسّسات الأمريكية المشبوهة. منها – على سبيل المثال – مؤتمر :" الثقافة السياسية والممارسة الديمقراطية " بفندق شيراتون الجزيرة يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧، تحت إشراف " الجمعية المصرية للعلوم السياسية " وبمشاركة وتمويل " مؤسّسة فريدريش إيبرت في مصر " ..وخصص المؤتمر معظم أبحاثه عن: " دور الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية في الثقافة السياسية " و " الثقافة السياسية على مستوى المحليات " .

وقد عقد مدير " مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية " اتفاقية مع مكتب "مؤسسة فورد " بالقاهرة ،خاصة بإعداد برنامج بحث يستمر ثلاث سنوات تتخللها مؤتمرات وندوات عملية حول تطور تدريس العلوم السياسية في الجامعات المصرية. وتقوم " مؤسسة فورد " بتمويل البرنامج بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار (٣٤).

لكنّ إقحام " العامل النفسي" شكّل وسيلة " أكاديمية " لتحقيق المخططات الصهيونية – الأمريكية " لإعادة تشكيل " العقل العربي ... كمدخل لتسوية الصراع العربي – الصهيوني وفق الرؤية والاستراتيجية " الاسرائيلية "

وكانت صياغة " العامل النفسي " موضع جهود تنسيقية مشتركة بين هيئات ومؤسسات أمريكية واسرائيلية ومصرية، سواء من خلال المؤتمرات الثلاثية، أو الندوات والأبحاث المشتركة، أو من خلال الدراسات الميدانية، التي قام بها علماء الطب النفسي والباحثون الاجتماعيون والمؤرخون والدبلوماسيون من الأطراف الثلاثة.

وادّعاء الأساس النفسي لهذا الصراع الجذري يقفز فوق المشكلة الأساسية، المتمثلة بطرد أصحاب الأرض واقتلاعهم وسحقهم وإلحاق أفدح أنواع التدمير والتشريد بهم، وهو محاولة مكشوفة لاختراق الوعي العربي لصالح الفكر الصهيوني – اللاإنساني، انطلاقاً من مقولات ومزاعم " الحاجز النفسي "، التي جرى تعميمها أمريكياً، وتلقّفها أنور السادات ورددها في مستهل " مبادرته التاريخية " الملعونة. وقد رسم دور محدّد للدكتور محمد شعلان والدكتور جمال ماضي أبو العزايم والدكتور عبد العظيم رمضان، من خلال مؤتمرات الطب النفسي (في وورترغيت في لندن ومؤتمر لوزان بسويسرا ومؤتمر القاهرة العالمي للصحة النفسيّة ومؤتمر الاسكندرية)، وكتاباتهم، التي تتلخص في " ترسيخ المفاهيم والتصورات الاسرائيلية في الذهن العربي، وإيجاد مسوّغات سيكولوجية للسلوك الاسرائيلي ". وقد برزت أهداف هذه الحملة في مشاريع " البحث العلمي " المشتركة، مثل مشروع بحث: " الأبعاد الاجتماعية والنفسية للصراع العربي – الاسرائيلي " برئاسة الدكتور هربرت كلمان أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة هارفارد، وشاركه في إنجازه باحثون مصريون وصهاينة، منهم الدكتور " ستيفن كوهين " من الجامعة العبرية، وحسين توما من المركز الوطني المصري للصحة النفسية. وقدمت نتائج البحث في ندوة " لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية " بجريدة الأهرام، في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧.

وقد عقد الدكتور " ستيفن كوهين " اتفاقاً في القاهرة للقيام بسلسلة بحوث تحت عنوان " رؤى الصراع " حيث يشرف عليها " معهد الشرق الأوسط للسلام والتنمية" بتمويل من " وكالة التنمية الدولية " (A. I.D) ،ورصد لمشروع البحث مبلغ مليون دولار، وشارك فيه من المصريين الدكتور قدري حفني والدكتور محمد شعلان، ومن الصهاينة " ميشيل إنبار) الاستاذ بالجامعة العبرية و " إفرايم يا آر " من جامعة تل أبيب، ومن الفلسطينيين الدكتور نديم روحانة الاستاذ بجامعة هارفارد، والدكتور شريف كنعان الاستاذ بجامعة النجاح.

وقد تصدّى لهذه المؤتمرات المشبوهة والأبحاث الزائفة، والكتابات المتصهينة عدد كبير من العلماء المصريين و الكتّاب الوطنيين، منهم على سبيل المثال لا الحصر: الدكتور محمد عودة رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس، الدكتور يحيى الرخاوي، الدكتور عبد الرحمن العيسوي أستاذ علم النفس بجامعة الاسكندرية، والدكتورة لطيفة الزيات والدكتور أشرف بيومي والدكتور جلال أمين وفريدة النقاش ومحسن عوض وغيرهم (٣٥).

وفي إطار العمل الصهيوني المستمر من أجل استحداث " مؤسسات وهيئات وجماعات وملتقيات " تصب في مشروعها الاستيطاني – التفكيكي – التدميري الشامل ... تكوّنت " مؤسّسة المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط " في أيلول / سبتمبر ١٩٩١. وهي تضمّ نخبة من الشخصيات الأمريكية و " الاسرائيلية " والعربية، وتعدّ أحد المطابخ الرئيسة في طرح الأفكار والتصوّرات والسيناريوهات، الممهّدة لتأسيس " نظام الشرق أوسطي " على أنقاض النظام العربي، تقوم " اسرائيل " فيه بدور القيادة وتتمحور من حول مصالحها واستراتيجيتها شبكة التفاعلات الإقليمية الجديدة (٣٦).

ويترأسها " جون ماركس " بصفته من الخبراء الأمريكيّين في شؤون المنطقة على مدى العقود الأربعة الماضية، ومن أهم الشخصيات التي تضمّها " ألفريد آثرتون " مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق و " ريتشارد ميرفي "، وسفراء أمريكيون سابقون في المنطقة العربية، ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق – رئيس البنك الدولي السابق روبرت مكنمارا، ونائب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية السابق دوف زاخم ويعمل في إطار هذه " المؤسّسة المبادرة " خمسة وعشرون شخصاً من الأمريكيين والعرب و" الاسرائيليين ". وقد برزت أخبار هذه " المؤسسة " إثر اجتماعها السرّي السادس الذي عقد في مراكش بالمغرب (في الفترة من ١٨–٢٢ آذار / مارس ١٩٩٤). وقد شارك بأعمال هذه " المؤسسة " " شلوموجازيت " مدير الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية السابق، وجوزيف الفر من " مركز دايان للدراسات الاستراتيجية " في تل أبيب، وضمّ الاجتماع أيضاً عضوين برلمانيين، وأساتذة جامعات وسفراء ومدراء معاهد بحثية، ومدراء تنفيذيين، ونشطاء في المجال العام وجنرالات. وكان المشاركون العرب ينتمون إلى تسع دول عربية. وقد نشرت الصحافة المغربية عدداً من أسمائهم، وقال البيان الذي وزعته " مؤسّسة المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط" وعلى نطاق محدد إن مستشار الملك المغربي (الحسن الثاني) " أندريه أزولاي " – وهو أحد اليهود المغاربة – قد رحب بالمجتمعين، وقدّم كلّ خبرته من أجل إنجاح "خلوة مراكش "، خاصة أنه الاجتماع الأول الذي يعقد في مدينة عربية، حيث عقدت الاجتماعات الخمسة السابقة خارج المنطقة العربية في أمريكا ودول أوروبية .

وقد اعترف المجتمعون (أصحاب خلوة مراكش) أن هدف اجتماعاتهم هو إعداد الجماهير العربية لقبول " السلام " بشروطه الحالية (الصهيونية)، وفرض هذا " السلام " طوعاً بإرادتها، أو رغماً عنها عن طريق تزييف وعي الناس وإرادتهم

المقاومة للعدوان والاستيطان والعنصرية الصهيونية، ولتحقيق برنامجها، قررت المجموعة الاهتداء بإجراءات وتحركّات واسعة، تتمثّل خطوطها العامة بمايلي:

* لن يتماسك السلام النهائي في المنطقة إذا لم يكن هناك ثقافة للسلام تدعمه وتحافظ عليه.
* ينبغي إحداث تحولات في التوجهات والإدراك في الشرق الأوسط إذا أريد للمنطقة الانتقال من ثقافة المواجهة والحرب إلى ثقافة السلام.
* لتحقيق ذلك ينبغي كسر الأنماط القديمة، وجعل المتشدّدين (وهو مصطلح يُطلق على

الوطنيين) معتدلين على امتداد المنطقة.

* هناك حاجة إلى تطوير ونشر مصطلحات ومفردات سياسية جديدة ونسق جديد من الاستعارات المجازية، لتقديم محتوى اجتماعي لثقافة السلام.

* يمكن للإعلام أن يلعب دوراً أساسياً في بناء ثقافة السلام لتجاوز القيود الحكومية والثقافية السائدة، التي تضع عقبات مانعة أمام تقدم السلام.

ولهذه الغاية، شكّل المجتمعون "ورشات عمل" تخصصيّة، وتقرّر أن تقوم بالأنشطة التالية:

١- ورشات عمل "لحل النزاع" تعقد في الأردن، وفي تركيا (بمعدل مرتين في ستة اشهر).

٢- تدريب وتطوير مناهج في هذا المجال في جامعة بيت لحم بالضفّة الغربية.

٣- إقامة برامج تدريب للمدربيّن في مصر.

٤- عقد اجتماع تشاوري للجنة الإقليمية لتسوية النزاع، التي كانت قد شكلت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ في المؤتمر الإقليمي في الأناضول.

٥- وفي حال توافر تمويل إضافي فإن ورَشَ عمل إضافية ستعقد منها اثنتان في الأردن، واثنتان في مصر، وواحدة في غزّة، وأخرى في الضفة الغربية، وواحدة في تركيا، إلى جانب، ورشة عمل إسرائيلية- فلسطينية مشتركة، وجولة دراسية لأربعة مشاركين من الشرق الأوسط في الولايات المتحدة.

٦- سوف يُفحص مشروع "صور الآخرين" التابع لمجموعة الأنماط السلبية لوضع الخطوط العريضة لحملة واسعة في المنطقة لإزالة النمطية واللا إنسانية، والهدف من ذلك العمل باتجاه التركيز على إعادة تنشئة وتعليم الأطفال في مراحل طفولتهم المبكرة.

هذا وفي الاتجاه "التطبيعي-التفكيكي" ذاته، وعبر "الاجتماعات" و"الندوات" و"الملتقيات" "ذاتها"، وباستخدام الاصطلاحات والتعابير نفسها عُقدت في أيلول، سبتمبر من عام ١٩٩٤، "خلوة أنقرة" التي أشرفت عليها ونظّمت أعمالها وأسماء المدعوّين إليها... وموّلتها المؤسّسة الأمريكية الصهيونية المعروفة بـ "مشروع البحث عن أرضية مشتركة" وقد استمرت أعماله ثلاثة أيام تحت شعار "نحو ثقافة سلام بالشرق الأوسط" (٣٧) وماحدث هو البدء بتنفيذ برنامج العمل المستقبلي، الذي كانت أقرته في الاجتماع السادس بمراكش (آذار/ مارس١٩٩٤)، مجموعة العمل الأساسية في إطار "المبادرة" من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط"، وقد ساهم بدور واضح في "خلوة أنقرة" "مركز تاتي ستينمتيز الإسرائيلي لأبحاث السلام" في تل أبيب، الذي يترأسه "شمعون شامير" (الذي كان مديراً للمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة)، مؤسسة وقف الأمل التركيّة بأنقرة وجمعية إعلام العالم بباريس، إضافة إلى تسعة صحفيين عرب يمثّلون "وكالة الأنباء الكويتية"، وجريدة القدس" الصادرة في الأرض المحتلة، وجريدة "النهار" و"الحياة" ومجلة "المصور" (القاهرية).. وأربعة صحفيين "إسرائيليين"، وعددٌ من الدبلوماسيين -سابقين وحاليّين- من بينهم- مثلاً تحسين بشير الناطق باسم وزارة

الخارجية المصرية إبان عهد السادات وعضو "مركز دراسات الشرق الأوسط" بالقاهرة، وصموئيل لويس مدير التخطيط السياسي السابق بوزارة الخارجية الأمريكية والسفير الأمريكي السابق لدى الكيان الصهيوني، والصهيونيان عوزي بارمان وإسرائيل سيبال، ومن تركيا ميهّمت غير كانياك، وكل من سفير الاتحاد الأوروبي لدى تركيا، ومنسّق البرامج الإعلامية في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى المدير السابق "للمركز الأكاديمي الإسرائيلي" بالقاهرة "شمعون (شيمون) شامير" (الذي تحدّثنا عن نشاطاته التجسّسية في مصر في موضع آخر من هذه الورقة)، وريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط إبان رئاسة رونالد ريجان، وقد شارك في افتتاح الاجتماع المدير العام للمكتب الصحفي لرئيس الوزراء التركي، إضافة إلى "جون ماركس" المسؤول السابق في الاستخبارات الأمريكية ومؤسّس ورئيس "مشروع البحث عن أرضية مشتركة".

وقد أجمع المشاركون على ضرورة اتخاذ الخطوات التالية:

١- ينبغي على صحف المنطقة نشر مقالات وزوايا دائمة من دول أخرى، وقد قبل أكثر من صحفي عربي دعوة المساهمة في كتابة مقالات في الصحف الإسرائيلية.

٢- أن يتم ترجمة وتوزيع المقالات الرئيسة التي تصدر في الصحف الإسرائيلية، التي لا يسمح بدخولها إلى الدول العربية من قبل المشاركين، كما يتم ترجمة وتوزيع المقالات الرئيسة، التي تصدر في الصحف الأخرى التي لا تتوافر للإسرائيليين، والهدف من ذلك هو رفع مستوى العلاقات وتمتينها بين الصحفيين العرب والإسرائيليّين.

٣- ينبغي على الصحفيين المشاركين في دول مختلفة أن يكتبوا مقالات مشتركة، وهذا من شأنه أن يتبنّوا ذات الأفكار والمفاهيم، وقد وافقت (ر.د) مراسلة جريدة "الحياة" مشاركة صحفي إسرائيل في كتابة مقالات مشتركة.

٤- أعلن المشاركون عن تشكيل شبكة مهنية لصحافة الشرق الأوسط، ودعوا إلى ضرورة توسيعها والنشر عنها، لضمّ أكبر عدد ممكن من الصحفيين العرب والإسرائيليين وغيرهم إليها،وتقديم إرشادات حول أية مقالات يريدون كتابتها.

٥- وافق المشاركون على دعوة منظمي الاجتماع بضرورة عقد مزيد من الاجتماعات المتخصّصة، تستهدف ضمّ ناشرين، رؤساء ومدراء تحرير الصحف ومدراء الاعلام الالكتروني في المنطقة.

٦- ينبغي على منظمي الاجتماع وضع دليل يتضمن أسماء المهنيين العاملين في مجال الاعلام في المنطقة لتسهيل الاتصال.

٧- ينبغي على منظمي الاجتماع تنظيم لجنة من صحفيي المنطقة، للإشراف على العملية التي بدأت مع اجتماع أنقرة.

ودعا "شيمون شامير" الصحفيين العرب إلى "عدم العودة إلى ملّفات الماضي، والتطلّع فقط إلى المستقبل"، وقد اختتمت صحفيّة غربية (تعمل في إحدى وكالات الأنباء العربية)،

مناقشات الجلسة الختامية للاجتماع بالقول: إنه من خلال هذه الاجتماعات "فإننا نكسب بُعْد نظر والعلاج النفسي لكسر الحواجز التي تفصل بيننا" مشيرة إلى أن صحيفة تصدرها في بلادها قد باشرت مثل تلك المهمة عندما أجرت مقابلات صحفية مباشرة مع مسؤولين إسرائيليين!!

لن نتوقف كثيراً عند "مجموعة كوبنهاجن" التي أثارت بدورها استياءاً واسعاً في الأوساط الثقافية والسياسية والشعبية، عند قيامها بمحاولة إقامة "تحالف للسلام مع إسرائيل" تحت شعار "تحالف شعبي للسلام" لكون التطبيع مازال مرفوضاً شعبياً رفضاً عارماً.. إلاّ أنّ المجموعة ذاتها ورغم رفض الصهاينة تنفيذ أي بند من بنود الاتفاق مع الفلسطينيين، ورغم ماتقوم به "إسرائيل" من توسّع في بناء المستوطنات وقتل وتدمير وترويع وإرهاب ضد العرب، خصوصاً في الأراضي المحتلة، وجنوب لبنان... رغم ذلك كلّه تسعى المجموعة نفسها لإقامة جمعية في مصر تحمل اسم "حركة القاهرة للسلام"، على غرار "حركة السلام الآن" الإسرائيلية.

فقد تقدم المحامي علي الشلقاني بطلب إلى الجهات المسؤولة لتأسيس الجمعية، وذكرت التقارير الصحفية أنّ بين المؤسسين لطفي الخولي والدكتور عبد المنعم سعيد والسفير صلاح بسيوني الذي يتولّى إشهار الجمعية، بينما يتولى الشلقاني الاجراءات القانونية.

كما ضمت قائمةُ المؤسّسين عدداً من الذين سبق لهم المشاركة في مبادرة كوبنهاجن، بالإضافة إلى عدد آخر من الشخصيات مثل الدكتور مراد وهبة والمصوّر السينمائي رمسيس مرزوق ومحمد عبد المنعم، ومنير فخري عبد النور وطارق علي حسن والدكتور أحمد رضا محرم وأحمد نافع (٣٨).

وتشير المعلومات المتوافرة إلى التزام الدكتور عبد المنعم سعيد ولطفي الخولي الصمت التام حيال الأنباء التي تؤكد حصولهما من "جهات ما" على مبلغ ١٨مليون دولار لدعم جماعة كوبنهاغن، التي تمخض عنها إعلان تأسيس مايسمى بـ "حركة القاهرة للسلام".

وإذا كانت هذه المساهمة المتواضعة قد كشفت جزءاً من ملّف الفضائح الخطيرة، التي تُمارس باسم "الأبحاث العلمية" و"الدراسات الميدانية المشتركة" و"مبادرات السلام" و"مشاريع التعاون الأكاديمي" و"هيئات المعونة" و"مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية" و"خلوات الأرضية المشتركة"... الخ، فإننا –مع ذلك– نعتقد بصورة جازمة أنّ الأجهزة المختصة في البلدان صاحبة العلاقة تملك من المعلومات والأدلة والوثائق عن هذه "المراكز" و"المؤسسات" و"الجماعات" ما يُشكل جبلاً هائلاً، بل قوّة محرّضة لمقاومة أيّ شكل من أشكال التطبيع، الذي أبدعت جموع الشعب العربي في مصر في مقاومته، ناهلة من تراثها الوطني الطويل في مكافحة الغزاة والمستعمرين بكافة صورهم للحفاظ على هويتها ووجودها.

وما نقترحه هنا، هو رفض التعايش مع العدو الصهيوني رفضاً قاطعاً، والاستمرار في حصاره وعزله وإبعاده عن المحيط العربي–الإسلامي، من خلال تعميم النموذج الشعبي المصري في مقاومة التطبيع، لأنّ هذا النموذج قد أثبت أولاً نجاحه إلى حد كبير في عزل

العدو الصهيو ني رغم عنف وضراوة واتساع حملة التطبيع، ووفر ثانياً: قدراً كبيراً ومتنوعاً من وسائل وأدوات المقاطعة الشعبية، إضافة إلى الخبرة في مواجهة وإفشال المخططات الصهيونية والأمريكية للتطبيع فتحيّة لشعب مصر العظيم، السدّ المقاوم للاخطبوط الصهيوني وعملائه وأدواته في المنطقة العربية.

دمشق في :٢٦/١١/١٩٩٧

الحواشي:

(١) إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، عمّان: دار الجليل للدراسات للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط١،١٩٩٣

(٢) الدكتور أحمد أبو مطر، الثقافة المصرية في زمن التطبيع، عمّان: منشورات الاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب، ط١، ١٩٩٤، ص ٤٠-٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤-٤٦.

(٤) عرفه عبده علي، تهويد عقل مصر، القاهرة: دار سينا للنشر، ط١، ١٩٨٩، ص١٨.

(٥) معن بشوّر، "السلام والتطبيع الثقافي، "المستقبل العربي"، السنة ١٩، العدد ٢٠٩/ (تموز / يوليو ١٩٩٦)، ص٧

(٦) المصدر نفسه، ص ٩.

(٧) انظر ماكتبه محمود التهامي رئيس تحرير مجلّة "روز اليوسف" تحت عنوان "الأمّة العربية: الذين صنعوا الوهم وصدقوه"، العدد "٣٥٩٧" تاريخ ١٩/٥/١٩٩٧، ص٧، وانظر ردّنا على هذه الأطروحة الخطيرة، المنشورة في جريدة "الأسبوع الأدبي" العدد رقم "٥٦٧" تاريخ ٢٢ صفر ١٤١٨ هـ، الموافق ٢٨/٦/١٩٩٧، ص٤، وص ١٣.

(٨) انظر :رفعت سيّد أحمد، علماء وجواسيس (التغلغل الأمريكي- الإسرائيلي في مصر)، لندن: رياض الريّس للكتب والنشر (د.ت)، الفصل الأول، هامش ١٨، ص ٨٠

(٩) المصدر نفسه، ص ١٦٢-١٦٣

(١٠) عرفه عبده علي، تهويد عقل مصر، ص ٢١.

(١١) نقلاً عن إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، ص١٢٠-١٢١.

(١٢) عرفه عبده علي، تهويد عقل مصر، ص٢٣

(١٣) المصدر نفسه، ص٢٤

(١٤) رفعت سيّد أحمد، علماء وجواسيس، ص ١٦٤-١٦٥

(١٥) المصدر نفسه، ص١٧٠

(١٦) صحيفة "الشعب" القاهرة، عدد ٣١/١/١٩٨٨

(١٧)عادل السنهوري وسعيد الشحّات، "تجسس اسمه البحث العلمي" "جريدة العربي"،القاهرة، العدد ٥٩، ١٥ أغسطس/ آب ١٩٩٤، ص ٦

(١٨) انظر: مقالة طارق رضوان، "اختراعات شباب مصر تشتريها إسرائيل" في مجلّة "صباح الخير" الصادرة في القاهرة، العدد ٢١٨٤، الخميس ١٣/نوفمبر /تشرين الثاني، ١٩٩٧، الموافق في ١٣ رجب ١٤١٨هـ، ص ١٠-١١.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) عرفه عبده علي، تهويد عقل مصر، ص ٥٤
(٢١) المصدر نفسه، ص٥٥.
(٢٢) انظر: تقرير توحيد مجدي، المنشور في مجلّة "روز اليوسف" العدد "٣٦٢٠" تاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٧، ص ٢٢-٢٤.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(٢٤) عرفه عبده علي، تهويد عقل مصر ص ٣٠-٣٥.
(٢٥) رفعت سيّد أحمد، علماء وجواسيس، ص ١٤٩-١٥٠
(٢٦) عرفه عبده علي، تهويد عقل مصر، ص ١٠٤
(٢٧) لمزيد من التفصيل حول أهداف الاستراتيجية الأمريكية لتطبيع العلاقات بين مصر و"إسرائيل" تحت مظلّة المؤسّسات العلمية وهيئات التعاون الإقليمي انظر: رفعت سيّد أحمد: اختراق العقل المصري: دراسة ووثائق، القاهرة، التوني للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٦، وله أيضاً علماء وجواسيس مصدر سابق (خصوصاً من ص ٤٣-١٤١) وقد استفدنا من معطياته ومعلوماته الغزيرة في هذه المسألة بصورة كبيرة حيث يُعد مرجعاً لا غنى عنه لكل دراسة تعالج مشكلة التغلغل الثقافي- التجسسي الأمريكي في مصر، وكذلك: نبيل محمد عبد الغفار: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣
(٢٨) انظر رؤية نقدية لهذه الدراسات في كتاب محسن عوض: "الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨
(٢٩) إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، ص ٥٣-٥٦
(٣٠) محمد حسنين هيكل، "هذا العبث بوجدان مصر"، في صحيفة "العربي"، السنة الأولى، العدد"٤٦" الاثنين ٥ ذو الحجة، ١٤١٤هـ -١٦ مايو (أيار) ١٩٩٤.
(٣١) في مايخصّ أنشطة المؤسّسات البحثية الأمريكية العاملة في مصر، اعتمدنا هنا بصورة أساسية على دراسة عرفه عبده علي: "تهويد عقل مصر"، ص ٦٥-٩٠.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٥
(٣٣)

Research opporunities" Michigan State vniv.
News Bulletin. August 2 .1984

(٣٤) صحيفة "الأهالي" عدد ٢٦، تشرين الأول، اكتوبر، ١٩٨٨.
(٣٥) لمزيد من التفصيل، انظر: محسن عوض: الطب النفسي في الصراع العربي- الإسرائيلي، في "المواجهة- الكتاب الثاني" ١٩٨٤، وكذلك بحث: "الطب النفسي... والمؤتمرات المشبوهة" للباحث عرفه عبده علي، من ضمن كتابه "تهويد عقل مصر"، ص ٩١-٩٦
(٣٦) انظر: مقالة أسرار وخبايا مطبخ الشرق أوسطية، في جريدة "العربي" السنة الأولى، العدد ٤٣، الاثنين ٢٥ نيسان/ ابريل/ ١٩٩٤. ص ١٤.
(٣٧) انظر: مقالة "وثائق خلوة أنقرة"، في جريدة العربي"، السنة الثانية، العدد ٦٣، الاثنين ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤، ص٩
(٣٨) نقلاً عن مجموعة صحف ومجلاّت مصرية، بينها مجلّة "روز اليوسف، العدد ٣٦٢٠، تاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٧، ص ١٧.

ناجي علوش

الصهيونية: المفاهيم الأساسية

هل ما زلنا نحن العرب، بحاجة إلى الحديث عن المفاهيم الأساسية للصهيونية؟

إن ذلك ضروري لثلاثة أسباب:

الأول : لأننا نحن العرب لم نُعْنَ بدراسة الصهيونية دراسة معمقة، ولم نعطها حقها من الاهتمام، منذ نشأ المشروع الصهيوني، حتى الآن.

ولقد اهتممنا نسبياً بالجوانب التالية، عند دراسة الصهيونية:

أ- تاريخها ومؤسسيها وأحزابها وتياراتها.

ب- علاقاتها الدولية.

ج- أخطارها على وطننا[١].

وكان معظم هذا التناول سريعاً، ولا يرقى إلى مستوى الدراسة أو التأريخ. وهو لا يقارن بمستوى الدراسات الأجنبية، بأية حال، في هذه الميادين المشار إليها[٢].

الثاني : لأن الصهيونية، التي كانت فكرة في النصف الأخير من القرن الماضي، وصارت مشروعاً، ما بين ١٨٩٧- ١٩١٧، تحولت إلى مشروع دولي سنة ١٩١٧ بإعلان وعد بلفور، ثم إلى برنامج دولي، عندما ألحق وعد بلفور بصك الانتداب على فلسطين[٣]. وما لبث هذا المشروع أن تحول إلى دولة، سنة ١٩٤٨، تهاجم الدول العربية المجاورة، وتعمل على احتلال أراضيها.

ولقد أصبح الخطر الصهيوني الآن أكبر منه في أي وقت مضى..

---

(١) بينت الصحافة العربية ١٩٠٨- ١٩١٤ هذه الأخطار، وخاصة المفيد والمقتبس والمؤيد والكرمل (١٩٠٨- ١٩٤١) وبين هذه المخاطر أعضاء بمجلس المبعوثان من العرب، وخاصة الشهيد شكري العسلي (١٨- ١٩١٦) وروحي الخالدي ومحمد سعيد الحسيني، كما أفاضت الصحافة فيما بعد.

(2)- Geoffrey wheateroft: The contovesy of zion. Addison- Wesley publishing company 1996.

(٣) د. أسعد رزوق: اسرائيل الكبرى. مركز الأبحاث. م.ت. ف. ١٩٦٨ ص(٤٤٣- ٤٥٥).

وهو ما يجعلنا الآن، وفي عملية المواجهة الشاملة مضطرين للدراسة المعمقة كما لم نكن من قبل.

الثالث : لأن الصهيونية، بما تجمعه من الأسطوري والواقعي، ومن حديث الخرافة، وحديث القوة، ومن حديث الدين وحديث الدنيا، ومن أسلوب التوراة إلى أسلوب العلم الحديث، تجعلنا بحاجة إلى دراسة معمقة لها، من حيث أهدافها وأفكارها ومفاهيمها. لأننا إن لم ندرس كل ذلك، لا نستطيع تحديد طبيعتها وأسلوب التعامل معها.

والذين دعوننا إلى السلام مع الصهيونية، لا يستطيعون توجيه هذه الدعوة إلينا، لو كانوا يعتقدون بأننا ندرك طبيعتها جيداً.

وسيكون حديثي اليوم حول: "الصهيونية– المفاهيم الأساسية". فهل يعني هذا أننا لا نعرف هذه المفاهيم؟.

لقد تحدث كتابنا ومؤرخونا في الصهيونية، وتاريخها ومفاهيمها.؛ وصدرت كتب كثيرة في هذه الميادين، اختلفت مستوياتها. ولكن المفاهيم الأساسية ظلت مُبعثرة بين السطور. وليس هناك كتاب أو دراسة واحد تبحث في المفاهيم، فيما قرأنا[٤].

ولما كان الخطر الصهيوني يتفاقم، والدراسات تتعدد وتتكاثر، وحديث الاتجاهات يتزايد، بات من الضروري أن نتحدث في المفاهيم الأساسية حديثاً مركزاً. لأن تناول المفاهيم الأساسية يقربنا من فهم الصهيونية، ولأنه يضعنا أمام أطروحاتها، بلا كثير من الشرح والتطويل والتعقيد. وإن كانت هذه الحاجة، لا تنفي ضرورة الأبحاث والدراسات المتخصصة والشاملة والمعمقة أبداً.

والمفهوم، كما يقول التعريف المعجمي: "تنعكس فيه صفات الموضوع الجوهرية، دون العرضية والثانوية" (المعجم الفلسفي المختصر. دار التقدم. موسكو ١٩٨٦، ص١٢٩). "وتكمن قيمة المفهوم المعرفية"، كما يقول المعجم: "في أنه يساعد على إبراز ما هو هام وعام في الشيء (من الصفات والمؤشرات وغيرها)، بصورة مجردة عن الفردي والجزئي.." (ص٤٧٠).

ولذلك، فإن هذه الدراسة لا تتناول تاريخ الصهيونية، ولا خلافاتها واتجاهاتها ومدارسها، ولا تعنى بأية تفاصيل، قد تبدو ضرورية لقارىء متابع أو مختص. ولكنها تشدد على المبادىء التي انطلقت منها الصهيونية، والمفاهيم التي بلورتها، خلال المائة العام الماضية؛ وبنت سياساتها وبرامجها عليها.

وتتلخص المفاهيم الأساسية، في التالي:

أولاً: إن اليهود شعب– أمة، ومن اعتبار اليهود المشتتين في كل أنحاء العالم، أصحاب الثقافات المختلفة من اليهودي العربي: اليمني، أو العراقي، أو السوري والمغربي، وكل هؤلاء

---

[٤] الموسوعة الفلسطينية (القسم الأول، ٤ مجلدات) المجلد الثالث، ص٦٤ .

يتكلم العربية، ويعيش الثقافة العربية وما زال كما كان، إلى اليهودي الفرنسي والبريطاني والروسي والبولندي الخ.. الذين يتكلمون لغات مختلفة، ويعيشون ثقافات مختلفة.

ولقد اعتبرت الصهيونية هؤلاء جميعاً شعباً واحداً.. أمة واحدة. وعن هؤلاء تكلم الحاخام يهودا القالي (١٧٩٨- ١٨٧٨).

RABBIYE HUDAH ALkALI

قائلاً: "نحن كشعب.."[٥] .وعن هؤلاء قال موسى هيس (١٩١٢- ١٨٧٥) MOSES HESS: "عدت إلى شعبي بعد عشرين سنة من الابتعاد"[٦]. ويرى هيس أن يهود الشتات قومية. وهو لا يدين تنكر اليهودي المشار إليه لقوميته فقط، بل يرى أنه: "ليس هناك ما يستطيع إعادة العبقرية الدينية إلى اليهود، إلا نهضة قومية تماماً، مثل العملاق الأسطوري الذي أعاد الحياة إلى الأرض من جديد، ورفع بلمسة من روحها إلى مستوى الوحي النبوي". ويضيف هيس: "لقد كانت هناك وحدة أساسية بين اليهود، حتى بين أولئك المشتتين في أصقاع الأرض. حافظ اليهود على العلاقة مع مراكزهم الدينية حيثما كانت. وليس هناك أمة تأثرت بأي حركة روحية، كما تأثر اليهود"[٧]. وهؤلاء هم الذين دعاهم ثيودور هرتزل (١٨٦٠- ١٩٠٤) Theodor Herzl (Benjaminzelev) إلى تبني فكرة: "بعث الدولة اليهودية"[٨] وظل هذا المفهوم سائداً، منذ مؤتمر بال (١٨٩٧) حتى الآن.

وظل مفهوم "الشعب اليهودي" الذي يعتبر: "بأن الأقليات اليهودية في العالم لا تشكل أقليات دينية، ذات انتماءات عرقية وقومية مختلفة، إنما تشكل أمة متكاملة، توجد في الشتات، أو المنفى بعيدة عن وطنها الحقيقي: أرض الميعاد، أو صهيون، أي فلسطين"[٩]. مفهوماً تجمع عليه الاتجاهات الصهيونية المختلفة ومما تجدر الإشارة إليه، هو أن هذا المفهوم غير علمي. وهو متناقض مع التعريف العلمي للأمة؛ رغم أي اختلاف حوله. فالأمة جماعة من الناس، تكونت تاريخياً. "أما المؤشرات الرئيسية للأمة، فهي وحدة الروابط الاقتصادية والأرض واللغة"[١٠].

ولكن الحركة الصهيونية، لا يهمها احترام المفاهيم العلمية، ومنها مفهوم الأمة. ولذلك اخترعت المفهوم الصهيوني الخاص للأمة، القائم على وحدة الدين فقط. ورغم ذلك، فان الحركة الصهيونية أصرت على إعطاء الجامع الديني طابعاً قومياً، وأصرت على إسقاط عامل

---

[٥] د. أنيس صايغ (اشراف): الفكرة الصهيونية:- النصوص الأساسية مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٠ ص١٠ وص٩- ١٢.

[٦] د. أنيس صايغ (اشراف): المرجع السابق ص٢١. و موسى هيس (١٩- ٤٢).

[٧] أنيس صايغ (اشراف): المرجع السابق، ص٤٢.

[٨] أنيس صايغ (اشراف): المرجع السابق ص١٠٠.

[٩] الموسوعة الفلسطينية. المجلد الثالث، ص٦٤ وروجيه غارودي: اسرائيل والصهيونية السياسية. ترجمة اللواء جبرائيل بيطار. مركز الدراسات العسكرية ١٩٨٤. ص٤٣.

[١٠] المعجم الفلسفي المختصر: مرجع سابق ص٦٢.

اللغة من الحساب. وحين افتقدت إلى عامل الأرض، وهو ما سنتحدث عنه، في فقرات لاحقة، اعتبرت أن هناك أرضاً تنتظر الصهيونيين منذ ألفي عام.

صار المطلوب لتحقيق هذا المفهوم: "الشعب اليهودي" ما يلي:

١- إسقاط مفهوم الأمة المعاصر، وتكريس مفهوم آخر، يعتبر اليهود شعباً أينما كانوا، وسواء قبل قيام دولتهم، أو بعد ذلك، وبدون الأرض واللغة والروابط المشتركة، وانطلاقاً من أنهم كانوا شعباً قبل ألفي عام.

٢- انتزاع كل يهودي من بيئته، سواء بنقله إلى "أرض الميعاد"، أو ببقائه، حيث هو، وربطه بدولة صهيون؛ وبرنامجها وسياساتها.

٣- طرد سكان: "أرض الميعاد"، لتصبح خالية، ولتقام "دولة إسرائيل" فيها.

وأدى ذلك إلى "خلع اليهودي" من بيئته، وتحويله إلى منفيٍّ في أرض جديدة، هي واقعياً ليست أرضه، كما أدى إلى خلع العربي من أرضه، وتحويله إلى "لاجيء" وهكذا انتقل اليهودي إلى منفى، وإلى بيئة معادية، ووجد العربي صاحب الأرض نفسه طريداً، ومعادياً لهذا المغتصب الذي يحتل أرضه. وإذا كانت الحركة الصهيونية، تبحث لليهودي عن طريق لانتهاء المنفى، ومكان لانتهاء الاضطهاد، فان إقامة دولة في "أرض الميعاد"، لم تنهِ النفي، إذ زادت المنافي واحداً، ولم تنه الاضطهاد، لأنها لم تجعل اليهود في الدولة موضع مقاومة فقط، بل جعلت كل يهودي ملتزماً بالصراع في خدمة هذه الدولة، وبدخول معادلاتها وإشكالاتها. فهو مطالب بالتبرع لها، والدفاع عنها، والتجسس لحسابها، والانتقال للقتال في صفوف قواتها، خلال أي خطر أو حرب.

فهل يعني قيام ما يسمى: "دولة إسرائيل" قيام "شعب- أمة إسرائيل"؟

إن كاتباً بريطانياً، يجيب على هذا السؤال بالجواب التالي: "لقد كان هنالك إنجاز ثقافي، لا بخلق أمة جديدة، وشعب جديد، ولكن أيضاً بخلق ثقافة جديدة ولغة جديدة"[11]. فهل نستطيع أن نؤيد الكاتب في ذلك؟

إن ولادة شعب، لا تتقرر بقرار عسكري. سياسي، ولا باحتلال أراضي آخرين. إنها عملية تاريخية طويلة، وهو ما أكده تاريخ نشوء الأمم. وإذا استثنينا تجربة كالولايات المتحدة الأميركية، حيث أبيد معظم السكان الأصليين، وحل أوروبيون مكانهم بالأساس، ثم جاءت جاليات أخرى، وما زالت عملية التكون متواصلة، فان الخروج على هذه القاعدة، لا يؤكده تاريخ الأمم القائمة.

فهل تكون التجربة الصهيونية استثناء جديداً؟

إنها غير قادرة أن تكون للأسباب التالية:

---

[11] - Geoffrey wheatcroft: The controverry of Zion. Addison- wesley Pub. Co. 1996, P.P. 327.

١- إن التجربة الصهيونية تجربة استعمار استيطاني، وهي ككل تجارب الاستعمار الاستيطاني في العالم القديم غير مؤهلة للبقاء، إذ إن كل تجارب هذا الاستيطان قد هزمت. وإذا كان الكنعانيون لم يستطيعوا البقاء في اسبانيا وإيطاليا، قبل الميلاد، والعرب لم يستطيعوا البقاء في اسبانيا، بعد الميلاد، فان الرومان واليونان لم يستطيعوا أن يبقوا في الوطن العربي، لا قبل الإسلام ولا بعده. وكذلك هي حال الأوربيين في آسيا وإفريقيا. فما الذي يبرر بقاء الاستعمار الاستيطاني الصهيوني؟

٢- إن اليهود الذي جاءوا فلسطين، واستوطنوها، ليسوا كل اليهود في العالم. فما زال الشتات قائماً. وفي الولايات المتحدة الأميركية من اليهود أكثر مما في فلسطين، فكيف يمكن أن نعتبر المستوطنين في فلسطين أمة، مع اليهود المقيمين في كل أنحاء العالم، والذين يعيشون في بلدان مختلفة، ويشاركون في الحكم، لا في مجالس النواب والشيوخ والبلديات فقط، بل في الوزارات، كما هي حال الولايات المتحدة اليوم. فكيف تقوم أمة، في جزء منها، على أرض محتلة، ويظل أغلبها، على أرضٍ أخرى؟.

إنه نوع جديد من "الأمم"، على كل حال، يتكون بقرار سياسي عسكري، ويترك الأكثرية في الشتات، ليقيم دولة للأقلية في أرض محتلة. ورغم ذلك فان الحركة الصهيونية، تجعل من كل اليهود أمة، وتطالب العالم باعتراف كامل بذلك؟ وتعطي أي يهودي، وأينما كان "الجنسية الإسرائيلية".

وهناك أشكال من الاعتراف، تجعل حكومة كحكومة الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها من الحكومات الأوروبية، تعتبر الأمر طبيعياً، حتى عندما يكون اليهودي ضابطاً أو وزيراً في بلده الأصلي. ولكن كل أشكال الاعتراف هذه لا تجعل اليهود أمة.

٣- إن الذين يجعلون اليهود أمة، يعتبرون أن وجود: "سكان غير يهود يبلغون تقريباً مليونين ونصفاً: منهم حوالي مليون عربي فلسطيني، من كل من المسلمين والمسيحيين، إلى جانب الدروز، في إسرائيل قبل ١٩٦٧، وحوالي مليون ونصف آخرين من العرب في المناطق. وهي المشكلة الأكثر تعقيداً، من كل الزوايا، التي تواجه الدولة اليهودية. والتي حاول هرتزل وكثير من خلفائه أن يتجاهلوها، أو يتمنوا أن تكون بعيدة"(١٢) .

ولكن هؤلاء جميعاً لا يعتبرون مشكلة الاستيطان الصهيوني مع الأمة العربية والعالم الإسلامي؛ وهم بذلك، يعتبرون الفلسطينيين أمة قائمة بذاتها صغيرة ومنسية، ولا يرون الجولان وجنوب لبنان، ولا ما تمثله تجربة الاستعمار الاستيطاني من خطر على الأمة العربية كلها. كما أنهم يحاولون ألا يروا موقف الأمة العربية والعالم الإسلامي من "الدولة الصهيونية: إسرائيل".

---

(12) Geoffrey wheateroft: Ibid. P.P. 325.

وهكذا، وبهذه الأسانيد غير العلمية، والمتناقضة مع كل مفاهيم الاجتماع السياسي، يصبح اليهود، أينما كانوا شعباً، وهم، قبل ذلك، وحسب التوراة "شعب الله المختار".

والمهم أن الحكومات "العلمانية"، التي حاربت سلطة الكنيسة، وطوّرت مفاهيم مدنية للمجتمع ومنظريها العلمانيين، والكنائس المسيحية الغربية، تتبنى هذه المفاهيم، وتدعم الدولة التي قامت على أساسها: "دولة إسرائيل"، وكما جاء في التوراة: "ولولوا يا سكان مكتيش لأن كل شعب كنعان باد" (ضعينا الأصحاح الأول ١١"، فان العالم يجب أن يصدق أن شعب فلسطين باد والعرب بادوا، لأن التوراة تقول ذلك.

ثانياً: أن أرض الأمة، هي أرض الميعاد. وهي الأرض التي منحها الله لليهود. وهنا تزودنا التوراة بمادة دسمة [١٣]، كما يزودنا منظروا الحركة الصهيونية بمادة لا تقل دسامة. فالحاخام يهوذا القالي الذي أشرنا إليه، يقول: "نحن كشعب، يليق بنا أن نلقب بإسرائيل فقط، إذا كنا في أرض إسرائيل". ويضيف الحاخام يهوذا، "ذكر في الفتح الأول أن الله أحضر بني إسرائيل تحت إمرة يشوع للأرض التي كانت معدة لهم، كانت بيوتها عندئذٍ مليئة بالأشياء المفيدة، فآبارها كانت تعطي الماء، وكرومها وغابات زيتونها كانت محملة بالأثمار.." ويُسمي الحاخام يهوذا الأرض "ارث آبائنا"[١٤].

الأرض، إذن، موجودة وهي مسجلة ملكاً لبني إسرائيل إينما كانوا، في "السجل العقاري الإلهي". ومن حقهم لبني إسرائيل إينما كانوا، في "السجل العقاري الإلهي". ومن حقهم أن يعودوا، متى شاؤوا لأن "حجة" الأرض معهم، وهي موثقة في توراتهم.

ولقد أعطوا الأرض، وخرجوا، أو أخرجوا منها. جاءوا من أور، وإذ بهم في مصر، وجاء بهم موسى إلى أرض الميعاد، فأخذهم البابليون مسبيين إلى بابل، سنة ٥٨٧ ق.م. ثم أعادهم الفتح الفارسي لبابل إلى فلسطين، ليعيدوا بناء الهيكل، فقاومهم أهل الأرض، هكذا يقول دعاة العودة، وهكذا تقول التوراة[١٥].

غير أن علم الآثار والأناسة، يقول غير ذلك. وها هو توماس ل. تومسن، عالم الآثار الأميركي الكبير، يهدم أساس الرواية، ويثبت أن الهجرة من مصر لم تكن، وأن اليهود لم يسكنوا فلسطين، قبل الغزو الفارسي، وأن مملكة داود وسليمان لم تقم، وأن أي وجود عبري سكاني أو لغوي في فلسطين لم يثبته علم الآثار أو علم الأناسة.

ويؤكد توماس ل. تومسون بأنه كان من عادة الفرس، أن ينقلوا جماعات، ويسكنوها في الأراضي التي يحتلونها، لتكون أدواتهم في حكم الأراضي المحتلة وأن اليهود كانوا من

---

(١٣) التوراة (تكوين ١٣–١٥): "لا جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك إلى الأبد". ولتكوين ١٥–١٨): "في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات" وتكوين الاصحاح ١٧–٨: "وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك، كل أرض كنعان ملكاً أبدياً".

(١٤) أنيس صايغ (إشراف): المرجع السابق، ص١٠–١١.

(١٥) التوراة.

هؤلاء، وليسوا الذين سباهم نبوخذ نصر[١٦] . وهذا ما يؤكده التاريخ، وما نص عليه معجم العين، حين بحث كلمة وضع، ووصل إلى كلمة وضيعة [١٧] المشتقة منها؛ وإن كان الخليل لم يذكر اليهود هنا.

وهنا لم يهنأ اليهود، لأن شعب الأرض قاومهم، ولأن بني آرام تكاثروا في الأرض، كما تقول التوراة.

وقام الرومان بتصفية هذه الوضيعة نهائياً، سنة ١٣٣- ١٣٥م.

ورغم ذلك، فان أرض الميعاد، بقيت مسجلة في السجل العقاري الإلهي ملكا لبني إسرائيل. وحين بعثت الصهيونية، في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، على أيدي القوى الاستعمارية، من غير اليهود، ظلت ملكية أرض الميعاد "لبني إسرائيل وكان: "كل شيء يجري، وكأن بالإمكان إبراز "صك " موقع من الله، يُبرر حق نزع ملكية الأرض من كل شاغل لها"[١٨] .

ولقد جرى الحديث عن مشروع نابليون الأول وعن ندائه. وهو يتوجه من مصر إلى فلسطين لليهود، كما جرت الإشارة إلى كتاب آرنست لاهاران ERNEST LA HARAN المعنون: "المسألة الشرقية الجديدة". ولاهاران هذا سكرتير الامبراطور نابليون الثالث، وقد نشر كتابه سنة ١٨٦٠[١٩] وهناك قيادات دينية وسياسية أخرى غير يهودية[٢٠] . أسهمت في بعث الحركة الصهيونية وكان من أبرز هؤلاء سلاح الهندسة الملكي البريطاني (Royal).

وفي هذا الجو استيقظت الصهيونية اليهودية.

ولم تكن الجملة المشهورة: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض اختراعاً يهودياً. إنها من اختراع لورد آشلي، أطلقها في رسالة إلى بالمرستون، وزير خارجية بريطانية، ثم رئيس وزرائها، كتب اللورد آشلي، سنة ١٨٤٠، "هناك أرض (وطن) بدون شعب، وأرشدنا الله في حكمته ورحمته إلى شعب بدون أرض (وطن)، شعبه الخاص الذي أحبه يوماً، كلا بل الذي ما زال يحبه، أبناء إبراهيم واسحق ويعقوب"[٢١].

ومن الضروري هنا أن نبين أن الصهيونية غير اليهودية، والصهيونية اليهودية، تواطئت على ما يلي:

١- أن هناك أرضاً اسمها أرض الميعاد، وأن الله أعطاها إرثاً لليهود، وأن هذا الوعد الإلهي، ليس أسطورة، بل حقيقة، يجب أن يأخذ العالم بها.

---

[١٦] توماس د.تومسون: التاريخ القديم لشعب إسرائيل دار نيسان للنشر، ص.
[١٧] الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين.
[١٨] روجيه جارودي: المرجع السابق، ص٧١.
[١٩] انيس صايغ (إشراف): مرجع سابق، ص٣٦.
[٢٠] د. أسعد رزوق. إسرائيل الكبرى. مركز الأبحاث، ص٣٩- ٤٧.
[٢١] خالد القشطيني: تكوين الصهيونية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٦، ص١٩٣.

٢- أنّ هذه الأرض بلا شعب، وأن اليهود شعب بلا أرض؛ وعليه، فان اليهود ذاهبون إلى أرض خلاء. ولم يكن منظرو الصهيونية عاجزين عن رؤية شعب الأرض. ولكنها الرؤية الاستعمارية الاستيطانية التي ترى الأرض خالية، لتبرر استيطانها، ولذلك، ظلت الأرض خالية في نظر هؤلاء، حتى بعد أن انفجرت المقاومة، لا في فلسطين فقط، بل في الوطن العربي كله، وقامت جيوش عربية بمقاتلة الصهيونيين المدعومين أوروبياً وأميركياً.

ويزيد الأمر غرابة، عندما نجد أن هاتين الأطروحتين، لم يؤيدهما الكهنة والحاخامات فقط، بل والساسة والعلماء، من العلمانيين اليهود وغير اليهود.

ولذلك، فان الاحتلال الصهيوني قائم، منذ حوالي خمسين عاماً، بدعم دولي، وما زال. والاستيطان مستمر، منذ أكثر من مائة عام، وهو مستمر، والمقاومة مستمرة، منذ بدء الاستيطان السياسي، في بدايات ثمانينات القرن الماضي، ورغم ذلك، فان الأرض ما زالت خلاء، وما زال رأس المال الغربي، أميركي وغير أميركي، اليهودي وغير اليهودي، يُموّل عملية العدوان والاستيطان[٢٢].

إن الاستعماري الاستيطاني، يتغطى هنا بالقناع التوراتي، ليفرض عملية استيطان كبرى، يراد لها أن تكون نموذجاً لاستيطان أميركا الشمالية.

إن هذه الهبة الإلهية لإسرائيل، بامتلاك أرض الميعاد، يستخدمها دهاقنة الاستعمار الاستيطاني مؤمنين وغير مؤمنين لبناء قاعدة استيطانية ذات أهداف عدوانية وتوسعية في هذا الركن الاستراتيجي من الوطن العربي، والعالم.

ويبدو العالم، مخترع الذرة، ومطلق ثورة الاتصالات مؤيداً لهذه الأسطورة، ومنسجماً معها إلى أبعد الحدود؛ حتى أن الاتحاد السوفياتي الاشتراكي، لم نجد مانعاً من الاعتراف بـ: "دولة إسرائيل"، وكذلك حكومة الصين الشعبية التي اعترفت مؤخراً.

وهذا ما يدعونا إلى إطلاق أطروحتين:

الأولى : أن ما يجري، وإن كان يلبس لباس الصهيونية والتوراة وأرض الميعاد، ليس يهودياً فقط، وليس صهيونياً فحسب؛ إنه جزء من تجربة الاستعمار الاستيطاني التي أطلقتها الرأسمالية الأوروبية، منذ القرن السادس عشر.

الثانية : أن العالم الذي يدعم فكرة "بناء إسرائيل"، ويدعم الآن استمرار وجود: "دولة إسرائيل" قوية متفوقة، يتحمل مسؤولية ما يجري.

---

(٢٢) يرجع في هذا المجال:
- د. محمد عبد العزيز ربيع: المساعدات الأميركية لاسرائيل. مركز دراسات الوحدة.
- ينغيني بريماكوف: الولايات المتحدة الأميركية والنزاع العربي- الصهيوني. دار الفارابي ١٩٨٠.

إن اعتبار أرض الميعاد أرض المستوطنين اليهود، القادمين، من كل الأرجاء والأنحاء، اعتماداً على أساطير التوراة، من أكبر مهازل القرن العشرين، ومن أكثر الاختراقات وقاحة، لكل ما سجله الإنسان من تقدم في ميدان الحقوق المدنية والدستورية.

وهو أكبر من جرائم النازية، لأنه يُكرّس مفاهيم الاستعمار والاستيطان، باسم الدين.

الثالث: أن عودة "الشعب المختار" إلى "أرض الميعاد" قضية لا تتحقق دون التزام قوة إمبريالية بها.

وهذه ليست فكرة أصحاب فكرة استخدام اليهود، في مشروع استعماري استيطاني فقط، كما هي الحال مع نابليون الأول، أو بالمرستون، إنها فكرة المنظرين الصهيونيين الذي تحمسوا لفكرة العودة، ولمشروع استيطان فلسطين.

وقد أوضح هذا الموقف الحاخام زفي هيرش كاليشر (١٧٩٥- ١٨٧٤) في نص كتبه، سنة ١٨٦٢، بعنوان "السعي لصهيون"، حين قال: "عزيزي القارىء! الق جانباً الفكرة التقليدية القائلة.. بأن المسيح المنتظر، سينفخ بالبوق العظيم، فترتعد منه كل الأرض. بل على العكس، فالخلاص سيبدأ بمساندة المحسنين، وبكسب موافقة الأمم على لم شمل بعض الإسرائيليين في الأرض المقدسة"[٢٣] .

أما موزيس هيس، فيقول: "ستكون فرنسة، صديقتنا الحبيبة، المخلص الذي سيعيد لشعبنا مكانته في التاريخ العالمي"[٢٤] .

وقد عبر قادة الحركة الصهيونية بأشكال مختلفة عن هذا الموقف، فعندما كتب هرتزل رسالته إلى سيسيل رودوس، مؤسس روديسيا، قال هرتزل: "وإذا ما سألتني عن سبب توجهي إليك بهذا الطلب، فأقول لك يا سيد رودوس: لأن مشروعي هو مشروع استعماري"[٢٥] وكتب هرتزل في مذكراته: "إنجلترا، إنجلترا العظيمة، إنجلترا الحرة، إنجلترا سيدة البحار، سوف تتفهم أهدافنا، ولنتأكد أن الفكرة الصهيونية، سوف تنطلق في طيرانها من هنا، محلقة إلى أجواء أعلى وأبعد"[٢٦] . وقد "فهم هرتزل" كما يقول ليني برنر: إن اليهود ليس لديهم القوة لخلق دولتهم الخاصة، وأنها يمكن أن تبدأ، على أنها مستعمرة لإمبراطورية من الإمبراطوريات"[٢٧] .

وقد ظل قادة الحركة الصهيونية حريصين على تأمين الحماية الدولية. فحصلوا على وعد بلفور، سنة ١٩١٧، وضمّنوه صك الانتداب، فيما بعد، ومنذ قيام "دولة إسرائيل"، وهناك

---

(٢٣) أنيس صايغ (إشراف): مرجع سابق، ص١٤.
(٢٤) أنيس صايغ (إشراف): مرجع سابق، ص٣٦.
(٢٥) روجيه غارودي: إسرائيل والصهيونية السياسية، مركز الدراسات العسكرية ١٩٨٤، ترجمة اللواء جبرائيل بيطار، ص٦٠.
(٢٦) د. أسعد رزوق: اسرائيل الكبرى. مركز الأبحاث، ١٩٨٦، ص٢٠٤- ٢٠٥.
(27)- LENNI BRENNER: JEWSIN AMERICA TODAY. LYLE STUARTINC. And SECAUSUS, NEW JERSEY. 1986. 84.

حرص على التحالف والتكامل مع القوى الإمبريالية، سواء مع بريطانيا وفرنسا، قبل ١٩٦٧، أو مع الولايات المتحدة الأميركية، منذ ١٩٦٧.

واليوم تطالب: "حكومة إسرائيل" العالم بكل شيء، المال، السلاح، التكنولوجيا، فتح الأسواق، بلا حساب، محاصرة العرب وضربهم، والحماية الشاملة، من كل خطر قد يهدد: "دولة إسرائيل". وكان آرئيل شارون قد ذكر ذلك في محاضرة له: "لنا حق مطالبة العالم بكل شيء.. ونحن كيهود لسنا مدينين لأحد، إن الآخرين هم المدنيون لنا"[٢٨]. وهذا ما تفعله "حكومة إسرائيل" دائماً.

ويعرف العالم الآن مدى الدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الأميركية لـ: "حكومة إسرائيل"، سواء على الصعيد المالي والعسكري، أو على الصعيد التقني والاقتصادي، أو على صعيد الحماية السياسية والعسكرية.

إن الحماية الدولية لم تحقق لـ: "حكومة إسرائيل"، كما هي اليوم؛ في ظل الرعاية الأميركية، والراعي الأميركي.

ورغم ذلك، فإن "حكومة إسرائيل" الحريصة على المضي قدماً، في عملية الارتباط الشامل بالرأسمالية العالمية. والإمبريالية العالمية، بقيادة الولايات المتحدة، تصر على المضي قدماً في محاربة العرب، وإخضاعهم، وتحويل أرضهم إلى أرض خراب؛ واستقدام المزيد من المهاجرين، وتكديس المزيد من الأسلحة، وامتلاك أسلحة نووية وكيمياوية وجرثومية الخ..

إن "الوضيعة"، كما يسميها الخليل بن أحمد، التي وضعها الفرس يوماً في فلسطين، تحميها حكومة الولايات المتحدة الأميركية اليوم.

رابعاً: مفهوم القوة . إن دعوة التوراة تقوم على القتل والحرق والاستعباد. والتوراة، بالنسبة لـ لدولة "إسرائيل" أساس الوجود.

- **"وقود، رائحة سرور للرب" (اللاويين ١- ٤، ١٣، ١٧).**
- **" أحرقوا جميع مدنهم بمساكنهم وجميع حصونهم بالنار" (العدد ٣١، ١٠).**
- **" اقتلوا كل ذكر من الأطفال وكل امرأة " (العدد ٢١، ٧).**
- **"احرقوا حتى بنيهم وبناتهم بالنار" (التثنية ١٢، ٣١)** [٢٩].

ويمكن إيراد الكثير من الأمثلة على ذلك؛ سنذكر اثنين إضافيين منها.

الأول: "إن المدن العائدة لهذه الشعوب والتي وهبك الله إياها، عليك ألا تبقي كل كائن حي فيها. سوف تقضي على الحثيين والعموريين والكنعانيين والبيرزيتين واليبوسيين كما أمرك الله" (التثنية ٢٠- ١٦-١٧).

---

[٢٨] روجيه غارودي: المرجع السابق، ص٦٧.

[٢٩] د. جمال خضور: الذاكرة المثقوبة- التشريح الأناسي المعرفي لثقافة التطبيع والمشروع النهضوي العربي. اتحاد الكتاب العرب. ١٩٩٥، ص٢٥.

الثاني: "اذهب الآن إذن، واضرب العمالقة، واقضي على كل مملكتهم، لا تترك منهم أحداً. اقتل الجميع من رجال ونساء وأطفال ورضع، وكذلك البقر والغنم والجمال والحمير"(صموئيل ١٥-٣)[٣٠].

إن هذه الأوامر التي يقرؤها كل يهودي في توراته، التي يعتبرها دستوره الإلهي، تجعلنا نفهم العنف الذي مارسته العصابات الصهيونية، قبل قيام الدولة، والتي تمارسه "حكومات إسرائيل" المتعاقبة.

ولذلك يقول غارودي: "فالدولة الإسرائيلية الحالية، لم تفعل سوى تكرار نفس الأعمال المقدسة التي نفذتها إسرائيل التوراتية، أبان قضائها على الكنعانيين، وهي حالياً تطبق اليوم على العرب، ما طبقته بالأمس على بني كنعان، وسكان المنطقة الآخرين"[٣١].

إن عبادة القوة هذه، كما تقدسها التوراة، قادت إلى أمرين:

الأول: تقديس كل مظاهر القوة والعنف، حتى صار كل ما يتعلق بالقوة مقدساً. وعليه: "فان القوة الدفاعية الإسرائيلية مقدسة، وحتى أسلحتها مقدسة"[٣٢].

وإذا قال قائل: ما لنا وللتوراة، إن "دولة إسرائيل" دولة معاصرة، فيها ديموقراطية وحقوق إنسان الخ، فإننا نقول له، عليك بدراسة تجربة بناء القوة لدى العدو الصهيوني، وتجربة استخدامها.

الثاني: بناء نمط من القوة النوعية وتبرير استخدامها، فعلى صعيد بناء القوة، تقدم حكومة العدو نموذجاً لدولة صغرى، تسعى بكل ما تملك لبناء قوة نوعية، تقليدية- حديثة، قادرة على الحرب في كل الجبهات، قادرة على الحشد الأقصى، والمفاجأة، وتوجيه الضربات الصاعقة. وتعتبر القيادات الصهيونية المتعاقبة، هذه من أولى مهماتها.

ويبرز ذلك نظرياً، في كتابات الحاخامات. وغيرهم.

وكتب الرابي اسرائيل هيس (Y. Hess) رابي .

جامعة بارايلان، في مجلة الطالب مقالة عنوانها "أمر الإبادة في التوراة" جاء في خاتمتها: "إن اليوم سيأتي، عندما ندعى جميعاً لتنفيذ الأوامر الإلهية، بتدمير العماليق"[٣٣].

أمّا الرابي شلوموافنيري (SHLOMO AVINERI) فيقول: "يجب أن نعيش على هذه الأرض، حتى لو كان الثمن الحرب. وفوق ذلك، حتى لو كان هناك سلام، فان علينا أن نستثير حروب التحرير، حتى نفتتحها"[٣٤].

---

[٣٠] روجيه غارودي: المرجع السابق، ص٢٢.
[٣١] روجيه غارودي: المرجع السابق، ص٢٢.
[٣٢] يهشعفاط هير كابي: قرارات اسرائيل المصيرية. ترجمة منية سمارة ومحمد الظاهر. دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص١٩٠
[٣٣] يهوشفاط هر كابي: المرجع السابق، ص١٧٩.
[٣٤] هيوشفاط هر كابي: المرجع السابق، ص١٩١.

إن الاستناد إلى القوة التي أعطى التفويض بها "الههم"، وهو ليس، ككل الآلهة، لأنه "رب الجنود" (إرميا، الاصحاح التاسع ٧). وإرميا، الاصحاح ٢٧- ١٦) و"هكذا قال رب الجنود" (حجي، الإصحاح الأول-٧)، تفيض في كل سطور التوراة. وهي قوة قتل وتدمير وحرق بلا رادع أو عقال. ولذلك فليس لها حدود.

وبما أنها قوة تفويض من "الله"، كما تنص التوراة، فإنها "قوة مقدسة". فان عملية الإبادة مقدسة.أيضاً، وكل ما ينتج عن عودة "شعب إسرائيل" "شعب الله" إلى "أرض إسرائيل" حسب "الوعد الإلهي" يكون مقدساً.

ورغم أن كل هذه المفاهيم لا علاقة لها بالمفاهيم المتمدنة، فإنها مقبولة في "العالم المتمدن"، وتدعمها حكومة الولايات المتحدة الأميركية، قيادة القوى الرأسمالية الأكثر تطوراً. لأن الفكر الاستعماري، ما زال يحكم العالم المعاصر، ولأن القوى الاستعمارية ما زالت سائدة.

خاتمة:

على هذه المفاهيم الأربعة، تقوم الصهيونية، نظرية وممارسة. وهي مفاهيم فوق الاتجاهات والمدارس. وإذا كان المتدين يستخدمها، وهو مؤمن بها، فان اليهودي "العلماني" يستخدمها، لأنه لا يستطيع أن يقدم مشروعه بدونها، كما أنه لا يستطيع أن يجمع "قاعدة اليهود" دون التوراة. ولا يستطيع أن يوظف المسيحية الصهيونية، بلا التوراة و"شعب الله وأرض الميعاد".

ومفهوم "شعب إسرائيل"، وهو مفهوم خاص، متناقض مع المفاهيم المعاصرة، ضروري لحشد ملايين من اليهود، في فلسطين والأراضي العربية المجاورة، وضروري لربط يهود العالم بالمستوطنين في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

وأن يكون لليهود دولة، لابد من استخدام أسطورة "أرض الميعاد"، ليكون لهذه الدولة أرض، ولذلك فان الصهيوني المتدين، كالصهيوني العلماني، يستخدم هذه الأسطورة، ولا يستغني عنها، وإن استغنى عنها، فسيقول: أنا محتلّ، أنا مستعمر..".

أما المفهوم الثالث، وهو ارتباط: "دولة إسرائيل" بقوة عظمى خارجية، وهو مفهوم توراتي أيضاً.، منذ كتابه التوراة ولذلك جاء في التوراة: "وأنا في السنة الأولى لداريوس المادي، وقفت لأشدده وأقويه"[٣٥] فإن اليهود متدينين وغير متدنين، يعتبرون هذا المفهوم أساساً لوجود الدولة، ولحمايتها. ولكن هذا المفهوم كان أساسياً، منذ أتى الفرس، لدى غزو الوطن العربي، بأول مجموعة من اليهود، وحاولوا أن يزرعوهم في فلسطين. وظل هذا الخط الخط الرئيس، في تاريخ اليهودية المعروفة، منذ الغزو الفارسي. وهو خط أصبح الخط الحاكم في الصهيونية الماصرة.

[٣٥] التوراة: "دانيال: الاصحاح الحادي عشر-١".

ويعني أخيراً مفهوم القوة. وهو مفهوم توراتي واضح. ومع ذلك فهو يستخدم اليوم، ورغم التطور الكبير الذي حصل منذ ألفي عام، حتى اليوم، كما استخدم في التوراة. وهذا المفهوم يجمع المفهوم التوراتي، إلى مفهوم الاستعمار الاستيطاني في استخدام القوة.

إنّ هذه المفاهيم الخاصة بالصهيونية مفاهيم شاذة غريبة، تتناقض مع أسس الحضارة الحديثة، والعلم الحديث، ورغم ذلك، فإنها أساس الحركة الصهيونية المعاصرة، وأساس قيام: "دولة إسرائيل" المعاصرة. وهي موضع تبني الحكومات الكبرى في العالم، بما في ذلك حكومات مجلس الأمن الخمس"، وتبني كتّاب وفلاسفة وسياسيين وأحزاب ومؤسسات وأندية. وهو ما يجعلنا نقف باهتمام شديد أمام هذه المفارقة الكبرى.

نتساءل: كيف يحدث ذلك؟.

والجواب، ليس بغريب وببعيد. إذ إن المستعمرين البيض، الذين نشروا الاستعمار الاستيطاني في العالم، ما زالوا مستعمرين بيضاً، وما زالوا يؤيدون سياسة الاستعمار الاستيطاني. وتقف على رأس هذا الاتجاه حكومة الولايات المتحدة الأميركية، ممثلة الاستعمار الاستيطاني الأبيض. وهذا ما جعل السيدة أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، عند زيارتها الأولى لعاصمة العدو في الأرض المحتلة، تتفاخر في خطاب لها، وهي تتحدث عما يجمع الدولتين: الولايات المتحدة الأميركية ودولة الاحتلال الصهيوني، بأنه ما يجمع الدولتين، وهو: ١- أنهما دولتا مهاجرين ١- أنهما تدافعنا عن الحرية؟

وقد قامت "دولة إسرائيل" في آخر مرحلة الاستعمار الاستيطاني، وما كان ممكناً أن تقوم في غير هذه المرحلة، ومع ذلك، فإن هذه الأطروحة، لا تلغي معنى التغطية الدينية للمشروع. لأن هذه التغطية سَهّلت القبول به ودعمه، ووفرت له تأييداً قطاعات مسيحية واسعة في "العالم الأوروبي- الأميركي"، وما زالت توفر له تأييد واسعاً في أوساط اليهود، وفي أوساط الصهيونية المسيحية.

وهذا يُفسر كيف فعّلت الصهيونية والصهيونية المسيحية دور الدين في السياسة، وكيف جعلت اليهودية غطاء لمشروع استيطاني استعماري.

وإذا كانت الصهيونية تطرح إشكاليات جدية على الفكر السياسي الحديث والمعاصر، فإنها تطرح إشكالات جديد، على الإسلام والمسيحية، وعلى وجود المجتمعات المعاصرة.

وثائق

- الميثاق العربي لحقوق الانسان
- بيان إلى الأمة
- البيان الختامي الصادر عن المؤتمر القومي – الاسلامي
- ميثاق القدس
- ميثاق المثقفين العرب
- مشروع برنامج عمل

الميثاق العربي لحقوق الإنسان(*)

إن مجلس الجامعة
بعد إطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة.،
- وعلى مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان،
وعلى ملاحظات الدول الأعضاء.
-وعلى توصية اللجنة القانونية الدائمة في اجتماعها من ٢-٥ سبتمر (ايلول) ١٩٩٤
- وعلى توصية لجنة الشؤون القانونية.

يــقـرر:

١- الموافقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بالصيغة المرفقة.
٢- تخويل الأمين العام لجامعة الدول العربية بدعوة الدول العربية لتوقيعة والتصديق عليه.(ق.رقم ٥٤٢٢-د.ع (١٠٢) - ج٣ -١٩٩٤/٩/١٥)

تحفظات:

— دولة الإمارات العربية المتحدة:

"إن دولة الامارات العربية المتحدة ترى بأن الميثاق العربي لحقوق الإنسان يجب أن يتمشى في روحه ومراميه مع إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام".

— دولة البحرين:

"ترى دولة البحرين تأجيل بحث هذا الموضوع لحين البت في مشروع الإعلان العربي لحقوق الإنسان من قبل مجلس وزراء العدل العرب ".

سلطنة عمان:

(*) - لم تتم المصادقة بعد على الميثاق وهناك تحفظات من بعض البلدان على بعض مواده.

تتحفظ سلطنة عمان على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولا توافق عليه.

—دولة قطر:

"إن دولة قطر التي صدقت على إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام تتحفظ على البنود التي ترى أنها تتعارض مع ما نصت عليه الشريعة الإسلامية وروح إعلان القاهرة كما تتحفظ على حكم المادتين(١٤، ٢٩) لتعارضهما مع التشريعات المعمول بها في دولة قطر (بموجب مذكرتها رقم ١٢/٢٧/١١٩بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٤.

دولة الكويت:

"تؤكد دولة الكويت على طلبها السابق بتأجيل النظر في هذا المشروع لحين صدور الإعلان العربي لحقوق الإنسان من مجلس وزراء العدل العرب وذلك اتباعا للممارسات الدولية المتبعة في هذا الصدد".

ملاحظات:

أبدت المملكة العربية السعودية الملاحظة التالية:

"ان المملكة العربية السعودية التي يستمد نظام الحكم فيها أحكامه من الشريعة الإسلامية الغراء ومبادئ الإسلام السمحة التي ترعى حقوق الإنسان وتحميها وتضمنها في شتى المجالات وتكفل للمواطن السعودي وغيره من المقيمين على أرض المملكة كافة الحقوق، وقد صادقت مثل بقية الدول العربية والاسلامية على إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام الذي كان حصيلة جهود علماء وخبراء من العالمين العربي والاسلامي ولذلك فإن المملكة ملتزمه بإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الاسلام وترى أنه تضمن حقوق الإنسان الاساسية وحرياته بصفه شاملة"

جمهورية السودان :

تؤكد جمهورية السودان على ملاحظاتها التي سبق أن سلمتها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بموجب مذكرة وزارة العدل (مكتب النائب العام) رقم د ن ع /ق ع/ ح أ /ميثاق عربي /٩٦ بتاريخ ٢٩/٨/١٩٩٤ ،وذلك فيما يخص مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

الجمهورية اليمنية:

تؤكد الجمهورية اليمنية على ملاحظاتها التي سبق إرسالها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية برسالة المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية رقم ٢٨/٣/١٩٩٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٤ وذلك فيما يخص مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان..

"الديباجة"

وانطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان منذ أن أعزها الله بأن جعل الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والسلام.

وتحقيقا للمبادئ الخالدة التي أرستها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الاخرى في الأخوة والمساواة بين البشر.

واعتزازا منها بما أرسته عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ إنسانية كان لها الدور الكبير في نشر مراكز العلم بين الشرق والغرب مما جعلها مقصدا لأهل الأرض والباحثين عن المعرفة والثقافة والحكمة.

وإذ بقي الوطن العربي يتنادى من اقصاه إلى أقصاه حفاظاً على عقيدته ،مؤمنا بوحدته، مناضلاً دون حريته، مدافعاً عن حق الأمم في تقرير مصيرها والحفاظ على ثرواتها وإيماناً بسيادة القانون وأن تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أي مجتمع.

ورفضاً للعنصرية والصهيونية اللتين تشكلان انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديداً للسلام العالمي.

واقرارا بالارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلام العالمي.

وتأكيدا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.

ومضافاً لكل ما تقدم اتفقت على ما يلي:

"القسم الأول"

المادة(١):

أ- لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير والسيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية ولها استنادا لهذا الحق ان تقرر بحرية نمط كيانها السياسي وأن تواصل بحرية تنميتها الإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- إن العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الأجنبية هي تحد للكرامة الإنسانية وعائق أساسي يحول دون الحقوق الاساسية للشعوب ومن الواجب إدانة جميع ممارساتها والعمل على أزالتها.

"القسم الثاني"

المادة (٢):

تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل إنسان موجود على أراضيها

وخاضع لسلطتها حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء.

المادة (٣):

أ- لا يجوز تقييد أي من حقوق الإنسان الأساسية المقررة أو القائمة في أية دولة طرف في هذا الميثاق استنادا إلى القانون أو الاتفاقيات أو العرف كما لا يجوز التحلل منها بحجة عدم إقرار الميثاق لهذه الحقوق أو اقرارها بدرجة أقل.

ب- لا يجوز لأية دولة طرف في هذا الميثاق التحلل من الحريات الاساس الواردة فيه والتي يستفيد منها مواطنو دولة أخرى تتعامل وتلك الحريات.

المادة (٤):

أ- لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الميثاق سوى ما ينص عليه القانون ويعتبر ضرورياً لحماية الأمن والاقتصاد الوطنيين أو النظام العام أو السمة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الأخرين.

ب-يجوز للدول الأطراف في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة أن تتخذ من الاجراءات ما يحلها من التزامها طبقا لهذا الميثاق إلى المدى الضروري الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع.

ج- ولا يجوز بأي حال أن تمس تلك القيود أو أن يشمل هذا التحلل الحقوق والضمانات الخاصة بحظر التعذيب والإهانة والعودة إلى الوطن واللجوء السياسي والمحاكمة وعدم جواز تكرار المحاكمة عن ذات الفعل وشرعية الجرائم والعقوبات.

المادة (٥):

لكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه ويحمي القانون هذه الحقوق.

المادة (٦):

لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني ولا عقوبة على الأفعال السابقة لصدور ذلك النص. وينتفع المتهم بالقانون اللاحق إذا كان في صالحه.

المادة (٧):

المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته بمحاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

المادة (٨):

لكل إنسان الحق في الحرية والسلامة الشخصية فلا يجوز القبض عليه أو حجزه أو إيقافه بغير سند من القانون ويجب أن يقدم إلى القضاء دون إبطاء.

المادة(٩):

جيمع الناس متساوون أمام القضاء وحق التقاضي مكفول لكل شخص على إقليم الدولة.

المادة (١٠):

لا تكون عقوبة الإعدام إلا في الجنايات البالغة الخطورة ولكل محكوم عليه بالإعدام الحق في طلب العفو أوتخفيض العقوبة.

المادة(١١):

لا يجوز في جميع الأحوال الحكم بعقوبة الإعدام في جريمة سياسية.

المادة(١٢):

لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام فيمن يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً أو في امرأة حامل حتى تضع حملها أو على أم مرضع إلا بعد إنقضاء عامين على تاريخ الولادة.

المادة(١٣):

أ- تعفي الدول الأطراف كل إنسان على اقليمها من أن يعذب بدنيا أو نفسياً أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاقلة بالتهديد وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الاسهام فيها جريمة يعاقب عنها.

ب- لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي إنسان دون رضائه الحر .

المادة(١٤):

لا يجوز حبس انسان ثبت اعساره عن الوفاء بدين أو أي التزام مدني.

المادة (١٥):

يجب أن يعامل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية معاملة إنسانية.

المادة (١٦):

لا تجوز محاكمة شخص عن جرم واحد مرتين.

ولمن تتخذ ضده هذه الإجراءات أن يطعن في شرعيتها ويطلب الأفراج عنه. ولمن كان ضحية القبض أو الإيقاف بشكل غير قانوني الحق في التعويض.

المادة (١٧):

للحياة الخاصة حرمتها، المساس بها جريمة وتشمل هذه الحياة الخاصة خصوصيات الأسرة وحرمة المسكن وسرية المراسلات وغيرها من وسائل الاتصالات الخاصة.

المادة (١٨):

الشخصية القانونية صفة ملازمة لكل إنسان.

المادة(١٩):

الشعب مصدر السلطات والأهلية السياسية حق لكل مواطن رشيد يمارسه طبقاً للقانون.

المادة (٢٠):

لكل فرد مقيم على إقليم دولة حرية الانتقال واختيار مكان الإقامة في أي جهة من هذا

الإقليم في حدود القانون.

المادة (٢١):

لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع المواطن من مغادرة أي بلد عربي بما في ذلك بلده. أو فرض حظر على إقامته في جهة ما. أو إلزامه بالاقامة في أية جهة من بلده.

المادة (٢٢):

لا يجوز نفي المواطن من بلده أو منعه من العودة إليه.

المادة (٢٣):

لكل مواطن الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلاد أخرى هربا من الإضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من سبق تتبعه من أجل جريمة عادية تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

المادة (٢٤):

لا يجوز إسقاط الجنسية الأصلية من المواطن بشكل تعسفي ولا ينكر حقه في اكتساب جنسية أخرى بغير سند قانوني.

المادة (٢٥):

حق الملكية الخاصة مكفول لكل مواطن ويحظر في جميع الأحوال حرمان المواطن من أمواله كلها او بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية.

المادة (٢٦):

حرية العقيدة والفكر والرأي مكفولة لكل فرد.

المادة (٢٧):

للأفراد من كل دين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية، كما لهم الحق في التعبير عن أفكارهم عن طريق العبادة أو الممارسة أو التعليم وبغير إخلال بحقوق الآخرين ولا يجوز فرض أية قيود على ممارسة حرية العقيدة والفكر والرأي إلا بما نص عليه القانون.

المادة (٢٨):

للمواطنين حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية ولا يجوز أن يفرض من القيود على ممارسة أي من هاتين الحريتين الا ما تستوجبه دواعي الأمن القومي أو السلامة العامة أو حماية حقوق الأخرين وحرياتهم.

المادة (٢٩):

تكفل الدولة الحق في تشكيل النقابات والحق في الاضراب في الحدود التي ينص عليها القانون.

المادة (٣٠):

تكفل الدولة لكل مواطن الحق في عمل يضمن له مستوى معيشياً يؤمن المطالب

الاساسية للحياة كما تكفل له الحق في الضمان الاجتماعي الشامل.

المادة (٣١):

حرية اختيار العمل مكفولة والسخرة محظورة ولا يعد من القيم الحرة ارغام الشخص على أداء عمل تنفيذا لحكم قضائي.

المادة(٣٢):

تضمن الدولة للمواطنين تكافؤ الفرص في العمل والأجر العادل والمساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية القيمة.

المادة(٣٣):

لكل مواطن الحق في شغل الوظائف العامة في بلاده.

المادة(٣٤):

محو الأمية التزام واجب ، والتعليم حق لكل مواطن. على أن يكون الابتدائي منه الزامياً كحد أدنى وبالمجان وأن يكون كل من التعليم الثانوي والجامعي ميسوراً للجميع.

المادة (٣٥):

للمواطنين الحق في الحياة في مناخ فكري وثقافي يعتز بالقومية العربية، ويقدس حقوق الإنسان ويرفض التفرقة العنصرية والدينية وغير ذلك من أنواع التفرقة ويدعم التعاون الدولي وقضية السلام العالمي.

المادة (٣٦):

لكل فرد حق المشاركة في الحياة الثقافية وحق التمتع بالأعمال الأدبية والفنية وتوفير الفرص له لتنمية ملكاته الفنية والفكرية والابداعية.

المادة(٣٧):

لا يجوز حرمان الاقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو اتباع غير دياناتها.

المادة (٣٨):

أ- الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وتتمتع بحمايته.
ب- تكفل الدولة للأسرة والأمومة والطفولة والشيخوخة رعاية متميزة وحماية خاصة.

المادة (٣٩):

للشباب الحق في أن تتاح له أكبر فرص التنمية البدنية والعقلية.

القسم الثالث

المادة (٤٠):

أ- تنتخب دول مجلس الجامعة الأطراف في الميثاق لجنة خبراء حقوق الإنسان بالإقتراع

السري.

ب- تتكون اللجنة من سبعة أعضاء من مرشحي الدول الأعضاء أطراف الميثاق وتجري الانتخابات الأولى للجنة بعد ستة أشهر من دخول الميثاق حيز النفاذ، ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من دولة واحدة.

ج- يطلب الأمين العام من الدول الأعضاء تقديم مرشحيها وذلك قبل شهرين من موعد الانتخابات.

د- يشترط في المرشحين أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة، على أن يعمل الخبراء بصفتهم الشخصية وبكل تجرد ونزاهة .

هـ- ينتخب اعضاء اللجنة لفترة ثلاث سنوات ويتم التجديد لثلاثة منهم لمرة واحدة ويجري اختيار أسماء هؤلاء عن طريق القرعة. كما يراعى مبدأ التداول ما أمكن ذلك.

و- تنتخب اللجنة رئيسها وتضع لائحه داخلية لها توضح أسلوب عملها .

ز- تعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر الامانة العامة للجامعة بدعوة من الأمين العام، ويجوز لها بموافقته عقد اجتماعاتها في بلد عربي أخر إذا اقتضت ضرورة العمل ذلك .

المادة (٤١):

١- تقوم الدول الأطراف بتقديم تقارير إلى لجنة خبراء حقوق الإنسان على النحو التالي:

أ- تقرير أولي بعد سنه من تاريخ نفاذ الميثاق.

ب- تقارير دورية كل ثلاث سنوات.

ج - تقارير تتضمن اجابات الدول عن استفسارات اللجنة.

٢- تدرس اللجنة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء الأطراف في الميثاق وفقا لنص الفقرة الأولى من هذه المادة.

٣-ترفع اللجنة تقريرا مشفوعا باراء الدول وملاحظاتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الانسان في الجامعة العربية.

"القسم الرابع"

المادة (٤٢):

أ- يعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الميثاق بعد موافقة مجلس الجامعة عليه، على الدول الاعضاء للتوقيع والتصديق أو الانضمام إليه.

ب- يدخل هذا الميثاق حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ أيداع وثيقة التصديق أو الانضمام السابقة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة(٤٣):

يصبح هذا الميثاق نافذا بالنسبة لكل دولة، بعد دخوله حيز النفاذ، بعد شهرين من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها أوانضمامها لدى الأمانة العامة.

ويقوم الأمين العام باخطار الدول الأعضاء بإيداع وثيقة التصديق أو الانضمام.
عن حكومات :
-المملكة الاردنية الهاشمية .
-دولة الإمارات العربية المتحدة
-دولة البحرين.
-الجمهورية التونسية.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
-جمهورية جيبوتي.
-المملكة العربية السعودية.
-جمهورية السودان.
-الجمهورية العربية السورية .
-جمهورية الصومال الديمقراطية .
- حمهورية العراق.
-سلطنة عمان .
-دولة فلسطين.
- دولة قطر.
-جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.
-دولة الكويت.
-الجمهورية اللبنانية.
-الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
-جمهورية مصر العربية.
-المملكة المغربية .
-الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
-الجمهورية اليمنية.

بيان إلى الأمة

المؤتمر القومي العربي السابع

١٩-٢١ آذار/مارس 1997

الدار البيضاء- المغرب

جاء انعقاد المؤتمر القومي العربي السابع في الدار البيضاء، ووسط حفاوة مميزة، تجلت في الرسالة الملكية الكريمة الموجهة إلى المؤتمر والاحتضان الشعبي والاعلامي، ليعبر عن أصالة الحقيقة القومية في الأمة وفعالية أسلوب الحوار والتشاور الذي اعتمده المؤتمر نهجاً في معالجته قضايا الأمة وجمع أوسع الطاقات في سبيلها.

إن انعقاد هذا المؤتمر في المغرب، بالذات، وبمشاركة فاعلة من قواه الحية والعريقة في تقاليدها الكفاحية المسلحة بالصبر والتفاؤل والإيمان بالتحول الديمقراطي، يشكل محطة جديدة من محطات التواصل بين مشرق الأمة ومغربها، وهو تواصل يمتد إلى عمق التاريخ عبر عن نفسه بمساهمات حضارية وثقافية وكفاحية مثلت وتمثل جزءاً مهماً من الأمة ومقومات شخصيتها، فالمغرب لم يغب عن أي تصد للأخطار التي واجهتها الأمة بأسرها، ومثقفوه كانوا دائماً في طليعة المساهمين في حرحة التأصيل والتنوير والتحديث.

ويزيد في أهمية انعقاد هذا المؤتمر القومي العربي في المغرب أنه يأتي في وقت تتعرض الأمة في مشرقها ومغربها لمشاريع تستهدف هويتها وعقيدتها وثقافتها، تارة باسم الشرق أوسطية وطوراً باسم المتوسطية أو الفرانكوفونية، وكلها تسعى للاستفادة من خلال ثغرات في بنانا السياسية والاقتصادية والثقافية وتحريك نعرات وعصبيات تجاوزها التطور التاريخي للأمة، وقد جاء المشروع القومي الحضاري، القائم على أسس من العقلانية والعصرية والأصالة والديمقراطية والتكامل بين قوى الأمة وأقاليمها والجماعات التي تعيش في كنفها، رداً حقيقياً على كل ما تواجهه الأمة من تحديات، بل إن انعقاد هذا المؤتمر في المغرب الذي يتولى ملكه رئاسة لجنة القدس، وفي لحظة تتعرض فيها القدس لأخطر مراحل تهويدها، يأتي ليؤكد على ضرورة اضطلاع جميع الدول العربية والاسلامية، بل والمجتمع الدولي بأسره، بالمسؤولية الكاملة تجاه القدس في إطار الدفاع عن هويتها ومقدساتها واحلالها مكانها الطبيعي في مقدمة قضايانا القومية والمصيرية.

ومثلما تزامن اختتام المؤتمر السادس في بيروت مع بدء عملية عناقيد الغضب العدوانية

الصهيونية على لبنان، شعباً ومقاومة ودولة وبنى اقتصادية، وبلوغ ذروة ارهابها بمذبحة قانا، يتزامن انعقاد مؤتمرنا اليوم مع بدء الكيان الصهيوني بتنفيذ عدوانه الاستيطاني ضد القدس وعروبتها، وما تمثله من رمز للمقدسات الاسلامية والمسيحية، ويؤكد ذلك صحة الرؤية التيت اعتمدها المؤتمر منذ مدريد من أن عملية التسوية الراهنة لن توقف حركة الصراع المصيري بين الأمة وأعدائها، ولن تكون في ظل موازين القوى الراهنة أكثر من محاولة جديدة من محاولات الافتئات على حقوق الأمة الثابتة والسعي للاستفراد بأقطارها وتفتيت مجتمعاتها، ومصادرة دورها التاريخي، وتشويه رسالتها الانسانية.

أولاً: في مجال الأمن القومي العربي

تناول المؤتمر بالنقاش والتحليل المسهب التحديات المختلفة التي تواجه الأمن القومي العربي، خاصة في ظل تيار العولمة الكاسح بكل افرازاته الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية والاعلامية والثقافية على النحو الذي يجعل من النظام الدولي الراهن قوة بالغة التأثير في تحديد صيغ حياتنا في كافة هذه المجالات،ويوجب ضرورة الاهتمام بالفهم العلمي لهذا النظام بما يساعدنا على مواجهته على نحو سليم.

غير أن المؤتمر لفت النظر إلى أن الحديث عن العولمة وآثارها السلبية على الأوضاع العربية لا ينبغي أن يصرف انتباهنا عن مسؤوليتنا الذاتية عن تردي أوضاعنا، إذ ينبغي أن يبقى واضحاً أن قضيتنا الأولى هي مواجهة واقعنا العربي وتغييره على النحو الذي يسمح لنا بالمواجهة السليمة، وإذا كان من غير الممكن تجاهل عولمة الاقتصاد والمال والاتصال فإنه من الخطأ الاستسلام لكل ما تمليه علينا المؤسسات العولمة وأدواتها التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتنا ومصالحنا التي لا يعيها غيرنا، وهكذا يكون بمقدورنا على الأقل أن نناضل كي نتحرك في الإطار العالمي الجديد على النحو الذي يساعدنا على تحقيق أهدافنا والحفاظ على وجودنا القومي.

***

وأكد المؤتمر على أن المنعطف الخطير الذي يمر به الصراع العربي- الصهيوني يمثل أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وأخطرها، إذ تمادت اسرائيل في فرض سياسات الأمر الواقع على أراضينا المحتلة وأهلنا المناضلين فيها مستندة في ذلك إلى تأييد أمريكي مطلق، على نحو ما يظهر من وأد الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً لمشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن بخصوص الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية الأخيرة في القدس والذي وافق عليه باقي الأعضاء دون استثناء وكذلك مساندة إسرائيل بمفردها دون باقي أعضاء الجمعية العامة في الاعتراض على قرار الجمعية بشأن هذه الأنشطة.

وإن هذه التطورات الأخيرة لتظهر إفلاس عملية التسوية الحالية من جانب وهزال ردود الفعل العربية الرسمية تجاه السياسات الإسرائيلية والأمريكية المستخفة بكل حق عربي من جانب آخر.

ويرى المؤتمر أن ما يحدث في مسار الصراع العربي – الصهيوني يمثل تطوراً خطيراً تفرض مواجهته ضرورة أحداث نقلة نوعية في ردود الفعل العربية، تستند إلى التكييف السليم للصراع كصراع وجود لا كنزاع حدود، وتتمثل في الخطوات التالية:

١- وقف مسار التفاوض مع الكيان الصهيوني وتصفية كل ما ترتب عنه من تطبيع لعلاقات بعض الدول العربية مع هذا الكيان على كافة الأصعدة، بما في ذلك المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية والمتوسطية وكافة ما ترتب عنها من نتائج.

٢- تفعيل المقاطعة العربية الشاملة للكيان الصهيوني رسمياً من خلال مكتب مقاطعة إسرائيل التابع للجامعة العربية وعبر دعم وتطوير كافة أشكال المقاطعة الشعبية لإسرائيل والتنسيق بينها.

٣- دعم المقاومة المشروعة للاحتلال الصهيوني بكافة صورها وأشكالها، وبصفة خاصة مقاومة الشعبين الفلسطيني واللبناني التي تواصل في هذه الظروف بالغة الصعوبة توجيه الضربات المؤلمة للعدو الصهيوني، ونفي صفة الإرهاب عن تلك المقاومة بكل الوسائل والأساليب الممكنة، ومطالبة الأنظمة العربية بوضع قرارات القمة العربية الأخيرة موضع التطبيق، وخاصة البند المتعلق بحق المقاومة ضد الاحتلال، بكل ما يعنيه ذلك من ضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي للمقاومة، ودعوة كافة الأطراف المعنية عامة والسلطة الفلسطينية خاصة إلى أن تنأى بنفسها عن أي عمل من شأنه فرض القيود على هذه المقاومة، ومواجهة كافة الدعاوى الفكرية المضللة التي يسوقها أنصار ثقافة الخنوع والتي تحذّر من مغبة التصدي لقوى الهيمنة العالمية والصهيونية في محاولة لتمرير انتصار المشروع الصهيوني بأقل تكلفة.

٤- تأييد قرار عقد اجتماع عاجل للجنة القدس واعتبار انعقادها حاجة قومية ضرورية. ويطالب المؤتمر اللجنة بأن تنهض بمهمة رفع درجة التعبئة السياسية والدبلوماسية والشعبية إلى حدّها الأقصى لكفّ مخاطر سياسة التهويد والاستيطان التي تنال من عروبة القدس ومن شخصيتها الحضارية والدينية والثقافية ومن حقوق ابنائها الفلسطينيين: مسلمين ومسيحيين. كما يهيب بلجنة القدس أن تتخذ مبادرات سياسية حاسمة في اتجاه دعم صمود شعبنا الفلسطيني في القدس دعماً مادياً يكرّس تشبثّه بأرضه وحقوقه، وأن تدين الموقف الأمريكي المؤيد لسياسة الكيان الصهيوني مع تحميل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية كل ما يمكن أن يترتب على سياستها من انفجار في المنطقة ومن زعزعة لعلاقات كل الدول العربية والإسلامية بها.

٥- المطالبة بالدعوة إلى عقد قمة عربية عاجلة لا تستثني أي قطر عربي للنظر في اتخاذ اجراءات حازمة تجاه السياسات الإسرائيلية الأمريكية الراهنة، والعمل على

تفعيل النظام العربي باعتبار أن ذلك النهج يمكّن من تحقيق الاستجابة المطلوبة للتحدي الصهيوني.

٦- التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهي حق العودة وحق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال لكافة أراضيه وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس.

٧- دعم الموقفين السوري واللبناني إزاء محاولات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، والتنبيه إلى خطورة ما يُحاك لهذين القطرين من حصار عسكري واقتصادي وسياسي يقصد به تقويض قدرتهما على الاستمرار في الصمود بوجه المخططات الأمريكية والصهيونية.

٨- التنبيه إلى خطورة الاحتكار النووي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط وآثاره على الأمن القومي العربي، والدعوة إلى النزع الشامل للسلاح النووي في المنطقة ، وفرض رقابة دولية على النشاط النوياإسرائيلي إلى حين تحقيق هذا الهدف، ودعوة الدول العربية إلى توفير كافة الوسائل الضرورية لتحقيق الأمن القومي العربي إزاء هذا الخلل الجسيم.

٩- السعي إلى عقد مؤتمر عالمي لبحث حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التي تتعرض فيها حقوقه لخطر التآكل والإلغاء. ويمكن اقتراح أن يكون يوم الثاني عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني تاريخ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يؤكّد هذا الحق، هو موعد لانعقاد هذا المؤتمر.

***

وتوقف المؤتمر أمام ظاهرة الحصار التي بات عدد من الدول العربية يتعرض لها بشكل كامل أو جزئي. ولقد اعتبر المؤتمر أن هذه السياسة تندرج بصفة عامة، في سياق تقويض عناصر القوة العربية واختراق الوطن العربي عسكرياً وسياسياً وثقافياً لتحقيق أهداف قوى الهيمنة العالمية والصهيونية.

كما توقف المؤتمر عند الحصار الجائر على العراق منذ ما يقرب من سبع سنوات ونبّه إلى آثاره المأساوية الخطيرة التي تصل إلى حد الإبادة الجماعية لشعب العراق، وشدد على ضرورة الرفع الفوري وغير المشروط لهذا الحصار، وعلى أن تبادر الدول العربية على المستويين الشعبي والرسمي برفع الحصار دونما انتظار لقرار دولي في هذا الخصوص بما في ذلك فتح الحدود وتقديم كافة اشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب العراقي. ويطالب المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة العراق، الذي لم يزره حتى الآن، للاطلاع على الأوضاع الجائرة وغير الإنسانية للشعب العراقي بما يساعد الجامعة على القيام بالدور المنتظر منها إزاء هذا الشعب العربي الأصيل.

كما أدان المؤتمر الحصار المضروب على ليبيا الذي لا يستند إلى اية شرعية قانونية،

وطالب برفعه فوراً وبأن تبادر الدول العربية إلى رفع هذا الحصار الجائر بغض النظر عن القرارات الدولية.

كذلك توقف المؤتمر عند الإجراءات التي اتخذت لفرض الحصار على السودان ونوّه إلى ضلوع الأيادي الأجنبية في مؤامرة تستهدف تقسيم السودان وطالب الدول العربية بالتصدي لهذه المخاطر. وفي هذا الصدد يطالب المؤتمر أطراف النزاع من حكومة ومعارضة بتغليب المصلحة القومية والوحدة الوطنية على الصراع حول السلطة ومحاولة الاستئثار بها، وذلك بهدف تمكين كل القوى السياسية الوطنية السودانية من الوقوف ضد تقسيم السودان وتهديد وحدته.

***

وأكّد المؤتمر على خطورة استمرار الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي وعلى آثاره الاستنزافية للموارد العربية، ودعا إلى إنهاء هذا الوجود بكافة صوره وأشكاله، بما في ذلك المناورات المشتركة لقوات مسلحة أجنبية مع قوات مسلحة عربية والعمل على إحلال بديل عربي محل ذلك الوجود الأجنبي يبنى على أساس من الثقة والإئتلاف بدلاً من التنازع والتصادم.

***

وقد لاحظ المؤتمر بكل القلق الوضع المنذر بالخطر لمشكلة الموارد المائية في الوطن العربي، سواء بسبب الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية أو السياسة المائية التركية تجاه سوريا والعراق أو استمرار غياب إطار جماعي متفق عليه لاستغلال مياه نهر النيل فضلاً عن تأثّر جهود تنمية إيراداته بسبب الأوضاع غير المستقرة في بعض دول حوض النهر. ودعا إلى التنبه الفوري لهذه المخاطر بالدراسة والتحليل من جانب والمواجهة العربية الحازمة من جانب آخر. وشدد في هذا السياق على الأهمية الاستراتيجية للتنسيق بين سوريا والعراق.

كما رصد المؤتمر خطورة استمرار الاتفاقات العسكرية التركية – الإسرائيلية فضلاً عن شواهد واضحة على تعاون إسرائيل مع دول جوار أخرى، ودعا هذه الدول إلى ضرورة النبذ الفوري لكافة أشكال التعاون العسكري الأمني مع الكيان الصهيوني اتساقاً مع الروابط الحضارية بين الوطن العربي وتلك الدول.

كما رصد المؤتمر بكل القلق أيضاً استمرار احتلال إيران للجزر العربية التابعة لدولة الإمارات واحتلال أرتريا لجزر حنيش اليمنية وأكّد على الحق العربي في هذه الجزر وعلى حل الخلافات حولها بالطرق السلمية.

كما توقف المؤتمر عند موضوع الأقاليم العربية المحتلة، وبالذات مدينتي سبتة ومليلية المغربيتين، وطالب اسبانيا بالجلاء عنهما والدخول في مفاوضات جادة مع المغرب لتحقيق هذا الهدف بما يصون العلاقات العربية – الإسبانية المتميزة.

***

وشدد المؤتمر على أهمية البعد الثقافي للأمن القومي العربي منبهاً إلى مخاطر العولمة في مجال الإعلام على هذا الأمن، وتردّي وضع اللغة العربية على النحو الذي ينذر بالخطر بالنسبة لأهم أساس من أسس انتمائنا القومي، فضلاً عن المحاولات المتكررة للاختراق الفكري والإعلامي من الجانب الصهيوني واقترانها ببعض مبادرات التطبيع المشبوهة وآخرها مبادرة كوبنهاغن التي قوبلت برفض قوي من المثقفين العرب. وطالب المؤتمر بإعطاء الأولوية لتوفير متطلبات هذا الأمن، وأوصى بأن ينال اهتماماً أكبر في جدول أعمال المؤتمر القومي العربي الثامن.

وحذّر المؤتمر من خطر اختلال التركيبة السكانية في عدد من البلدان العربية الخليجية وثمّن الجهود الرامية في بعضها إلى تصحيح هذا الاختلال على نحو يكفل حماية الأوطان والثقافة القومية.

كما نبّه المؤتمر إلى ضرورة الاهتمام الواسع بقضايا الجماعات والجاليات العربية خارج الوطن العربي لما لهذه المسألة من اتصال وثيق بقضايا الأمن القومي العربي والحفاظ على الهوية العربية لتلك الجماعات.

ثانياً: في مجال العلاقات العربية – العربية

لاحظ المؤتمر بعد مناقشات موسعة تطرقت لكافة المحاور التي تثيرها إشكالية هذه العلاقات وما تسببه من ضعف مزمن للفعل العربي في مواجهة تحديات المرحلة وما تفرزه كل يوم من تعقيدات ومضاعفات، أنه في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن العولمة يزداد أبعاد الأقطار العربية بعضها عن بعض وتتكاثر الحواجز بينها، وهو ما يؤكد أن غياب التوجه الوحدوي لم يؤدّ إلى تدعيم الكيانات القطرية وإنما ساهم في تكريس التفتت والتمزق ومن ثم تسهيل السيطرة الخارجية. كما ناقش المؤتمر باستفاضة المشاريع الإقليمية الموجهة للنظام العربي والتي ترمي أساساً إلى نزع محتواه القومي وتكثيف ارتباطه باستراتيجية القوى العالمية والإقليمية لا ككتلة حضارية محفوظة المصالح والحقوق أو كندٍ متكافئ في مشاركة عادلة وإنما كأجزاء متناثرة متصارعة ضعيفة تستجدي مشاركة تكون فيها بموقع التابع.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات يدعو المؤتمر إلى ما يلي: .

١ – على صعيد العلاقات الرسمية:

أ– بعث التضامن العربي على أسس متينة راسخة، بحيث يكون اللقاء والتنسيق والتشاور بين القيادات العربية بلا إقصاء هو القاعدة وليس الاستثناء، والعمل على تنفيذ القرارات والاتفاقات الصادرة عن جامعة الدول العربية والتي ترسي أسساً متينة حيال تنفيذ هذه الاتفاقات.

ب– العمل على تسوية النزاعات العربية – العربية الثنائية، وبصفة خاصة تلك التي تقوض من قدرة النظام العربي على مواجهة التحديات التي تهدد صميم وجوده، واتباع كافة السبل السياسية والقانونية المتاحة في هذا الصدد. وفي هذا السياق يشدد المؤتمر

على وجوب إنجاز مصالحة قومية بين سوريا والعراق تسهم في تخفيف آثار الحصار على العراق وفي مواجهة الضغوط التي تتعرض لها سوريا، ويدعو المؤتمر أمانته العامة إلى القيام بمبادرة محددة في هذا الاتجاه.

ج- التحقيق الفعلي للمصالحة العربية، والقضاء على كل الرواسب المترتبة على حرب الخليج والصراعات المختلفة التي تمتلئ بها الساحة العربية الرسمية، وإيلاء اهتمام خاص بقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين. وفي هذا السياق يحيي المؤتمر المبادرات العربية الساعية إلى تحقيق هذه المصالحة سواء على مستوى بعض القيادات العربية أو الجامعة العربية، ويؤكد ضرورة أن تخرج هذه المبادرات في شكل متكامل إلى حيّز التطبيق.

د- الدعوة إلى حل مشكلة المفقودين والأسرى الكويتيين في العراق في إطار من التقاليد العربية وتفويض المنظمة العربية لحقوق الإنسان إجراء حوار مع السلطات العراقية والكويتية للتوصل إلى حلول مرضية لهذه القضية الشائكة التي تمارس أثراً سلبياً على استعادة التضامن العربي.

هـ- تفعيل منظمات العمل العربي المشترك وعلى رأسها جامعة الدول العربية التي يتعين تمكينها من تجديد نفسها وتحديث مناهج عملها وإضفاء قدر كبير من الفاعلية على عملها، وخاصة ما يتصل منه بالتكامل الاقتصادي والثقافي العربي وتأييد الجهودالرامية إلى إنشاء محكمة عدل عربية تضطلع بمهمة حل المنازعات بين الأقطار العربية.

و- دراسة المشاريع الاتحادية والتكاملية المطروحة في الساحة العربية دراسة جدية، والعمل على إشاعة روح الحوار والتضامن بين العرب بوصفه ثقافة راسخة في الضمير العربي وأسلوباً متميزاً لحل المشكلات بين الأقطار العربية مما يستبعد كل لجوء إلى القوة أو التهديد بها أو تبادل الحملات الإعلامية في معالجة الخلافات العربية - العربية.

ز- العمل على تفعيل التجمعات العربية الجهوية (الإقليمية) مع التأكيد على ضرورة تعميق صلاتها بإطار العمل العربي المشترك.

٢- على الصعيد الشعبي:

أ- السعي إلى تنسيق الجهد الشعبي الوحدوي العربي المستقل عن النظم الحاكمة بما يجسّد الطاقات القومية الوحدوية الموجودة في عدد هائل من الجمعيات والمنتديات والاتحادات المهنية والمنظمات النسائية والنقابات العمالية وغيرها في الوطن العربي، على نحو يمنع هدر الطاقات والموارد ويكفل تحقيق أعلى مستوى ممكن من الفاعلية في مجالات إحياء الفكر القومي العربي ومواجهة محاولات التغلغل الصهيوني والهيمنة العالمية.

ب- القيام بكل جهد ممكن في سبيل تضييق شقة الخلاف بين فصائل الفكر القومي العربي وتنظيماته لما في ذلك الخلاف من هدر للطاقة وانشغال بما يحول دون تحقيق الهدف الرئيسي لأمتنا في السعي نحو تحقيق وحدتها.

ج- التوعية الدائمة بالمخاطر الكبرى الكامنة وراء ذلك التسريب المحسوب للمصطلحات والمفاهيم التي يعمل الفكر الصهيوني وقوى الهيمنة العالمية على الترويج لها، واعتبار مشاريع الترتيبات الإقليمية القائمة على تلك المصطلحات مثل الشرق أوسطية والمتوسطية والفرانكوفونية وغيرها مخططات لا تقل خطورتها على الأمة العربية عن واقع التجزئة ذاتها، بل أنها تمثل خطراً أكثر لما ترمي إليه من أحداث لتغيير جذري في الكيان العربي يربطه بعجلة القوى العالمية المهيمنة والقوى الإقليمية الدائرة في فلكها وعلى رأسها الكيان الصهيوني الذي يُخطط لإرغامنا على التعامل معه وفق شروطه ومطالبه وإلغاء مقومات ثقافتنا العريقة وحضارتنا الأصيلة والتفريط في لغتنا التي هي عنوان وحدتنا وتواصلنا.

د- العمل على تعزيز الالتقاء بين التيارين القومي والإسلامي وانتظام انعقاد دورات المؤتمر القومي/ الإسلامي الذي يجسّد هذا اللقاء.

ثالثاً: في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

نالت قضية الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية اهتماماً بالغاً من المؤتمر باعتبارها تمثل مخرجاً لعديد من البلدان العربية من الأزمات التي زجّت بها في دائرة خبيثة من العنف والعنف المضاد، وباعتبار علاقتها الوطيدة بهدف الوحدة العربية. وفي هذا السياق استعرض المؤتمر حال الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي من جانب وقضية الحوار والمصالحة الداخلية في الأقطار العربية من جانب آخر.

وفي ما يتعلق بحال الديمقراطية، شخّص المؤتمر عوائق الانتقال إلى الديمقراطية في عدد من العناصر أهمها تأسيس النخب العربية الحاكمة لشرعياتها على غير أساس من الرضا الشعبي، وتسلّط السلطة المركزية على مؤسسات المجتمع المدني، وافتقاد هذه المؤسسات ذاتها لآليات الممارسة الديمقراطية، وتآكل الطبقة الوسطى بصفة عامة، واستغلال الخصوصية في تبرير انتهاك حقوق الإنسان، والتماهي بين مفاهيم الدولة والسلطة والفرد على نحو حال دون تطور الدولة الوطنية العصرية وأدّى إلى إحلال البيروقراطية محل الإرادة السياسية للدولة، وإرهاب المثقفين أو إغرائهم بالعمل كأبواق للسلطة.

وبالنسبة إلى حالة حقوق الإنسان في الأقطار العربية، اتفق المؤتمر على التمسك بالمواثيق والاتفاقات الدولية ذات الصلة كمرجعية للديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، واعتبر توقيع ثلاث عشرة دولة عربية على الشرعة الدولية إعلاناً عن حسن النوايا لا ينقصه سوى التطبيق. وشدد في هذا الصدد على الاهتمام بصفة خاصة بعدم جواز إبعاد أي مواطن عربي عن وطنه، وتسهيل حرية انتقال المواطنين العرب عبر الحدود السياسية القطرية، والاهتمام بحقوق المواطن العادي.

وقد شدد المؤتمر على أهمية عدد من الآليات لتأمين عملية الانتقال إلى الديمقراطيـة فـي البلدان العربية، من أهمها آلية الوفاق والحوار الوطني بين السلطة والمعارضـة ولا سيّما فـي الساحات التي تشهد مواجهات حادة بين الطرفين مع التشديد على وجوب مأسسـة هذا الحـوار والاسترشاد بالخبرات الإيجابية.

ويؤكّد المؤتمر على وجوب إطـلاق حرية تكوين مؤسسـات المجتمـع المدنـي وتفعيل دورها مع ضرورة التزامها بالديمقراطية على مستوى بناها وسياسـاتها وتفاعلاتهـا مـع سـائر القوى السياسية. كما يؤكّد علـى حريـة تدفق المعلومـات، وأهميـة التنشئة السياسية علـى قيم الديمقراطية والحوار وقبول الآخر، وضمان استقلال القضاء ودوره كآليـة مـن آليـات التـوازن في المجتمع وحماية الديمقراطيـة فيـه، والاهتمـام بالانتخابـات المحلية كمرتكز أساسي للبنـاء الديمقراطي وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية بما في ذلك إزالة كافة العقبات التي تحـول دون ممارسـة المـرأة لحقوقهـا السياسـية، واتخـاذ كافـة الإجـراءات التـي تضمـن نزاهـة الانتخابـات وتجنب القوانين والممارسات التي تؤدي إلى إقصاء قوى سياسية أو شـرائح اجتماعيـة بعينهـا من الحياة السياسية، وتوطيد الوحدة الوطنية في كل قطـر عربـي وتعزيـز مبدأ المسـاواة أمـام القانون وإشاعة الثقافة التي تبرز إسهام كافة مكونات المجتمع من أقوام وأديان وثقافات فرعيـة في الحضارة العربية – الإسلامية.

كما أكّد المؤتمر على ضرورة التنسيق بين المؤتمـر القومـي العربـي والمنظمـة العربيـة لحقوق الإنسان في ما يتعلـق بالحـالات التـي تتعـرض فيهـا حقـوق المواطنيـن العرب للخـرق والانتهاك.

رابعاً: في مجال التنمية العربية

توقف المؤتمر عند العجز الذي تواجهه برامج التنمية القطريـة فـي الوطـن العربـي كمـا استعرض المخـاطر التـي تواجههـا الاقتصـادات العربيـة مـن جـراء تيـار العولمـة الاقتصاديـة وتزايـد التبعيـة التـي تنخـرط تلكالاقتصـادات فيهـا ، وتفـاقم الهجمـة التـي تـروج لمشـروعات مشبوهة تحاول فرض الهيمنة الأمريكية الصهيونية مع غياب التنسيق العربي في مواجهة هذه التحديات.

كما استعرض المؤتمر التحديات التي تواجههـا عمليـة التنميـة فـي مجـال اختيـار وإدارة البرامج الإنمائية الملائمة والمنسجمة مع طموحات الإنسان العربـي. ولاحـظ بقلـق مـا أفرزتـه عمليات التنمية المشوهة في البلدان العربية من فئات الوسطاء ورجال الأعمال الجـدد التـابعين لمراكز الرأسمالية العالمية مما أحدث قطيعة بين الازدهار التجاري والمالي فـي هـذه المراكـز وبين آمال وطموحات الشعب العربي في التطور والتقدم. وأكّد المؤتمـر علـى ضـرورة تبنّـي نمـوذج شـامل لقضيـة التنميـة يربطهـا بوجـه خـاص بقضايـا الانتمـاء الوطنـي والقومـي والديمقراطية، فالتنمية المدعمة بالقيم الوطنية والقومية دون تعصب وقيم الديمقراطية هي التي تستطيع وحدها أن تلبّي حاجات وطموحات الشعوب وتواجه التحديات الراهنة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية خاصة تلك المتعلقة باستفحال البطالة وتفاقم سوء توزيع الثروة والفشل

في إشباع الحاجات الأساسية.

وقد خلص المؤتمر في هذا الصدد إلى النتائج التالية:

١- عدم قدرة القطاع الخاص على إحداث التنمية المرغوبة بمفرده، ولا بد والحال كذلك من تضافر جميع الجهود وحشد جميع الإمكانات المتاحة في القطاعات المختلفة، العام والخاص والتعاوني والمشترك، لإنجاز هذه التنمية.

٢- استحالة إحداث تنمية حقيقية في أي قطرعربي بمفرده وفي ظل الواقع الحالي وخاصة مع غياب الديمقراطية ومؤسساتها وغياب الإدارة الاقتصادية الكفؤة والعقلانية.

٣- إن مجابهة النظام العالمي الراهن وتيار العولمة وتحقيق أكبر قدر من المنافع في إطاره تحتاج إلى جهود تتجاوز الوطن العربي. ولذلك لا بد أن تتكاتف جهود جميع البلدان المتضررة من مساوئ هذا النظام، وهنا تقع على الأمة العربية مسؤولية تكثيف التنسيق مع باقي بلدان العالم الفقيرة والمضطهدة من أجل الوقوف في وجه النظام العالمي الراهن وتوقي أضراره.

وفي ضوء هذه المبادئ العامة فإن المؤتمر يوصي بمايلي:

<u>على المستوى القطري:</u>

١- وضع نهاية للهرولة الحاصلة في مجال الخصخصة وبيع القطاع العام بما في بذلك العمل على التوصل إلى ضوابط لاقتصاد السوق ترشد الأداء الاقتصادي العربي.

٢- إعطاء القطاع العام، وحيثما تتطلب عملية التنمية، الدور الأكبر والرائد شريطة إخضاعه للمحاسبة والرقابة، خاصة وأنه الأقدر، في كثير من الأقطار العربية، على تحقيق تنمية أفضل تتصف بدرجة عالية من العدالة والاستقلالية وإشباع حاجات المجتمع الأساسية.

٣- إفساح المجال للقطاع الخاص وتوجيهه نحو إقامة مشاريع منتجة، ومحاصرة الاتجاهات الطفيلية، وإخضاعه للضريبة العادلة والرقابة الديمقراطية.

٤- محاربة ظاهرة الفساد، والعمل على إصلاح الإدارة بمجموعة من الإجراءات على رأسها مواكبة الأجور لمستويات الأسعار بما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وتحصين الدولة في وجه محاولات الاختراق الطفيلية من الداخل والخارج على حساب المال العام والمجتمع.

<u>على المستوى القومي:</u>

١- إقامة كتلة اقتصادية عربية قد تكون في البداية محدودة العضوية على أن يفتح الباب لبقية الأقطار العربية للانضمام إليها لاحقاً. ولتحقيق هذا الهدف يجب تفعيل قرار إقامة السوق العربية المشتركة ومتابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة العربية الأخير

بإقامة منطقة تجارة حرّة عربية كبرى.

٢- دعم المشاريع العربية المشتركة الراهنة بما يساعد على خلق تكامل في البنية الانتاجية العربية وتنمية النسيج الاقتصادي القومي، والتركيز في هذا الصدد على مشاريع البنية الأساسية التي يكون من شأنها تيسير الانتقال بين أجزاء الوطن العربي.

٣- تبني الكتلة الاقتصادية العربية لاستراتيجية التنمية العربية المستقلة بما يساعد على إقامة مشاريع إنمائية تكاملية تتيح إقامة صناعات تكنولوجية متقدمة وتخفف بدرجة كبيرة سوء التوزيع وحدة التبعية التي يعاني منها الوطن العربي وتدعّم المركز التفاوضي العربي في النظام الاقتصادي الدولي.

٤- تكوين لجنة من الخبراء العرب في مجال الاقتصاد والتنمية لدراسة إمكانية التوصل إلى آليات نظام اقتصادي عربي جديد يتلاءم مع التطورات العربية الراهنة من جانب ويحقق متطلبات التنمية العربية المستقلة من جانب آخر.

خاتمة:

وفي الختام لقد شكّل المؤتمر القومي العربي السابع، سواء بمكان انعقاده وظروفه، أو بمداولات أعضائه وبينهم نسبة كبيرة من الأعضاء الجدد، أو بالاهتمام الإعلامي والسياسي المحلي والعالمي به، منعطفاً هاماً في مسيرته كإطار للحوار والتشاور واتخاذ المواقف المعبّرة عن ضمير الأمة وحاجات تطورها.

إن هذا التطور هو دون شك مسؤولية مضافة على كاهل أعضائه وهيئاته القيادية بقصد تفعيل مبادرات ومؤسسات تنهض بأعباء الحركة القومية العربية الجامعة لكل قوى الوحدة والتحرر والتقدّم والقادرة على استنهاض طاقات الأمة على طريق تحقيق أهداف مشروعها الحضاري عبر إدارة أوسع حوار بين الاتجاهات الفكرية والسياسية الملتزمة بهذا المشروع وتذليل كل العقبات والحساسيات القائمة بينها.

وإذا كانت التطورات الطافية على سطح الأحداث والعلاقات في الأمة تشيع مناخ التشاؤم والإحباط واليأس على أوسع نطاق، إلاّ أن روح المقاومة والانتفاض المخزونة في عمق الأمة تعبّر عن نفسها بأشكال متنوعة على امتداد الوطن الكبير وتبشّر بمستقبل مشرق إذا وجدت قنوات التواصل والتكامل والتراكم القادرة على تحويلها من ظواهر محدودة بجماعة أو اتجاه أو قطر إلى ظواهر جماعية على مستوى الأمة.

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر القومي - الإسلامي الثاني (*)

مقدمة

في وقت يشهد وطننا العربي الكبير فيه تكثيف قوى النهوض في الأمة بتياريها القومي والإسلامي، في صنع ظاهرة الصحوة والانتفاض، لتحاصر ظاهرة الأزمة التي لا تزال تفعل فعلها السلبي في جوانب حياتنا المختلفة، جاء انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر القومي -الاسلامي في الفترة بين ٢٥-٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٨و٢٧-٢٩ تشرين أول /أكتوبر ١٩٩٧، بمشاركة مائة شخصية سياسية وفكرية من التيارين بمختلف مدارسهما.

ويأتي احتضان بيروت عاصمة الحرية والصمود العربي لهذه الدورة، بعد احتضانها لدورته التأسيسية، ليؤكد على أن لبنان أخذ يستعيد دوره التاريخي الذي استهدفته المحنة وهو دور المنبر الحر للأمة، والرئة الرحبة لأحرارها، والموئل الصلب لإرادة المقاومة ومنارة الثقافة العربية والتقدم الفكري.

وإذا كان تلاقي هذا الحشد من ممثلي التيارين الرئيسيين في أمتنا اليوم في بيروت يشكل اعتصاماً بمقاومة جسورة انتهجها وما يزال لبنان لتحرير أرضه واستعادة سيادته الوطنية، فهو أيضاً يجسد رغبة قوى الأمة في التمسك بقيم الحوار والحرية والعطاء الحضاري والتلاقي التي ارتبط بها اسم لبنان، وهي القيم التي يشكل الالتزام بها من قبل الحكام، ومن القوى الشعبية، البداية الحقيقية لانحسار مظاهر العنف السياسي وأشكال التمزق التي تصيب جسد الأمة.

وانعقاد الدورة الثانية لمؤتمرنا بعد مضي ثلاث سنوات على تأسيسه هو تأكيد على أن خيار التشاور والتحاور بين التيارين القومي والإسلامي بات قراراً تاريخياً لا عودة عنه، لأنه نابع من إدراك عميق وبسيط لعمق العلاقة بين نهج المقاومة، ونهج توحيد المواقف والطاقات والجهود في إطار المواجهة.

(*) - فندق "كارلتون" بيروت، لبنان، في ٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ الموافق ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧.

وإذا كان المؤتمر في دورته التأسيسية الأولى، قد أسقط منطق التعارض والتنافر والصدام، فهو في دورته الثانية قد ترجم إرادة التلاقي في إطار استنهاض الأمة واستكمال صحوتها التي تجسدها كل يوم عمليات بطولية، ومواقف جريئة، تمتلئ بها ساحات المواجهة ضد الاحتلال الصهيوني والأجنبي، وتتميز بها مواقع التصدي لكل مظاهر الاختلال السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي التي تسعى إلى سجن الأمة في قيود التخلف والتشرذم والقهر والاختناق في عالم متغير تتطور تقنياته بسرعة مذهلة.

لقد رفع المؤتمر شعار استمرار المقاومة بكل أبعادها انطلاقاً من إدراكه بقدرة الإرادة الجهادية على مواجهة التفوق المادي والتقني للعدو.

كان المؤتمر القومي- الإسلامي الأول قد بلور رؤية مشتركة للتيارين تضمنها بيانه الختامي الذي أعلن أن النهوض في مواجهة التحديات تثبيتاً لارادة الصمود، واستكمالاً لشروط الانتصار هو أحد خصائص أمتنا العربية وأن التيارين القومي والإسلامي بما يمثلان من أصالة وصمود ومقاومة يستجيبان لإرادة الأمة في النهوض وتجديد حضارتنا العربية الإسلامية التي شارك في تشييدها أجدادنا العرب مسيحيين ومسلمين مع أخوة لهم من شعوب وأقوام أخرى، وأنهما في نطاق هذه الاستجابة يلتقيان للعمل معاً جنباً إلى جنب لتحقيق أهداف المشروع الحضاري العربي.

وفي هذا الإطار توقف المؤتمر في دورته الثانية، وعبر لجانه المتخصصة، كما عبر مناقشاته العامة، أمام أبرز القضايا التي تواجه الأمة، ليصل إلى مقررات وتوصيات حددها في محاور ثلاثة:

أولاً: الصراع العربي -الصهيوني:

ينطلق المؤتمر من أن الأرضية الحقيقية للصراع العربي -الصهيوني هي أرضية التناقض المطلق بين الأمة العربية والإسلامية الراغبة في التحرر السياسي والثقافي، والتنمية الشاملة المستقلة، وصيانة هويتها الحضارية وأمنها القومي، وتحقيق وحدتها، وبين المنظومة الرأسمالية العالمية الاستكبارية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية التي تلتزم دائماً موقف العداء لمعظم الشعوب والدول العربية والإسلامية.

وإذا كان لهذه المنظومة الرأسمالية العالمية أدواتها على المستوى العالمي- الدول السبع الكبرى، والشراكات المتعددة الجنسية، والمؤسسات الاقتصادية العالمية- فإنها تضيف إلى ذلك الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني على الأرض العربية.

إن المؤتمر إذ يؤكد الطبيعة العدوانية التوسعية العنصرية للصهيونية وخطورة مشروعها الاستعماري الاستيطاني المتنامي في المنطقة، يرى أن الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة يشكل النقيض التام للوجود العربي الحر الآمن وللمشروع الحضاري القومي-الإسلامي.

وعلى هذه الأرضية، وفي ضوء المعطيات والمتغيرات القائمة، وما تحققه قوى المقاومة ضد الاحتلال والصمود الرائع في بعض المواقع والساحات العربية، وتأكيداً للثوابت

والاستراتيجيات والتوجيهات العامة لقوى الأمة القومية والإسلامية، يؤكد المؤتمر ما يلي:

١-إن تحرير فلسطين، كل فلسطين، والأراضي العربية المحتلة كافة، هو الهدف الاستراتيجي والنهائي الذي يتبناه المؤتمر وتحققه أجيال الأمة، وهو هدف مشروع وأكثر واقعية من الاعتراف بالعدو. ولذلك ينبغي أن لا يصادر حق تلك الأجيال في التحرير من قبل أي نظام، وأن لا تكبل إرادتها أية اتفاقيات، وهو ما يعني بالضرورة عدم شرعية أية قرارات أو اتفاقيات تكون على حساب حقوق الأمة العربية غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه، وما دام يحدث ذلك في غياب إرادة الشعب العربي، أو تغييب تلك الإرادة، وعلى حساب مصالحه وحقوقه العليا، وبذريعة اختلال موازين القوى، فإنه لا يلزم الأمة وأجيالها مستقبلاً بشيء على الإطلاق.

٢-إن التحرير يتحقق ببناء قوة ذاتية عربية إسلامية قادرة على الردع وعلى انتزاع الحق. ويقتضي ذلك حشد طاقات وقدرات الأمة الروحية والمادية، على أرضية العلم والإيمان، للعمل على تحرير الإرادة والأرض، وللتخلص من أشكال السيطرة والتبعية والتجزئة والاستلاب.

ولا شك في أن اختيار طريق المقاومة، وصولاً إلى التحرير الشامل، هو اختيار واقعي في سياق استقراء التاريخ وإمكانات وقدرات الأمة وخبراتها النضالية، وهو اختيار واع لأهدافه ووسائله، ويقتضي إيماناً مقروناً بالعمل، وعلماً مقترناً بالتطبيق في مجالات الحياة جميعاً وهو لا يحقق نتائجه إلا بدعم المقاومة وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك، وجعلها مسؤولية الأمة بكل فئاتها وتنظيماتها وتياراتها وأقطارها.

٣-إن مسيرة التسوية، التي بلغت حداً غير مسبوق بكل الاتفاقيات التي ترتبت عليها منذ عام ١٩٧٨ (كمب ديفيد) إلى الآن، أدت إلى زعزعة الالتزام العربي الرسمي بمبدأ "قومية الصراع" وما يمليه من قيم وتوجيهات ومواثيق العمل العربي المشترك، ولذلك فهي لا تلزم شعوب ومثقفي الأمة بشيء، لأنها خرجت على إجماع الأمة على مبدأ "الشرعية القومية" فيما يتصل بإدارة الصراع الشامل ضد العدو الأميركي -الصهيوني.

٤-إن الصراع العربي الصهيوني لايزال مستمراً، وسيزداد ضراوة، بحيث أصبحت كل الاحتمالات واردة، بعدما تكشفت حقيقة النوايا الأميركية الصهيونية من مشاريع التسوية ورفضها لأي من مطالب الشعب العربي الفلسطيني في حقه بالسيادة والاستقلال.

ويحذر المؤتمر من محاولات العدو المستمرة لتمزيق شعب فلسطين ودفع قواه للاقتتال تمهيداً لتصفيته.

وأشار المؤتمر إلى ما بدأ ينكشف من أخطار وتحديات جديدة كانت تختبئ تحت عباءة التسوية. فلم يحدث أن تمادى العدو الصهيوني في توجهاته الاستعمارية

الاستيطانية، وفي سلوكه العدواني العنصري كما نشهد منذ عمليات التسوية واتفاقياتها. والشواهد هنا عديدة وتغني عن أية إضافة. ولا شك أن محاولة اغتيال "خالد مشعل" بكل ملابساتها تعبر تعبيراً دقيقاً عن نظرة العدو لمعاهداته واتفاقياته وخاصة في ضوء علاقاته المتميزة مع النظام الأردني.

وفي هذا المجال نوجه التحية للشعب الأردني وقواه الإسلامية والوطنية، السياسية والنقابية وسائر الفعاليات الشعبية لمواقفها الشجاعة في مناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني.

كما يوجه المؤتمر التحية للمجاهد الكبير الشيخ أحمد ياسين لاستعادته موقعه خارج قضبان السجن الصغير ليتابع جهاده المبارك ضد العدو الصهيوني في جهوده لتحصين الساحة الفلسطينية ضد مؤامرات التمزيق والانقسام، وتغليب التناقض الأساسي ضد العدو على أي تناقض آخر.

٥-إن رفض المؤتمر لنهج التسويات الجارية، وما ينتج عنها من صيغ التطبيع مع العدو الصهيوني، يحتم عليه أن يعمل على تعزيز جبهة المقاومة الثقافية للدفاع عن مقومات الأمة ولحماية ذاكرتها التاريخية، مما يستهدفها من تشويه في ظل مفاهيم ثقافة الاستسلام ومنطقها الذي يقول بواقعية انهزامية، والعمل على تحصين الأجيال العربية وقيمها ومناهج تربيتها وتعليمها وتنشئتها وتكوينها الروحي من كل ما يرمي إلى تشويه مفاهيم الصراع العربي الصهيوني، وتخريب قيم تلك الأجيال وتطلعاتها، وفرض الإحباط والاغتراب عليها، وإحداث قطيعة بينها وبين التراث والأصالة والهوية القومية وقيم الإسلام السامية ومقومات الانتماء وواجباته واستحقاقاته.

٦-إن القدس الشريف والمقدسات العربية /الإسلامية والمسيحية كافة، في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، هي ملك الأمة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ولا يجوز العبث بهويتها ونسيجها العمراني وتكوينها السكاني بالتدمير والتهويد، وهي لأهلها العرب من الفلسطينيين تاريخاً ويجب أن تبقى ملكاً للأمة ولأهلها. ولذلك يعمل المؤتمر على تعزيز صمود أهلنا في الأراضي المحتلة في أراضيهم ومواقعهم بكل الوسائل ولتوفير متطلبات المقاومة وتنسيق الجهود الشعبية في التصدي لكل محاولات تشويهها أو محاصرتها.

٧-يرفض المؤتمر سياسة الولايات المتحدة الأميركية الرامية إلى فرض قوانينها وتقييماتها على المنظمات والدول التي لا تخضع لمشيئتها، وتلك التي ترفض الانصياع للإرادة الصهيونية.

وفي هذا المجال يشجب المؤتمر قرار الكونغرس الأميركي بتبني القرار الصهيوني القاضي بجعل القدس عاصمة للكيان الصهيوني.

ويشجب تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية اثنتي عشرة منظمة عربية وإسلامية

على أنها منظمات إرهابية لكونها تمارس حق المقاومة المشروعة وطنياً ودولياً وقانونياً وتاريخياً ضد الاحتلال الصهيوني.

٨-يدين المؤتمر انعقاد المؤتمر الاقتصادي في الدوحة كما يدين كل مشاركة عربية أو إسلامية في أعماله، ويدعو كافة الدول العربية والإسلامية إلى مقاطعته، كما يرفض سياسة الإكراه الأمريكية، التي بلغت حداً غير مسبوق من قبل تاريخياً، بالإصرار على عقد هذا المؤتمر، وهي سابقة خطيرة تفضح حقيقة سلوك الولايات المتحدة في مرحلة يجري الحديث فيها "عن حرية التجارة" وتكشف النوايا الحقيقية لها من عقد هذا المؤتمر.

٩-يدعو المؤتمر الشعوب والمؤسسات الجماهيرية المهنية والنقابية، وكذلك جامعة الدول العربية والأنظمة العربية، إلى العمل بكل الوسائل والأساليب الممكنة على:

أ-رفع الحصار الشامل المفروض على الشعب العراقي دون قيد أو شرط، حيث بلغ أبعاداً لا سابق لها في التاريخ، آخذا في الاعتبار أن معاناة الشعب العراقي وأجياله الناشئة قد بلغت حد الكارثة الإنسانية غير المحتملة، والتي تلحق أضراراً جسيمة بمستقبله اقتصادياً وعربياً واجتماعياً وصحياً وثقافياً. بل إنها تكاد أن تتحول إلى جريمة من جرائم الإبادة الجماعية للجنس البشري، مهما كانت الدواعي والمبررات. كما يؤكد المؤتمر على وحدة العراق وسلامة أراضيه، وضرورة العمل على استعادته إلى الأمة العربية ليقوم بدوره القومي كاملاً غير منقوص.

ب-رفع الحصار الظالم المفروض على الشعب العربي في الجماهيرية الليبية والمؤتمر إذ يدعو إلى تحدي هذا الحصار في كل الوسائل يحيي مبادرة الرئيس نلسون مانديلا في التنديد بمحاولة الولايات المتحدة للضغط عليه بغية إلغاء زيارته التاريخية إلى ليبيا.

ج-مواجهة أشكال الحصار المباشرة وغير المباشرة المفروضة على أقطار عربية لا ترضى عنها الإدارة الأميركية والحركة الصهيونية، مثل سوريا ولبنان والسودان.

٩-وفي هذا السياق يؤكد المؤتمر على ضرورة التنفيذ الجاد والفعال لقرار مؤتمر القمة العربي في القاهرة ١٩٩٦ (يونيو/ حزيران) بالموافقة على إنشاء منطقة تجارية حرة عربية كمدخل لتكوين السوق العربية المشتركة. كما يطالب بتفعيل دور جامعة الدول العربية في هذا المجال وفي كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، بتعديل ميثاقها وتطوير هياكلها وأساليب عملها، وضرورة تحقيق المصالحة العربية الشاملة، التي تتركز ابتداء على المصالحة بين الحكومات العربية وشعوبها.

١٠-يندد المؤتمر بمشروعات التوطين وطروحاته، وبممارسة الترحيل التي يتعرض

لها أبناء الشعب الفلسطيني ويؤكد على حق هذا الشعب في العيش باطمئنان في أقطار الوطن العربي متمتعاً بكافة حقوق المواطن التي لا تلغي هويته الفلسطينية ولا تؤثر عليها مستقبلاً.

١١-يحيي المؤتمر نضال الشعب اللبناني الشقيق الذي أصبح جنوبه وبقاعه الغربي معلماً مضيئاً في تاريخ الأمة العربية بفضل تضحيات مقاومته الوطنية والإسلامية وتلاحمها مع الجيش اللبناني في أرض المعركة لدحر العدو الصهيوني وتحقيق النصر وتحرير الأرض وتعزيز إرادة الصمود والتحرير.

ويدعو إلى دعم المقاومة في فلسطين، ومساندتها، وتأييد قواها التي تناهض اتفاقيات الإذعان وتواصل الكفاح والجهاد، وتدعم صمود أهلنا في عموم فلسطين والتركيز على وحدة الشعب والأرض في كل فلسطين، ويحيي صمود سورية، ويدعو إلى دعم نضال الشعب العربي السوري ومواقفه ضد جميع المحاولات التي تهدف إلى فرض الحلول الاستسلامية عليه أياً كان مصدرها، ويحيي المؤتمر التنسيق السوري -اللبناني ويدعو الأمة العربية والإسلامية إلى دعمه وتأييده.

ثانياً- "علاقة الأمة العربية، شعوباً وحكومات، بدائرتها الحضارية الإسلامية"

يؤكد المؤتمر على الماضي الحضاري المشترك الذي تداخلت فيه وتوحدت مصالح الشعوب الإسلامية بمكوناتها المتنوعة، بحيث أدى التفاعل الخلاق بينها إلى بناء صرح حضاري متميز أثرى الحضارة العالمية، وأسهم بنصيب وافر في تقدم الإنسانية. إلا أن ذلك التداخل الخلاق والتكامل المثمر الذي حدثا بين مكونات الأمة بمختلف أصولها العرقية ومواطنها الجغرافية قد تركا مكانهما شيئاً فشيئاً، ومنذ عقود طويلة، لعلاقات تتميز في الغالب إما بالعداء أو بالتوتر أو بالبرود في أحسن الحالات.

وقد ساعدت القوى الأجنبية المهيمنة على توسيع شقة الخلاف وتأزيم العلاقات، وكان ذلك في صالح أعداء العرب والمسلمين على حد سواء. لذلك فإن أبسط قواعد المنطق تتطلب اليوم أن يتم السعي من الجانبين إلى إظهار الوعي الدقيق بضرورة تجاوز معطيات الصراع عن طريق بناء جسور الثقة بين الأطراف كلها، وإرساء تقاليد التحاور والتضامن من أجل إعادة المفقود في سلسلة التضامن والتكامل والتناسق لضمان المصالح العليا للأمة العربية والشعوب الإسلامية.

١-تركيا: ناقش المؤتمر علاقة الأمة العربية بجارتها المسلمة تركيا ولاحظ أنها علاقة ذات خصوصية تاريخية، ومن هنا فإنه ينبغي التمييز بين ما تمارسه شريحة واسعة من النخبة الحاكمة في تركيا، وبين موقف القوى الشعبية التركية المتعددة، إن التعاون العسكري والسياسي القائم حالياً بين تركيا والكيان الصهيوني والذي يشكل خطراً حقيقياً على الأمة العربية، لا يعبر عن المصالح التركية بقدر ما يعبر عن مصالح قوى دولية ذات تأثير واسع

على القرار السياسي التركي بما يتعارض مع ما يربط بين الأمة العربية وجيرانها الأتراك من روابط الدين والتاريخ والجغرافيا، الأمر الذي يرتب علينا مسؤوليات خاصة وفي مقدمتها بذل الجهد لاقناع الجهات الحاكمة في تركيا بأن تعاونها مع الكيان الصهيوني لا يخدم المصالح التركيا العليا.

كذلك فإن الوضع القائم يتطلب من تركيا الإقلاع عن ممارسة أي سياسة تهدد وحدة العراق الإقليمية، كما تتطلب بذل جهد لحل المشكلات القائمة بينها وبين كل من سوريا والعراق.

ولفت المؤتمر إلى المخاطر التي تنطوي عليها العمليات العسكرية التركية شمالي العراق التي أدت إلى إقامة (منطقة أمنية) على غرار ما فعله الكيان الصهيوني في جنوب لبنان، كما إلى مخاطر المناورات العسكرية التركية –الصهيونية –الأميركية قبالة الساحل السوري والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ليست في مصلحة تركيا أو الأمة العربية.

إن الهدف من هذا الجهد هو إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي حيث المصالح العربية التركية المشتركة وحيث الإمكانيات المتاحة لإقامة تعاون عربي تركي على أكثر من صعيد، انطلاقاً من أن السياسة التركية الراهنة إنما تنذر بتفجير صدام غير مسوغ من شأنه أن يلحق الضرر بالمصالح العليا للأمة العربية ولتركيا في آن معاً.

٢–**إيران:** ناقش المؤتمر علاقة العرب بالجارة الإسلامية إيران وتوصلوا إلى أن العلاقة معها تكتسي يوماً بعد يوم أهمية بالغة على جميع المستويات وقد حان الوقت للتحرر من إرث الصراع والخلاف مع إيران التي تقف مع العرب في صراعهم الحضاري مع الكيان الصهيوني. لذلك فإن المجتمعين يرون أهمية تعزيز العلاقات مع إيران والانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني والتواصل معها على المستويات الشعبية والأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية من أجل إرساء قاعدة تحالف متينة من الحوار المثمر والعمل المشترك طريقاً إلى التحالف الاستراتيجي في إطار الدائرة الحضارية الواحدة، وضد التحالف الاستراتيجي الأمريكي –الصهيوني المتربص بالعرب وإيران معاً.

وأشاد المؤتمر بالدور الإسلامي الإيراني في قضية الصراع مع العدو الصهيوني، ومجابهة الامتدادات العسكرية الأجنبية على الأراضي العربية، ودعا إلى حل مشكلة الجزر العربية الثلاث، وسائر المشكلات العالقة بين إيران والعراق.

وحيث أن أمن الخليج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي للدول العربية والإسلامية، فإنه يتعين اندماج إيران والدول العربية والإسلامية في ترتيبات أمنية مشتركة ومستقلة تضمن أمن المنطقة واستقلالها.

٣–الدول الإسلامية في وسط وجنوب شرق آسيا:

أكد المؤتمر على أهمية توثيق العلاقات بين الأمة العربية والشعوب الإسلامية في وسط وجنوب شرق آسيا وتعزيز الروابط والاستفادة من طاقات هذه الشعوب المادية والروحية في

دعم قضايا الأمة.

٤-**أفريقيا:** يذهب المؤتمر إلى أن الرؤية الاستراتيجية للعلاقات العربية الإفريقية تقوم على دواع حضارية وسياسية واقتصادية واستراتيجية.

ومن هذا المنطلق يلاحظ أن العلاقات العربية الإفريقية تمر حالياً بمرحلة حرجة يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أ-غياب رؤية استراتيجة عربية شاملة للتعامل مع إفريقيا، من أجل التحرر والتنمية.

ب-ضمور التواصل السياسي العربي الإفريقي وتراجع دور أجهزة العمل المشترك.

ج-انحسار التأثير الثقافي وتراجع التواصل الشعبي العربي الإفريقي عما كان عليه الحال في ذروة المد النضالي ضد الاستعمار.

د-تزايد النفوذ الصهيوني في القارة الإفريقية، خصوصاً بعد توقيع اتفاقيات التسوية العربية -الاميركية الصهيونية.

هـ- استيلاء إرتريا بالتعاون مع الكيان الصهيوني على جزيرة حنيش الكبرى اليمنية وطمعها في باقي أرخبيل حنيش للهيمنة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب بما يعنيه ذلك من تهديد للأمن القومي العربي.

و-امتداد المخطط الصهيوني إلى منابع نهر النيل عبر وسائل وعلاقات متنوعة بما يهدد الأمن المائي والقومي لمصر والسودان.

وقد رأى المؤتمر أن هناك إمكانية عملية لتحقيق تواصل عربي إفريقي قائم على المصالح المشتركة للطرفين وعلى الأبعاد الحضارية والثقافية والدينية المتداخلة وذلك وفق آليات متعددة من أهمها:

أ-التواصل العربي الشعبي مع العمق الإسلامي الإفريقي من خلال تعزيز الأواصر الثقافية والدينية وتوجيه الجهد الإسلامي في إفريقيا لمساندة القضايا العربية.

ب-تفعيل الدور المسيحي العربي في تقديم إطار فهم أكثر عمقاً للقضايا العربية لأخوانهم المسيحيين الأفارقة.

ج-تفعيل دور الجاليات العربية المقيمة في إفريقيا وتعزيز الروابط ما بينها وبين مواطنها الأصلية.

د-وضع الخطط والآليات الكفيلة بتشجيع دراسة اللغة العربية في إفريقيا والعمل لزيادة فرص الدراسات الجامعة العليا للأفارقة في الجامعات العربية والإسلامية.

٤-**الجاليات العربية والإسلامية:** بالنظر إلى الأهمية المتزايدة التي يمثلها موضوع الجاليات العربية والإسلامية في العالم الغربي عموماً وباعتبار أن هذه الجاليات تمثل العمق الاستراتيجي للعرب ولقضاياهم المصيرية ، واستناداً إلى التحولات التي حدثت لهذه الجاليات ، بما ينقل دورها من إمكانية التأثير الاقتصادي إلى التأثير السياسي التي تحولت من قوة عمل

اقتصادية إلى قوة عمل سياسية، وانطلاقاً من هذا فإن المؤتمر يرى أهمية بالغة في مسألة التواصل مع هذه الجاليات.

كما ينوه المؤتمر بأهمية المغتربين العرب في أمريكا اللاتينية، وقد بات بعضهم في مركز القرار السياسي في العديد من البلدان، يرى ضرورة إيلاء أهمية كبرى في التواصل وإرساء سبل التعاون المشترك مع هذه الجاليات وتفعيلها لخدمة قضايانا المصيرية.

ثالثاً-في الشورى والديمقراطية:

شدد المؤتمر على أن الالتزام بالشورى كمبدأ وأساس لإدارة الحكم وبالديمقراطية كآلية للتنفيذ لم يعد ضرورياً لتأمين مشاركة المواطن في شؤون بلاده فقط ولا لصون حقوق الإنسان الأساسية في بلادنا فحسب ولا حتى لمجرد الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل أيضاً لأن هذا الالتزام الصادق والأمين يمكن الأمة من التغلب على العنف السياسي الدائر في غير قطر عربي.

وإذ توقف المؤتمر أمام العنف الذي تمارسه بعض الأنظمة بكل أشكاله ضد الرأي المخالف والعنف الذي تمارسه تيارات رافضة للإسلام بما فيه تشويه الإسلام والمسلمين وجرهم إلى صراعات واستفزازات فإنه توقف بقلق أيضاً أمام ممارسات بعض المجموعات المحسوبة على الإسلام واستخدامها لأسلوب العنف الدموي مما فاقم من عنف الدولة وإطلاق سلسلة من العنف والعنف المضاد على نحو ولد معه تداعيات خطيرة على المستوى الأمني والسياسي والاجتماعي.

وركز المؤتمر على ضرورة استمرار الحملة التي أطلقتها سورية منذ سنوات للتمييز بين مفهوم الإرهاب وحق المقاومة لتحرير الأرض ونيل الاستقلال، ويدعو لجنة المتابعة إلى وضع خطة لاستنفار كل الطاقات العربية والإسلامية في سبيل إنجاح هذه الحملة.

وفي هذا الإطار دعا المؤتمر إلى:

١-رفض العنف كوسيلة للوصول للسلطة أو البقاء فيها واعتبار العنف مبرراً فقط في حالة مقاومة الاحتلال الأجنبي.

٢-إقامة حوارات للمصالحة بين الأحزاب والقوى السياسية والسلطة والمعارضة في كل أقطار الوطن العربي.

٣-التأكيد على ضرورة التعددية السياسية وحق القوى الإسلامية والقومية في إنشاء أحزاب سياسية وضمان نزاهة الممارسة الديمقراطية والاختيار الحر والنزيه للشعب.

٤-وقف عمليات قمع الأنظمة للقوى السياسية في الأقطار العربية وضمان حقوق الإنسان المادية والمعنوية من خلال إطلاق الحريات العامة السياسية والثقافية والفكرية الخ... والتأكيد على كرامة الإنسان.

٥-اعتبار حق المواطنة والحقوق المدنية جزءاً من توفر الديمقراطية ونجاحها.

٦-اعتبار الديمقراطية شرطاً أساسياً للتنمية والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.

٧-إطلاق سراح المسجونين السياسيين من جميع سجون الدول العربية وأسرى الحروب بين الدول العربية والإسلامية، وإلغاء المحاكمات الاستثنائية والعسكرية، ورفع الحصار عن المحاصرين وإلغاء الإقامة الجبرية.

٨-رفع القيود عن السفر من وإلى الدول العربية لأي مواطن عربي بصرف النظر عن رأيه وفكره.

٩-التزام الأحزاب والحركات القومية والإسلامية بالشورى والديمقراطية وسيادة القانون داخل مؤسساتها وتداول السلطة داخل الأطر الحزبية.

١٠-يوصي المؤتمر بضرورة تعميق ثقافة الحوار والشورى والديمقراطية داخل شرائح المجتمع المختلفة.

١١-يرى المؤتمر ضرورة اعتبار الديمقراطية والتعددية السياسية شرطاً أساسياً لتقوية قدرات الأمة في مواجهة التحديات الخارجية ومواكبة روح العصر.

١٢-يرى المؤتمر ضرورة إيجاد آلية لمتابعة توصيات دورته الثانية.

١٣-يوصي المؤتمر بإنشاء لجنة في الدورة القادمة لمعالجة واقع وتطلعات شباب الأمة.

١٤-يدعو المؤتمر إلى ضمان حرية تدفق المعلومات حتى يتمكن المواطن العربي من شؤون أمته والرقابة عليها والمساهمة في تحسينها.

كما حدد المؤتمر الدعوة لإطلاق سراح الدكتور عصام العريان العضو المؤسس في المؤتمر والدكتور محمد سيد حبيب عضو المؤتمر وأخوانهما ودعا إلى تشكيل وفود لزيارة بعض الأقطار العربية للبحث معها حول حقوق الإنسان، واسناد المنظمة العربية لحقوق الإنسان للقيام بواجبها.

خاتمة:

كما توجه المؤتمر بمجموعة رسائل تتعلق بهذه المرحلة في ضوء مسيرة السنوات الماضية:

الرسالة الأولى هي لأفراد التيارين القومي والاسلامي، ومضمونها أن يعطوا هذا المؤتمر حقه من العناية لأنه واعد، ويمثل أملاً طالما تطلعت الأمة إليه وهي تتابع نضال أبنائها، ولأنه يحقق التكامل بين ركني الهوية. وأن لهم أن ينطلقوا من التاريخ الحافز لصنع مستقبل زاهر.

الرسالة الثانية هي لجماهير أمتنا العربية وطلائعها، ومضمونها أن صمودنا في صراع النفس الطويل بدأ يثمر، وأن عدونا بات يواجه حقيقة المقاومة المستمرة، ويعيد النظر في حساباته التي راهنت على القعود، وأن قوى النهوض تستلهم في عملها إرادتكم وتستحق دعمكم. وأن المستقبل لها بإذن الله.

الرسالة الثالثة هي لأهل الحكم في بلادنا تؤكد ما قلناه في دورتنا السابقة أن ما ينجم عن "الوهن الداخلي من كوارث تصيبنا شعوباً وحكومات ولا بديل عن معالجة أسباب هذا الوهن بفتح باب الحوار على مصراعيه بين جميع قوى الأمة، وباحترام الإنسان، وبالالتزام بالمشاركة السياسية والتعددية الديمقراطية والشورى. فهذا هو سبيل الوصول إلى توازن المجتمع واستقراره، ومن ثم إلى تضامن عربي حقيقي في إطار نظام عربي فاعل وتدعو إلى الوقوف صفاً في مواجهة قوى الطغيان. فإرادة الشعوب قادرة على توفير القوة اللازمة لرد العدوان، وأن الخروج من أزمتنا الداخلية يكون بالسير في طريق الصحوة والانتفاض والعمل لتحقيق المشروع الحضاري للأمة.

الرسالة الرابعة هي لشعوب العالم المحبة للخير والمتطلعة إلى السلامة القائمة على العدل، ومضمونها تحقيق التعاون للانتصار على قوى الطغيان.

وفي ختام مؤتمرنا لا بد من توجيه الشكر للبنان، شعباً ودولة، ولكل من ساهم في انجاح انعقاد هذه الدورة، داخل هذا البلد العربي العزيز، وخارجه، ونخص بالتحية مقاومتنا في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، كما في فلسطين الغالية، سائلين لشهدائنا الرحمة والخلود، ولسائر المعتقلين والأسرى الحرية، ولمجاهديها ومناضليها القوة والتوفيق.

كما يشدد هذا المؤتمر، أنه بطبيعة تكوينه ومحدودية وسائله وصعوبة ظروف عمله، يرى أن مهمة تنفيذ مقرراته ومتابعة توصياته، هي بالدرجة الأولى مهمة الشخصيات والقوى المشاركة فيها داخل أقطارها وعلى مستوى الأمة.

إن المؤتمر ليس تنظيماً أو حزباً جديداً بل آلية لبث روح جديدة في كل تنظيماتنا وأحزابنا القومية والاسلامية، هي روح التلاقي والتحاور والعمل المشترك لتحقيق أهداف المشروع الحضاري العربي.

والله ولي التوفيق

توصية خاصة حول القدس

مدينة القدس تتعرض منذ اتفاقية أوسلو وتأجيل البحث في مصيرها النهائي إلى مزيد من مخاطر التهويد، وتتلخص هذه المخاطر بشكل رئيسي: في تهجير السكان العرب؛ وفي حرمانهم من بناء أية مؤسسات جديدة لهم وفي سحب الهويات تحت مختلف الذرائع الواهية، حتى بات الفلسطيني المقدسي يعامل كأجنبي مقيم في مدينته، فهو يفقد حق الإقامة فيها حتى لو غادرها طلباً للعمل، وهذا بالإضافة إلى التضييق الاقتصادي الخانق عليهم، وجرف عدد من بيوتهم المخالفة في البناء وحرمانهم من رخص البناء لا تتجاوز ١٢٪، وهذا إلى جانب حرمان الغالبية من الشباب من فرص العمل داخل القدس بحجة اتهامهم بالمشاركة في أعمال الانتفاضة، ولهذا كله، فالقدس المدينة بحاجة ماسة إلى خطة عمل عربية موازرة تساعد الشعب على البقاء في مدينتهم، وتساهم في عدم تحويل الصراع العربي -الاسرائيلي داخل

القدس، ليس فقط بين القدسيين والسلطات الاسرائيلية، ولكن بين العائلة المقدسية والفرد المقدسي وتلك السلطات.

وأما المسجد الأقصى المبارك، فهو يتعرض لأخطار جسيمة قد تصل إلى تقويضه، بعد أن وصل الأمر بالرأي العام الاسرائيلي إلى تقبل ذلك، بحجة البحث عن بقايا هيكل سليمان، وهذا بينما كانت حتى الحكومات الاسرائيلية في مراحل سابقة تصرح بأنها تحافظ على أماكن العبادات.

يناشد المؤتمر -الاسلامي كل القوميين والإسلاميين العمل بجدية وتواصل على إنقاذ القدس من محنتها الحالية، وذلك بوضع خطة عمل سريعة، وبالتعاون مع مختلف الجهات التي تتبنى موضوع القدس.

توصية خاصة بالأزمة الجزائرية

إن المؤتمر القومي -الإسلامي المجتمع في دورته الثانية المنعقدة في بيروت أيام ٢٥و٢٦و٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٨ الموافق لـ:٢٧و٢٨و٢٩ اكتوبر ١٩٩٧،

-بعد أن درس الأزمة الجزائرية ضمن الأوضاع العامة للأمة، ذلك أن الجزائر تحتل موقعاً مميزاً في قلب كل عربي ومسلم بتاريخها الحافل بالبطولات وثورتها المجيدة ودورها الريادي في حل النزاعات في العالم العربي والعالم أجمع.

-وانطلاقاً من أن طبيعة الأزمة الجزائرية هي سياسية بالأساس وأن تطورات هذه الأزمة قد أفرزت أصنافاً من أعمال العنف والجرائم لا يمكن تبريرها ولا السكوت عنها، ودون التدخل في السيادة الوطنية للجزائر الشقيقة ومن باب النصح والاهتمام بوضع الجزائر:

***يطلب من جميع التنظيمات الممارسة للعنف إيقاف إراقة الدماء دون تأخير.**

***يطلب من السلطات الجزائرية الحزم في حماية السكان المدنيين وإبعادهم عن دائرة الصراع ووضع حد للتجاوزات والممارسات المنافية لحقوق الإنسان وإطلاق الحريات الفردية والجماعية في أقرب وقت.**

***يدعو جميع القوى الخارجية من حكومات وتنظيمات إلى عدم إذكاء الصراع بين أطراف المواجهة في الجزائر وبذل كل المساعي الممكنة من أجل حقن الدماء وإعادة السلم على أسس الديمقراطية والسيادة الشعبية.**

***يدعو السلطة الجزائرية للمبادرة بتنظيم حوار وطني يجمع القوى السياسية دون إقصاء لمعالجة الآثار المادية والمعنوية للمجابهة المسلحة ويعالج الأزمة الجزائرية معالجة جذرية شاملة.**

تحية

إذ يتفهم المؤتمر القومي -الإسلامي في دورته الثانية عميق الأسباب التي اضطرت المنسق العام المؤسس الدكتور أحمد صدقي الدجاني إلى الاستقالة المبكرة من مسؤوليته، فإنه يتوجه إليه بأصدق المشاعر وبأخلص آيات الشكر للدور الكبير الهام الذي لعبه في رعاية التجربة التأسيسية وتحصينها بوجه مختلف المخاطر.

فقلما تجسدت فكرة في رجل، كما تجسدت فكرة اللقاء القومي -الاسلامي في شخص الدكتور الدجاني الذي استطاع بإخلاصه وتفانيه وسعة ثقافته ورحابة صدره أن يتحول إلى رمز للحوار والتلاقي والتفاعل، وأن يعالج بهدوئه وحكمته ونضجه العديد من المصاعب التي برزت في المسيرة.

وعزاؤنا عن القرار المؤسف الذي اضطر د. الدجاني إلى اتخاذه، هو في تعهده أن يواصل العطاء في إطار المؤتمر ولجنة المتابعة لما فيه خدمة أهداف المؤتمر ومشروع الأمة الحضاري.

ميثاق الدفاع عن القدس(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد أن استعرض المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس المنعقد في عمان من ٢٠ إلى ٢١ /٨ / ١٩٩٧م ما تتعرض له مدينة القدس خاصة وفلسطين عامة : أرضاً وشعباً ومقدسات ، من أخطار الاحتلال والاستيطان والتهويد ، فإنه يؤكد أن الصراع العربي الصهيوني هو صراع وجود وليس نزاعاً على حدود، ويعلن هذا الميثاق الذي يعلن الموقعون عليه التزامهم بما جاء فيه من ثوابت والعمل بمقتضاها ، حفاظاً على القدس وهويتها ومكانتها وعلى فلسطين وانتمائها العربي- الإسلامي ، وعلى بقية الأقطار العربية من الخطر الصهيوني وامتداده .

١ - **مدينة القدس** : أولى القبلتين ، ومسرى الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، فيها المسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين ، الذي بارك الله حوله ، وقبةُ الصخرة المشرفة، وكنيسةُ القيامة، مدينة عربية - إسلامية ، ترزح الآن تحت الاحتلال الصهيوني ويتمسك العرب والمسلمون بعروبتها وبحقوقهم التاريخية فيها، وبالسيادة عليها، مهما طال الزمن وبلغت التضحيات ، ويقاومون محاولات إفراغها من أهلها العرب مسلمين ومسيحيين ، وعمليات تهجير أهلها والاستيلاء على عقاراتها والمصادرة لأراضيها ، وبناء المستعمرات فيها ومن حولها، وتغيير معالمها الدينية والتاريخية ؛ وطمس هويتها العربية ، كما يقاومون كل اعتداءات اليهود على أماكنها المقدسة : الإسلامية والمسيحية، ويعاهدون الله على تحريرها وإعادة بسط سيادة الأمة عليها.

٢ - إن العهدة العمرية التي وقعها الخليفة عمر بن الخطاب مع البطريارك صفرونيوس تعتبر أساساً استراتيجياً لعلاقة المواطنين المسلمين والمسيحيين وتعايشهم في القدس الذي دام على مدى قرون طويلة؛ وإن المسلمين والمسيحيين في القدس وفي أنحاء فلسطين كافة هم شعب عربي واحد، أهدافه واحدة ومصالحه واحدة ومصيره واحد ؛

(*) - المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس- ميثاق الدفاع عن القدس- عمان ١٨ ربيع الثاني ١٤١٨هـ الموافق ٢١ / آب / ١٩٩٧م

والعهدة العمرية تعبير عن الامتداد التاريخي للثقافة والتراث العربيين العريقين اللذين يقومان على الدفاع عن مبادئ الحق والعدل والسلام ، وهو يتجلى في مدينة القدس، التي تشكل امتداداً لرسالة العرب والمسلمين ، ومساهمتهم المتميزة في إغناء الحضارة الإنسانية.

٣ – **فلسطين أرض عربية إسلامية** ، وما طرأ عليها من احتلال وتهويد هو باطل، وتجب مقاومته وإزالته بكل الوسائل المتاحة مهما كلف الأمر وطال الزمن؛ ومعركة القدس ومصيرها جزء أساس من معركة فلسطين ومصيرها. وإن كل ما أقيم من مستوطنات فيها ومن حولها هو جزء من عملية استعمارية استيطانية، لا تكتسب أية شرعية قانونية أو سياسية مهما مضى عليها من زمن ، ولا تضفي أي نوع من أنواع الشرعية على الوجود الصهيوني فيها.

٤ – **تحرير فلسطين وإعادة سيادة أمتنا عليها واجب مقدس** وفرض عين على العرب والمسلمين كلهم ، حكاماً وشعوباً ، ويضطلع بمسؤوليته العرب والمسلمون جميعاً . والشعب الفلسطيني هو طليعة الراية في مقاومة الاحتلال ومعركة التحرير ويتحتم حشد الإمكانيات والجهود العربية والإسلامية كافة وتوحيدها خدمة لهذا الهدف وتعميق البعد العالمي لقضية القدس للوقوف بوجه عمليات الاستيطان والتهويد ووجود الاحتلال ، تحقيقاً للتحرير.

٥ – **إن علاقة العرب والمسلمين بفلسطين ليست علاقة دينية فقط**، بل علاقة قومية أيضاً، وعليه فإن القبول بأي شكل من أشكال الولاية الدينية، دون السيادة السياسية الفلسطينية عليها؛ يكرّس الاحتلال ويحول دون استكمال شروط الولاية الدينية التي لا تقوم بوجود الاحتلال أصلاً.

٦– إن الاتفاقيات والمعاهدات جميعاً التي عقدت بين بعض الحكومات العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبين الكيان الصهيوني المعروفة باتفاقيات : كامب ديفد، وأوسلو ووادي عربة وتوابعها، وملاحقتها هي اتفاقيات ومعاهدات إذعان استسلامية تهدد الحقوق التاريخية الثابتة للعرب في فلسطين ، وتضفي الشرعية على العدوان والاحتلال في القدس وفي فلسطين ، ولذلك فهي باطلة وغير ملزمة للعرب والمسلمين ، ويجب مقاومتها وإسقاطها، وينسحب هذا على أي اتفاقيات قد تعقدها الأنظمة العربية مستقبلاً مع العدو الصهيوني.

٧ – اللاجئون والنازحون الفلسطينيون أخرجوا من بلادهم قسراً بسبب الإرهاب الصهيوني والحرب والمذابح والطرد القسري والتهجير وسائر الجرائم والممارسات البشعة التي ارتكبتها العصابات الصهيونية وعلى رأسها جيش الهاغاناه، وقد حال العدو بينهم وبين العودة إلى وطنهم وديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم التي استولى عليها اليهود بالعدوان الدموي ، ويحاول مع جهات دولية أخرى توطينهم في الدول العربية ، الأمر الذي نرفضه ونقاومه ، ولذلك فإننا نتمسك بحق الفلسطينيين في

وطنهم والعودة إليه، بوصفه حقاً أصيلاً لا يجوز ولا يمكن التنازل عنه ولا يطوله التقادم ، ويتحمل العرب مسؤولية فرضه ، ويُطالب المسلمون بمساندة الفلسطينيين خاصة ، والعرب عامة في قضية التحرير.

٨- إن أراضي القدس خاصة وفلسطين عامة ملك لشعبها الفلسطيني ، وأكثرها " وقف إسلامي" وما تبقى خارج ذلك بحكم الوقف ، يَحْرُم التنازل عنها أو بيعها، للعدو الصهيوني أو لوكلائه ، كما يَحْرُم قبول التعويض عنها.

والتمسك بهذه الأرض التي باركها الله هو جزء من عقيدة المسلم ، إن تنازل عنها تنازل عن عقيدته..

٩ – إن استمرار مقاطعة دولة العدو الصهيوني، عربياً وإسلامياً ، سياسياً واقتصادياً وثقافياً ، على المستويات جميعاً، يشكل سلاحاً فاعلاً بيد العرب والمسلمين على طريق التحرير ،ولذلك فإنه يتحتم أن تعود الدول العربية والإسلامية والصديقة

التي أصبحت تعترف بدولة الاغتصاب والعدوان والعنصرية وتتعامل معها إلى استخدام هذا السلاح، وفي مقدمة ذلك تفعيل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني ووقف تطبيع العلاقات معه الذي هو أحد استحقاقات سلام الاستسلام، والتصدي لكل أشكال الاعتراف به والتطبيع معه بكل الوسائل الممكنة.

١٠- الولايات المتحدة الأميركية دولة استعمارية معادية للعرب والمسلمين تنهب خيرات أوطانهم وتقف بوجه حقوقهم وتطلعاتهم المشروعة، وهي حليف استراتيجي للعدو الصهيوني، وشريك له في عدوانه وممارساته العنصرية، ومؤيد دائم وداعم قوي لمخططاته التوسعية والاستيطانية ولسياسته في كل المجالات.

لذا ينبغي التوقف عن التعامل معها، والكف عن الركون إليها في أي دور تدعي أنه يساهم في استعادة الحقوق العربية المسلوبة، والوقوف ضد مصالحها في البلدان العربية والإسلامية.

١١- إن حقوقنا في وطننا ومقدساتنا حقوق طبيعية وتاريخية، اكتسبناها من خلال تجذرنا في أرضنا وعلاقتنا التاريخية بها، ولا نسمح لأية هيئة دولية بأن تتدخل في هذا الحق الطبيعي، ونرفض، من هذا المنظور كل القرارات التي تمس بحقوقنا الطبيعية والقومية والدينية في القدس وفلسطين. وهيئة الأمم المتحدة تنبع أهميتها أصلاً من استقلاليتها وتمسكها بالقانون الدولي، إلا أن مؤسستها الأولى "مجلس الأمن الدولي" أصبح أداة طيعة في يد الولايات المتحدة الأميركية، تستخدمها لتنفيذ خططها وسياستها وخدمة مصالحها وتظهر فيها ازدواجية المعايير؛ لذلك لم يعد مجدياً إلا النظر إليها باعتبارها منبراً إعلامياً.

١٢- إن معاهدة سايكس بيكو، وما نتج عنها من وعود وعمليات تقسيم وإقامة جغرافيا سياسية جديدة، لا سيما في بلاد الشام، أسست لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين ومهدت لاحتلاله القدس ودعمت كل خططه ومشاريعه في هذا الاتجاه.

ولذا فإننا نعلن إدانتنا لها ورفضنا لكل ما بني عليها ونتج عنها، وفي مقدمة ذلك الصيغة القطرية التي أصبحت صيغة اعتراضية على القومية، وعامل إضعاف للقوة العربية، وتدميراً لمقومات الوحدة في الوطن العربي كله.

١٣- إن التعصب الصهيوني نابع من تكوين الصهيونية العقائدي التوراتي -التلمودي، وهو في صلب تكوينها منذ قامت.

وهو لذلك نهج يوجّه كل القوى الصهيونية، مهما اختلفت أو تناقضت. وقد ظهر التعصب العنصري قبل بأبعاده كلها في مسلك الصهاينة جميعاً، وتمثل في اغتصاب الأرض وطرد السكان، وارتكاب المجازر وتبرير كل أشكال العدوان، والاستخفاف بكل المبادئ والقيم.

١٤- الخطر الصهيوني لا يقتصر على فلسطين وحدها، وإنما يهدد الوطن العربي والأمة، إذ ما زال العدو يتابع تنفيذ مشروعه الاستيطاني -التوسعي الاستعماري بكل الوسائل، وهو يتبع سياسة الضم والتهويد كما في الجولان وجنوب لبنان وباقي الأراضي المحتلة. ولم يعد أمام العرب أي خيار سوى المقاومة والاعداد الشامل لمعركة التحرير بامتلاك كل مقومات الوعي والوحدة والقوة، على أرضية العلم والإيمان والعمل بهما وصولاً إلى تحرير إرادتنا وقرارنا السياسي والاقتصادي والعسكري.

والاستمرار بالمقاومة بكل الأشكال والوسائل والأدوات الممكنة باعتبار المقاومة حقاً مشروعاً للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وليست إرهاباً من أي نوع ولا تنطبق عليها أية صفة من صفات الإرهاب وأهدافه.

والمقاومة في وضعنا الراهن هي أهم الوسائل لحرمان العدو الصهيوني من الاستقرار ومن بناء قوته العدوانية النووية وغير النووية، وتطويرها في ظل ذلك الاستقرار.

١٥- جماهير الشعب في كل الأمم هي مصدر القوة والصمود، وصاحبة المصلحة في الدفاع ومجابهة العدوان، لها وسائلها النضالية التي ثبتت أهميتها وفاعليتها ، في الدفاع عن الشعب، وهي في بعض أقطار الوطن العربي معطلة مغيبة بفعل مواقف وتصرفات الأنظمة الفردية التابعة، ولذا فإن النضال من أجل إطلاق هذه القوى الشعبية من عقالها، وإزالة العقبات القمعية من أمامها، وتحقيق الحريات العامة الأساسية التي تتيح لها حرية العمل والمشاركة الديمقراطية الفعالة في مواجهة أخطار التبعية والهيمنة الإمبريالية والتهويد، ضرورة أساسية لا بد منها.

عمان ٢١/٨/١٩٩٧

ميثاق للمثقفين العرب:
برنامج عمل لمقاومة التطبيع[(١)]

نحن المثقفين العرب، الموقعين على هذا الميثاق، استشعارا منا للمسؤولية التاريخية حيال الأمة العربية وقضاياها وأجيالها، وللدور الذي ينبغي أن نقوم به، عربيا، وعالمياً، بمواجهة التحديات التي يفرضها علينا العصر، والاستقطاب الدولي الوحيد الطرف، والتقدم العلمي والتقني، والإستراتيجية الصهيونية ـ الإمبريالية القائمة على القوة والقهر ومحو الآخر أو فرض التبعية عليه، نعلن وقوفنا بقوة وحزم، موحدين متماسكين، حول الثوابت المبدئية والتوجهات النضالية التالية:

١ ـ الصراع العربي الصهيوني، صراع وجود مع وجود، ولم يكن يوما ولن يكون أبداً نزاعاً على حدود، بين العرب والكيان الصهيوني الدخيل المفروض عليهم؛ ويتحدد موقف المثقفين من السياسات والتيارات الفكرية والثقافية والاجتماعية في ضوء موقفها من ذلك الصراع ونظرتها إليه، وينسحب هذا الرأي والموقف على كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني وكيانه في فلسطين المحتلة، وعلى دعاة التطبيع ورموزه وممارسيه والمروجين له.

٢ ـ الحرية والمساواة واحترام الحقوق والحريات العامة للمواطنين، تلك التي لا تنفصل عنها حرية التعبير ولا تقوم إلاّ باحترامها، وكذلك الممارسة الديمقراطية السليمة في حدود وعي نوعي بخصوصية الواقع والبيئة والمجتمع والمرحلة التاريخية والاجتماعية للأمة العربية، كلها قضايا رئيسة نجْمِعُ على التمسك بها والدفاع عنها، والتعامل بمسؤولية وإدراك شديدين معها، ونعلن احترامنا للتعدد في إطار الوحدة الثقافية القومية للأمة، واحترامنا لحق الاختلاف كحق طبيعي لجميع المواطنين على أرضية احترام الأنا دون تضخيم، واحترام الآخر دون تقزيم، والاعتراف المتبادل بينهما، على أرضية الشراكة التامة الأصلية في الهوية والانتماء والمواطنة والمسؤولية وصنع القرار وصوغ صورة المستقبل والتماسه؛ وتقرير المصير المشترك للوطن والأمة والدفاع عنهما.

٣ ـ الثقافة العربية ـ الإسلامية، بكل قيمها ومقوماتها وتاريخها وتراثها وموروثها، وكذلك ما في اللغة العربية من حمل معرفي وقيم متنوعة عبر التاريخ، وما

---

(١) أقر في المؤتمر العام للاتحاد – العلم للأدباء والكتاب العرب– عمان – كانون الأول ١٩٩٢.

لها من فرادة وأصالة وتميز وما فيها من أصول، وما تعنيه وتستثيره في النفوس من قيم ومشاعر، هي بمجملها حدود وطننا الذي نتجذر في أرضه، ونحافظ فيه على هويتنا، وننمي فيه، بوعي معرفي عصري، خصوصيتنا، ونمارس انطلاقاً من ذلك مثاقفة مع الآخر باعتزاز وثقة وانفتاح، رافضين كل قطرية وإقليمية وطائفية تقزمنا أو تقسمنا أو تشوه نظرتنا ومواقفنا؛ وكلّ قوقعة وفهم مشوهين أو محكومين بموقف مسبق من تراثنا وانطلاقتنا الحضارية، ولا نضع في هذا المجال العروبة في مقابل الإسلام أو الإسلام مقابل العروبة، فهما يتكاملان ولا ينفصلان، وننظر إلى كل تنازع في هذا الاتجاه على أنه تنازع ضار ومفتعل ومدمر ويخدم مخططات تعادي أمتنا وثقافتنا، ويرمي إلى فرض التبعية والضعف علينا.

ولا يعني التركيز على الثقافة العربية ـ الإسلامية، عدم الاعتراف بقيمة الجذر الثقافي العربي قبل الإسلام وأهمية ذلك الجذر، الذي يمتد عميقاً ويؤسس للمعرفة البشرية، ولا التغاضي عن إمكانية حضوره والتواصل معه على نحو ما، كما لا يعني التقليل من أهمية الإضافات التي قدمها ويقدمها العرب من معتنقي الرسالات السماوية الأخرى، فكل ذلك إرث ثقافي عربي نعتز به ونتواصل معه وننميه، ونستشعر حضوره عندما نذكر الثقافة العربية الإسلامية.

٤ ـ نحن مع المثاقفة التي تقوم على أساس من الثقة والاقتدار، بأوسع صيغها وأعمق تلك الصيغ وأشملها، ولا نرى في القوقعة أي خير كما لا نرى خيراً في تبعية من أي نوع، لا سيما التبعية الثقافية، ولذا فإننا نرفض سياسات الانغلاق كما نرفض أشكال الإلحاق والغزو والمحو الثقافي، ونتصدى لها، وندعو إلى وضع الخطط والإمكانات اللازمة لذلك، بدءاً من تحصين الوعي المعرفي الذاتي وتعزيز الأمن الثقافي القومي على جميع المستويات.

كما نرفض / عربياً / تبعية الثقافة للسياسة، وكل صيغ الإلحاق وصوره في هذا المجال، ونعترف في الوقت ذاته بأهمية تواصل الثقافة والسياسة وبضرورة ذلك التفاعل والتواصل، وبمسؤولية كل من الثقافة والسياسة عن الوعي والمصير الفردي والجمعي، الوطني والقومي، وبمسؤوليتهما أيضاً عن مستوى الحضور الحيوي للأمة وتقدمها الحضاري، ومقدار استشعار أفرادها للسعادة والكرامة.

ونؤكد أهمية احترام العلاقة السليمة بين السياسي والثقافي، ومدى تحول الثقافي ـ لا سيما عربياً والآن ـ إلى تابع للخلافية السياسية العربية القطرية، حيث تتفاقم مخاطر الصيغة التجزيئية التعويقية الراهنة عربياً على الحاضر والمستقبل والمصير العربي كله، جراء ظهور القطرية وحضورها كصيغة اعتراضية على القومية، معوقة لها بل نافية لتأثيرها ولضرورتها.

٥ ـ نؤمن بأن الخلاص، ثقافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، يكون قومياً أو لا يكون. وأن جهودنا سوف تنصب على إعلاء شأن أي فعل أو قرار عربي يأخذ ذلك

بعين الاعتبار ويعمل من أجله. وأن حكمنا على أي توجه في هذا المجال يتم على ضوء انسجام ذلك التوجه مع المصلحة العربية العليا، التي تعلو، معيارياً وعملياً وأخلاقياً، على المصلحة القطرية الضيقة، دون أن تنفيها كلياً.

٦ ـ نؤمن بأن تقدم المجتمع العربي منوط بتقدم البنى الفردية والاجتماعية والمدنية فيه، تربوياً وتعليمياً وعلمياً، وأن بناء الفرد والمؤسسات بناء سليماً ـ علمياً ـ متوازناً، يتيح فرصاً أكثر للخروج من حالة الإحباط والضياع، وانتهاك الحقوق والحريات، وضمور القيمة الخلقية والشعور بالمسؤولية وعدم احترام الفرد والقانون والمصلحة العامة والآخر الشريك، التي نعاني منها.

ولذلك فإننا نرى في الطغيانية ـ "الدكتاتورية" ـ حالة سياسية متخلفة لا تتلاءم مع القيم العربية والتعاليم الإسلامية، ولا تتفق مع روح العصر وتطلعات العرب للمستقبل، وتشكل أهم معوق من معوقات التقدم الاجتماعي والعلمي والروحي والاقتصادي في الوطن العربي. ولذا فإننا نعلن وقوفنا ضد "الديكتاتورية" وأشكال الحكم الاستبدادي أينما وجدت، وندعو إلى العمل من أجل الوصول إلى صيغ سياسية عربية تقوم على المساواة والعدالة وتكرسهما، وتستند إلى أوسع مشاركة جماهيرية في صنع القرار السياسي واتخاذه، والإشراف على تنفيذه والمحاسبة على ذلك التنفيذ، وعلى أساس مساهمة الأفراد بموضوعية وحرية وفعالية: روحية وقومية واجتماعية في ممارسة حقوقهم المدنية وأداء واجباتهم كمواطنين متساوين تماماً، بما لا يعطل الشرائع والتشريعات، وبما يحقق سيادة القانون، وسلامة الوطن، وإيجابية المواطن، وصحة مناخ العيش والإنتاج والإبداع، وبما يحد من انهيار القيم وانتشار الفساد في العلاقات الاجتماعية والأوضاع العامة، متحاشين العنف ما أمكن ذلك.

إن المثقفين العرب إذ يتمسكون بهذه الثوابت التي تشكل المشترك العتيد الأولى بالرعاية والاعتبار فيما بينهم، يؤكدون عزمهم على تعزيز مكانة الثقافة ودورها، وتحرير ساحتها وتحصين استقلالها ورؤيتها وإرادتها، خدمة للأمة وخدمة للثقافة، وحرصاً على مناخ ثقافي قومي واجتماعي سليم، تنمو فيه القيمة في ظل الفعل المنقذ، وينمو فيه الشعور بالمسؤولية على أرضية الانتماء القومي والإنساني وفي ظلال الحرية والتكافؤ، كما يؤكدون عزمهم على وضع نقاط الاتفاق تلك فوق كل خلاف فيما بينهم والنظر إليها كثوابت مبدئية ـ قيمية ـ قومية ـ نضالية، وجعلها أساساً لمعيار يحكم مواقفهم وتعاملهم، ويحتكم إليه في تقويم الأفعال والسياسات والمواقف والتوجهات والأشخاص.]

لقد قدمت نص هذا الميثاق إلى المؤتمر العام الثامن عشر للأدباء والكتاب العرب الذي عقد في عمان ١٢ ـ ١٩ /كانون الثاني ـ ديسمبر / ١٩٩٢ وأقره المؤتمر بجلسته الثالثة، في الساعة السابعة عشرة وخمس وأربعين دقيقة من يوم / ١٥ / ١٢ / ١٩٩٢ دون تغيير كلمة واحدة فيه بإجماع الأصوات، وأصبح معتمداً منذ ذلك التاريخ؛ وتضمنته كلمتي إلى المؤتمر العام التي اعتمدت بوصفها وثيقة من وثائق المؤتمر المذكور؛ وأثبت هنا نصها في الحاشية الآتية التي قد تبدو طويلة نسبياً.

برنامج عمل لمواجهة التطبيع[(١)]

1ـ تفنيد ما يقدمه الإعلام العربي والغربي والصهيوني من حجج وتبريرات وذرائع لتهيئة العقل والوجدان العربيين لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني بكل الوسائل .

2ـ مقاومة الجهود التي تبذل لتغيير المناهج التربوية والتعليمية في المدارس العربية، لا سيما في الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية والقومية والدينية؛ لكي تبقى المعلومات والقيم والتوجهات التي تكرس عروبة فلسطين في الأذهان والوجدان، ويبقى العدو الصهيوني في المنظور المرحلي والاستراتيجي ، عدواً محتلاً غريباً عن المنطقة، مغروساً فيها بقوة القهر، ويستدعي وجوده استمرار النضال المشروع بكل الوسائل الممكنة لتحرير الأرض العربية منه؛ حيث أن الصراع بين العرب والكيان الصهيوني هو صراع وجود مع وجود وليس نزاعاً على مصالح أو حدود .

3 ـ المحافظة على المصطلحات والتسميات والوقائع التي رافقت الصراع العربي الصهيوني، ونتجت عنه وتدل عليه، وتجديد ذلك في الذاكرة الشعبية والوجدان الجمعي حتى لا يضمحل أو يزول .

4 ـ نبذ صيغة أو تسمية " الشرق الأوسط" عن المنطقة، ورفض استخدامها ومناهضة ذلك الاستخدام، والتشبث بالتسمية الأصلية والتاريخية للمنطقة: الوطن العربي الذي منه بلاد الشام أو سورية الطبيعية، حيث فلسطين، وإعادة التذكير بالأطماع والتاريخ والمخططات والمعاهدات والمؤامرات الغربية و الصهيونية وبالوجود الاستعماري الذي تحولت بسببه هذه المنطقة إلى تقسيمات سياسية اكتسبت صفة الجغرافيا السياسية ومقوماتها، وكرست دول: سورية ـ لبنان ـ فلسطين ـ الأردن ـ العراق... الخ وما تلك الدول في الواقع إلا حصيلة تطبيق معاهدات استعمارية منها : سايكس بيكو التي فرضت على العرب في فترة ضعف، ولم يكن لهم يد فيها ولا قدرة على نقضها ورفضها .

والعمل على إبقاء ذلك كله حياً في الأذهان ومؤثراً في توجهات التفكير والتربية والعمل

(١) أقر في اجتماع المكتب الدائم للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب – دمشق – أيار – ١٩٩٧

والتنظيم .

5ـ مناهضة المروجين " لإسرائيل" والمتعاملين معها والمقرين بوجودها وبتطبيع العلاقات معها، على أي مستوى وصعيد، وفضح أهدافهم وممارساتهم أمام الشعب، ومقاطعتهم، ودعوة الناس إلى مقاطعتهم، وإيقاء الصيغ السابقة المتعلقة بالمتعاملين مع العدو الصهيوني ملصقة بهم، إلى أن يحين وقت تجريم أفعالهم ومحاسبتهم .

واستعمال شحنة عاطفية ، تستمد من تاريخ النضال ومن القيم الوطنية والأخلاقية والدينية ، في مقاومة أولئك النفر . وإشعارهم وإشعار الناس من حولهم، بأنهم إنما يضعون أيديهم بأيدي الصهيونية العنصرية، والعنصريين الذين يحتلون أرضهم ويقتلون أبناءهم وأخوتهم وآباءهم؛ وأن تلك الحقائق ينبغي ألا تغيب عن الأذهان، وسوف يحفظها تاريخ الأمة وذاكرة الشعب .

6 ـ التعاون مع الاتحادات والنقابات المهنية على المستوى القومي، لوضع صيغ وبرامج من شأنها مقاومة كل أشكال الوجود الصهيوني في البلدان العربية ودعايته وبضائعه وأنشطته ومشاركات في العمل العربي، وحث الناس، في البلدان التي عقدت أنظمتها اتفاقيات مع الكيان الصهيوني، على مقاومة تلك الاتفاقيات وإفشال كل تعاون مع ذلك الكيان، ومقاطعة من يتعاونون معه.

والعمل على مساعدة الجهات العاملة ضد التطبيع في تلك الأقطار لتتمكن من إجراء تعديلات قانونية من شأنها أن تلغي ما أضفي من صيغ قانونية على الاتفاقيات وعلى تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني .

7ـ التصدي للمشاريع التي يعمل الكيان الصهيوني على إقامتها في المنطقة بالاشتراك مع دول عربية ومنظمات دولية مثل اليونسكو ـ والبنك الدولي ـ وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الإقليمي في الشرق الأوسط وغير ذلك من المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية ومن تلك المشاريع :

إعادة كتابة تاريخ المنطقة ـ إقامة دور نشر ووسائل إعلام (مقروء ومسموع ومرئي) تخدم التطبيع ـ العمل في مجالات التربية لتغيير المناهج التربوية ـ إقامة مراكز أبحاث ومعلومات علمية مشتركة ـ ومشاريع زراعية ـ تقاسم مياه ـ سياحة ـ طرق ـ منتجعات سياحية ـ تحلية مياه ـ شراء نفط ـ اتفاقيات نقل ومرور جوي واتفاقيات كهربة مختلفة ـ بنوك "بنك التنمية للشرق الأوسط ... "

8ـ إيجاد أقنية اتصال مع العالم الخارجي، ووسائل إعلام وتوصيل، واستغلال الأقنية القائمة، لإيصال وتوضيح وجهة نظر جبهة المواجهة الثقافية الرافضة للاعتراف بالعدو الصهيوني والمقاومة لتطبيع العلاقات معه؛ واستعمال كل وسائل الاتصال الحديثة الممكنة لتحقيق ذلك .

9ـ إقامة علاقات إيجابية مع مراكز الأبحاث والمعلومات العربية والصديقة لمواصلة التبادل وتكثيفه ورصد التحولات والتحركات الجارية في هذا المجال، والاستفادة منها في تقويم

العمل ورسم الخطط وإعادة تقويم ذلك دورياً .

10- العمل على إنشاء وكالة أنباء عربية قادرة على إيصال الرأي والخبر والموقف في الساحات التي يتم فيها عمل يصب في مجرى استمرار الصراع العربي الصهيوني ومقاومة التطبيع، وتوفير الإمكانات والطاقات المادية والبشرية، اللازمة لذلك .

11- إيجاد منابر، والتعاون مع منابر ، ثقافية وإعلامية قائمة، جادة ملتزمة بهذا الاتجاه، وإقامة علاقات بينها وبين منابر صديقة في العالم .

12- تكوين مجموعات متابعة وتحريك "لوبي" في كل المجالات التي يتناولها التطبيع ، وتنسيق جهودها، واستثمار تلك الجهود سياسياً وإعلامياً واقتصادياً وثقافياً، وتوفير الإمكانات اللازمة لذلك .

13 - تكثيف الحوار بين التيارات السياسية والثقافة الفاعلة في الوطن العربي " التيار القومي - التيار الإسلامي - التيار اليساري - التيار الليبرالي "....وصولاً إلى المشترك بهدف :

أ - توسيع دائرة المشترك بين تلك التيارات، وتقديمه على كل ما سواه .

ب - تعميق التفاهم والتواصل، وإيجاد سبل التعاون ووسائله، وأداء أعمال ومهام مشتركة على أرضية الميثاق والمشترك .

14- تنظيم الندوات واللقاءات الجماهيرية في المدن والمناطق والأرياف حول مواضيع وقضايا من شأنها أن تعمق الوعي وتثبت المواقف وتزيد التمسك بأهداف الصراع العربي الصهيوني، ومقاومة التطبيع ؛ وإقامة شبكة شعبية واسعة تعمل من أجل ذلك بمبادرات ذاتية، وحسب ما يقتضيه الأمر في ساحات وجودها .

15- إقامة ندوات وحلقات بحث متخصصة ومعمّقة حول مواضيع الصراع العربي الصهيوني والحق العربي في فلسطين والأبعاد التاريخية والدولية والاقتصادية لذلك، وكذلك عن موضوعات: الحرية - الديمقراطية - الحقوق والحريات العامة للمواطن... الخ والقضايا الملحة الأخرى تلك التي تطرحها التحديات ويمليها احتدام المواجهات، لا سيما في المجال الثقافي؛ ونشر تلك الأبحاث والنتائج والمناقشات في كتب أو نشرات خاصة تكون متاحة لطالبيها ، وتغطيتها في الصحافة وفي وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

16- العمل على تعميق المناهج التربوية ذات التوجه العربي واحترام قيم الدين والتركيز في التعليم على العلوم وتطبيقاتها لترسيخ امتلاك العلوم والثقافة والقوة القائمة على ذلك الأساس .

17 - تشجيع البحث العلمي وتطبيقاته بجميع الوسائل وعلى المستويات المختلفة لا سيما في الجامعات ، والتعاون العربي والإسلامي في هذا المجال، وتوفير الإمكانات المالية والبشرية اللازمة للاستفادة من جهود الباحثين في هذا لمجال .

18- شرح وجهة النظر التي يستند إليها اختيارنا عبر وسائل الإعلام الصديقة، وكسب أصدقاء ومتفهمين لها ومتعاطفين معها، والتأكيد في هذا المجال على :

أ ـ بقاء أكثر من نصف الشعب الفلسطيني خارج وطنه، والنصف الآخر تحت الاحتلال الصهيوني المباشر أو غير المباشر .

ب ـ امتلاك "إسرائيل" للسلاح النووي ورفضها توقيع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، وتطوير أسلحة الدمار الشامل، واستمرار ممارستها العنصرية، واستيطانها التوسعي، ومشروعها الاستعماري وتحالفها العدواني مع الولايات المتحدة الأميركية لتأمين مصالح وسيطرة ونفوذ للحليفتين على حساب الشعب العربي وثرواته وتقدمه ومشاريعه المستقبلية .

ج ـ عدوان "إسرائيل" المستمر على جنوب لبنان، واحتلالها للأرض العربية، وملاحقتها للفلسطينيين في الداخل وتنفيذ مسلسل إبادة بطيء ضدهم، وانتهاكها المستمر لحقوق الإنسان في السجون والمعتقلات التي تقيمها في فلسطين المحتلة ؛ وفضح عدوانها على الحقوق المدنية للعرب الواقعين تحت الاحتلال ، وتاريخها العريق في ممارسة الإرهاب ـ إرهاب الدولة والمنظمات والأفراد ـ وقيامها بذبح الأسرى الذين سقطوا في أيدي قواتها في الحروب .

19ـ دعم كل أشكال المقاومة للعدو الصهيوني، داخل فلسطين المحتلة وخارجها، ورفع أبطال العمليات الاستشهادية النوعية كنماذج تحتذى، واستلهام تلك البطولات والتضحيات بأشكال مختلفة لتكون مصدر دفع نوعي للصمود والمقاومة ومستنبَت للوطنية والبطولة والأمل. ولتشكل حالة مستمرة من إرهاق العدو واستنزافه .

20 ـ مواجهة عمليات تشويه المقاومة ومسخها وتصويرها : إرهابا، ومحاولات تقديم الشهيد على أنه المخرب والمقتول بعدوانه على الآخرين؛ والتأكيد على مشروعية مقاومة المحتل وشرعية ذلك الفعل، وتقديم حقيقة ما يقوم به الكيان الصهيوني من إرهاب وجريمة منظمة تقوم بها الدولة، ومن إبادة للجنس العربي على أسس عرقية ودينية ، وكشف أهداف العدوان المنظم الهادف إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وطرده خارجها بعد الاستيلاء على تلك الأرض .

21ـ إيصال ما ينطوي عليه برنامج الاستيطان الصهيوني التوسعي من أهداف وأخطار على السكان العرب الأصليين في الأراضي المحتلة، وعلى الأقطار العربية المجاورة .

22ـ العمل على إبقاء المقاطعة العربية " لإسرائيل " مستمرة ونشطة ، والبحث عن وسائل لمواجهة من يضعفها أويخرقها من العرب.



General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

الفكر السياسي

AL-FEKR AS-SIYASI

العنوان

دمشق - اتحاد الكتاب العرب

✉ ٣٢٣٠ فاكس ٦١١٧٢٤٤

Address

Arab Writers union in Damascus

الإشتراك السنوي

داخل القطر :

للأفراد ٢٥٠ ل.س .

للمؤسسات ٤٠٠ ل.س

الأقطار العربية :

للأفراد : ٤٥٠ ل.س أو ١٠ $

للمؤسسات ٩٠٠ ل.س أو ٢٠$

خارج الوطن العربي:

للأفراد ٧٥٠ ل.س أو ١٥ $

للمؤسسات ١٢٥٠ل.س أو ٢٥$

Annual Subscription Information

	In Syria	In The Arab world	Abroad
Individual	250,00 S.P.	450.00 S.P or 10.00 U.S.D	750.00 S.P. or 15.00 U.S.D
Inshtitutational	400,00 S.P.	900.00 S.P or 20.00 U.S.D	1250.00 S.P. or 25.00 U.S.D

سعر العدد : ٥٠ ل.س ■ لبنان ٢٥٠٠ل.ل ■ الأردن ١ دينار ■ العراق ٣ دينار ■ الكويت ١ دينار ■ الإمارات العربية المتحدة ١٠ درهم ■ البحرين ١ دينار ■ قطر ١٠ ريال ■ السعودية ١٠ ريال ■ عُمان ١ ريال ■ اليمن ٧٥٠ ريال ■ مصر ٤ جنيهات ■ السودان ٣٠٠ جنيه ■ الصومال ٥٠ شلناً ■ ليبيا ٢ دينار ■ الجزائر ١٥ دينار ■ تونس ١ دينار ■ المغرب ١٥ درهم ■ موريتانيا ١٥٠ اوقية ■ تركيا ١٠٠٠ ليرة ■ قبرص ٢ جنيه ■ فرنسا ٢٠ فرنكاً ■ ألمانيا ٦ مارك ■ إيطاليا ٤٠٠٠ لير ■ بريطانيا ٢ جنيه ■ هولندا ١٠ فلورن ■ النمسا ٤٠ شلناً ■ كندا ٦ دولار ■ الولايات المتحدة الأمريكية ٤ دولار ■ اليونان. ٢٠ دراخمة ■ اسبانيا ٤٠٠ بيزيتا